جميل خرطبيل

تحديث قواعد اللغة العربية

* * *

الفهرس

المقدمة.

القسم الأول:

الفصل الأول: ضرورة التجديد والتحديث.

الفصل الثاني: التحديث والقرآن الكريم.

الفصل الثالث: تجدد اللغة والأساليب.

الفصل الرابع: المنهج.

القسم الثاني:

الباب الأول: النحو.

الفصل الأول: الكلمة والجملة.

الفصل الثاني: الفعل.

آ- أزمنة الفعل:

1- الفعل الماضي.

2- الفعل الحاضر: الأدوات التي تدخل على الفعل الماضي والحاضر، الفعل الحاضر المعلِل.

3- الفعل المستقبل: 1- الفعل الحاضر المقترن بأداة، **2-** الحاضر الشرطي، 3- الماضي الشرطي، 4- الفعل المعلل، 5- صيغة الأمر: 1- الفعل الحاضر المقترن بأداة طلب، 2- فعل الأمر البسيط.

ب- إفراد الفعل مع الفاعل وتذكيره وتأنيثه.

ج- أنواع الفعل:

1- الصحيح والمعتل، 2- المتصرف والجامد، 3- اللازم والمتعدي، 4- المعلوم والمجهول.

د- الأفعال الخاصة:

1- كان وأخواتها، 2- كاد وأخواتها، 3- ظن وأخواتها.

الفصل الثالث: الفاعل.

الفصل الرابع: متممات الجملة.

آ- المفاعيل:

1- المفعول به المباشر، 2- المفعول به غير المباشر "الجار والمجرور"، 3- المفعول البياني/ المطلق، 4- ظرفا الزمان والمكان.

ب- أساليب التوضيح:

1- النعت، 2- التوكيد، 3- البدل، 4- العطف/ عطف النسق، 5- الحال، 6- التمييز، 7- المركب الإضافي.

الفصل الخامس: الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر).

الفصل السادس: الاسم.

أ- الصحيح والمقصور والمنقوص والممدود.

ب- النكرة والمعرفة – المعارف: 1- اسم العلم، 2- المعرف بأل، 3- الضمير، 4- الإشارة، 5- المضاف إلى معرفة، 6- الاسم الموصول.

ت- المذكر والمؤنث.

ث- تثنية الاسم.

ج- الجموع: 1- الجمع بالواو والنون/ جمع المذكر السالم، 2- الجمع بالألف والتاء/ جمع المؤنث السالم، 3- جمع التكسير.

الفصل السابع: أساليب البيان التقليدية.

1- التعجب، 2– المدح والذم، 3– النداء، 4- الاستثناء، 5– الشرط، 6– الاستفهام والجواب، 7– الموازنة، 8- الحصر/ القصر، 9- المغايرة، 10- القسم، 11- أساليب أخرى..

الفصل الثامن: الأدوات المتعددة الدلالات.

الباب الثاني: الصرف.

الفصل الأول:

1- المجرد والمزيد، 2- الميزان الصرفي، 3– الجامد والمشتق.

الفصل الثاني: المشتقات من الفعل.

1- المصادر الثلاثية وفوق الثلاثية، 2- اسم الهيئة، 3- اسم الفاعل ومبالغته، 4- اسم المفعول، 5- الاسم الميمي "الزمان، المكان، المجرد".

الفصل الثالث: المشتقات من الاسم.

1- النسب، 2- النسب الاصطلاحي، 3- التصغير.

الباب الثالث: الإملاء.

1- الهمزة تبحث عن هوية: الهمزة المتوسطة والمتطرفة، الهمزة في أول الكلمة.

2- الألف اللينة.

3- نقصان الحروف وزيادتها.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

*****

المقدمة

الكتاب محاولة متواضعة لحل معضلة قواعد العربية جذرياً. وقد اعتمدت المحاولة على التراث نفسه الغني باللهجات المتعددة والقواعد الغنية جداً باتجاهاتها ومذاهبها الكثيرة.. واختارت منه الأسهل والأيسر وابتعدت عن التشدد والتعقيد. فالتحديث تواصل بين الماضي والحاضر، بين الأصالة والمعاصرة.

إن التجديد والتحديث لن يتحققا إلا بإنزال القواعد من برجها العاجي، وإخراجها من دائرة المختصين جداً، لتكون سهولتها في متناول الجميع، جميع الناطقين بالعربية. فالقواعد لكل العرب، وليست لفئة قليلة!

المحاولة مشروع يتناول القواعد منهجياً بالتعديل والحذف والتغيير إذا كانت الضرورة تتطلب ذلك.. إلا أن الأساس هو إعادة النظر في الحركة الإعرابية وكم القواعد الهائل.. وفي تراثنا ما يدعم كل ذلك.

التركيب اللغوي لن يمس ولن يتبدل وكذلك النسق والسياق، ولكن تحليل الجملة سيطرأ عليه تعديل.

وقد آن الوقت الذي ندرك فيه أن الحل بالضبط، يكمن في قراءة جديدة للقواعد التراثية؛ قراءة جادة لاستخلاص جوهر وروح القواعد، القواعد التي تتلاءم مع الحياة والفكر والعقل والمنطق، وتحسب حساب الأجيال القادمة التي لن ترحمنا ألسنتها إن لم نقدم لها القواعد السهلة كي تستخدمها.

فإذا نجحت المحاولة، تسقط تلقائياً مقولة قاسم أمين الخطيرة: (في اللغات الأجنبية يقرأ الإنسان ليفهم، أما في اللغة العربية فيجب أن يفهم الإنسان ليقرأ).

ما يطرحه الكتاب هو مدخل للدراسة والحوار والمناقشة في جو جاد وهادئ، بهدف الوصول إلى الحل الأمثل.

والحوار المفتوح يتطلب جهود الكثيرين وتفاعلهم "مجامع اللغة العربية، ووزارات التربية والتعليم والثقافة والإعلام، والعاملين في مجالات الكتابة والإبداع.."، إلا أن المفكرين والأدباء المبدعين والكتاب والصحفيين، هم المسئولون عن التحديث لأنهم يحترفون الكتابة، والمستقبل سيحاسبهم قبل غيرهم.

***

يتألف الكتاب من قسمين:

القسم الأول يتضمن الفصول التالية:

1- ضرورة التجديد والتحديث.

2- التحديث والقرآن الكريم.

3- تجدد اللغة والأساليب.

4- المنهج.

القسم الثاني: يتضمن مشروعاً تطبيقياً لموضوعات النحو والصرف والإملاء، وفق منهج التحديث.

***

القسم الأول

الفصل الأول:

ضرورة التجديد والتحديث

يعاني العربي من قواعد العربية على الرغم من امتلاء المكتبات بمئات الكتب النحوية، ما بين مطولة ومختصرة، وما بين أساليب متنوعة في التبويب والعرض!

وقد اُستهلك القرن العشرون برمته دون أي حل ملائم لها، مما يعني أن هناك معضلة حقيقية تجلت في كل العصور وهي تتعلق بـ:

1- شكل الحرف الأخير المرتبط بالإعراب (1).

2- كم القاعدات الهائل، والجزئيات الكثيرة للقاعدة.

3- كتابة الكلمة إملائياً/ رسم الكلمة (2).

وإضافة إلى ذلك هناك معاناة أخرى تتعلق بلفظ بنية الكلمة (3).

***

لقد ولدت منذ قرون عديدة هوة بين الإنسان العربي وقواعد لغته وازدادت اتساعاً حتى عصرنا وما زالت. فالصعوبات والتعقيدات والكم الفظيع، خلق المعضلة وحول القواعد من ممارسة إلى مادة مستقلة عن التعامل بها في الحياة؛ تدرس كما تدرس أية مادة بمعزل عن الواقع المعاش، وبالتالي صارت أقرب إلى أثر فني إلى جانب آلاف الكتب التراثية!

فهل تبقى القواعد كتحفة فنية على الرف نتغنى بها وبعبقريتها ولكننا على الصعيد العملي لا نستعمل إلا أقلها ولفئة مختصة، أم ننزلها من الرف ليستخدمها العرب كلهم في حياتهم!؟

إن المشكلة ليست مع النص، وليست مع النحاة المتقدمين أو المتأخرين في عهود الانحدار، إنما المشكلة تكمن في القواعد المعاصرة التي سادت فيها المدرسة البصرية ومنهج ابن هشام سواء على صعيد النحو العام، أو النحو التعليمي في المدارس والجامعات، وقد أُريد لها أن تكون فوق النص، مما أدى إلى تعميق الهوة وتجذر المشكلة!

إن بعث الحياة في القواعد لتناسب وعينا ومفاهيمنا الثقافية، يتطلب إعادتها إلى حجمها الطبيعي كوسيلة لبناء النسق المفهوم والواضح والمعبر عن تفكيرنا ومشاعرنا.

***

لقد تعالت أصوات متعددة الاتجاهات والنوايا منذ عصر النهضة منادية بالتحديث. فكم من مشاريع طرحت (4)، وجدالات طالت، وفي النهاية طوي الأمر ولم يحدث أي شيء على الرغم من قناعة الكثيرين بضرورة التحديث، وبقيت الأمور على ما هي عليه، واستمرت غربة العربي عن قواعده.

لكن تلك السجالات والصراعات انتهت إلى إنجازات عظيمة وهي:

1- تثبيت العربية الفصحى السهلة، ورفض اللهجة المحكية كبديل للفصحى (5).

2- تثبيت الحرف العربي، ورفض استخدام الحرف اللاتيني.

3- قبول أساليب التعبير الحديثة والمختلفة عن أساليب الأجداد.

وتلك الإنجازات أنهت أطروحات الإصلاحيين الذين ارتبطوا بالاستعمار الغربي أو كانوا أسرى عقد النقص تجاهه!

***

لقد ظن الغيورون قديماً أن حل الصعوبات يكمن في التوضيح والشرح، وآخرون ظنوا الحل في الإيجاز والاختصار، فتكوّن في النهاية جبل من المتون والشروحات والحواشي المكررة التي ورثناه شاكرين!

وفي العصر الحديث ظن بعض الغيورين أن الحل في تيسير (تسهيل، تبسيط) المعلومات واختصار ما أمكن منها، أو بابتكارات جديدة في التبويب أو الإخراج أو الرسوم والجداول، وآخرون ظنوا الحل تحميل العربي كتاب القواعد من المهد إلى اللحد! وقد أخفقت في النهاية كل محاولات تعليم القواعد لغير المختص، وهيهات أن يتقنها المختص كما أتقنها سيبويه وابن جني والسيوطي.. ولو نجح في ذلك لوجد من يخطئه كما خُطئ سيبويه نفسه والكسائي وابن جني والزمخشري وابن مالك..!

فالظنون تلك وهم وخداع للذات أو للآخرين، أو للاثنين معاً.

لقد أتخمت المكتبة العربية قديماً وحديثاً بكتب النحو ولم تحل المعضلة العويصة، وما زلنا نرى المزيد من الكتب تطرح في الأسواق، وتحمل معها الجملة التقليدية التي يدعي فيها المؤلف أن الكتب صعبة وعسيرة المنال، وأنه اكتشف أسباب انصراف الناس عن القواعد، فوضع لهم ما يعيدهم إلى واحتها ويحببهم إليها، فشخصه الكريم كما يدعي كتب أفضل مما كتبه الجميع ليحل الإشكاليات والصعاب. أو يدعي أنه سد ثغرات سها عنها غيره، وما كتابه إلا إضافة إلى الركام ولم يغير شيئاً؛ فهو قد يهمل قضايا أو يختصر أخرى أو يتجرأ فيغلب رأياً على آخر أو يتساهل في قضية ما.. وهو يذكرنا بأساليب القدماء؛ فالكاتب وحيد دهره وفريد عصره، ومنهم من يتعوذ من حسد الحاسدين؛ فقد جاء في مقدمة حاشية الخضري: (فجاءت بعون الله ـحاشية لا كالحواشي، أعيذها بالله الحفيظ من كل حاسد وواش)..

وعلى الرغم من كل تلك المحاولات لم يتقوّم الخطأ، فكم كتابٍ كتب منذ القديم وعلى امتداد العصور وحتى عصرنا عن لحن الناس وتصويب أخطائهم بل وأخطاء العلماء (6)!

إن دوران النحاة القدماء في دوامة الشرح وشرح الشرح فالاختصار والنظم، ومن ثم دوران نحاة العصر الحديث في دوامة تسهيل الأسلوب واختصار المعلومات واستخدام الجداول.. لم يفد شيئاً، وأخفق الجميع في حل المشكلة لأن حلولهم بقيت تدور في

إطار الشكل والجزئيات ولم تمس جوهر الموضوع، ولم يؤد صنيعهم إلا إلى زيادة الكم القائم على التكرير الممل، والتكرير لن يؤدي إلى أي تحول نوعي!

كما أن الملاحظات المتفرقة التي تطرح هنا أو هناك مطالبة بالتطوير لم تؤد إلى نتيجة لأن المحافظين المتزمتين وضعوا محاولات التطوير كلها في سلة واحدة مدعين بأن الهدف منها الهجوم على الدين! وبعض المعتدلين يدعي أن الظروف تتطلب اللجوء إلى حصن اللغة وحمايتها من الهجمة الشرسة للاستعمار ومشاريعه المتنوعة والمشبوهة، متجاهلاً أن مجامع اللغة العربية تقر بوجود مشكلات وصعوبات في القواعد، ولها مساهماتها المحدودة في تسهيل بعضها، ولكنها لم تقدم حلولاً جذرية لأنها منهجياً حصرت مهمتها في تيسير اللغة وقواعدها، فقرار مجمع اللغة العربية المصري في دورته الحادية عشرة يذكر أن: (كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة، لأن مهمتها تيسير القواعد)!

***

وبعضهم ما زال يردد: العودة إلى السليقة!

قال قطرب: (دخل الفرّاء على الرشيد فتكلم بكلام لحن فيه مرات، فقال جعفر بن يحيى البرمكي: إنه قد لحن يا أمير المؤمنين، فقال الرشيد للفراء: أتلحن؟ فقال الفراء: يا أمير المؤمنين إن طباع أهل البدو الإعراب، وطباع أهل الحضر اللحن، فإذا تحفظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت، فاستحسن الرشيد قوله) (7).

ليس الفراء وحده كان يلحن في عصور الفصاحة، فقد تداولت كتب التراث أن اللحن والخطأ كانا في الجاهلية وفي صدر الإسلام وبعده فقد جاء في المزهر للسيوطي أن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين في تلك العصور وأن رجلاً لحن في حضرة الرسول فقال: (أرشدوا أخاكم فقد ضل). كما ينسب إلى الخليفة عمر بن الخطاب أنه أمر أبا موسى الأشعري أن يضرب كاتبه سوطاً لأنه لحن، والحجاج المشهور بالفصاحة كان يلحن، وعبد الملك بن مروان كان يلحن وقد ورد: (قيل لعبد الملك بن مروان أسرع إليك الشيب، فقال شيبني كثرة ارتقاء المنبر ومخافة اللحن) (8). والوليد بن عبد الملك اشتهر بكثرة اللحن، وقد تحدث الجاحظ عن بعض أخبار من لحن من البلغاء والفصحاء (9).

أليس بعضنا بحاجة إلى فهم معنى السليقة/ الفطرة/ الطبيعة؟!

الفراء الموسوعة من الأئمة الأعلام في النحو واللغة، وهو المكمل لبناء مدرسة الكوفة التي أسسها أستاذه الكسائي، وجوابه للرشيد يشرح معنى السليقة ويوضحها!

فالسليقة تكون عندما ينشأ الطفل في بيئة مغلقة ومعزولة يتكلم فيها الأبوان الفصحى، وأنّى توجه الطفل يسمع الفصحى فقط: في الأسرة والحارة والمدرسة والقرية والمدينة وكذلك وسائل الإعلام.. عندها سيكتسب اللغة الفصحى ويتكلمها

سليقة كبنية وتركيب لأنها اللغة الوحيدة التي يسمعها فيتلقاها ويحفظها نتيجة التداول والممارسة.. أما الاكتفاء بتعلم الفصحى من مصدر واحد فهو لن يخلق أية سليقة ما، ومن يظن غير ذلك فهو يزيف الحقيقة، لأن الطفل سيحفظ لهجتين للغة الواحدة: المحكية والفصحى المبسطة، والتي ستجعله إن تكلمها في غير موضعها عرضة للسخرية والاستهزاء!

لقد تحدث ابن خلدون عن تلك السليقة فقال بأن السليقة اكتساب ومعايشة مستمرة للفصحى أنى توجه العربي في بيئته كلها:

(فالمتكلم من العرب حين كانت ملكته اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها..)، (.. ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ويكون كأحدهم. هكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل وتعلمها العجم والأطفال، وهذا هو معنى ما تقوله العامة من أن اللغة للعرب بالطبع؛ أي بالملكة الأولى التي أخذت عنهم ولم يأخذوها عن غيرهم. ثم إنه لما فسدت هذه الملكة لمضر بمخالطتهم الأعاجم، وسبب فسادها أن الناشئ من الجيل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب فيعبر بها عن مقصوده لكثرة المخالطين للعرب من غيرهم، ويسمع كيفيات العرب أيضاً فاختلط عليه الأمر وأخذ من هذه وهذه فاستحدث ملكة وكانت ناقصة عن الأولى وهذا معنى فساد اللسان العربي) (10).

وفساد اللغة في عصر ابن خلدون وما آلت إليه وما قدمه من حلول، لا يختلف عما يطرحه الغيورون أصحاب السليقة في عصرنا:

(اعلم أن ملكة اللسان المضري لهذا العهد قد ذهبت وفسدت. ولغة أهل الجيل كلهم مغايرة للغة مضر التي نزل بها القرآن، وإنما هي لغة أخرى من امتزاج العجمة بها كما قدمناه، إلا أن اللغات لما كانت ملكات كما مر كان تعلمها ممكناً شأن سائر الملكات. ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السلف ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم وكلمات المولدين أيضاً في سائر فنونهم، حتى يتنزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقن العبارة عن المقاصد منهم. ثم يتصرف بعد ذلك في التعبير عما في ضميره على حسب عباراتهم وتأليف كلماتهم، وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال ويزداد بكثرتهما رسوخاً وقوة، ويحتاج مع ذلك إلى سلامة الطبع والتفهم الحسن لمنازع العرب وأساليبهم في التراكيب ومراعاة التطبيق بينها وبين مقتضيات الأحوال والذوق يشهد بذلك وهو ينشأ ما بين هذه الملكة والطبع

السليم فيهما كما نذكر، وعلى قدر المحفوظ وكثرة الاستعمال تكون جودة المقول المصنوع نظماً ونثراً) (11).

لقد شاع اللحن في بيئة فصيحة نتيجة الاختلاط بالأعاجم كما ذكرت كتب التراث، وهذا يعني أن من يريد تحصيل لغة العرب الفصحى، عليه ألا يختلط بغير الفصحاء من العرب وأن يبتعد عن الأجانب، لأن الاختلاط والانفتاح سيؤدي إلى اللحن ويفسد ما تعلمه فيذهب تعبه أدراج الرياح!!

الأجداد لم يستطيعوا تحقيق العزلة ولا منع تفشي اللحن، ولا يمكن أن يتحقق ذلك في عصرنا، فالعزلة مستحيلة في عالم تعدد وسائل الاتصال والإعلام وتخمة المعلومات، في عالم الكمبيوتر والإنترنت والفضائيات، في عالم صار فيه الكون كله قرية!

والعربي المعاصر لا يتلقى الفصحى من بيئته كلها، ولا يمارسها في أي مكان، والمجتمع العربي منفتح على العالم كله، وتطحنه أمية القراءة والكتابة، وأمية المثقف، وجهل المتفاصح، وندرة المختصين المتمكنين.. فالوضع أعقد بكثير مما كان عليه أجدادنا حين شاع اللحن بينهم!

وإذا ما كانت حكاية أبي الأسود الدؤلي مع ابنته حول ما أجملَ السماءَ أو ما أشدُّ الحر، السبب في بدء تأليف النحو (12)، فهي تتضمن نقطتين سيئتين (13):

1- إذا كانت ابنة أبي الأسود الدؤلي لا تستطيع تمييز التعجب من الاستفهام في عصر البلاغة والفصاحة وفي بيت أبيها وما أدراك من هو، فهذا يعني أن إتقان الحركات الإعرابية أمر مستحيل، فلم العتب واللوم!؟

2- خالطت ابنة الدؤلي العجم فأفسدت سليقتها! فإذا ما كانت اللغة ستفسد لأي اختلاط بلغة أخرى فمعنى ذلك أنها لغة هشة، لأنه لا توجد لغة في العالم تفسد إذا اختلطت بغيرها من اللغات!

إن اللغة العربية ليست هشة، ولكن الحركة الإعرابية هي الهشة؛ فالسليقة لم ولن تعصم من الوقوع في خطأ تبدل حركة الحرف الصحيح الآخر. ومعظم اللحن يتعلق بتلك الحركة وأقله في حركات بنية الكلمة والتركيب.

ويأتي بعد هذا كله من يدعي أن الخلل في الناس، وادعاؤه تجن وجهل (14)؛ فمنذ أن كانت القواعد وكان (الكتاب) لسيبويه، وعلى امتداد أكثر من ألف سنة وحتى الآن، لم تحل مشكلة النحو والحركة الإعرابية مع الإنسان العربي، وبقي اللحن في تلك العصور المتربعة على عرش الحضارة وأوج أيام مجد الفصحى والفصاحة. والمعاناة المحدودة في تلك العصور وقبلها ازدادت وتفاقمت فيما بعد، ووصلت إلى أوجها في عصر ابن خلدون، واستمرت في التصاعد حتى عصرنا.

فإذا لم يستطع العرب عبر التاريخ الالتزام التام بالإعراب/ الحركة، فمعنى ذلك أن هناك خللاً في قسم من قواعد اللغة وفي تلك الحركة الإعرابية المتبدلة باستمرار، وليس في ملايين العرب أصحاب الضاد، فلم نريد تحميل وزر ذلك، من لا ذنب لهم أبداً؟

وهل سنبقى نألم على وضع الفصحى كما تألم نحاة الماضي على أخطاء ما يسمونه العامة وحتى الخاصة من العلماء في عصورهم، ونكيل الاتهامات جزافاً، أو نبحث عن الحل الجذري؟

إن لغة العرب وقواعدها لملايين العرب، وليست طبقية للنخبة الخاصة، فلا شيء اسمه قواعد الخاصة الأرستقراطية. وكم ممن علا صوته دفاعاً عن الفصحى وقواعدها في عصرنا، هو نفسه، لا يستخدم الفصحى الشفوية وقواعدها إلا في بعض المناسبات الاستعراضية، وكأنما اللغة وقواعدها طقوس لها أوقاتها!

ولو استمعنا في عصرنا إلى فصيح متقن للقواعد فهو لا يخطئ في تنظيم نسقه ودقته ووضوحه ويستطيع أن يوصل رسالته أو خطابه إلى المتلقي، ولكنه على صعيد الحركة الإعرابية فيما لو أسرع في كلامه فسيقع في الخطأ الإعرابي لأن القواعد علمته الصنعة وليس السليقة، لذلك يكثر من تسكين أواخر الكلمات. وقد لاحظنا أن كثيراً من الاختصاصيين ممن يتكلمون في المحاضرات أو الندوات أو اللقاءات أو الدروس التي تتطلب مظهر الفصاحة، يتكلمون ببطء وبجمل قصيرة، فيظن المستمع أن البطء وقصر الجمل وقار، بينما هو حرص من المتكلم ليتمكن من متابعة الحركة الإعرابية لأنه لو أسرع لما استطاع ضبطها، وكذلك فيما لو استخدم جملاً طويلة في نسقه فقد يصل إلى كلمة فيتوقف حائراً من حركتها؛ فيستعيد الجملة في ذهنه من بدايتها ليقدر حركة تلك الكلمة، ثم يتابع.. وذاك يعني أن القواعد التي تنظم النسق شيء والحركة الإعرابية المتغيرة شيء آخر!

***

إن التعقيد المرهق والتفتق في مهارات التعدادات والتأويلات والاحتمالات، جعل كل قاعدة قاعدات؛ فالجزئية صارت قاعدة، والاستثناء فرّخ قاعدة ابتعدت عن القاعدة الأم!

والترف النحوي حوّل النحو إلى أحجيات وألغاز (15)، وإلى ساحة مناظرات وسجالات استمرت حتى عصور الانحدار - وهي تشبه المناظرات التي كانت تدور بين علماء الكلام والفقه- كمناظرات الكسائي أمام هارون الرشيد، والمازني أيام الخليفة الواثق، وقد قال أبو عثمان المازني بحسرة: (دخلت بغداد فألقيت علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم).

إلا أن مناظرة الكسائي وسيبويه في المسألة الزنبورية تبين أن المماحكة هدفها التفوق على الخصم وكسب السبق لا الوصول إلى الحقيقة، وقد قال الوزير يحيى بن

خالد في نهاية تلك المناظرة: (قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟) (16).

وكل ذلك حول القواعد إلى ركام ضخم ومتناقض لا يسمن ولا يغني من جوع.. وينفر منه كل ذي عقل سليم!

***

لضمان حفظ اللغة وسلامتها حدد العلماء الأخذ من البوادي حتى القرن الرابع الهجري ومن الحضر حتى القرن الثاني، وعلى ذاك الأساس دونت اللغة وحفظت، ولكنها حفظت أيضاً إلى جانب ذلك الشاذ والنادر والمولد..

وكان الشاعر يرمي كلمته ويمضي والنحاة يلهثون بحثاً عن مصدرها إن لفتت أسماعهم أو عن مسوغات رفعه لها أو نصبها المخالف لتعريفاتهم الصارمة، فإن لم يجدوا - وهم مضطرون لقبول كلامه لأنه من أمة ما قبل قفل أبواب المعصومين– ادعوا بأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، ومن حقه خرق القوانين (17)!

فالنحاة يثبتون الخطأ بناء على القاعدة، ولكنهم يغضون الطرف للضرورة الشعرية أو القول بأنه شاذ، بدلاً من إعادة النظر في القاعدة نفسها!

وبعد الحظر الذي فرضه النحاة الأوائل على الشعراء المتأخرين، عاد فطاحل الشعر المتأخر عن زمن الاستشهاد كأبي تمام والبحتري والمعري والمتنبي والحمداني.. ليشغلوا النحاة فيما بعد؛ فقد استشهد ابن هشام بالمتنبي، واستشهد السيوطي بالمعري.. ولم يبق شعر طرفة أو جرير والفرزدق متفرداً في عربيته بعيداً عن شعر المتنبي.. ولكن ذلك لم يؤد إلى إعادة النظر في القواعد!

إن إغلاق باب الاستشهاد ورفض استيعاب الخروقات قاعدياً هو رفض للاجتهاد والإبداع وجمود أمام التقعيد، وهو من أسباب الانحدار. والأجداد لم يتحدثوا عن كل شيء، وقد قال الجاحظ ما على الناس شيء أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئاً!

لذلك يجب أن يستمر الاجتهاد والاستشهاد، وذاك يعني قبول نصوص الشعراء الكبار والمبدعين في العصر الحديث كشوقي وحافظ إبراهيم والجواهري وجبران ونعيمة ومطران والأخطل الصغير والسياب.. أليس أولئك عرباً، وقد طوروا الأساليب والصور الرائعة، فمن حقهم على اللغة وقواعدها أن تشرع الأبواب لهم ولكل المجددين والمبدعين.

ويجب قلب المعادلة فالنص فوق القاعدة، لأن النص هو الحياة والقاعدة تستمد من الحياة المستمرة فهي تابعة، فإن لم تبق كذلك تصير قيداً لأنها تحوّل الأصل إلى فرع!

***

إن ما أنجزه العلماء عبر التاريخ من جهود جبارة يفرض علينا احترامهم وتقديرهم. ولكن التقدير الحقيقي أن نأخذ منهم جميعاً ما يناسبنا وأن نبتعد عن التبعية العمياء لقسم منهم إلى الأبد!

فالأجداد أنفسهم لم يقبلوا من بعضهم كل شيء، ولعل الخلافات بين النحويين وصراع الآراء المتعارضة في ساحة النحو خير دليل على ذلك.

وهذا الوضع يجرنا إلى الحديث عن التراث كله؛ فالأجداد ليسوا معصومين عن الخطأ، وليس كل ما قالوه يصلح لنا. والتراث فيه الصواب والخطأ، وفيه الجيد والسيئ، وما النحو إلا جزء من ذاك التراث!

صحيح بأن المدرسة البصرية قامت على الاستقراء والقياس، ولكنها اقتصرت على لهجات معدودة اعتمدتها؛ فالاستقراء كان مجحفاً وناقصاً لأنه استبعد لهجات أخرى فصيحة. كما أن اللهجات التي قبلها البصريون ليست مطلقة، فإن كانت كذلك فقد منحت شهادة ميتافيزيقية مقدسة، وهذا الأمر غير مقبول. ومن المعروف أن سيبويه بنى بعض آرائه على عشرات الأبيات التي لم يجد الدارسون أصلاً لها!

إن كثيراً من الأشعار الشواهد اختلقت على لسان الكثيرين لدعم قاعدة نحوية، وإذا ما تتبعنا نحل الشعر الجاهلي نجد أن أحد دوافعه دعم قاعدة نحوية، أو نقض قاعدة عند آخرين، والكذب سمة كبار رواة الأشعار كحماد الراوية وخلف الأحمر!

وتشدد بعض النحاة في عصرنا لصالح البصريين لا معنى له سوى التعقيد، فلا يجوز لهم أن يدينوا أحداً إن استخدم أية لهجة سهلة وردت عن العرب.

إن فرض رؤية أحادية على التراث بل والتاريخ أيضاً، فيه خداع للعربي وتشويه للتراث. فقراءة التراث يجب أن تكون علمية وموضوعية لتصل إلى نتائج منصفة وعادلة.

ومن حق النحاة المعاصرين أن تكون لهم اجتهاداتهم في اللغة والقواعد وفي كل قضايا الحياة كما كانت للمتقدمين والمتأخرين. لكن من النادر في عصرنا أن نجد نحوياً له اجتهاده، فواحدهم ينقل لك آراء أعلام النحاة قال فلان وفلان.. على ما في تلك الآراء من تناقضات ويختمها بـ "والله أعلم". وكلهم يبدأ كتابه بأنه مقلد وليس بمبتدع وكأنما الإبداع عار!

إن التقليد شيء والإبداع شيء آخر، وتعصب النحاة للتقليد الأحادي خاطئ لأنه يغلق دروباً كثيرة سهلة، ويحجب حقيقة ما قدمه الأجداد من فسيفساء جميلة.

ولو دققنا النظر في تراثنا لوجدنا أن القدامى كانوا أكثر انفتاحاً ووعياً من كثيرين في عصرنا، فقد عاشوا إلى جانب بعضهم واستوعبوا الآراء المتناقضة والاختلافات بل عدوا اختلاف العلماء والأئمة وتعدد الآراء رحمة للأمة!

ولم يفرض أحد رأيه النحوي على الآخرين بل تركوا للعربي حرية الاختيار من بحر التنوع، فالتعدد هو التسامح والمرونة والتسهيل. وكان العربي يتبنى ما شاء من المذاهب النحوية الكثيرة والغنية والمتنوعة..

وفي التراث قواعد كثيرة سهلة ولو أخذنا مثلاً واحداً وهو ما الحجازية فهي عاملة بلهجة الحجاز وتسمى ما الحجازية بينما لهجة تميم المعترف بها لا تعملها، يقول ابن جني: (اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال ما يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها) (18).

فما أداة نافية، وما بعدها مبتدأ وخبر. والأمر ذاك لن يغير بنية الجملة ولا معناها، ولكنه يحد من تغير الحركة، فيريح أجيالنا من عبء شروط عمل ما عمل ليس ويخفف جزئية من كم القواعد.. وقس على ذلك الأدوات الكثيرة (19).

وهنا لن نحتاج إلى إعادة كتابة التراث كما ادعى بعضهم في حال تطوير القواعد، لأن ما الحجازية مثلاً وردت عاملة وغير عاملة في القرآن. فتغيير حركة ما لن يؤثر على المعنى ولن يقطع صلتنا بالتراث، لأنه مستمد من التراث نفسه. والقضية أننا اخترنا لهجة سهلة لأجداد لنا وفضلناها على لهجة أخرى لأجداد لنا آخرين، وكلتاهما فصيحة.

إن النحاة المعاصرين لم يختاروا الأسهل من المدارس والمذاهب والاتجاهات، لأن عملية الاختيار تحتاج إلى جهد، بينما المدرسة البصرية جاهزة وما عليهم إلا إعادة كتابة نحوها بأسلوب معاصر وتنصيبها على عرش النحو في عصرنا!

لقد كانت للنحاة ظروفهم الذاتية والموضوعية فلم يمتلكوا الرؤية والقدرة على الإبداع لتجديد النحو العربي وتطويره كما امتلكه أجدادنا مثل قطرب والفراء وابن جني وابن مضاء القرطبي.. ولكن ما ظروفنا في القرن الحادي والعشرين التي تحول دون التطوير والتحديث الحقيقي؟!

***

هناك موقفان لا ثالث لهما:

1- الإيمان بأن القواعد وسيلة للتركيب الصحيح وليست غاية، وهذا يفرض علينا بناء القواعد السهلة حتى يستطيع كل عربي أن يتعلمها بسهولة، وأن يطبقها بسهولة. والنتيجة زوال الانفصام بين حب العربية، وقواعدها.

2- المكابرة والتشنج، والتمسك بالقواعد البصرية. فيبقى الدوران في حلقة مفرغة وتستمر المعاناة إلى ما لا نهاية. والنتيجة ديمومة الحالة الفصامية بين حب اللغة وكره قواعدها والنفور منها.

ومن البديهي أن الموقف الأول هو الصحيح، لذلك يجب أن ندرس اللهجات كلها (20) والقراءات القرآنية وآراء الأجداد المتنوعة والاتجاهات المختلفة.. واختيار ما اتسم منها بالمرونة والتساهل واليسر والسهولة، لبناء قواعد جديدة وحديثة.

فالتحديث تفكيك لبناء النحو التقليدي وإعادة بنائه من جديد، وهذا البناء أشبه بولادة جديدة ولكن الوليد ابن التراث نفسه، فهو وإن ولد من القديم إلا أن له خصوصيته وهويته أي كينونته التي تناسبه.

***

هوامش الفصل الأول

(1) راجع بحث المنهج.

(2) راجع بحث الإملاء.

(3) راجع الهامش "3" في بحث المنهج.

(4) لقد طرح كثيرون إصلاح القواعد قديماً وحديثاً: فقديماً دعا ابن رشد إلى إعادة صياغة النحو منهجياً، كما دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث، والقياس، والتقدير والتأويل.. وكان لبعض النحاة وجهات نظر متقدمة على عصرهم..

ومنذ القرن الماضي وحتى الآن توالت الدعوات للتجديد فساطع الحصري أبو القومية العربية دعا إلى الفصحى المعتدلة في كتابه (اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية – ص 42)، وانتقد قواعد اللغة ودعا إلى إصلاحها (المصدر السابق - ص 80 وما بعد). وقاسم أمين وآخرون دعوا إلى تسكين أواخر الكلمات.. ومنهم من دعا إلى إلغاء بعض موضوعات النحو والصرف مثل الممنوع من الصرف ونون التوكيد، والتصغير وجموع التكسير والاكتفاء بالجمع بالألف والتاء لغير المذكر السالم، والاكتفاء بحالة واحدة في المثنى وجمع المذكر السالم.. وإلغاء نون النسوة والألف الفارقة ومطابقة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث..

والعلايلي قدم رؤى لتطوير بعض قضايا الصرف في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب). وعباس حسن في كتابيه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) و(النحو الوافي)، طرح مسائل تجديدية كرفضه المبالغة في التعليلات النحوية التي أقحمت الفلسفة والمنطق في النحو.. وطرح د. شوقي ضيف آراء كثيرة للتطوير بدءاً من مقدمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء القرطبي (الرد على النحاة)، وانتهاء بكتابه (تجديد النحو)، وقدم لمجمع اللغة العربية في مصر اقتراحات كثيرة: (قدم الدكتور شوقي ضيف بحثاً إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثالثة والأربعين بعنوان "تيسير النحو" فأحاله المؤتمر على لجنة الأصول. يعتمد البحث المقدم أمام اللجنة في تحقيق هدفه من التيسير على أربعة أسس هي: الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو: ومن المقترحات التي قدمها في هذا المجال: 1- حذف الأبواب الخاصة بكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وما، ولا، ولات، العاملات عمل ليس، ولا النافية للجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى، من باب المبتدأ والخبر، ودراستها في أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها، فتدرس كان مثلاً في باب الحال، ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، والاسم المنصوب حالاً. 2- إلغاء باب التنازع والاشتغال. الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التقديري والمحلي. ومن مقترحاته في هذا المجال: 1- لا يقدر للظرف أو للجار والمجرور متعلق عام..).. (إخراج صور الاستثناء

المُفَرَّغ من باب الاستثناء، لأنها من صور القصر... الاستغناء عن إعراب أدوات الشرط وإعراب كم الاستفهامية والخبرية.. إلخ).. (موقع مجمع اللغة العربية في مصر على شبكة الإنترنت).

كما ساهمت مجامع اللغة العربية في تسهيل بعض قضايا القواعد ومن القرارات التي تبناها مجمع اللغة العربية في مصر لتطوير القواعد: عدّ المطرد كالقياسي، والنسبة إلى صيغة الجمع، والاشتقاق من الجامد كمكبرت من الكبريت.. وإلغاء البدلية في الاستثناء التام المنفي، وتثبيت حالة واحدة وهي النصب، وإدخال أل على حرف النفي اللاسلكي.. وقياسية بعض الأوزان مثل فُعالة للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها كما جاء في قرار المجمع: (درس المجمع صيغة فُعالة للدلالة على نفاية الشيء وبقاياه وما تناثر منه، وتأسيساً على ما سجلته المعاجم وكتب اللغة الأخرى من عشرات الألفاظ على هذه الصيغة بهذه المعاني، وعلى ما ذكره اللغويون من أن فعَالة يدل على فُضالة الشيء وما تحاتّ منه وبقي بعد الفعل - كما في ديوان الأدب وغيره- يجيز المجمع ما ينشأ من كلمات على صيغة فُعالة بهذه المعاني، سواء ما كان منها في مصطلحات العلوم أم في ألفاظ الحضارة) (موقع مجمع اللغة العربية في مصر على شبكة الإنترنت).

راجع بعض آراء دعاة التجديد: (اللغة العربية) تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب). (نحو عربية أفضل) للجنيدي خليفة. (المعجم العربي الجديد – المقدمة) للهادي العلوي. (اللغة العربية معناها ومبناها) للد. تمام حسان. (جناية سيبويه - الرفض التام لما في النحو من أوهام) لزكريا أوزون. وأخيراً كتاب شريف الشوباشي (لتحيا اللغة العربية.. يسقط سيبويه)..

(5) استخدمنا مصطلح اللهجة المحكية بدلاً من اللهجة العامية لأنها تشير إلى مدلول سيئ؛ فهناك لهجة الخاصة أو الخواص وهم من الطبقة العليا وتقابلها طبقة سفلى هي العامة والعوام والرعاع.. وهذا يتكرر دائماً في الكتب التراثية، كما يتكرر في عصرنا دون الانتباه إلى المدلول.

فيجب حذف تلك الكلمات المقيتة، التي تعبر عن الأرستقراطية النخبوية اللغوية والنحوية المتعالية على الشعب!

كما أن بعض الدارسين يسمي اللهجة المحكية باللغة العامية، وهذا خطأ فهي لهجة وليست بلغة، وقد كانوا قديماً يخلطون أيضاً بين اللغة واللهجة فيقولون لغة العامة/ العامية، كما كانوا يطلقون على اللهجات المختلفة للقبائل العربية تسمية خاطئة وهي اللغات فيقولون لغة الحجاز ولغة تميم.. والصحيح أنها لهجات.

(6) هناك كتب كثيرة عالجت أخطاء النحو واللغة ومنذ أكثر من ألف سنة وحتى الآن.. وعلى سبيل المثال: في القرن الثاني للهجرة كتاب الكسائي (ما تلحن فيه العوام).

وفي القرن الثالث الهجري كتاب ابن خالويه (كتاب ليس) وكتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت. وفي القرن الرابع الهجري تحدث ابن جني عن أغلاط العرب في كتابه (الخصائص - ج 3 - ص 273 وما بعد)، وفي الجزء نفسه (في الصفحة 282 وما بعد) تحدث عن سقطات العلماء. وفي القرن العاشر الهجري يلاحق السيوطي في كتابه (المزهر) أخطاء العامة والعلماء.. وفي القرن العاشر أيضاً كتاب علي بن بالي القسطنطيني (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام)..

وفي العصر الحديث ظهرت كتب كثيرة تحت عنوان قل ولا تقل، وهذا يجوز وذاك لا يجوز، وهذا صحيح وذاك خطأ: (أزاهير الفصحى) لعباس أبو السعود. (معجم الأخطاء الشائعة) لمحمد العدناني.. والغريب في الأمر أن د. إبراهيم السامرائي في مقالة له في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – الجزء الثاني – المجلد السادس والخمسون - نيسان 1981، تحدث عن أخطاء في المعجم المذكور!

ولنهاد موسى (أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية). ولأحمد مختار عمر (أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين)..

فإلى متى سنبقى في دوامة تأليف كتب ملاحقة الناس (العامة) الضالين، والسيف مصلت على لسانهم!؟

(7) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان - ج 6 - ص 177.

(8) أبو طاهر عبد الواحد بن عمر: أخبار النحويين – ص 48.

(9) الجاحظ: البيان والتبيين – ج 1 – ص 323 وما بعد.

والمقصود باللحن في الجاهلية وصدر الإسلام الخروج عن آلية بنية النسق، أو لفظ الحركة على غير السليقة المتعارف عليها!

(10) مقدمة ابن خلدون: ص 554 - 555.

(11) المصدر السابق: ص 559.

(12) تضاربت الآراء في كتب التراث حول نشأة النحو وهناك روايات عديدة لا توصلنا إلى الحقيقة، فهل المؤسس هو أبو الأسود الدؤلي تلبية لطلب الخليفة عمر بن الخطاب أو الخليفة علي بن أبي طالب أو معاوية أو زياد بن أبيه، أو لخطأ وقعت فيه ابنته أو ابنه أو بدافع ذاتي منه.. وهل تمت بسبب فساد اللغة داخل بيت أولئك أم نتيجة لحن سُمع من العرب أو الأعاجم..

وهناك حكاية طريفة تدعي أن علياً كان يشيع جنازة فسأله أحدهم من المتوفِي؟ فقال علي: الله! لأن المفترض أن يسأل من المتوفَى "اسم المفعول". ويزعم الراوي أنه السبب الذي دفع علياً لوضع النحو فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك. راجع كتاب: (سبب وضع علم العربية) للسيوطي، و(المحكم في نقط المصاحف) لأبي عمرو الداني، و(أخبار النحويين) لأبي طاهر عبد الواحد..

وقد أجاز مجمع اللغة في مصر استخدام الكلمتين "المتوفي والمتوفى" بمعنى واحد.

(13) كذلك الأمر يقال عن حكاية الأعرابي التي وردت بأشكال مختلفة، فإذا كان البدوي ابن الفصاحة لم يدرك معنى الآية: (إن الله بريء من المشركين ورسوله) "التوبة 3" لمجرد تأخير عطف كلمة رسوله على كلمة الله، فمعنى ذلك وجود خلل في الحركة نفسها، أو أن الحكاية مختلقة وهو الصحيح!

روى السيوطي في كتابه "سبب وضع علم العربية" - ص 30، أنه: (قدم أعرابي في زمان عمر فقال: من يقرئني مما أنزل الله على محمد؟ فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: "إن الله بريء من المشركين ورسولِه" بالجر، فقال الأعرابي أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله قد برئ من رسوله فأنا أبرأ منه! فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال يا أعرابي أتبرأ من رسول الله؟ قال يا أمير المؤمنين إني قدمت المشركين ولا علم لي بالقراءة، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة فقال: "إن الله بريء من المشركين ورسوله"، فقلت أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله قد برئ من رسوله فأنا أبرأ منه. فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي. قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: "إن الله بريء من المشركين ورسولَه"، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه. فأمر عمر بن الخطاب ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو. أخرجه الحافظ أبو القاسم بن عساكر في تاريخ دمشق).

(14) سمعنا أحد الدكاترة المعاصرين في ندوة تلفزيونية يشكك بعروبة كل من لا يتكلم بالفصحى، رامياً آلاف الشهداء وراء تشنجه، وقد استشهدوا من أجل الأرض والوطن والعروبة، ومنهم من هو أعلم من الدكتور ذاك في اختصاص آخر غير العربية!

فبدلاً من الاتهامات المجحفة، هل حاول الدكتور الغيور أن يقدم حلاً لعربية العروبة؟!

(15) كما فعل الزمخشري في كتابه "الأحاجي". وقد سرد السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر" طائفة كبيرة من الأحاجي وذكر ما اخترعه هو نفسه منها، وكرر الموضوع في كتابه "المزهر".

كما حول بعض النحاة النحو إلى فقه، قال ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" - ج 1 - ص 801: (ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو إن أكلت إن شربت فأنت طالق، فإن الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط، ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور إنها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لأن التقدير حينئذٍ إن شربت فإن أكلت فأنت طالق وهذا كله حسن)!

(16) روى المسألة الزنبورية الشهيرة كثيرون، وهي مناظرة بين الكسائي وسيبويه:

يقول أبو البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" - ج 2 - ص 703، 704: (الحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه وذلك أنه لما قدم سيبويه على

البرامكة فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة. حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي فسألة عن مسألة فأجابه سيبويه فقال له الأحمر أخطأت. ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها فقال له أخطأت. ثم سأله عن ثالثة فأجابه فيها فقال له أخطأت. فقال له سيبويه هذا سوء أدب.

قال الفراء فأقبلت عليه وقلت إن في هذا الرجل عجلة وحدة ولكن ما تقول في من قال هؤلاء أبون ومررت بأبين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أويت؟ فقدر فأخطأ، فقلت أعد النظر فقدر فأخطأ، فقلت أعد النظر فقدر فأخطأ ثلاث مرات يجيب ولا يصيب. فلما كثر ذلك عليه قال لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره. قال فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال تسألني أو أسألك فقال بل تسألني أنت فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي ولا يجوز النصب. فقال له الكسائي لحنت. ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو خرجت فإذا عبد الله قائمٌ وقائماً، فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه. فدفع ذلك سيبويه ولم يجز فيه النصب. فقال له يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين...)..

وتنتهي الحكاية باستدعاء أولئك فيؤيدون الكسائي.

والنحاة تقبلوا رأي الكسائي، وفي الوقت نفسه عدوا إجابة سيبويه هي الصحيحة!

وبعد تلك المناظرة عاد سيبويه حزيناً إلى موطنه شيراز (أو همذان) معتزلاً الناس، فمات بعيد فترة قصيرة "180 هـ"!

(17) في كتب التراث حكايات كثيرة عن نفور الشعراء من علماء اللغة والنحو. وكان النحاة يرضخون للشعراء بل أجازوا لهم خرق القواعد كما في كتاب المبرد "ضرائر الشعر".

ومن الطرف التي تداولتها الكتب حكاية الفرزدق مع النحوي عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وهو من المؤسسين الأوائل لعلم النحو، وكان ينتقد الفرزدق، فهجاه الفرزدق بقوله:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

وقد قال مواليا نكاية به، وحسب الأصول كان يجب أن يقول موالٍ.

كما هجا عمار الكلبي المتشددين من النحويين فقال:

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

إن قلت قافية بكراً يكون لها | معنى يخالف ما قاسوا وما صنعوا
قالوا لحنت وهذا ليس منتصباً | وذاك خفض وهذا ليس يرتفع
وحرّشوا بين عبد الله من حمق | وبين زيد فطال الضّرب والوجع
فقلت واحدة فيها جوابهم | وكثرة القول بالإيجاز تنقطع
ما كلّ قولي مشروح لكم فخذوا | ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا..

(18) ابن جني: الخصائص - ج 2 - ص 10.

ويقول أيضاً في "ج 1 - ص 125":

(من ذلك اللغة التميمية في "ما" هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً وإنما كانت التميمية أقوى قياساً).

وقال أبو البقاء في كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب" - ج 1 - ص 175:

(باب ما: القياس ألا تعمل ما لأنها غير مختصة فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما، ولهذا لم يعملها بنو تميم، وإنما أعملها أهل الحجاز لشبهها بليس، وهي تشبهها في أربعة أشياء: النفي ونفي ما في الحال ودخولها على المبتدأ والخبر ودخول الباء في خبرها. وقد تقرر أن الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعداً حمل عليه ما لم يفسد المعنى)!

(19) إلغاء عمل الأدوات وتقييد حرية الحركة هو أحد الاقتراحين المقدمين في المنهج.

(20) حفظت الكتب التراثية اللغوية والنحوية كثيراً من اللهجات العربية. وهناك كتب معاصرة تناولتها ككتاب د. إبراهيم أنيس "في اللهجات العربية".. كما أن خلافات النحويين كلها مطروحة في كتب النحو.

***

الفصل الثاني:

التحديث والقرآن الكريم

إن لغة القرآن الكريم احتضنت اللهجات العربية المتعددة (1). ومع أن اللهجات غير القراءات، إلا أنه لا توجد فروقات مميزة لكل منهما، لأنه لم يرد أي نص أو أثر يوضح المقصود من الحروف السبعة مما أدى إلى فتح الباب واسعاً أمام الآراء والاجتهادات، فاختلط الأمر بين القراءات واللهجات.

ومعظم اختلافات القراء تتعلق بقضايا النحو، ولا سيما تنوع الحركة الإعرابية المرتبط بالتقدير والتأويل.. وأصحاب القراءات العشر المشهورة (2) عاشوا في القرن الثاني وما بعده وارتبطت قراءاتهم بالنحو، فالكسائي صاحب إحدى تلك القراءات مؤسس المدرسة الكوفية مع الفراء.

يتحدث السيوطي عن اللهجات والقراءات فيقول: (إن المراد سبع لغات وإلى هذا ذهب أبو عبيد وثعلب والأزهري وآخرون، واختاره ابن عطية، وصححه البيهقي في الشعب وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة وأجيب بأن المراد أفصحها فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن قال والعجز سعد بن بكر وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف، وهؤلاء كلهم من هوازن، ويقال لهم عليا هوازن، ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم يعني بني دارم)..

(وقال أبو عبيد ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه، فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن وغيرهم. قال وبعض اللغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيباً. وقيل نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر. وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضر أنهم هذيل وكنانة وقيس وضبة وتيم الرباب وأسد بن خزيمة وقريش فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات) (3).

وما يهمنا هو معرفة تلك اللهجات، سواء أسميت لهجات أم قراءات. قال السيوطي: (وقال أبو الفضل الرازي في "اللوائح" "اللوامح": الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف، الأول: اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث. الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر. الثالث: وجوه الإعراب. الرابع: النقص والزيادة. الخامس: التقديم والتأخير. السادس: الإبدال. السابع: اختلاف اللغات كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإدغام والإظهار ونحو ذلك) (4).

وذكر ابن قتيبة الدينوري وجوه الاختلافات، وسنسردها مختصرة الشواهد مع توضيحات وضعناها بين قوسين:

(أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يُزيلُها عن صورتها في الكِتَاب ولا يُغَيرُ معناها.. "هن أطهرُ" و"هن أطهرَ" "هود 78".. [أطهرُ، أطهرَ]، "وهل نُجزي إلا الكفورَ" و"وهل يُجازى إلا الكفورُ": "سبأ 17".. [نجزي فعل معلوم والكفور مفعول به، ويجازى فعل مجهول والكفور نائب فاعل].

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها، ولا يزيلُها عن صورتها في الكتاب.. "رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا" و"رَبُّنَا بَاعَدَ بَين أسفارنا" "سبأ 19".. [باعدْ فعل أمر، باعدَ فعل ماض].

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يُغيّر معناها ولا يزيل صورتها.. "وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا" و"نُنْشِرُهَا" "البقرة 259".. [ننشزها، ننشرها]..

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُغيّر صورتها في الكتاب، ولا يُغيّر معناها، نحو قوله: "إنْ كانَتْ إلاَّ زَقْيَةً" و"إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً" "يس 29". و"كالصُّوفِ المَنْفُوشِ" و"كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ" "القارعة 5".. [زقية، صيحة. الصوف، العهن]..

والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها.. "وَطَلْعٍ مَنْضُود" في موضع "وطَلْحٍ مَنْضُودٍ" "الواقعة 29". [طلع، طلح].

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله: "وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ" "ق 19"، وفي موضع آخر: "وَجَاءتْ سَكْرَةُ الحَق بِالمَوْتِ".

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: "وَما عَمِلَتْ أيْدِيهِمْ"، "وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ" "يس 35"، ونحو قوله: "إِنَّ اللّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ" "لقمان 26" و "إنَّ اللّهَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ") (5).

وذكر السيوطي الأقوال المتعددة، ومنها:

(الثامن: وقال ابن الجزري قد تتبعت صحيح القراءة وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها، وذلك إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة نحو: "بالبخل" بأربعة ويحسب بوجهين. أو متغير في المعنى فقط نحو: "فتلقى آدم من ربه كلمات". وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو: "تبلو" و "تتلو". أو عكس ذلك نحو: "الصراط" و"السراط". أو بتغيرهما نحو: "وامضوا" و"اسعوا". وإما في التقديم والتأخير نحو: "فيقتلون ويقتلون". أو في الزيادة والنقصان نحو: "وصى" و"أوصى". فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها. قال وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتحقيق والتسهيل والنقل والإبدال، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، انتهى. وهذا هو القول الثامن ومن أمثلة التقديم والتأخير قراءة الجمهور

"كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار"، وقرأ ابن مسعود "على قلب كل متكبر") (6).

وقد اختلف الدارسون حول بقاء تلك اللهجات السبع في مصحف عثمان؛ فمنهم من قال ببقائها ومنهم من قال ببقاء بعضها لأن نسخة عثمان غير المنقوطة وغير المشكولة تتحمل بعض تلك الأوجه. ومنهم من قال بأن القرآن على حرف واحد وقد ألغى مصحف عثمان الستة الباقية. وقد نقل السيوطي عن الحارث المحاسبي قوله: (حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد، على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات. فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي نزل بها القرآن) (7).

ومحمد الزركشي بعد أن استعرض الآراء حول بقاء الحروف السبعة أو زوالها، قال: (سبعة الأحرف التي أشير إليها في الحديث ليس بأيدي الناس منها إلا حرف زيد بن ثابت الذي جمع عثمان عليه المصاحف) (8).

***

لم تكن مصاحف عثمان **"**الرسم العثماني" منقوطة ولا مشكولة، فأدى ذلك إلى تعدد القراءات، قال الزرقاني: (صورة الكلمة فيها كانت لكل ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة وإذا لم تحتملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه في مصحف، ثم كتبت في مصحف آخر بوجه آخر وهلم جراً. فلا غرو أن كان التعويل على الرواية والتلقي هو العمدة في باب القراءة والقرآن) (9).

وأية قراءة صح سندها ووافقت العربية وأحد المصاحف العثمانية ولو بوجه ما تعد مقبولة كما نقل السيوطي على لسان ابن الجزري: (وأحسن من تكلم في هذا النوع إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير بن الجزري قال في أول كتابه النشر: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف) (10).

ومع أن الخوف من اللحن أدى إلى الشكل لضبط اللفظ ثم التنقيط، لكن ذلك لم يلغ كثرة القراءات والخلاف فيما بينها.

إن الشواهد على القراءات كثيرة جداً وسنذكر بعضها:

- ورود الفعل بصيغة المعلوم أو المجهول:

("وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون" قرأ حمزة والكسائي وحفص و"ما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه" بالنون وكسر الحاء، وحجتهم في ذلك أن نوحي جاءت على مجرى أرسلنا، ولفظها قريب من لفظ الجمع فجرى الكلام على نظام واحد إذ كان الوحي والإرسال جميعاً له فأسندوا الفعلين إليه، ويقوي هذا قوله "إنا أوحينا إليك". وقرأ الباقون "إلا يوحى" بالياء وفتح الحاء) (11).

("لعلك ترضى" يقرأ بفتح التاء وضمها؛ فالحجة لمن فتحها أنه قصده بكون الفعل له ففتح لأنه من فعل ثلاثي. والحجة لمن ضم أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله والأمر فيهما قريب لأن من أرضي فقد رضي ودليله قوله تعالى "راضية مرضية") (12).

- ورود الاسم بصيغة المفرد أو الجمع:

قال ابن زنجلة: ("كذلك حقت كلمت ربك" قرأ نافع وابن عامر "وكذلك حقت كلمات" بالألف وكذلك الذي بعده وحجتهما أنهما كتبتا في المصاحف بالتاء. وقرأ الباقون "كلمة ربك") (13).

("أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا" قرأ حمزة والكسائي وحفص أصلاتك بغير واحد، وحجتهم إجماع الجميع على التوحيد في قوله "إن صلاتي ونسكي". وقرأ الباقون "أصلواتك" على الجمع وحجتهم أنها مكتوبة في المصحف بواو وكذلك في سورة براءة) (14).

- ورود حرف المضارعة للمخاطب أو الغائب:

قال ابن خالويه: (قوله تعالى: "ولتنذر أم القرى" يقرأ بالياء والتاء؛ فالحجة لمن قرأه بالتاء أنه أراد به النبي صلى الله عليه وسلم ودليله "إنما أنت منذر" وأم القرى مكة. والحجة لمن قرأه بالياء أنه أراد الكتاب المقدم ذكره وهو القرآن) (15).

- جواز التذكير أو التأنيث:

قال أبو بكر التميمي: (واختلفوا في قوله: "ولا يقبل منها شفعة" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا تقبل بالتاء. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ونافع ولا يقبل بالياء) (16).

- مرونة الحركة الإعرابية، وحركة البنية:

وردت كلمات في الآيات القرآنية بالحركات الثلاث، وقد ذكر السيوطي في كتابه "الإتقان" أمثلة كثيرة على جواز تثليث الحركة الإعرابية أو حركة البنية:

(فيما قرئ بثلاثة أوجه الإعراب أو البناء أو نحو ذلك: قد رأيت تأليفاً لطيفاً لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني سماه تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن:

- (الحمد لله): قرئ بالرفع على الابتداء، والنصب على المصدر، والكسر على إتباع الدال اللام في حركتها.

- (رب العالمين): قرئ بالجر على أنه نعت، وبالرفع على القطع بإضمار مبتدأ، وبالنصب عليه بإضمار فعل أو على النداء.

- (الرحمن الرحيم): قرئ بالثلاثة.

- (اثنتا عشرة عيناً): قرئ بسكون الشين وهي لغة تميم، وكسرها وهي لغة الحجاز، وفتحها..

- (بين المرء): قرئ بتثليث الميم، لغات فيه.

- (فبهت الذي كفر): قراءة الجماعة بالبناء للمفعول، وقرئ بالبناء للفاعل بوزن ضرب وعلم وحسن.

- (ذرية بعضها من بعض): قرئ بتثليث الذال.

- (واتقوا الله الذي تساءلون به، و"الأرحام"): قرئ بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة، وبالجر عطفاً على ضمير به، وبالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي والأرحام مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه.

- (لا يستوي القاعدون من المؤمنين "غير" أولي الضرر): قرئ بالرفع صفة لقاعدون، وبالجر صفة للمؤمنين، وبالنصب على الاستثناء.

- (وامسحوا برؤوسكم و"أرجلكم"): قرئ بالنصب عطفاً على الأيدي، وبالجر على الجوار أو غيره، وبالرفع على الابتداء والخبر محذوف دل عليه ما قبله.

- (فجزاء مثل ما قتل من النعم): قرئ بجر مثل بإضافة جزاء إليه، وبرفعه وتنوين مثل صفة له، وبنصبه مفعول بجزاء.

- (والله ربنا): قرئ بجر ربنا نعتاً أو بدلاً، وبنصبه على النداء أو بإضمار أمدح، وبرفعه ورفع لفظ الجلالة مبتدأ وخبر.

- (ويذرك وآلهتك): قرئ برفع يذرك ونصبه وجزمه للخفة.

- (فأجمعوا أمركم وشركاءكم): قرئ بنصب شركاءكم مفعولاً معه أو معطوفاً أو بتقدير وادعوا، وبرفعه عطفاً على ضمير فأجمعوا أو مبتدأ خبره محذوف، وبجره عطفاً على كم في أمركم.

- (وكأين من آية في السماوات والأرض يمرون عليها): قرئ بجر الأرض عطفاً على ما قبله، وبنصبها من باب الاشتغال، وبرفعها على الابتداء والخبر ما بعدها.

- (موعدك بملكنا): قرئ بتثليث الميم.

- (وحرام على قرية): قرئ بلفظ الماضي بفتح الراء وكسرها وضمها، وبلفظ الوصف بكسر الراء وسكونها مع فتح الحاء، وبسكونها مع كسر الحاء وحرام بالفتح وألف فهذه سبع قراءات.

- (كوكب دري): قرئ بتثليث الدال.

- (يسن): القراءة المشهورة بسكون النون، وقرئ شاذاً بالفتح للخفة، والكسر لالتقاء الساكنين، وبالضم على النداء.

- (سواء للسائلين): قرئ بالنصب على الحال، وشاذاً بالرفع أي هو، وبالجر حملاً على الأيام.

- (ولات حين مناص): قرئ بنصب حين، ورفعه وجره.

- (وقيله يا رب): قرئ بالنصب على المصدر، وبالجر وتقدم توجيهه، وشاذاً بالرفع عطفاً على علم الساعة.

- (قاف): القراءة المشهورة بالسكون، وقرئ شاذاً بالفتح والكسر لما مر، أي للخفة ولالتقاء الساكنين.

- (الحبك): فيه سبع قراءات ضم الحاء والباء وكسرهما وفتحهما، وضم الحاء وسكون الباء وضمها، وفتح الباء وكسرها، وسكون الباء وكسرها، وضم الباء.

- (والحب ذو العصف والريحان): قرئ برفع الثلاثة ونصبها وجرها.

- (وحور عين كأمثال اللؤلؤ): قرئ برفعهما وجرهما ونصبهما بفعل مضمر أي ويزوجون) (17).

كما أن العلماء ذكروا كلمات قرآنية جازت فيها حركتان:

قال ابن خالويه:

(قوله تعالى: "فتلقى آدم من ربه كلمات" تقرأ برفع آدم ونصب الكلمات، وبنصب آدم ورفع الكلمات. فالحجة لمن رفع آدم أن الله ـتعالى لما علم آدم الكلمات فأمره بهن تلقاهن بالقبول عنه. والحجة لمن نصب آدم أن يقول ما تلقاك فقد تلقيته وما نالك فقد نلته وهذا يسميه النحويون المشاركة في الفعل) (18).

وقال ابن زنجلة:

("لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولى الضرر والمجاهدون" قالوا غير بالنصب على الحال أو النصب على الاستثناء، أو الضم على البدلية أو الصفة) (19).

وقد علل أبو بكر التميمي البغدادي الاختلاف في الحركات الإعرابية بقوله:

(ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره. فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه وإنما اعتماده على حفظه وسماعه) (20).

- حالات النقص والزيادة:

قال ابن خالويه:

(قوله تعالى: "فإن الله هو الغني الحميد" يقرأ بإثبات هو بين الاسم والخبر وبطرحه؛ فالحجة لمن أثبته أنه جعله فاصلة عند البصريين وعماداً عند الكوفيين ليفصل بين

النعت والخبر. وله وجه آخر في العربية وهو أن يجعل هو اسماً مبتدأ والغني خبر فيكونا جملة في موضع رفع خبر إن ومثله "إن شانئك هو الأبتر". وما ورد عليك من أمثال هذا فأجره على أحد هذين الوجهين. والحجة لمن طرحه أنه جعل الغني خبر إن بغير فاصلة والحميد نعتاً له) (21).

وذكر الزرقاني:

("أو تحرير رقبة" "المائدة 89" وجاء في قراءة "أو تحرير رقبة مؤمنة" بزيادة لفظ مؤمنة فتبين بها اشتراط الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفارة يمين) (22).

***

وإضافة إلى الكتب الاختصاصية انتشرت القراءات واللهجات في كتب التراث ولا سيما النحو مثل: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام، وفي تفاسير القرآن كتفسير القرآن "البحر المحيط" لأبي حيان، وفي كتب إعراب القرآن ككتاب "مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي، وكتاب "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء العكبري..

- قال أبو حيان في تفسيره "البحر المحيط" للآية 233 من سورة البقرة (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتمُ الرضاعة):

(وقرئ: أن يتمُ، برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر أنشد الفراء رحمة الله تعالى:

أن تهبطين بلاد قو   م يرتعون من الطلاح

وقال الآخر:

أن تقرآن على أسماء، ويحكما   مني السلام، وأن لا تُبْلِغَا أحدا..

وهذا عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع، وترك إعمالها حملاً على: ما، أختها في كون كل منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة، وشذ وقوعها موقع الناصبة، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول جرير:

ترضى عن الله أن الناس قد علموا   أن لا يدانينا من خلقه بشر

والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع أن، مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ أن غير ناصبة إلاَّ في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا، لا تُبني عليه قاعدة) (23).

- وقال مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه "مشكل إعراب القرآن"، عن الآية "حمالة الحطب" من سورة المسد:

(قوله "وامرأته حمالة الحطب" امرأته عطف على المضمر في سيصلى، وحمالة رفع على إضمار هي ابتداء وخبر. وقيل امرأته رفع بالابتداء وحمالة خبره. وقيل الخبر في جيدها حبل ابتداء وخبر في موضع الخبر وكذلك رفع الحبل بالاستقرار والجملة خبر

امرأته وحمالة نعت للمرأة، وإذا جعلت حمالة الخبر كان قوله في جيدها حبل ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في حمالة، وكذلك إذا جعلت وامرأته حمالة ابتداء وخبراً جاز أن تكون الجملة في موضع الحال من الهاء في أغنى عنه وقيل إن في جيدها حبل خبر ثان لامرأته) (24).

- وقال العكبري في كتابه "التبيان في إعراب القرآن" في إعراب سورة الفاتحة:

(الجمهور على رَفْع "الحَمْد" بالابتداء. و"لله" الخبر، واللام متعلقة بمحذوف، أي واجبٌ، أو ثابت.

ويقرأ "الحمدَ" بالنصب، على أنه مصدر فعل محذوف؛ أي أحَمد الحمدَ؛ والرفع أجود؛ لأنَّ فيه عموماً في المعنى.

ويقرأ بكسر الدال؛ إتباعاً لكسرة اللام؛ كما قالوا: المِعِيرة ورغيف؛ وهو ضعيف في الآية؛ لأن فيه إتباعَ الإعرابِ البناء، وفي ذلك إبطالٌ للإعراب. ويُقرأ بضم الدال والَّلام على إتباع اللأَم الدال؛ وهو ضعيف أيضاً؛ لأن لامَ الجر متّصل بما بعده، منفصلٌ عن الدال، ولا نظيرَ له في حروف الجرّ المفردة؛ إلا أنّ مَنْ قرأ به فرّ من الخروج من الضم إلى الكسر، وأجراه مَجْرَى المتّصل؛ لأنه لا يكاد يستعملُ الحمد منفرداً عما بعده) (25).

***

الأمثلة التي ذكرت جزء قليل مما ورد في كتب التراث، ويمكن أن نستنتج منها:

1- جواز حركات الإعراب الثلاث أو الحركتين في الكلمة الواحدة.

2- جواز تنوع حركة البنية/ لفظ الكلمة، في بعض الكلمات.

3- بعض الكلمات فيها عشرات اللهجات (26).

4- إلغاء عمل بعض الأدوات مثل إنّ، وما الحجازية، ومن الشرطية، وأن الناصبة للمضارع..

5- لهجات تخالف عمل بعض الأدوات التقليدية كالنصب بلم.

6- لهجة تصرف الممنوع من الصرف.

7- عدم المطابقة في المثنى والجمع.

8- جواز مجيء قبل وبعد غير مبنيتين على الضم، على الرغم من حذف المضاف إليه وتقديره..

9- جواز أن تكون كان ناقصة عاملة أو تامة.

10- استخدام من لما لا يعقل..

إن القراءات كلها معترف بها ولم يردها أحد ولم يدع أحد أن تلك الخلافات المتعلقة بالحركة الإعرابية ما بين رفع ونصب وجر - رغم كثرتها- تؤثر على القرآن، بل عدت صحيحة كلها. ومرونة الحركة تعني أنها ليست جوهرية ويمكن التلاعب بها من خلال التقدير والتأويل، فالسياق المنظم والمؤدي إلى المعنى الواضح هو الجوهر والحركة

لاحقة. ولو كانت الحركة مقدسة لثبتت على حالة واحدة مطلقة، ولرفضت القراءات المبدلة لثبوتها!

واعتراف القرآن باللهجات وعدم تغييبها، يعيد إليها مكانتها التي غيبتها عنها النظرة الأحادية. ولا ننسى أن بعض أصول القواعد عند المدرسة البصرية تخالف ما ورد في القرآن، وهي استبعدت القراءات الشاذة، وأصحابها نادراً ما يستشهدون بالأحاديث النبوية لأنها برأيهم رويت بمعناها!

فأيهما يؤخذ برأيه: القرآن الذي قبل تلك اللهجات لأنها عربية قحة، أو رأي النحوي الذي رفضها؟!

لقد أخذ العلماء اللغة عن القبائل البدوية/ البعيدة عن الاختلاط، ولم يأخذوها من الحضر كما تقول كتب التراث. فهم مثلاً لم يأخذوا عن ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم كما قال السيوطي (27). وقد قالوا قريش هي الأفصح لأنها اختارت الأرق والأجمل والأفضل من لهجات العرب!

لكن عربية الحجاز لم تكن ضمن قلاع وأسوار بمعزل عن المؤثرات الخارجية، عن عرب الجنوب والشمال وخطوط القوافل التجارية، والاحتكاك بالفرس والروم والأحباش..

ومكة حضر ومركز تجاري واختلطت بالغرباء ولها رحلاتها الصيفية والشتوية، وعاش الرقيق الأجنبي المستورد في ربوعها.. فكيف ذلك كله لم يؤثر في لهجتها، وكيف يكون لها الحس الذوقي الرفيع، ولا يصدق ذلك على غيرها؟!

الحضر المتاخم للروم والفرس اكتسب من مجاوريه الحضارة وذاك يعني رقة لهجته وسمو ذوقه.. وزيارات النابغة وحسان لملوك الغساسنة والمناذرة، ورحلات امرئ القيس.. تشهد بذلك.

إن رفض النحاة للهجة ما لأنها لا تتفق ومنهجهم لا يعني أنها لا تتفق مع الفصحى، بل هي فصحى، وقد قال ابن جني بعد أن استعرض بعض اللهجات الضعيفة: (إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعيّ عليه. وكذلك إن قال يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا، وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه) (28).

فإذا كانت اللهجات الضعيفة مقبولة، فالأقوى لا جدال فيها، لذلك اللهجات العربية كلها مقبولة لأنها تضع أمامنا خيارات متعددة، فلا تحفظ تجاهها ولا تمييز إلا بمقدار ما تكون مفيدة في تسهيل القواعد. وما وصلنا من تلك اللهجات يكفي إلى حد ما، علماً بأن اللغة ولهجاتها لم تجمع كلها كما ذكر أبو عمرو بن العلاء: (ما انتهى إليكم مما قاله العرب إلا أقله).

والآراء التي أقصيت ستقبل إن كانت مستساغة وسهلة، فأصحابها لا يقلون درجة عن النحاة الذين رُفعوا إلى أعلى الدرجات!

إن التحديث يحتاج إلى عملية غربلة وانتقاء بالاستناد إلى القراءات القرآنية واللهجات العربية والنحاة.. بهدف تسهيل القواعد وحل معضلتها المستعصية.

***

هوامش الفصل الثاني

(1) كان العلماء قديماً يسمونها لغات ولكن الأصح تسميتها لهجات؛ فاللغة العربية واحدة ولكنها ذات لهجات متعددة.

(2) القراءات المنسوبة للقراء بلغت أكثر من أربع عشرة ولكن شاعت عشر قراءات؛ سبع منسوبة إلى: نافع وعاصم وحمزة وعبد الله بن عامر وعبد الله بن كثير وأبي عمرو بن العلاء وعلي الكسائي، والثلاث الباقية منسوبة إلى أبي جعفر ويعقوب وخلف.

قال السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" - ج 1 - ص 215، 216: (وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، واستمروا على ذلك. فلما كان على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب، قال والسبب في الاقتصار على السبعة مع أن في أئمة القراء من هو أجل منهم قدراً ومثلهم أكثر من عددهم، أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً فلما تقاصرت الهمم اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه فأفردوا من كل مصر إماماً واحداً ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به كقراءة يعقوب وأبي جعفر وشيبة وغيرهم).

وهناك حديث عن تلك القراءات، فقد ذكر محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه "مناهل العرفان في علوم القرآن" – ج 1 – ص 99: (روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال، قال رسول الله: أقرأني جبريل على حروف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف. زاد مسلم قال ابن شهاب بلغني أن تلك السبعة في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام).

وقال السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" - ج 1 - ص 130، إنه: (اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً)!

(3) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن - ج 1 - ص 133، 134.

وذكر السيوطي في الصفحة 138 أحد الأقوال "التاسع والعشرين" في تفسير الحروف السبعة بأنها: (كلمة واحدة تعرب بسبعة أوجه حتى يكون المعنى واحداً وإن اختلف اللفظ فيه).

(4) المصدر السابق: ج 1 - ص 131.

(5) ابن قتيبة الدينوري: تأويل مشكل القرآن - باب الرد عليهم في وجوه القراءات [ترقيم الصفحات ليس للكتاب كله].

(6) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن - ج 1 - ص 132.

(7) المصدر السابق: ج 1 - ص 166.

(8) الزركشي: البرهان في علوم القرآن - ج 1 - ص 222.

(9) محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن - ج 1 - ص 285.

(10) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن - ج 1 - ص 180.

(11) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع - ص 178.

(12) المصدر السابق: ص 248.

(13) ابن زنجلة: حجة القراءات – ص 331.

(14) المصدر السابق: ص 348.

(15) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع - ص 145.

(16) أبو بكر أحمد التميمي البغدادي: كتاب السبعة في القراءات - ص 155.

(17) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن - ج 1 - ص 543، 546.

(18) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع - ص 75. ومن أمثلته الأخرى على تنوع الحركة:

- (قوله تعالى: "ولا يأمركم" يقرأ بالرفع والنصب والإسكان؛ فالحجة لمن نصب أنه رده على قوله "أن يؤتيه الله الكتاب". والحجة لمن رفع أنه استأنف مبتدئاً ودليله أنه في قراءة عبد الله "ولن يأمركم" فلما فقد الناصب عاد إلى إعراب ما وجب له بالمضارعة. والحجة لمن أسكن تخفيفاً في ذوات الراء فقد أتينا عليها فيما مضى) (المصدر السابق - ص 111).

- (قوله تعالى: "ولا تسأل" يقرأ بالرفع والجزم فالحجة لمن رفع أنه أخبر بذلك وجعل لا نافية بمعنى ليس ودليله قراءة عبد الله وأبي ولن تسأل. والحجة لمن جزم أنه جعله نهياً ودليله ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوماً ليت شعري ما فعل أبواي، فأنزل الله تعالى "ولا تسأل عن أصحاب الجحيم" فإنا لا نؤاخذك بهم والزم دينك. فأما من ضم التاء فإنه جعله فعل ما لم يسم فاعله ومن فتحها جعلها فعل فاعل) (المصدر السابق – ص 87).

- (قوله تعالى: "ليس البر أن تولوا" يقرأ البر بالرفع والنصب؛ فالحجة لمن رفع أنه جعله اسم ليس والخبر أن تولوا لأن معناه توليتكم. والحجة لمن قرأ بالنصب أنه جعله خبر ليس والاسم أن تولوا، ودليله أن ليس وأخواتها إذا أتى بعدهن معرفتان كنت مخيراً فيهما. وإن أتى بعدهن معرفة ونكرة كان الاختيار أن تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر) (المصدر السابق – ص 92).

- (قوله تعالى: "وإن تك حسنة يضاعفها" يقرأ بنصب حسنة ورفعها وبإثبات الألف وطرحها) (المصدر السابق – ص 123).

- (قوله تعالى: "متاع الحياة الدنيا" يقرأ بالرفع والنصب؛ فلمن رفع وجهان أحدهما بالخبر لقوله إنما بغيكم متاع الحياة، والآخر أن يجعل تمام الكلام عند قوله على أنفسكم ثم يرفع ما بعده بإضمار هو كما قال بشر من ذلكم النار أي هي النار. والحجة لمن نصب أنه أراد الحال ونوى بالإضافة الانفصال أو القطع من تمام الكلام) (المصدر السابق – ص 181).

(19) ابن زنجلة: حجة القراءات - ص 209. ومن أمثلته الأخرى على تنوع الحركة:

- ("لعلي آتيكم منها بخبر أو جذوة من النار لعلكم تصطلون" قرأ عاصم "جَذوة من النار" بالفتح، وقرأ حمزة "جُذوة" بالضم، وقرأ الباقون "جِذوة" بالكسر ثلاث لغات مثل ربوة) (المصدر السابق - ص 543).

- (سورة البقرة قوله تعالى: "بربوة" ها هنا وفي المؤمنين يقرآن بضم الراء وفتحها وهما لغتان فصيحتان، وفيها سبع لغات وهي ما ارتفع من الأرض وعلا) (المصدر السابق - ص 102).

- ("فاغسلوا وجوهَكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلَكم إلى الكعبين" قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص "وأرجلَكم" بالفتح وحجتهم أنها معطوفة على الوجوه والأيدي فأوجبوا الغسل عليهما. وعن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر قال كنت أقرأ أنا والحسن والحسين قريباً من علي عليه السلام وعنده ناس قد شغلوه فقرأنا "وأرجلَكم" فقال رجل "وأرجلِكم" بالكسر فسمع ذلك علي عليه السلام فقال ليس كما قلت ثم تلا "يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم" هذا من المقدم والمؤخر في الكلام قلت وفي القرآن من هذا التقديم والتأخير كثير) (المصدر السابق - ص 221).

- ("ولكن اللهُ قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى" قرأ حمزة والكسائي وابن عامر ولكن خفيفة، اللهُ رفع وكذلك الذي بعده. وقرأ الباقون ولكن بالتشديد اللهَ نصب) (المصدر السابق - ص 309).

(20) أبو بكر أحمد التميمي البغدادي: كتاب السبعة في القراءات - ص 45.

(21) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع - ص 342، 343.

(22) الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن - ج 1 - ص 104. ومن أمثلته على الزيادة والنقصان:

- (وقرئ "تجري من تحتها" بزيادة لفظ من وهما قراءتان متواترتان وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكي لأن لفظ من ثابتة فيه.

أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكي حيث لم تثبت فيه أي في غير المصحف المكي) (المصدر السابق - ج 1 - ص 120).

(23) بعض الأمثلة من تفسير "البحر المحيط" لأبي حيان:

- إلغاء عمل إن: قال أبو حيان في تفسيره للآية 63 من سورة طه (إنّ هذان لساحران):

(وقرأ أبو جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وخلف في اختياره وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي والأخوان والصاحبان من السبعة إنّ بتشديد النون "هذان" بألف ونون خفيفة "لساحران" واختلف في تخريج هذه القراءة. فقال القدماء من النحاة إنه على حذف ضمير الشأن والتقدير إنه هذان لساحران، وخبر "إن" الجملة من قوله "هذان لساحران" واللام في "لساحران" داخلة على خبر المبتدأ، وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر وبأن دخول اللام في الخبر شاذ.

وقال الزجاج: اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير لهما ساحران فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد. وقيل: ها ضمير القصة وليس محذوفاً، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط فكانت كتابتها "إن هذان لساحران" وضعف ذلك من جهة مخالفته خط المصحف. وقيل "إنْ" بمعنى نعم، وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه و"هذان لساحران" مبتدأ وخبر واللام في "لساحران" على ذينك التقديرين في هذا التخريج، والتخريج الذي قبله وإلى هذا ذهب المبرد وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير، والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حُكِي ذلك عن الكسائي، ولبني العنبر وبنى الهجيم ومراد وعذرة. وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً.

وقرأ أبو بحرية وأبو حيوة والزهري وابن محيصن وحميد وابن سعدان وحفص وابن كثير "إنْ" بتخفيف النون هذا بالألف وشدد نون "هذان" ابن كثير، وتخريج هذه القراءة واضح وهو على أن هي المخففة من الثقيلة و"هذان" مبتدأ و"لساحران" الخبر واللام للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة على رأي البصريين والكوفيين، يزعمون أن إن نافية واللام بمعنى إلاّ. وقرأت فرقة "إن ذان لساحران" وتخريجها كتخريج القراءة التي قبلها، وقرأت عائشة والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وابن عبيد وأبو عمر "وإنّ هذين" بتشديد نون إنّ وبالياء في هذين بدل الألف، وإعراب هذا واضح إذ جاء على النهج المعروف في التثنية لقوله "فذانك برهانان، إحدى ابنتي هاتين" بالألف رفعاً

والياء نصباً وجراً. وقال الزجاج: لا أجيز قراءة أبي عمر ولأنها خلاف المصحف. وقال أبو عبيد: رأيتها في مصحف الإمام عثمان هذن ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها، وقالت جماعة منهم عائشة وأبو عمر: وهذا مما لحن الكاتب فيه وأقيم بالصواب.

وقرأ عبد الله إن ذان إلا ساحران قاله ابن خالويه وعزاها الزمخشري لأبَيّ. وقال ابن مسعود: إن هذان ساحران بفتح أن وبغير لام بدل من "النجوى" انتهى. وقرأت فرقة ما هذا إلاّ ساحران..).

- عدم حذف ياء المنقوص: قال أبو حيان في تفسيره للآية 81 من سورة النمل (وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم):

(وقرأ الجمهور: بهادي العمى، اسم فاعل مضاف؛ ويحيى بن الحارث، وأبو حيوة: بهادٍ، منوناً العمي؛ والأعمش، وطلحة، وابن وثاب، وابن يعمر، وحمزة: تهدي، مضارع هدى، العمي بالنصب؛ وابن مسعود: وما أنت تهتدي، بزيادة أن بعد ما، ويهتدي مضارع اهتدى، والعمي بالرفع، والمعنى: ليس في وسعك إدخال الهدى في قلب من عمي عن الحق ولم ينظر إليه بعين قلبه).

- عدم إعمال من الشرطية: قال أبو حيان في تفسيره للآية 90 من سورة يوسف (إنه من يتقي ويصبر):

(وقرأ قنبل: "من يتقي"، فقيل: هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة، وهذه الياء إشباع. وقيل: جزمه بحذف الحركة على لغة من يقول: لم يرمي زيد، وقد حكوا ذلك لغة. وقيل: هو مرفوع، ومن موصول بمعنى الذي، وعطف عليه مجزوم وهو: ويصبر، وذلك على التوهم. كأنه توهم أن من شرطية، ويتقي مجزوم. وقيل: ويصبر مرفوع عطفاً على مرفوع، وسكنت الراء لا للجزم، بل لتوالي الحركات، وإن كان ذلك من كلمتين، كما سكنت في يأمركم، ويشعركم، وبعولتهن، أو مسكناً للوقف، وأجرى الوصل مجرى الوقف. والأحسن من هذه الأقوال أن يكون يتقي مجزوماً على لغة، وإن كانت قليلة، ولا يرجع إلى قول أبي علي قال: وهذا مما لا يحمل عليه، لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام، لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة).

- النصب بلم: قال أبو حيان في تفسيره للآية 1 من سورة الانشراح (ألم نشرح):

(وقرأ الجمهور: "نشرح" بجزم الحاء لدخول الجازم. وقرأ أبو جعفر: بفتحها، وخرجه ابن عطية في كتابه على أنه ألم نشرحن، فأبدل من النون ألفاً، ثم حذفها تخفيفاً، فيكون مثل ما أنشده أبو زيد في نوادره من قول الراجز:

من أي يومي من الموت أفر   أيوم لم يقدر أم يوم قدر

وقال الشاعر:

أضرب عنك الهموم طارقها   ضربك بالسيف قونس الفرس

وقال: قراءة مرذولة. وقال الزمخشري: وقد ذكرها عن أبي جعفر المنصور، وقالوا: لعله بين الحاء، وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها، انتهى. ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بلن والنصب بلم عكس المعروف عند الناس. وأنشد قول عائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبي عبيد، وهو القائم بثأر الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما:

قد كان سمك الهدى ينهد قائمه حتى أتيح له المختار فانعمدا

في كل ما هم أمضى رأيه قدماً ولم يشاور في إقدامه أحدا

بنصب يشاور، وهذا محتمل للتخريجين، وهو أحسن مما تقدم).

- صرف الممنوع من الصرف: قال أبو حيان في تفسيره للآية 4 من سورة الدهر/ الإنسان (سلاسلاً وأغلالاً):

(وقرأ طلحة وعمرو بن عبيد وابن كثير وأبو عمرو وحمزة: "سلاسل" ممنوع الصرف وقفاً ووصلاً. وقيل عن حمزة وأبي عمر: الوقف بالألف. وقرأ حفص وابن ذكوان بمنع الصرف، واختلف عنهم في الوقف، وكذا عن البزي. وقرأ باقي السبعة: بالتنوين وصلاً وبالألف المبدلة منه وقفاً، وهي قراءة الأعمش، قيل: وهذا على ما حكاه الأخفش من لغة من يصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل من وهي لغة الشعراء، ثم كثر حتى جرى في كلامهم، وعلل ذلك بأن هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا: صواحبات يوسف ونواكسي الأبصار، أشبه المفرد فجرى فيه الصرف، وقال بعض الرجاز:

والصرف في الجمع أتى كثيراً حتى ادعى قوم به التخييرا

والصرف ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة، وفي مصحف أبي وعبد الله، وكذا قوارير. وروى هشام عن ابن عامر: سلاسل في الوصل، وسلاسلاً بألف دون تنوين في الوقف. وروي أن من العرب من يقول: رأيت عمراً بالألف في الوقف).

- وقال أيضاً في تفسيره للآية 15 من السورة السابقة (وأكواب كانت قواريراً، قواريراً من فضة):

(وقرأ نافع والكسائي: قواريراً قواريراً بتنوينهما وصلاً وإبداله ألفاً وقفاً؛ وابن عامر وحمزة وأبو عمرو وحفص: بمنع صرفهما؛ وابن كثير: بصرف الأول ومنع الصرف في الثاني. وقال الزمخشري: وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق لأنه فاصلة، وفي الثاني لاتباعه الأول، انتهى. وكذا قال في قراءة من قرأ سلاسلاً بالتنوين: إنه بدل من حرف الإطلاق، أجرى الفواصل مجرى أبيات الشعر، فكما أنه يدخل التنوين في القوافي المطلقة إشعاراً بترك الترنم، كما قال الراجز:

يا صاح ما هاج الدموع الذرّفن

فهذه النون بدل من الألف، إذ لو ترنم لوقف بألف الإطلاق).

- وقال في تفسيره للآية 61 من سورة هود (وإلى ثمود أخاهم صالحاً):

(قرأ ابن وثاب والأعمش: وإلى ثمود بالصرف على إرادة الحي، والجمهور على منع الصرف ذهاباً إلى القبيلة).

- عدم المطابقة بين المثنى والجمع: قال أبو حيان في تفسيره للآية 12 من سورة التحريم (فقد صغت قلوبكما):

("فقد صفت": مالت عن الصواب، وفي حرف عبد الله: راغت، وأتى بالجمع في قوله: "قلوبكما"، وحسن ذلك إضافته إلى مثنى، وهو ضميراهما، والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى، والتثنية دون الجمع، كما قال الشاعر:

فتخالسا نفسيهما بنوافذ   كنوافذ العبط التي لا ترفع

وهذا كان القياس، وذلك أن يعبر بالمثنى عن المثنى، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا إلى الجمع، لأن التثنية جمع في المعنى، والإفراد لا يجوز عند أصحابنا إلا في الشعر، كقوله:

حمامة بطن الواديين ترنمي

يريد: بطني. وغلط ابن مالك فقال في كتاب التسهيل: ونختار لفظ الإفراد على لفظ التثنية).

- جواز عدم بناء قبل وبعد على الضم على الرغم من حذف المضاف إليه وتقديره: قال أبو حيان في تفسيره للآية 4 من سورة الروم (لله الأمر من قبل ومن بعد):

("لله الأمر": أي إنفاذ الأحكام وتصريفها على ما يريد. وقرأ الجمهور: "من قبل ومن بعد"، بضمهما: أي من قبل غلبة الروم ومن بعدها. ولما كانا مضافين إلى معرفة، وحذفت بنيا على الضم، والكلام على ذلك مذكور في علم النحو. وقرأ أبو السمال، والجحدري، وعون العقيلي: من قبل ومن بعد، بالكسر والتنوين فيهما. قال الزمخشري: على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه، كأنه قيل: قبلاً وبعداً، بمعنى أولاً وآخراً. انتهى. وقال ابن عطية: ومن العرب من يقول: من قبل ومن بعد، بالخفض والتنوين. قال الفراء: ويجوز ترك التنوين، فيبقى كما هو في الإضافة، وإن حذف المضاف، انتهى. وأنكر النحاس ما قاله الفراء ورده، وقال الفراء في كتابه: في القرآن أشياء كثيرة من الغلط، منها: أنه زعم أنه يجوز من قبل ومن بعد، وإنما يجوز من قبل ومن بعد على أنهما نكرتان، والمعنى: من متقدم ومن متأخر. وحكى الكسائي عن بعض بني أسد: لله الأمر من قبل ومن بعد الأول مخفوض منوّن، والثاني مضموم بلا تنوين. والظاهر أن يومئذ ظرف "يفرح المؤمنون"، وعلى هذا المعنى فسره المفسرون).

(24) مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن - ج 1 - ص 1.

(25) تتمة إعراب سورة الفاتحة لأنها تبين لنا مرونة الحركة الإعرابية وتنوع حركة البنية:

(والربّ: ... وجرّه على الصفة أو البدل. وقرئ بالنصب على إضمار أعني؛ وقيل على النداء. وقرئ بالرفع على إضمار هو...).. (وفي "الرحمن الرحيم" الجر والنصب والرفع، وبكلٍّ قُرئ على ما ذكرناه في رَبّ).

(قوله تعالى: "مالك يَوْمِ الدين"، يُقْرأ بكسر اللام مِنْ غير ألف، وهو من عمر ملكه؛ يقال: ملك بَيِّن المُلك بالضم. وقرئ بإسكان اللام؛ وهو من تخفيف المكسور، مثل فَخِذ وكَتِف؛ وإضافتُه على هذا مَحْضَة، وهو معرفة؛ فيكون جَرُّه على الصفة أو البدل مِن الله؛ ولا حَذْفَ فيه على هذا.

ويقرأ بالألف والجر، وهو على هذا نكرة؛ لأن اسْمَ الفاعل إذا أُريد به الحالُ أو الاستقبالُ لا يتعرَّفُ بالإضافة؛ فعلى هذا يكون جَرُّه على البدلِ لا على الصفة؛ لأن المعرفةَ لا تُوصف بالنكرة.

وفي الكلام حذْفٌ مفعولٍ، تقديره مالك أمْرَ يَوْمِ الدين، أو مالك يومَ الدين الأمرَ. وبالإضافة إلى "يوم" خرج عن الظرفية؛ لأنه لا يصحُّ تقدير في، لأنها تفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ويقرأ "مالِكَ" بالنصب على أن يكونَ بإضمار أعْني؛ أو حالاً. وأجاز قوم أن يكونَ نِداءً.

ويقرأُ بالرفع على إضمار هُو، أو يكون خبراً للرحمن الرحيم على قراءة مَنْ رفع الرحمن.

ويقرأ "مَلِيك يوم الدين" رَفْعاً ونصباً وجرًّا.

ويقرأ "مَلَكَ يوم الدين" على أنه فِعْل ويوم مفعول أو ظرف).

(قوله تعالى: "غير المغضوب": يقرأُ بالجر، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه بَدَل من الذين. والثاني: أنه بدلٌ من الهاء والميم في عليهم. والثالث: أنه صفة الذين.

فإن قلت: الذين مَعْرفة وغير لا يتعرَّفُ بالإضافة، فلا يصحُّ أن يكون صفة له، ففيه جوابان:

أحدهما: أنَّ غير إذا وقعت بين متضادين، وكانا معرفتين، تعرفت بالإضافة؛ كقولك: عجبتُ من الحركة غير السكون؛ وكذلك الأمر هنا؛ لأنَّ المنعَمَ عليه والمغضوب عليه متضادّان.

والجواب الثاني: أنَّ الذين قريب من النكرة؛ لأنه لم يُقْصد به قَصْدَ قوم بأعيانهم، وغير المغضوب قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة؛ فكلٌّ واحد منهما فيه إبهام مِنْ وَجهٍ واختصاصٌ من وَجْه.

ويقرأ "غير" بالنصب، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه حال من الهاء والميم، والعاملُ فيها أنعمت، ويضعف أن يكونَ حالاً من الذين، لأنه مضافٌ إليه، والصراط لا يصحُّ أنْ يعمل بنفسه في الحال؛ وقد قيل: إنه ينتصب على الحال من الذين، ويعمل فيها معنى الإضافة.

والوجه الثاني: أنه يَنْتصب على الاستثناء من الذين أو من الهاء والميم.

والثالث: أنه يَنْتصِبُ بإضمار أعني).

(فأما "عليهم" ففيها عشر لغات، وكلها قد قُرئ به: خمس مع ضَمّ الهاء، وخمس مع كسرها.

فالتي مع الضم: إسكان الميم، وضمها من غير إشباع، وضمها مع واو، وكسر الميم من غير ياء، وكسرها مع الياء.

وأما التي مع كسر الهاء فإسكان الميم، وكسرها من غير ياء، وكسرها مع الياء، وضمها من غير واو، وضمها مع الواو.

والأصْلُ في ميم الجمع أن يكون بعدها واو، كما قرأ ابن كثير، فالميم لمجاوزة الواحد، والألف دليل التثنية نحو: عليهما، والواو للجمع نظير الألف؛ ويدل على ذلك أن علامةَ الجمع في المؤنث نون مشدّدة، نحو: عليهنّ؛ فكذلك يجب أن يكون علامة الجمع للمذكر حَرْفَيْن، إلا أنهم حذفُوا الواوَ تخفيفاً؛ ولا لَبْس في ذلك؛ لأنّ الواحدَ لا مِيمَ فيه، والتثنية بعد مِيمِها ألف، وإذا حُذفت الواو سكنت الميم؛ لئلا تَتَوالى الحركات في أكثر المواضع، نحو: ضربهم ويضربهم.

فَمَنْ أثبتَ الواو أو حذفها وسكَّن الميم فلِما ذكرنا.

وَمَنْ ضَمّ الميم دَلَ بذلك على أنَّ أصلها الضم، وجعلَ الضمةَ دليلَ الواو المَحذوفة.

ومَنْ كَسَر الميم وأتبعها ياءَ فإنه حرَّك الميم بحركة الهاء المكسورة قَبْلها، ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وَمَنْ حذف الياء جعل الكسرة دَليلاً عليها.

ومن كسر الميمَ بعد ضَمَّةِ الهاء فإنه أرادَ أن يُجَانِسَ بها الياء التي قبل الهاء.

ومن ضمَّ الهاء قال: إنَّ الياء في "عليه"، حقُّها أن تكونَ ألفاً كما ثبتت الألفُ مع المُظهَر، وليست الياء أصلَ الألف؛ فكما أن الهاء تُضَمُّ بعد الألف فكذلك تضمُّ بعد الياء المبدلة منها.

وَمَنْ كسر الهاء اعتبر اللفظ، فأمَّا كَسْرُ الهاء وإتباعها بياء ساكنة فجائز على ضَعْفٍ، أما جوَازُهِ فلِخَفَاءِ الهاء بُيِّنَتْ بالإشباع، وأما ضعْفُه فلأنّ الهاء خَفِيّة، والخفيُّ قريب من الساكن، والساكنُ غير حَصِين، فكأن الياء وَليت الياء.

وإذا لقي الميم ساكنٌ بعدها جاز ضمُّها، نحو: عليهمُ الذِّلّةُ؛ لأنَّ أصلها الضم، وإنما أسكنت تخفيفاً، فإذا احتيج إلى حركتها كان الضمُّ الذي هو حقُّها في الأصل أولى، ويجوز كسرها إتْباعاً لما قبلها).

(26) هناك كلمات قرآنية وردت فيها عشرات القراءات، جاء في تفسير "البحر المحيط" لأبي حيان أن ملك، مالك في سورة الفاتحة لها: (ثلاث عشرة قراءة).

وقال محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه "مناهل العرفان في علوم القرآن" - ج 1 - ص 109:

(فكلمة "ملك يوم الدين" "الفاتحة 4" التي ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة، وكلمة "وعبد الطاغوت" "المائدة 60" التي ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة "أف" التي أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة..).

(27) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها - ج 1 - ص 212.

(28) ابن جني: الخصائص – ج 2 - ص 12.

***

الفصل الثالث:

تجدد اللغة والأساليب

لقد نظرت شعوب كثيرة وأديان قديمة نظرة تقديسية إلى اللغة وأسقطت عليها رؤى غنوصية وصوفية وفلسفية.. فاليونان القدماء على سبيل المثال اعتقدوا بأن بنية اللغة تعكس بنية العالم، وأن هناك مناسبة بين الصوت والمعنى في لغتهم!

وتلك المفاهيم انتقلت إلى العربية، فأغرق بعضُ العرب اللغةَ في الشطحات الخيالية؛ إذ أسقطوا على حروفها ومفرداتها طلاسم غيبية أدخلتها عالم التصوف والسحر والشعوذة، وتحولت اللغة معها إلى لغة ما ورائية فوق الإنسان..

لقد ناقش العلماء العرب أصل اللغة وانقسموا إلى رأيين: الأول يقول اللغة توقيفية/ وحي، والثاني يقول اللغة اصطلاحية/ وضعية/ طبيعية.

ويعد المعتزلة أشهر من تبنى وضعيتها، قال ابن جني: (غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف) (1)، وذكر أحد الآراء التي ترى أن اللغة بدأت تقليداً ومحاكاة للكائنات في الطبيعة.

كما تعرض العلماء لموضوع مناسبة الألفاظ لمعانيها بدءاً من الخليل بن أحمد ومروراً بابن فارس والمازني وابن جني.. وحتى الآن إذ استنسخت في عصرنا تلك المفاهيم القديمة بأثواب العلم والفلسفة؛ واعتقد بعض الدارسين أن اللغة كمفردات - وليس كسياق- تعكس فكر الأمة أو عقلها (2)، وأعادوا الحديث عن جدلية اللفظ والمعنى!

اللغة وقواعدها لهما منطقهما الخاص بهما ويختلفان جذرياً عن منطق الفكر. وهما حياديتان وبريئتان من الرؤى الغيبية، ولا ذنب لهما إن جعلهما بعضهم رديفاً لمنطق الفكر أو جعلهما طقسين مقدسين وأحاطهما بهالات دينية أو فلسفية!

لا يمكن أن نتصور العربي القديم، قد ربط بين اللفظ والمعنى بعبقرية مدروسة، أو وضع المعنى الفلسفي للفظه، فهذا كله جاء في مرحلة تدوين اللغة في العصر العباسي عصر الحضارة، ولم تكن قط قبل الحضارة يوم كان العربي ما زال في مرحلة خلق اللغة بعفوية.

ووضع المعنى الفلسفي العميق والماورائي يتطلب لغة سابقة ليفكر بها واضع اللغة، فبأي لغة فكر عربينا القديم وهو يصنع لغته؟ وهل الفكر الراقي والمتطور يتم دون لغة كما يظن بعضهم!؟

إن دراسة اللغة وفقهها لتسليط الضوء على غناها شيء، والوصول إلى نتائج ميتافيزيقية شيء آخر، لأن فصل اللغة عن الإنسان الذي أبدعها، يؤدي بالضرورة إلى مثالية مطلقة. وعندما تكون اللغة المسبقة التصور والصنعة كائناً أعلى مستقلاً عن

الإنسان وهو تابع لها، يؤدي ذلك إلى تحريم اختراق حرمها المصون ومنع تطويرها وقواعدها لأنها إلهية كما قالت الكنيسة البابوية القديمة عن لغة الكتاب المقدس!

اللغة وضعية من صنع الإنسان وهي ظاهرة اجتماعية وظيفية، للتواصل بين الأنا والآخر، بين المرسل والمتلقي. وفي الوقت نفسه هي أداة للتفكير والمعرفة (3). وقد أنتج عقل الإنسان اللغة عبر جدله مع الوجود/ الطبيعة، البشر، العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.. وكذلك اخترع نظمها وطرق بناء تراكيبها. والجهل بقوانين الحياة وبوضعية اللغة وقواعدها، يؤدي إلى تلك المفاهيم الخاطئة.

فالإنسان فوق اللغة وفوق القواعد وكلتاهما خاضعة له لأنه هو مبدعهما، وهذا ينطبق على العربية وعلى لغات العالم كلها وقواعدها. وهذا الفهم الصحيح للغة البشرية وقواعدها، وحده يساعد على التطوير والتحديث.

***

إن تطور البيئة الزمانية والمكانية انعكس تدريجياً على اللغة العربية، فتطورت تطوراً كبيراً؛ فمنذ القديم ماتت مئات الكلمات إن لم نقل آلاف الكلمات وولدت مئات جديدة سميت مولدة، ودخلت العربية الفصحى فيما بعد كما دخلتها لغة الحضر وما نتج عن اختلاط العرب بغيرهم. واستطاعت العربية أن تسع كل ذلك برحابة صدر.

وفي عصرنا ماتت كلمات وولدت كلمات لا حصر لها. ولكن بقيت كلمات لا مسوغ لبقائها في معاجمنا الحديثة، فما قيمة عشرات المسميات للخيمة والحصان والجمل والحيوانات.. ؟

وماذا يفيدنا أصلاً وجود خمسمئة اسم للأسد ومئتين وخمسين للناقة وألف للسيف وثمانين للعسل.. (4)؟!

إن تلك الأسماء تجميع من لهجات عربية متعددة، وبعضها صفات لوضعيات معينة جمعت بين الصفة والموصوف، ولكن بما أن الصفة اقتصرت على موصوف معين صارت كعلم جنس له.

وكثرة المسميات والمترادفات والصفات المدموجة في الموصوف.. لا تدل على غنى اللغة في حضارة القرن الواحد والعشرين، حضارة التطور العلمي المذهل حضارة الاتصالات والمعلومات، والتي تختلف جذرياً عن حياة البادية وعقليتها ورؤيتها وآفاقها.. فيكفي اسم واحد للمسمى ثم نلحق به الصفة التي نريد ولا حدود لتوالد المعاني.

***

لقد عدت تعابير كثيرة لا تحصى في زمن ما على غير طريقة العرب، ثم اصطفت إلى جانب فصاحة الفصحى، فرضت نفسها وانتصرت في معركتها، وصار بعضها كأنما هو لغة جديدة مغايرة للغة القدماء، وهذه سنة الحياة.. ولعل ما ذكره ابن هشام يعطي صورة عن ذاك الوضع في عصره فقد سئل عن التعابير التالية: فلان لا يملك درهماً فضلاً عن

دينـار، الإعـراب لغـة البيـان واصطلاحاً تغيـر الآخـر الصـحيح لعامـل، الـدليل لغـة المرشـد والإجماع لغة العزم والسنة لغة الطريقة، يجوز كذا خلافاً لفلان، هلم جراً.. فقال: (كل هذه التراكيب مشـكلة ولسـت علـى ثقـة مـن أنهـا عربيـة وإن كـانت مشـهورة فـي عـرف الناس) (5).

لقد تجاوز أجدادنا سابقيهم من الأجداد؛ فلم يكـن العصر العباسـي نسـخة مكررة عـن العصـور السـابقة عليـه، وكـان يعيـب علـى الشـاعر الكلام الوحشـي والغريـب. والعصـر الأندلسـي لم يكن نسخة مكررة عن المشرق..

والتجديد في عصرنا امتداد طبيعي وهو لم يقف عند ولادة كلمات جديدة ما بين تعريب واشـتقاق، وتغيـر مـدلولات كلمات لا حصر لهـا، بـل شـمل التراكيب والأسـاليب، فانفتحتا على الحضارة والتطور. ولم يستطع تشـدد المحافظين أن يمنع التطور، أو أن يغلق الباب دونـه. فـالنص الإبـداعي إن كـان رائعـاً يفـرض مـا يبـدعه علـى اللغـويين والنحـاة وإن خـرق القواعـد التقليديـة، سـواء أكـان علـى صـعيد الكلمـة أم البنيـة والنسـق أم الأسـلوب الجمالي المبتكر.. فلا أحد يستطيع أن يرد عبقرية الإبداع!

ومحـترفو الكتابـة والمبـدعون لـم ولـن يضـيعوا وقتهـم كلـه فـي تعلـم القواعـد كلهـا وهـي ليسـت أكثر مـن وسـيلة، فما يهمهم منها تكوين البنية السـليمة التي توصل رسـالتهم وقد تحقق هذا بالاستناد إلى أساسيات القواعد القليلة ونجحوا في ذلك إذ كيفوا اللغة باتجاه الإبداع المعبر عن ذواتهم، عن مشاعرهم ووجدانهم وأفكارهم، ولم يبالوا بالحدود الصارمة..

ومع أن أساليب التعبير في لغتنا المعاصرة اختلفت كثيراً عن أساليب التعبير القديمة، إلا أن بعض القـديم بقـي حتـى عصرنا ولكنـه غيـر شـائع أو قل اسـتخدامه مثـل: أسـلوب التحـذير والإغـراء، وأسـلوب النـداء علـى وزن فَعالِ وفُعل كيـا خبـاثِ، وأسـلوب الاسـتغاثة، والتوكيد بالنون..

وما يميز عصرنا هو طريقة صياغة الجملة التي لم تبق أسيرة الصياغات التقليدية، فأية صياغة تؤدي إلى سياق واضح ومفهوم وشائع بين الناس، تعدّ سليمة ومقبولة سواء أوافقت الأسلوب التقليدي أم لا، وسواء أكانت قريبة من النحو الصارم في قيوده على استخدام الكلمات فيما يجوز معها وما لا يجوز، أم بعيدة عنه ومخالفة له.

فالصـياغة المعاصـرة تعـد فصـيحة وضـمن نسـق العربيـة إن كـانت تسـتخدم فـي بنائهـا الكلمات العربية الفصحى وليس الأجنبية.

ولـيس الأدب وحـده بكـل أنـواعه الشـعرية والنثريـة أغنـى اللغـة بأسـاليب متنوعـة، بـل الترجمة أيضاً أدخلت أساليب جديدة من اللغات الأجنبية، وقد أقر مجمع اللغة المصري الأسـاليب المتـأثرة باللغـات الأجنبيـة كترجمـة للجملـة ولـيس تعريبـاً، وعـدّ ذلـك إغنـاء للأساليب العربية وطرق التعبير. ولو درسنا تلك الأساليب لوجدناها جميلة سواء في

الصورة المبتكرة أو في طريقة صياغة وسبك الجملة التي لم يعرفها أجدادنا القدماء. وقد ساق لنا د. إبراهيم السامرائي بعض تلك التعابير اللطيفة من الصحف والمجلات والكتب المعاصرة: (ابتسامة هادئة، هو يمثل الرأي العام، هو يسهر على المصلحة العامة، هذه القضية مطروحة على بساط البحث، ذر الرماد في العيون، لقتل الوقت، حجر عثرة، على قدم المساواة، يلعب بالنار، كرس حياته، بكل معنى الكلمة، وضع النقاط على الحروف، تحت تأثير، مسألة بسيطة، مع الأسف...) (6).

وما أقرته مجامع اللغة العربية من كلمات وأساليب وتراكيب كانت في يوم ما مضى من المحظورات، يدل على أن ما هو شائع الآن بين الناس ومرفوض عند المتشددين كأن تقدم أو تؤخر في مواضع لم يقلها القدماء مثل هكذا وضع، عوضاً عن وضع كهذا.. أو تكرير ما لا يجوز تكراره كتكرار بين وكلما نحو العلاقة بين الكاتب وبين القارئ، بينما الفصيح القديم العلاقة بين الكاتب والقارئ.. سيحظى بالقبول عاجلاً أو آجلاً، لأن تلك التراكيب تعتمد في بنيتها على اللغة العربية، وكل ما يشبه العربية هو عربي.

وعلى صعيد المفردات سيُمنح ما يرفض الآن القبول فيما بعد كاستخدام حيث للتعليل، واستخدام إلى أو اللام مع عند، وطالما بمعنى ما دام..

إن مساهمة مجامع اللغة العربية (7) متفاوتة في متابعة التطور، لكن مجمع اللغة العربية في مصر أنشطها فقد أقر كثيراً من الأساليب المعاصرة والتراكيب المخالفة لعربية القدماء (8). وأقر إضافة مدلولات جديدة إلى معاني كلمات كثيرة نتيجة استخدام اللهجة المحكية لها كفشل بمعنى أخفق، والتحديث بمعنى التطوير والمعاصرة، والتبسيط بمعنى التيسير.. بل اضطر المجمع إلى مخالفة بعض القواعد الأصيلة لصالح المحكية التي فرضت نفسها ككلمة مطار والنملية (9).

لكن تعريبه للمصطلحات يحتاج إلى مرونة؛ فكثير منها يحتاج إلى إعادة النظر فيها كالهاتف والرائي أو التلفاز والحاسوب أو الحاسب (10).

***

لقد سادت اللغة الفصحى المبسطة في معظم الصحف والمجلات (11) وبعض البرامج الجادة في بعض المحطات الفضائية، ولهجة المثقفين اقتربت كثيراً من الفصحى ولكنها غير معربة/ مشكولة.

وهذه الفصحى المبسطة هي اللغة الموحدة للعرب في الخطاب الرسمي وستبقى على الرغم من وجود آلاف اللهجات المحكية في الوطن العربي. وانتشارها في التواصل يرتبط بتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية.. كما أن ازدياد المعرفة والوعي برابطة اللغة الموحدة يعزز انتشارها أكثر.

ولعل الفضائيات هي أكثر الوسائل الإعلامية إن لم تكن الوحيدة القادرة على نشر الفصحى المبسطة بين الناس إن وضعت دراسات غيورة وجادة لتطوير برامج المحطات لتصل إلى المستوى المطلوب.

والذين يتباكون على موت الفصحى بين العرب، عليهم أن يستغلوا وسائل الإعلام لإعادة الفصحى لتكون أهم أداة اتصال بين العرب، وهم يتحملون المسؤولية؛ فشدة حرصهم على اللغة وقواعدها دون تقديم علاج عصري سيؤدي إلى خنقهما أكثر فأكثر!

***

واللهجة المحكية المستحكمة في حياتنا لها مكانتها، وتمتلك حيوية خاصة في بعض مفرداتها مثل كلمة القرف بالمفهوم الدارج، فلا تؤدي معناها والحالة النفسية المرتبطة بها أية كلمة في الفصحى وكذلك زعلان، ويمكن الاستفادة من المفردات المحكية الشائعة لإغناء الفصحى.

نعم الكثير من المفردات المحكية تحريف للفصحى، ولكن الكثير منها أيضاً إنما هو من بقايا اللهجات العربية القديمة كشوب ومشوِّب فهما من السريانية. فاللغات القديمة من سريانية/ آرامية وفينيقية وبابلية وهيروغليفية.. أو لنقل اللهجات القديمة تلك هي لهجات عربية، وليست بلغات أعجمية (12)، وكثير من مفرداتها متوارث!

واللهجات المحكية لم تدرس كلها في كل البلاد العربية، وما قرره اللغويون قديماً من أن المفردات العربية إنما هي مفردات الجزيرة وخاصة الحجاز، هو نتيجة جهلهم بعربية ما ظنوه أعجمياً. والاكتفاء بمفردات الجزيرة كمدار للعربية فيه إجحاف كبير بحق عربيتنا وحضاراتها العريقة في العصور القديمة قبل الميلاد، والتي يمكن الاستفادة منها لاستكمال النواقص في تلك العربية، إلى جانب الكلمات المعربة.

إن القرآن الكريم استوعب بمرونته كلمات من أصول فارسية ورومية وحبشية.. وعدها عربية لأنها عربت ودخلت لغة العرب: (إنا أنزلناه قرآناً عربياً) "يوسف 2"، وهذا يعني أنه لا يجوز طرد مفردة عربية، في الوقت الذي تقبل فيه كلمات من أصول غير عربية (13)!

فالمفردات في اللهجة المحكية قسم منها من بقايا اللهجات القديمة غير المعترف بها، وقسم تحريف للفصحى، وقسم دخيل..

وستبقى اللهجة المحكية (14) إلى جانب اللهجة الفصحى، وستبقى اللهجة الأدبية الرفيعة ولهجة الصحافة الوسطى، ولن تلتقي اللهجات ولن تنصهر في بوتقة واحدة. ولن تفيد الوصاية على ألسنة الناس بتغيير الواقع فهي لم تصل إلى أية نتيجة عبر التاريخ كله كما ذكرنا (15).

ومفهوم الازدواجية الذي يفلسف فيه بعضنا ضياعنا بين لهجة نفكر بها ونتكلمها ونتعامل بها ولهجة أخرى نكتب بها، ليس صحيحاً، فهذه قضية كانت وما زالت وستبقى في لغات العالم، ولن تخلق ازدواجية في الشخصية!

***

إن ظروفنا وأوضاعنا ومشاكلنا ومتاعبنا ومعاناتنا وحياتنا تختلف عن حياة الأجداد في أمور كثيرة جداً.. وما دامت هناك حياة تتغير وتتطور، هناك لغة معبرة عنها ومتلائمة معها تتطور وتتقدم؛ فالعلاقة جدلية بين تطور الحياة وتطور الفكر والأداة المعبرة عنه. وقد استوعبت العربية قديماً كل أنواع العلوم والفكر، واحتضنت التجديد بكل أنواعه في اللغة والأساليب، واستطاعت أن تكون لغة الحضارة والتطور.

واللغة كائن حي ينمو ويتطور وبالمقابل يذبل ويموت، وكذلك القواعد نفسها فهي لا تخرج عن ذاك القانون، وقد أدى استمرارها دون تطوير إلى البعد عنها شيئاً فشيئاً إلى أن كانت القطيعة بينها وبين مستخدميها إلا المحترفين.

لذلك على النحاة مواكبة تطور الفكر واللغة والأساليب لتستوعبه القواعد بكل تفصيلاته وجزئياته، وفي تراثنا الحيوي الحل المناسب لذلك.

***

هوامش الفصل الثالث

(1) ابن جني: الخصائص - ج 1 - ص 40.

وهو وإن كان معتزلياً إلا أنه كان ضائعاً بين الاتجاهين، فلم يستطع أن يحسم رأيه.

(2) راجع على سبيل المثال "العبقرية العربية في لسانها" و"اللسان العربي" لزكي الأرسوذي. و"فلسفة اللغة العربية" للد. عثمان أمين. و"المعاني الفلسفية في لسان العرب" للد. ميشال إسحق..

(3) الفكر كلام بلا صوت، فالتفكير يتم بكلام داخلي في العقل بين الإنسان وذاته ولكنه إشاري ومختزل، والعلاقة جدلية بين اللغة والفكر. والكلام مع الآخر هو عملية عكسية يتم فيها تحويل الفكر إلى سياق بنيته كلمات متعارف على مدلولها بين الطرفين، فيتسلم المتلقي الرسالة فيفهمها، وبالتالي يكون التواصل الجدلي بين فكرين ولغة خارجية مشتركة الدلالة.

ومدلول الكلمة الحرفي المعجمي قد يختلف كثيراً عن مدلوله في البناء النسقي، بما يولده الكاتب من دلالات جديدة وإيحاءات تتجاوز دلالة المعجم الأولية. وهذا يعني أن اللفظة بدلالتها الابتدائية محددة، وعندما تدخل في بنية يتوسع فضاء دلالتها بحسب ما يريده الكاتب لها، وقد تنتقل إلى دلالات جديدة عند المتلقي/ القارئ بما تفتحه له من آفاق أخرى قد لا تخطر في بال منشئها!

(4) يذكر السيوطي في كتابه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" - ج 1 – ص 407، كتابين لابن خالويه الأول في أسماء الأسد والآخر في أسماء الحية!

ويذكر في الكتاب نفسه "ج 1 - ص 325": أن الأسد له 150 اسماً، ويروي عن ابن خالويه أنه جمع 500 اسم للأسد، و200 اسم للحية!! وفي الصفحة نفسها يذكر 70 اسماً للحجر!!

(5) السيوطي: الأشباه والنظائر – ج 3 – ص 276.

(6) د. إبراهيم السامرائي: اللغة والحضارة - ص 107 وما بعد..

(7) تم تأسيس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية سنة 1971 من مجامع القاهرة وسورية والعراق، ثم انضمت إلى الاتحاد مجامع اللغة العربية في الأردن وفلسطين والسودان وليبيا والجزائر وأكاديمية المملكة المغربية والمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون..

ويعمل الاتحاد على تنسيق الجهود بين المجامع من أجل تطوير اللغة وتوحيد المصطلحات العلمية والفنية التي أنجز الآلاف منها..

(8) إن منطلق مجمع اللغة العربية في مصر: (بحث كل ما له شأن في تطوير اللغة العربية والعمل على نشرها). وهناك الكثير مما أقره، ومنها ما يستند إلى التراث نفسه. ومن تلك الأساليب والمفردات التي أجازها نذكر:

1- الأساليب:

تَرَسَّمَ فُلانٌ خَطَأَ فُلانٍ حتى أنت يا صديقي. سَواءَ أو سَيانَ كقولنا: يجب أن يحكم القانون في مشكلات الناس سواء - أو سيان- الفقراء أو الأغنياء. كَذا أو كَذا. لا خِلافٌ بَيْنَ هَذا أو ذاكَ. ما يَقْرَبُ أو ما يَزيدُ: حضر ما يقرب من عشرين مدعواً، أو حضر ما يزيد عليهم و"ما" فيهما ليست موصولة ولكنها نكرة موصوفة؛ فمعناها معنى اسم مبهم وما بعدها صفة لها.

أبَداً في مَعْنَى النَّفي: لم أفعل هذا أبداً أو لم أفعل هذا قط. أَثَّثَ البَيْتَ أي جعل فيه أثاثاً. أجابَ على السُّؤالِ أو عن السؤال. اِسْتِعْمالِ الكَفاءة والكَفء لمَعْنَى الكِفايَة والكافِي: فلان كفء أو من أهل الكفاءة.

لا أعْرَفُ ما إذا كانَ قدْ حَدَثَ هَذا. لا أعرف ما إذا كنت راضياً أو غاضباً. أسألك عما إذا كنت تعرف هذا أو لا. لا أدري إن كان قد حدث هذا..

أوَّلُ من أمْس وعَامٌ أوَّل: رأيته أمس الأول، أوَّلُ أمْس وأمْس الأوَّل. أعدَم الجلادُ المجرمَ. أكانَت صالِحَةً أم لا؟ أُكْرِمُ الضَّيْفَ بوَصْفِي عَرَبِيًّا أو بصِفَتِي عَرَبِيًّا.

أكَّدَتْ المَدْرَسَةُ على المُوَاظَبَةِ وأكَّدَ الخَبِيرُ على أنَّ التَّوْقِيعَ مُفْتَعَلٌ: وقد تضمن الفعل "أكَّد" معنى نبَّه، يقال: نبَّهه على الأمر، أي وقفه عليه وأعلمه به، ويكون تأويل العبارتين: نبهت المدرسة على المواظبة، والخبير على أن التوقيع مفتعل.. وذكر المجمع: المؤَكَّد في واقع الأمر مفعول به لأكّد محذوفاً "أكدت المدرسة الحث على المواظبة"، يدل على معنى الحث أو الحض أو التنبيه، فتلك هي التي تلائم المقام، ويصلح كل منها أن يكون متعلقاً لحرف الجر على. وحذف المفعول به شائع في العربية، ويقول فيه ابن جني: "وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام، وذلك إذا كان هناك دليل عليه"..

أنَفَ مُجالَسَتَه لِفَقْره وأنف من مجالسته. الاِسْتِشْعارُ من بَعِيد. تَرَاوَحَ الشَّيْءُ بَيْنَ كَذا وكَذا بمعنى راوح. اِسْتَجْمَعَ قُوَّتَهُ. أُقَدِّرُ الجُنْدِي لا سِيَّما وهو في الميدانِ ونَحْوُه أو ولا سيما. تعالم عليه بمعنى تباهى وتفاخر بالعلم. تَغْطِيَةُ المَوْضُوع بمَعْنَى الاِسْتِيعاب والإحاطة والشمول والاحتواء. تَصْفِيَةُ المُشْكِلات وتصفية البضائع وتصفية الحساب. جَمَّدَ والتَّجَمُّد كتجميد أموال الشركة أو التركة بمعنى منع حق التصرف فيها جميعاً. هَلْ هذا الأمْرُ يُعْجِبُكَ؟ هل الكذوب يصدق؟

اِسْتِعْمالُ خاصَّة وخُصُوصاً: أحبّ الفاكهة وبخاصة العنب، أُحبّ الفاكهة وخاصة العنب، أُحبّ الفاكهة خاصة العنب، أُحبّ الفاكهة وخصوصاً العنب.

رُغْماً عن كذا أو رغم كذا مقابل الفصيح على الرغم من كذا أو برغم كذا. أكْثَرُ من واحِدٍ وما أشْبَه ذلك. قَبِلَ بالأمْر. مَشَى بصُورَةٍ جَيِّدَةٍ. سارَ بشَكْلٍ حَسَنٍ.

وإلاَّ لَكان كَذا، وإلا لتَمَنَّى كَذا ونَحْوُه. ها أنا أفْعَلُ وشَبَهُه. حوالي بمعنى زُهاء أو نحو: بدأ الحفل حوالي الساعة السابعة مساءً. سارَ عَبْرَ البِحار، عَبْرَ التَّاريخ. كُلُّ عامٍ وأنْتُم بِخَيْر. حَبَّذَا لو. عاشَ الأحْداثَ. أدانَتْ المَحْكَمَةُ فُلاناً أو حَكَمَتْ المَحْكَمَةُ "بالإدانَةِ. دَخَلَ خالِدٌ بينما كانَ عَلِيٌّ يَتَكَلَّمُ. قد لا يكون كذا. ما هي الأسْبابُ؟ وما هو رَأْيُك؟ بزيادة الضمير المنفصل.

دخول الباءِ في "بَدَّلْتُ كَذا بكَذا" على المتروك أو على المأخوذ. شَرْقُ كَذا أو شَرْقِيُّ كَذا. يَلْعَبُ الكُرَةَ أو بالكرة. لَعِبَ دَوْراً. سَدادُ الدَّيْنِ في معنى قضاء الدين أو أدائه. أحاطَه اللهُ بعِنايَتِه. اِحْتاطوا القَرْيَةَ من جَميع جِهاتِها. أحاطوا المُحاصَرينَ. أحَطْتَه عِلْماً بقِصَّتِي. أمْعَنَ النَّظَرَ وأنْعَمَ النَّظَرَ. أنتج الفدان عشرة قناطيرَ قطناً وأنتج المؤلف عشرين كتاباً. تَقَدَّمَ إلى فُلانٍ بكَذا أي قَدَّمَه إليه أو طَلَبَه أو اِلْتَمَسَه. تَدْعُمُ الدَّوْلَةُ بَعْضَ سِلَعِ التَّمْوين.

بينما أنا مُسافِرٌ قابَلَنِي صَدِيقي، مقابل الفصيح: "بينما أنا مسافر إذ قابلني صديقي". نُنادِي بالاتِّحادِ بينما نحن مُفْتَرِقُونَ، مقابل الفصيح: "ننادي بالاتحاد على حين - أو في حين- أننا متفرقون..

2- الكلمات:

إجازَةُ لُحُوقِ التَّاءِ بالأسْماءِ في تَعْبِيراتٍ مُعاصِرَة: اللوحة، النجمة، الوجهة، الفرخة، الطاسة، العظمة، ويعترض على هذه الكلمات بأنها غير مسموعة وأنها أسماء دخلت عليها التاء التي لا تدخل قياساً إلا على الصفات، والتاء فيها للدلالة على الوحدة أو لتأكيدها، وفي مسموع اللغة كثير من الأسماء ذوات التاء، وقد سبق للمجمع أن أقر دخول تاء الوحدة على المصادر بلفظها بإطلاق.

أرض خصيبة أو خصب. الأخِصَّائِيّ. مَلاك بمَعْنَى مَلَك. أكْوَام جمع كَوْم. أُمْسِيَة. اِسْتَعْرَضَ: استعرض القائد جنده. اِسْتِعْمالُ القَيْد بمَعْنَى التَّقْييد. اِسْتِعْمالُ التَّقْيِيم بمعنى بَيانُ القِيمَة أي قَيَّمَ الشيء تقييماً بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قَوَّم الشيء بمعنى عدله. عَدِيدَة بمَعْنَى كَثِيرَة في نَحْو قَوْلِهم: كُتُبٌ عَدِيدَةٌ. تَشَجُبُ بمعنى الرفض والاستنكار. نَفْسُ الشَّيْءِ. وبالكاد. باقَةً أو طاقة.

اِسْتَعْوَضَ اِسْتِعْواضاً واِسْتَبْيَنَ اِسْتِبْياناً بمثابة استعاض استعاضة، واستبان استبانة. استعمال خَرَجُوا سَوِيًّا والسَّوِيّ بمَعْنَى المُساوِي.

اِسْتَقْطَبَ: استقطب الأستاذ طلابه بمعنى اجتذبهم نحوه. اِسْتَهْدَفَ الشَّيْءَ بمعنى جَعَلَه هَدَفاً. استعمال الإحْصائِيَّات مثل الإحصاءات. الأرَاضِي الرَّعْوِيَّة..

الإرْفاقُ والمُرْفَقات: افتراض فعل من هذه المادة على وزن "أفْعل"، وهو "أرفق" بمعنى صاحب، وعلى أساس هذا الفرض يمكن إعمال قرار المجمع القائل بقياسية تعدية

الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة فنقول حينئذٍ: أرفق بمعنى جعله رفيقاً أي صاحباً، ومن "أرفق" نشتق المرفق والإرفاق والمرفقات.

الأَمْنُ والأمان. الإِنْضِباط. البَرْمَجَة. التَّأْمِيم. التَّحْدِيثُ جعل الشيء حديثاً. التَّحْوِيرُ بمَعْنَى التَّغْيِير. التَّدْوِيل. التَّرْكِيز. التَّسَيُّب. التَّشْخِيص. الأنْسَنَة. التَّصْفِيَة. التَّصْنِيع. التَّصْوِيب. التَّطْبِيعُ. التَّطْوِيع بمعنى الإخضاع والتذليل. التَّهْرِيج. المُواصَفَاتُ. التَّوْصِيف بمعنى تصنيف الأشياء وبيان أنواعها أو صفاتها. التأَرْجُح من الأُرجُوحة. الجَدْوَلَة. المَنْهَجَة. عبَّرَ بمعنى الإبانة بالحركة أو العمل أو التصرف. الجَرْد. الحَسَاسِيَة. الشَّفَّافِيَّة. الأنانِيَّة. الفَعَّالِيَّة. الحماس كالحماسة. الجِياد والتَّحْيِيد. الرَّصْد. الرَّصِيد. السَّمك والسَّمِيك. السِّمِيَّة. الشَّهِيَّة. الصُّدْفَةُ والمُصادَفَة. الطَّابِق في البناء. الطِّراز. العمَالَة. الفَشَل وفشل بمعنى خاب. القَهْوَة بمعنى المقهى. القَيِّم أي له قيمة. الكَسْتَنِيّ والقَسْطَلِيّ وصفاً للون المشابهة للثمرة. اللَّصْق واللاصِق. المَدْيُونِيَّة. المَشْبُوهونَ، المُشْتَبَهونَ. المُظاهَرَة بمعنى إعلان رأي أو إظهار عاطفة في صورة جماعية. المُقَاوَلَة والمُقاول. بعث لازماً ومتعدياً. بَهَتَ، وباهِتٌ للدلالة على تغير اللون وقلة زهوه. النَّوَايَا بمَعْنَى النِّيَّات. تَرْبَوِيّ. تَنْمَوِيّ. تَسْيِيس. الوَقَائِع بمَعْنَى الأحْداث. المُنْتَزَه. جَبْهَوِيّ. اِنْعَدَمَ الشَّيْءُ.

جمع محصول ومشروع وموضوع جمع تكسير مَحاصِيل ومَشاريع ومَواضِيع إضافة إلى جمعها السالم المتعارف عليه محصولات ومشروعات وموضوعات.

كَلِماتٍ على صِيغَةِ فَعِيل بمَعْنَى مَفْعُول: الحنايا بمعنى الأحناء والضلوع لمفردها حَنِيَّة، والثنايا بمعنى الأثناء والمثاني بمفردها ثَنِية. خطيبة بمعنى مخطوبة. مزيج بمعنى ممزوج. عديد بمعنى ذي عدد. رهيب بمعنى مرهوب. عديم بمعنى معدوم.

تَلاشَت بمعنى الفناء والضعف. سَاهَمَ بمعنى شارك وقاسم. بستر. بلشف من البلشفية. تلفن من التليفون. شباب واعد بمعنى أنه قد توفر له تمام الكفاية والخلق ما يرجى معه الخير. المِنْطَقَة بمَعْنَى المَكَان أو الدَّائِرَة. مَتْحَف ومُتحَف. طَمْأَنَه تطميناً أدخل عليه الطمأنينة بمعنى طمأنه. فَلَّسَه أي أوقعه في الإفلاس. التَّبْرير في معنى التسويغ.. (موقع مجمع اللغة العربية في مصر على شبكة الإنترنت).

وقد أنجز المجمع "المعجم الوسيط" في اللغة وفيه 30 ألف مادة ومليون كلمة، وقد اهتم باللغة الحديثة وما أقر من كلمات، إضافة إلى المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والحضارية.. ولكنه ما زال على النمط القديم في شرح المعاني، ولم يرتب معاني المادة بحسب التطورات الدلالية، وأبقى كثيراً من الكلمات القديمة المماتة.. ولم يبوب الكلمات بحسب اللفظ دون الرجوع للجذور.

كما أنجز المجمع معاجم المصطلحات العلمية والفنية التي زادت على مئة وخمسين ألف مصطلح.. وهو يعمل على إنجاز مشروع المعجم الكبير الموسوعي الذي صدر منه خمسة أجزاء.. وكل هذا بهدف عصرنة اللغة.

(9) اسم المكان من الثلاثي الأجوف اليائي مفعِل أي مطير، والنملية نسبة إلى النمل، بينما المنخل في الخزانة لمنع دخول النمل!

(10) إن تعريب الكلمة بعيداً عما يستخدمه الناس لا قيمة له، لذلك لتبق مسميات الاختراعات الشائعة بلغاتها مثل كمبيوتر، ولن يضير العربية أي شيء، فالذي يضيرها عدم اختراع الشيء!

وليعمم اشتقاق الأفعال من الأسماء المعربة ولتستكمل المادة الاشتقاقية، فقد اشتق من التلفون فعل تلفن، ومن التلفزيون فعل تلفز.. ولا مانع من القول متلفن ومتلفز..

(11) الصحافة أيضاً أبدعت مصطلحاتها فانتشرت بين العرب وأقرت المجامع معظمها مثل: العولمة، الاستنساخ، غسل الأموال أو تبييضها، تجميد الأموال، الهيكلة، التطهير العرقي، الخصخصة، العصرنة، التأقلم، بلورة الأفكار..

كما أن المقاومة الفلسطينية صنعت مفرداتها فشاعت مثل: الانتفاضة، العمليات الاستشهادية، عرس الشهادة، الجناح العسكري، كلاشن (اختصار للبندقية الروسية كلاشينكوف)، عمق الأراضي المحتلة، سياسة الأرض المحروقة، تصفية الحقوق، الجدار العنصري..

(12) إن نظرية اللغات السامية نظرية استعمارية هدفها فصل شعوب المنطقة قبل الميلاد عن جذرها العربي، وإقحام اليهود بينهم. واليهود لا يمتون للمنطقة العربية بأية صلة، كما أن يهود اليوم لا علاقة لهم مطلقاً باليهود القدماء. واللغة العبرية القديمة مسروقة من اللهجة الآرامية!

إن العرب بحاجة إلى قاموس لغة تاريخي يتناول تاريخ تطور دلالة الكلمة عبر التاريخ، والدراسات المقارنة بين اللهجات.. وهذه من مهمات مجامع اللغة العربية!

(13) لقد ألف الكثير حول المعرب؛ فمن الكتب القديمة: (المعرب من الكلام الأعجمي) للجواليقي البغدادي، و(شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) للشهاب الخفاجي.. ومن الكتب المعاصرة (أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج) للد. مسعود بوبو..

(14) اللهجة المحكية تعتمد على آلية النسق والتسكين، وهي تحل عملياً إشكالية الحركة والقواعد الصارمة باتجاه الأسهل.

(15) راجع هامش "6" في بحث ضرورة التجديد والتحديث.

***

الفصل الرابع:

المنهج

منهج التحديث هدفه حل معضلة القواعد جذرياً بالاستناد إلى:

1- النظرة الحيادية والعادلة إلى اللهجات العربية، وإلى المدارس النحوية (1) والمذاهب والآراء والاجتهادات.. والمبدأ الرئيسي في الاختيار ليس خاضعاً لميزان الأكثر فصاحة، وإنما لميزان السهولة والمنطق السليم، وإن كان نادراً أو شاذاً أو ضعيفاً (2).

2- اختصار كم القواعد، والابتعاد عن التفاصيل والجزئيات غير المجدية.

3- تعديل بعض القاعدات.

4- حذف بعض القاعدات غير الضرورية.

5- تهميش دور الحركة الإعرابية.

6- بناء قاعدة النحو على منطق سليم، وجعلها قياسية دون شواذ أو استثناءات. أما الصرف فهو يتعلق ببنية الصيغة، والصيغ لهجات متعددة، وفي بعض الأبحاث ستبقى صيغ قليلة شاذة لا تخضع للقاعدة ولا نستطيع رفضها لشيوعها.

***

آ- الحركة الإعرابية:

تعاني العربية من مشكلة الحركة سواء أكانت حركة البنية (3)، أم حركة الإعراب المتعلقة بالحرف الصحيح الآخر.

إن النحو التقليدي وإن أعطى تركيب الجملة الاهتمام الأول لكنه ربط بين الفهم والحركة، وهذا الفهم خاطئ لأن الكلمة جزء من بنية تفهم من خلال النسق والعلاقة القائمة بين أجزائه. والحركة من رفع ونصب وجر تالية على فهم المعنى وليست صانعة له فهي ليست عامل الفهم. والتركيز على الحركة وعدها الأساس في فهم التركيب/ الجملة هو الذي خلق تلك المعضلة!

لو سكنا أواخر كلمات النص كلها سيبقى المعنى مفهوماً للمتلقي، باستثناء حالات قليلة قد تخلق إشكالاً كما في تقديم المفعول على الفاعل، أو للتمييز بين كم الاستفهامية وكم الخبرية، أو جملة التعجب المشابهة لجملة الاستفهام "ما أجمل السماء" والتي أضاعت ابنة الدؤلي.. ولكن هذه ليست بمشاكل حقيقية لأن الحركة هنا لا تحدد علاقة الكلمة بالتركيب إنما تشير إلى انتماء الحركة إلى فصيلة ما، وتأتي الخطوة التالية لتحديد نوع الكلمة ضمن السياق؛ فالفتحة فيما لو قدمنا المفعول به

تشير إلى المنصوبات وعلينا استعراض المنصوبات كلها مع ربط الأمر بمعنى السياق لنصل إلى أنها مفعول به، وكذلك الضمة فهي لا تشير إلى علاقة محددة إنما تشير إلى الأسماء المرفوعة وكذلك الكسرة.. فالحركة لا تحدد وضع الجزئية في بنية النسق، إنما هي في النص المشكول تحدد انتماء الاسم إلى إحدى فصائل الحركات الثلاث، وما أكثر الموضوعات المنتمية إلى الحركة الواحدة، وعلى الرغم من ذلك هناك احتمالات أخرى تأويلية قد تسوغ أنواع حركات الفصائل الأخرى!

وهذه القضية تحل بثبات ترتيب سياق الجملة الفعلية إن كان التقديم سيسبب التباساً، والأصل تقديم الفاعل لأنه يشكل مع الفعل ركني الجملة الفعلية بينما المفعول فضلة لذلك يجب تأخيره، وقد قال النحاة أصل العامل أن يتقدم على المعمول.

وبتعديل طفيف على جملة الاستفهام المصدرة بما وبقاء التعجب كما هو، تحل الإشكالية علماً بأن إشارتي الاستفهام والتعجب في نهاية الجملة تحدد المعنى. فجملة التعجب ما أجمل السماء! وللاستفهام ما أجمل السماء؟ أو نضيف كلمة شيء أو ما يماثلها: ما أجمل شيء في السماء؟

وتلك الإشكالية المحدودة خاصة بالصحيح الآخر، لأن المعتل الآخر لا تظهر حركته فلا نفهم وضعه إلا من السياق كما في قولنا: رمى مصطفى حصى على مرتضى، وأيضاً لا نميز الاستفهام من التعجب في المعتل الآخر إلا من السياق أو الإشارة كما في قولنا: ما أحلى الصحارى؟!

وصحيح الآخر إن كان مضافاً إلى ياء المتكلم لا تظهر حركته ولكن نفهمه تماماً من السياق مثل: جاء أبي، رأيت أبي، مررت بأبي.. والمثنى والجمع نفهمهما من خلال علامة التثنية والجمع..

لكن الحالات القليلة الأساسية التي نحتاج فيها إلى الحركة لمنع الالتباس أو لتسهيل اللفظ، هي: حركة الضمائر لأن الحركة تحدد نوع الضمير: أنتَ، أنتِ. ولتسهيل لفظ الفعل مع الضمير: كتبتَ، كتبتُ، كتبتِ.. وكذلك إذا أضيف الاسم إلى الضمير فلا بد من تحريك الحرف الصحيح قبله لتسهيل النطق واللفظ: كتابك، كتابه..

لقد ادعى النحوي ابن عصفور أن حاجة بعض الأسماء إلى الحركة فرض تعميم الحركة، وادعاؤه اللامنطقي ذاك كان رداً على من قال بأن هناك تراكيب مفهومة دون أن يدل على ذلك الإعراب نحو شرب محمد الماء أو شرب الماء محمد: (إن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل سائرها على ذلك) (4)!

فهل يقبل العقل ذاك المنطق بأن نعمم الحركة من أجل إشكالات قليلة تتعلق بالاسم الصحيح الآخر فقط؟!

إن المنطق السليم في الرد على أنصار بقاء الحركة منعاً للالتباس هو: إذاً يجب أن تكون الحركات خاصة بالمواضع التي تحمل التباساً، وما عداها لا قيمة لها لأن المعنى واضح من السياق!

المهم في تحليل بنية الجملة هو فهم العلاقات بين جزئياتها بتحديد كل جزئية: فعل، فاعل، مفعول به، مبتدأ، ظرف، مضاف إليه، حال.. فإذا عرفنا ذلك لا تبقى أية أهمية للحركة، وإن سكنت الكلمات كلها. والمتكلم/ المرسل هدفه إيصال الفكرة للمتلقي، وهذا يعتمد على وضوح سياقه دون أية ملابسات، فأيهما هو المطلوب: التواصل الذي يتم عبر وضوح السياق المنظم، أو التواصل عبر الحركة فالمعاناة وسوء الفهم الذي يؤدي إلى انقطاع التواصل؟

وكثير من الأسماء وخاصة المعتلة، والأفعال والأدوات لا تحتاج إلى الحركة، قال أبو البركات الأنباري: (وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وضعت له بصيغها فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبساً فيها والإعراب زيادة) (5).

إذاً ليس منطقياً تعميم قاعدة خلقت إشكاليات عند العربي عبر التاريخ من أجل جزء من الأسماء الصحيحة الآخر؛ فالجزء يخضع للكل وليس العكس، ولا يمكن أن يتحكم البعض في الكل، والقاعدة تبنى على الأكثر بحسب مفاهيم النحاة وليس على القلة!

في التحديث تبنى القاعدة على الأسلم والأسهل وهو المقياس المنطقي. فالقواعد هي لفهم العلاقات بين أجزاء البنية وليست من أجل الحركة، فالعلاقة هي الأساس والحركة مجرد شكل تال ولا تدل بشكل محدد على علاقة الجزئية ببقية الأجزاء. وهذا يعني أن تلك الإشارة ليست أساسية ووجودها وعدمها واحد.

إن الكلام سابق على الإعراب ثم دخل الإعراب لاشتباه المعاني كما قال بعضهم. وقال الزجاجي بعد مناقشة أيهما أسبق على الآخر الكلام أم الحركة: (فالكلام إذاً سابق في الرتبة، والإعراب تابع من توابعه) (6).

والجرجاني أعطى التركيب/ السياق/ النسق، حقه. ولو امتلك النحويون رؤية الجرجاني في البلاغة وطبقوها على النحو لكان وضع النحو مختلفاً تماماً. فقد قامت البلاغة عنده على التأليف والنظم بناء على معيارية علم النحو، وليس للفظة وحدها أية فضيلة ولا للحركة:

(وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه. فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها. ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض..) (7).

(واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ها هنا في حال ما يضع بيساره هناك. نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعها بعد الأولين. وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة) (8).

(ومن ههنا لم يجز إذاً عد الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب، وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية) (9).

وعندما يتحدث عن الفاعل ومعرفته في الجملة يذكر أنه من خلال النسق وليس الحركة، أي العلم بما يوجب الفاعلية للشيء فيقول: (وليس يكون هذا علماً بالإعراب ولكن بالوصف الموجب للإعراب) (10).

ويتحدث ابن خلدون عن فقدان الإعراب في زمنه ومع ذلك بقي السياق مفهوماً: (لغة العرب لهذا العهد مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير، وذلك أنا نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المضري. ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات على تعين الفاعل من المفعول فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد) (11).

(ولم يفقد من أحوال اللسان المدون إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط الذي لزم في لسان مضر طريقة واحدة) (12).

وذكر ابن خلدون بأنه يمكن الاستغناء عن الإعراب بدلالات المعاني:

(ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه تكون بها قوانين تخصها) (13).

ويتحدث عن لهجات عصره وأساليبه التعبيرية ويقبلها على الرغم من اختلافها وفقدانها الإعراب:

(وعن لغة هذا الجيل العربي الذي لعهدنا وهي عن لغة مضر أبعد، فأما إنها لغة قائمة بنفسها فهو ظاهر يشهد له ما فيها من التغاير الذي يعد عند صناعة أهل النحو لحناً، وهي مع ذلك تختلف باختلاف الأمصار في اصطلاحاتهم؛ فلغة أهل المشرق مباينة بعض الشيء للغة أهل المغرب وكذا أهل الأندلس معهما. وكل منهم متوصل بلغته إلى تأدية مقصودة والإبانة عما في نفسه وهذا معنى اللسان واللغة. وفقدان الإعراب ليس بضائر لهم كما قلناه في لغة العرب لهذا العهد) (14).

وليس ابن خلدون وحده من رأى أن حركات الإعراب لا قيمة لها، فالتراث قدم لنا شواهد كثيرة على أن الإعراب/ الحركة/ ليست هي أداة الفهم. فالنحوي قطرب (15)

من المدرسة البصرية وأحد تلاميذ سيبويه، رأى أن الإعراب لا يفرق بين المعاني، والحركة هي للوصل حين لا يكون هناك وقف، والعرب تكسر الساكن لتسهيل متابعة الكلام كما في المضارع المجزوم "لم يقرأِ الكتاب.."، بينما أستاذه سيبويه رغم قوله في كتابه على لسان الخليل بن أحمد: (إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به)، إلا أنه لم يستنتج أن الحركة ليست هي الجوهر، بينما توصل تلميذه قطرب إلى هذه الحقيقة. فالجوهر هو المعنى وفهم العلاقات بين جزئيات الجملة، ولا علاقة للحركة في ذلك!

يقول أبو البقاء العكبري: (علة الإعراب: الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك، وقال قطرب واسمه محمد بن المستنير: لم يدخل لعلة وإنما دخل تخفيفاً على اللسان) (16).

(والإعراب دخل الأسماء لمسيس الحاجة إلى الفصل بين المعاني على ما سبق. وقال قطرب دخل الكلام استحساناً لأن المتكلم يصل بعض كلامه ببعض وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كلفة فحرك تسهيلاً على المتكلم) (17).

ويقول قطرب أيضاً بعد أن يورد أمثلة تتشابه فيها حركات الإعراب ولكن المعنى مختلف: (لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعاني. فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً، وما زيد قائم، اختلف إعرابه واتفق معناه...).. وبعد أن يعطي أمثلة كثيرة يستنتج: (فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله. وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام...). ويتساءل ما دامت الحركة للوصل، فلم لم يلتزموا بحركة واحدة؟ ويجيب: (لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات..) (18).

ويعرض أبو البقاء العكبري الرأيين المتعارضين: (والثاني: أن الإعراب يدل عليه مرة الحركة، وتارة الحرف كحروف المد في الأسماء الستة والتثنية والجمع وما هذه سبيله لا يكون معنى واحداً بل هو دليل على المعنى، والدليل قد يتعدد والمدلول عليه واحد. والثالث: أن الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال حركات الإعراب وهي ضمة إعراب وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة وكذلك الحركات توجد في المثنى وليست إعراباً. واحتج الآخرون بأن الأصل في الإعراب الحركة وأنها ناشئة عن العامل كقولك قام زيد فالضمة

حادثة عن الفعل، والفعل عامل والعمل نتيجة العامل والعمل هو الحركة. فأما كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً فهو معنى مجرد عن علامة لفظية يجوز أن تدرك بغير لفظ كما يدرك الفرق بين المبنيات بالمعنى مع الحكم بالبناء كقولك ضرب هذا هذا، وكذلك في المعرب نحو كلم موسى عيسى، فعلم أن الإعراب هو الحركة المخصوصة..) (19).

(واحتج الآخرون من وجهين: أحدهما أن الفعل المضارع معرب لا يحصل بإعرابه فرق، فكذلك الأسماء. والثاني أن الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى ألا ترى أن الأسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب ومعانيها مدركة، وإنما أعربت العرب الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون لأن الحرف يقطع عن حركاته فيشق على اللسان. قالوا: ويدل على صحة ما ذكرناه أن حركات الإعراب تتفق مع اختلاف المعنى وتختلف مع اتفاق المعنى ألا ترى أن قولك هل زيد نائم مثل قولك زيد نائم في اللفظ مع اختلاف المعنى؟ وقولك زيد قائم مثل قولك إن زيداً قائم في المعنى إذ كلاهما إثبات والإعراب مختلف) (20).

(ألا ترى أنك إذا قلت لإنسان: افرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه، في نحو قولك ضرب زيد غلام عمرو؛ فإنه إذا ضم أولاً وفتح ثانياً وكسر ثالثاً، حصل لك الفرق بألفاظه لا من طريق المعنى، فإنك أنت قد تدرك هذا المعنى بغير لفظ فدل أن الإعراب هو لفظ الحركة) (21).

(فإن قيل الفرق يحصل بلزوم الرتبة وهو تقدم الفاعل على المفعول، ثم هو باطل فإن كثيراً من المواضع لا يلتبس ومع هذا لزم الإعراب كقولك قام زيد ولم يقم عمرو وركب زيد الحمار، فان مثل هذا لا يلتبس وكذلك كسر موسى العصا..) (22).

(وإنما كان موضع حركة الإعراب آخر الكلمة لثلاثة أوجه: أحدها أن الإعراب جيء به لمعنى طارئ على الكلمة بعد تمام معناها وهو الفاعلية والمفعولية فكان موضع الدال عليه بعد استيفاء الصيغة الدالة على المعنى اللازم لها) (23).

وورد في التراث تلاعب على ثوابت الحركة فقد تحدث الخضري في حاشيته عن نصب الفاعل ورفع المفعول به: (وقد ينصب شذوذاً عند أمن اللبس كما قاله "ابن مالك" في الكافية:

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ   مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَا فَلاَ تَقِسْ.

سُمع: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ بنصب المسمار والحجر، ومنه قوله:

مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ   نَجْرانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

برفع نجران وهجر ونصب سوآت، وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة "فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ" "البقرة 37"، بنصب آدم ورفع كلمات. ورد بإمكان حمله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل لأن التلقي نسبة من الجانبين...) (24)..

لقد رد ابن الطراوة على ابن مالك بقياس نصب الفاعل ورفع المفعول به: (بل هو مقيس ومنه في القرآن الكريم "فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ" "البقرة 37"..)..

وابن الطراوة كان يقول: (إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً، وذلك نحو: ضرب زيد عمراً، لو لم ترفع زيداً وتنصب عمراً لم يعلم الفاعل من المفعول).

كلام ابن الطراوة يوضح جوهر المشكلة؛ المهم أن يكون المعنى واضحاً من خلال السياق وليس من خلال الحركة! وذاك إن دل على شيء إنما يدل على رجاحة عقله فإذا فهم المعنى من السياق فما قيمة الحركات كيفما كانت؟ وما الحركات الثلاثية أو الثنائية للكلمة الواحدة في القراءات القرآنية إلا دليل على عدم قدسية الحركة. وقد ورد التسكين في إحدى قراءات القرآن وقال بعض النحاة بأنه للتخفيف، بينما قال ابن مالك بأنه يجوز مطلقاً حذف حركة الظاهر من الأفعال والأسماء الصحيحة الآخر، وقال: إن أبا عمرو حكاه عن لغة / لهجة/ تميم: (المكرُ السيئْ) "فاطر 43"، (فتوبوا إلى بارئْكم) "البقرة 54"، (يأمرْكم) "البقرة 67"، (وبعولتْهن أحق) "البقرة 228"، (رسلْنا) "المائدة 32"، (وما يشعرْكم) "الأنعام 109".. كما ورد تسكين الضمير (إن الإنسان لربهْ لكنود) "العاديات 6".. (25).

إذاً لا مسوغ للتشبث بتلك الحركة، علماً بأن النحاة أنفسهم لهم اجتهادات في التأويل والتقدير تمكّننا من التلاعب بالحركة كيفما شئنا بالاستناد إلى الاتباع على المجاورة، وحمل الشيء على نظيره، والقطع، والتغليب.. (26)!!

إن الفهم الخاطئ لدور الحركة الإعرابية هو الذي أدى إلى تقسيم علم النحو عند بعض النحاة إلى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وإلى المبني والمعرب، أي النحو عندهم صار علم الحركة. ووصل في عصور الانحدار إلى جعل الحركة غاية القواعد، والتفنن في الإعراب هو المبتغى. وعندما تصير القواعد هي الحركات بدلاً من أن تكون أداة لتركيب نسق يعبر بوضوح عما يريده المتكلم، لا نستغرب لم النفور من القواعد!

في العصر الحديث تبنى رأي قطرب كثيرون منهم د. إبراهيم أنيس في كتابيه (من أسرار اللغة) و(دلالة الألفاظ)؛ فهو يرى كقطرب أن الحركات الإعرابية ليس لها مدلول ولا تحدد المعاني. وأن عرب الجاهلية كانوا يحركون أواخر الكلمات كيفما اتفق للوصل والإيقاع الموسيقي، وقد اعتقد النحاة بأن حركات الإعراب ضرورية لتوضيح المعنى في الكلام!

وقد هاجمه بغير حق كثيرون.. لكن منتقديه لم يقدموا تعليلاً واحداً مقنعاً، بل هم يكررون ما قدمه دعاة مقولة "الحركات لها دلالات على المعاني"!

فدعاة تسكين الحركة الإعرابية على صواب، وقد هوجموا بغير حق، لأن تسكين أواخر الكلمات لن يضيع المعنى حتماً. كما أن عدم إتقان الحركة في المقروء لن يضيع

المعنى؛ فلو استمعنا إلى إنسان ما يرفع المنصوب ويجر المفتوح سنفهمه تماماً. ولو أعطينا نصاً غير مشكول لمن لا يفقه في القواعد شيئاً سيقرأوه ويفهمه، والشعب/ العامة بمفهوم النحويين/ يقرأون الصحف والمجلات والقصص ويفهمونها رغم أنها غير مشكولة، كما يتفاهم الناس باللهجة المحكية وهي غير مشكولة!

نستنتج مما مر أن ربط القواعد بالتركيب والانصراف إلى المعنى والعلاقات بين أجزاء الجملة، يحل قضايا كثيرة؛ فبما أن النسق هو الذي يحدد المعنى، والحركة لا تصنع ذلك، ولا قيمة لها في النص غير المشكول، تسقط تلقائياً من مكانتها التي وصلت إليها وهي لا تستحقها أصلاً. وبقاؤها المحدود هو للضرورة أو الوصل..

وفي التحديث اقتراحان: الأول التسكين وهو المتبنى لأنه يحل الإشكالية جذرياً، والثاني بقاء الحركة المقيدة، وهناك حالات للحركة مشتركة بين الاقتراحين. فالوضع على النحو التالي:

1- التسكين هو الأصل في الأسماء الصحيحة الآخر استناداً إلى رأي قطرب وابن الطراوة وابن خلدون.. واستناداً إلى لهجة تميمية وردت.

والحركة الحرة للأسماء الصحيحة الآخر، ليست أساسية وإنما فرعية للوصل.. ففي القراءة المتصلة يمكن لفظ أية حركة، وقد اختلف النحاة حول أثقل الحركات أهي الضمة أو الكسرة؛ فمنهم من عدّ الضمة أثقل الحركات لذلك المرفوعات قليلة كالمبتدأ والخبر والفاعل.. وقالوا الكسرة حركة وسطى مع أن أبوابها المضاف إليه والمجرور بحرف الجر وهما أقل من أبواب الرفع الأكثر ثقلاً. وقالوا الفتحة أخف الحركات لذا كانت معظم أبواب النحو منها.

وليس اللجوء إلى الكسر لمنع التقاء الساكنين ثابتاً عند النحاة فقد قال بعضهم إنما هو لتمييز حركات الإعراب، وقال آخرون لا أصل لحركة معينة لمنع التقاء الساكنين.. فهناك من يكسر إن التقى ساكنان: لم تغربِ الشمس بعد، وهناك من يفتح: لم تغربَ الشمس بعد.. وبذاك لن تكون هناك مشكلة في الحركة لمنع التقاء الساكنين، أو الوصل.

2- حركة المبنيات ثابتة لا تتغير وبعضها يمكن تسكينه ولا يسبب أي إشكال في الفهم أو اللفظ كهؤلاء.. ولكن هناك مبنيات حركتها ضرورية لتمييز نوعها كما في الضمائر: أنتَ، أنتِ، إليكَ، إليكِ.. وهناك حالات يفرض فيها الضمير المتصل تحريك ما قبله لتسهيل النطق: أعطيتك كتابكَ.. أو يفرض حركة محددة قبله للمجانسة مثل: كتبا وكتبوا وأخي.. كما أن تاء التأنيث تفرض تحريك ما قبلها: كتبتْ، وألف التثنية وواو الجماعة تفرضان حركة ثابتة على ما قبلهما للمجانسة: الكتابان، الفلاحون..

والأفعال لها نمط واحد ثابت يسهل حفظه، وهي تفهم سواء أحرك آخرها أم لم يحرك، والحالات التي ذكرت فيها الحركة ترتبط باللفظ وليس بالمعنى.. قال أبو البقاء العكبري:

(أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى بل المعنى يدرك بالقرائن المحققة به، والإشكال يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى لا بعدم الحركة، ألا ترى أن قوله: أريد أن أزورك فيمنعني البواب، لو سكنت العين لفهم المعنى وإنما يشكل إذا نصبتها، وإنما جاء الإشكال من جهة العطف لا بالنظر إلى نفس الفعل، إذ لا فرق بين قولك: يضرب زيد في الضم والفتح والكسر والسكون فإنه في كل حال يدل على الحدث والزمان، وكذلك إذا قلت: لم يضرب ولن تضرب فإن الفعل منفي ضممت أو فتحت أو سكنت. وكذلك: لا يسعني شيء ويعجز عنك، إذا فتحت أردت الجواب وإذا ضممت عطفت ولو أهملته لفهمت المعنى...) (27).

وقال السيوطي: (إنما وضع "الإعراب" في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلف عليها، ولذلك استغنى عن الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب) (28).

3- الاقتراح الثاني يناسب أنصار الحركة لأنهم لن يتخلوا عنها لأسباب عديدة منها الخوف من الالتباس، أو التشبث بالموروث على علاته.. فبما أن الحركة لا قيمة لها لذلك تقيد حريتها وتضبط ضمن الفصائل الثلاث.. فتصير الحركة أسهل لأنها في العمد الضمة مطلقاً، وثباتها لا تغيره أية عوامل. والفضلات حركتها الفتحة ولا استثناءات، والجر حركته الكسرة ولا استثناءات. ولا توجد إشكالية في التوابع وإن ابتعدت عن متبوعها. وسيلازم هذا الاقتراح أبحاث النحو كلها لرؤية أبعاده وتفصيلاته.

تقييد حرية الحركة:

مر معنا في بحث التحديث والقرآن الكريم قبول لهجات عربية لا تعمل بعض الأدوات كما الحجازية، ومن الشرطية، وأن الناصبة للمضارع.. وأن بعض اللهجات تخالف عمل بعض الأدوات التقليدية كالنصب بلم. وصرف الممنوع من الصرف، وعدم المطابقة بين المثنى والجمع، وجواز أن تكون كان ناقصة عاملة أو تامة. واستخدام مَنْ لما لا يعقل. وجواز مجيء قبل وبعد غير مبنيتين على الضم، رغم حذف المضاف إليه وتقديره..

وسنستفيد من كل ذلك لأنه يثبت عدم أهمية الحركة، وفي الوقت نفسه يساعد في حل إشكالية بقائها.

1- إلغاء عمل الأدوات:

الأداة في النحو التقليدي لها عمل ومعنى، وفي التحديث يلغى عمل الأدوات قياساً على ما ورد منها، وكنتيجة لما ذكرناه من أن الحركة في الأصل لا قيمة لها. ولكن يبقى للأدوات ما تؤديه من معنى في الجملة.

فإذا ألغينا عمل الأدوات كلها عدا أدوات الجر لجرها الاسم بعدها، وكذلك أدوات العطف لأنها بعطفها الأسماء بعدها ستجعلها تتبع حركة ما قبلها، نكون قد حللنا مشاكل عويصة وتعدادات كثيرة، وهنا يستطيع العربي حفظ وتطبيق القاعدة بسهولة، فينصرف ذهنه إلى فهم تأثير آلية استخدام الأداة على معنى الجملة..

- إلغاء عمل ما العاملة عمل ليس/ ما الحجازية:

لم تقع في القرآن إلا عاملة عدا في الآية 81 من سورة النمل: (وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم)، ففي قراءة حمزة ما هنا تميمية، والتميميون لا يعملون ما عمل ليس. وقد ذكر الأصمعي أن "ما" في الشعر لم تقع إلا تميمية (29). وقد أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط، ولكن عدم إعمالها هو القياس، قال سيبويه: (وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي لا يعلمونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها) (30).

إذاً يلغى عمل ما، ويبقى معناها النفي فقط.

- إلغاء عمل الحرف المشبه بالفعل إنّ:

مرت معنا الآية القرآنية "63" من سورة طه: (إنّ هذان لساحران)، وقد وردت التأويلات التالية:

آ- إنّ هذان لساحران بالتشديد: لهجة لبعض العرب كبني الحارث (31).

ب- إنْ هذان لساحران: خففت إن وبطل عملها وما بعدها مبتدأ وخبر. وقد رفض بعض النحاة التخفيف بحجة أن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ بينما أجاز آخرون ذلك بناء على لهجة تفعل ذلك لتوكيد الخبر.

ج- إن في الآية بمعنى ما واللام بمعنى إلا كما في الآية: (إن كل نفس لما عليها حافظ) "الطارق 4"، ومعناها ما كل نفس إلا عليها حافظ.

د- إن بمعنى نعم.

هـ- (إنّ هذين لساحران) حسب القواعد، قال ابن قتيبة الدينوري: (فقرأه أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر: "إنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ" وذهبا إلى أنه غلط من الكاتب كما قالت عائشة) (32).

إن الأقرب إلى المنطق أمام تضارب الآراء والابتعاد عن المماحكة والتسويغ أن الأداة إنّ لم تعمل!

- لهجة تنصب فيها إنّ وأخواتها الجزأين:

وردت لهجة تنصب فيها إن وأخواتها الجزأين معاً مما يدل على أن عملها التقليدي ليس مطلقاً: لعل زيداً أخانا، ليتني حجراً.. وجاء في حاشية الخضري: (حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأتِ ولْتَكَنْ   خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا.

وقوله:

كأنَّ أُذْنَيهِ إذا تَشوَّفا   قَادمةً أو قلماً محرَّفا.

وقوله:

وَيَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا..

ولعل أباك قائماً)!

- إلغاء عمل النواصب والجوازم:

النواصب:

- إهمال عمل أن الناصبة:

في إحدى القراءات لم تعمل أن الناصبة كما في الآية: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتمُ الرضاعة) "البقرة 233".

وجاء في كتب التراث النحوي أن من العرب من يهمل نصب الفعل بأنْ، قال ابن عقيل في شرحه للألفية:

(وَبَعْضُهُمْ أهملَ أنْ حَمْلاً على   مَا أُختِها حَيْثُ استحقتْ عَمَلا..

يعني أنَّ من العرب من لم يعمل أنْ الناصبة للفعل المضارع، وإنْ وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان؛ فيرفع الفعل بعدها حَمْلاً على أختها ما المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يقدران بالمصدر فتقول: أُريدُ أنْ تَقُوم كما تقول: عجبت مما تَفْعَلُ).

وزعم الكوفيون أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب قول البصريين بأنها أن الناصبة أهملت حملاً على ما أختها المصدرية كما يقول ابن هشام في مغني اللبيب.

- لهجة تنصب بلم:

هناك لهجة تنصب بلم وذاك يعني أن الجزم بها ليس مطلقاً، ففي إحدى القراءات: (ألم نشرحَ) "الانشراح 1"، وقد علل بعض النحاة ذلك بأنها أعطيت حكم لن في النصب!!

وقد ذكر الأشموني في شرحه للألفية حول النصب: (وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف: "ألم نشرحَ لك صدرك" "الانشراح 1"، بفتح الحاء، وبقول الراجز:

فِيْ أيّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أفِرْ   أيَوْمَ لَم يُقْدَرَ أمْ يَوْمَ قُدِرْ.

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت. هذا كلامه وفيه شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين)!

الجوازم:

- إهمال عمل اسم الشرط من، وحرف الجزم لم:

في قراءة للآية القرآنية: (إنه من يتقي ويصبر) "يوسف 90"، لم يجزم الفعل يتقي. وقد علل بعض النحاة ذلك بأن لهجة بعض العرب لا تحذف حرف العلة في الجزم. قال ابن زنجلة: (قرأ ابن كثير: "إنه من يتقى ويصبر"، بإثبات الياء وحجته أن من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيقول زيد لم يقضي ويقدر في الياء الحركة فيحذفها منها فتبقى الياء ساكنة للجزم. قال الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد.

ولم يقل ألم يأتك) (34).

وقال بعض النحاة هي اسم موصول كما ذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (وأما قراءة قنبل: "إنه من يتقي ويصبر" "يوسف 90"، بإثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف. وقيل شرطية والياء إشباع أو لإجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة).

وقال الأشموني في شرحه للألفية عن الأداة لم: (قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أسِيراً يَمَانِيَا.

وقوله: أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زياد.

وقوله: هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ.

فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تر فنشأت ألف، والكسرة في يأتك فنشأت ياء، والضمة في تهج فنشأت واو. وأما: "سنقرئك فلا تنسى" "الأعلى 6" فلا نافية لا ناهية أي فلست تنسى).

وذكر ابن مالك أن لم لا تجزم في إحدى اللهجات فقد ورد:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار.

يتبين مما مر أن هناك لهجة لا تجزم بمن ولم.

- إهمال عمل متى وإذ ما وأيان:

هناك لهجة أهملت عمل الجزم بمتى، ومن النحاة من أنكر أن تكون إذ ما وأيان جازمتين.

- لهجة تجزم بأن الناصبة:

ذكر ابن هشام أن هناك لهجة تجزم بأن الناصبة مما يعني أن النصب بها ليس مطلقاً: (ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا عليه قوله:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب) (33).

- لهجة تجزم بلن الناصبة:

وردت لهجة تجزم بلن، مما يعني أن النصب بها ليس مطلقاً.

- وردت حالات أجاز النحاة فيها رفع الفعل المضارع إذا كان فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً: إن درست تنجحُ.

ووردت حالات منعوا فيها الجزم بمَنْ: من كان يأتينا نأتيه، إن من كان يأتينا نأتيه، ليت من يحسنُ إلينا نحسنُ إليه، لكن من يزورُني أزورُه، مررت بزيد فإذا من يزوره يحسنُ إليه، ما من يأتينا نعطيه، هل من يأتينا نأتيه.. وقد علل السيوطي تلك الأمثلة بقوله: (لأن الشرط لا يعمل فيه عامل قبله) (35)!

ملاحظات:

آ- إن إهمال عمل بعض الأدوات في اللهجات العربية ولو كان جزئياً يعني أن القضية ليست شاذة وليست من باب الضرورات التي تبيح المحظورات، فما جاز في شيء يمكن القياس عليه وتعميمه.

وإلغاء العمل يريح أجيالنا من عناء كبير جداً؛ ففي الجملة الاسمية: العلم مقدس، نجد أن المسند والمسند إليه/ المبتدأ والخبر مرفوعان، فإذا ثبتت الحركة مطلقاً يستطيع أن يحفظ ذلك الجميع، أما تغيير حركة الرفع في المبتدأ والخبر بدخول إنّ أو ما.. فهو الذي يخلق المشاكل مع أن الحركة لا قيمة لها أصلاً. ولو كان الأمر مقتصراً على مغير واحد للحركة لهان الأمر، ولكن هناك أدوات عديدة وشروط عملها وما نتج عنها من الكم الكثير الذي جعل العربي عاجزاً، فماذا سيحفظ ويحفظ؟!

ب- اقتراح بقاء الحركة المقيدة يلغي عمل الأدوات كلها عدا أدوات الجر والعطف، ولكن عمل أدوات الجر ليس مطلقاً، فقد يحذف المعمول لسبب ما فلا نلهث وراءه، ويبقى للأداة التسمية والمعنى الذي تؤديه مثل ربما وكما..

كما يرفض ما سماه النحاة بالأدوات الزائدة؛ فهو تعبير عن جمود في الصنعة النحوية، فكيف تكون للتأكيد في آلية المعاني، ولا مكان لها في الصنعة؟

إن النحاة نظروا للموضوع من جهة الحركة، فحين لا تؤثر الأداة في الحركة يجعلونها زائدة. وتلك الصنعة الحرفية الجامدة تؤدي إلى تشويه معنى الأداة.

ج- لا يوجد في القواعد ضمير رفع متصل خاص بالأدوات.. لذلك تستخدم ضمائر النصب المتصلة؛ فقد ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع في عسى ولولا: عساك ولولاك.

ويمكن الاستفادة من تلك المرونة فنعرب ضمير النصب المتصل بإن وأخواتها مبتدأ كما في المثال إنك محب للعلم: إن أداة توكيد، والكاف ضمير متصل مبتدأ.

2- إلغاء الجزم في جواب الطلب:

في الآية: (ثم ذرهم في خوضهم يلعبون) "الأنعام 91"، لم يُجزم الفعل يلعبون مع أنه جواب الطلب.

ولبعض النحاة تعليلهم بأن الجملة في محل نصب حال "لاعبين"، وهذا تحريف للكلمة، والصحيح أنها لهجة لإحدى قبائل العرب.

3- إلغاء الممنوع من الصرف:

الممنوع من الصرف وتفرعاته الكثيرة، لا معنى له جملة وتفصيلاً وليس أكثر من عبثية في نهاية المطاف. وقد قال النحاة الأصل في الأسماء الصرف والمنع استثناء، ولكن لم يقدم أحد منهم سبباً واحداً مقنعاً للأخذ برأي المنع، وإهمال رأي الصرف!

صحيح بأن بعض أجدادنا منعوا الصرف لسبب ما لا تعليل له فاللغة لا تعلل، لكن بعضهم الآخر صرفوا ولم يمنعوا، لذا لسنا ملزمين بالسير على درب المانعين.

وقد ورد الصرف في القرآن وهو ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة، وفي مصحف أبي وعبد الله..

ومنه الآية القرآنية: (سلاسلاً وأغلالاً) "الإنسان 4"، والآية: (وأكواب كانت قواريراً، قواريراً من فضة) "الإنسان 15، 16"، والآية: (ألا إن ثموداً كفروا ربهم) "هود 67"..

وملخص قول المفسرين والنحاة:

آ- التنوين لمشاكلة ما قبله من رؤوس الآي لأنها بالألف.

ب- لهجة عربية، قال ابن زنجلة حول الآية (سلاسلاً وأغلالاً): (ذكر الفراء فقال إن العرب تجري ما لا يجري في الشعر فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم فكذلك هؤلاء أجروا سلاسلاً، قال الشاعر:

فما وجد أظآر ثلاث روائم... فأجرى روائم) (36).

وقال ابن خالويه عن صرف العلم ثمود: (قوله تعالى: "ألا إن ثموداً كفروا ربهم"، يقرأ وما شاكله من الأسماء الأعجمية مصروفاً وغير مصروف؛ فلمن صرفه وجهان أحدهما أنه جعله اسم حي أو رئيس فصرفه، والآخر أنه جعله فعولاً من الثمد وهو الماء القليل فصرفه. والحجة لمن لم يصرفه أنه جعله اسماً للقبيلة فاجتمع فيه علتان فرعيتان منعتاه من الصرف إحداهما للتأنيث وهو فرع للتذكير، والأخرى التعريف وهو فرع للتنكير. والقراء مختلفون في هذه الأسماء وأكثرهم يتبع السواد فما كان فيه بألف أجراه وما كان بغير ألف منعه الإجراء. فأما قوله "وآتينا ثمود الناقة" فإنما ترك إجراؤه لاستقبال الألف واللام فطرح تنوينه) (37).

لا تقنعنا تعليلات النحويين التي يبررون بها خروج الآية عن مقاييسهم بأنه للتناسب أو الاتباع.. أو لأن العلم اسم شخص أو مكان كما قالوا عن سبأ..

وهناك خروقات للقاعدة كصرف العلم الثلاثي الأعجمي الساكن الوسط مثل لوط ونوح وعاد ودعد..

وبنو أسد صرفوا المشتق على وزن فعلان، قال الأشموني في شرحه للألفية إن: (قوماً من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى، فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة..).

وقد صرف النحاة كلمة ملائكة مع أنها جمع تكسير لملاك وهو مخالف لقاعدة منع صيغ منتهى الجموع من الصرف، وقد عللوا صرف ملائكة بأن الكلمات مثل صيارف وصياقل وملائك ممنوعة من الصرف لكونها صيغة منتهى الجموع، وعندما أضيفت التاء: ملائكة وصيارفة وصياقلة اجتمع الجمع مع التأنيث لذلك انصرف (38)!

ثم أليس مخجلاً منع أسماء دول ومدن عربية من الصرف كدمشق وسورية وفلسطين.. للعلمية والعجمة!؟ وإذا كنا نعذر ما قاله النحاة قديماً عن العجمة لغير عربية الجزيرة نتيجة جهلهم بأن الآرامية والسريانية والبابلية والهيروغليفية من أسرة عربية واحدة، فماذا نقول لنحاة عصرنا وقد عرف بعضهم هذه الحقيقة ولكنه بقي يكرر مقولة الأقدمين عن عجمة تلك الأعلام قياساً على عربية الجزيرة، دون أن يشعر بأن ذلك انتهاك لحرمة العروبة!

وأمر آخر طريف وهو أن أحد المدافعين المعاصرين عن الممنوع من الصرف ادعى بأن منع علم المؤنث من الصرف، لأن الأنثى رقيقة والفتح يناسب رقتها! وينسى المدافع أن أثقل لفظ في اللغة العربية الضمير هنّ وأنتنّ، ثم نون النسوة، وأن جمع المؤنث السالم ينصب ويجر بالكسرة. وينسى أن المنع يشمل كل أعلام المؤنث حتى المؤنث اللفظي كمعاوية، فأين الذكورة والأنوثة؟!

إن الصرف لهجة أقرها القرآن وهي لهجة عربية فصيحة، قال السيوطي: (وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في الاختيار لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش) (39). والنحاة جوزوا صرف ما لا ينصرف في الضرورة الشعرية وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون. وبعض النحويين جعل صرف الممنوع يشمل الضرورة الشعرية وسجع النثر.. لذلك يمكن إلغاء البحث كله فنريح العرب من عبء ثقيل لا جدوى من التشبث به. وتصير الكسرة حركة ثابتة لكل المجرورات دونما أي استثناء وهذا سيريح أنصار الحركة كثيراً.

4- إلغاء نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة:

أجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً: سمعت لغاتَهم (40).

وقال الأشموني في شرحه للألفية: (وجوز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً، وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتَهم).

وهذا الإلغاء يؤدي إلى توحيد النصب بالفتحة لكل المنصوبات دون أية استثناءات..

5- نصب المنادى في كل حالاته:

قسم النحاة المنادى إلى قسمين أساسيين:

آ- المبني على الضم في محل نصب ويشمل المعرفة والنكرة المقصودة.

ب- المنادى المنصوب ويشمل المضاف والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة.

ونلاحظ أن العلم المفرد مبني على الضم في محل نصب: يا خالدُ، بينما العلم المركب المضاف منصوب مباشرة: يا عبدَ اللهِ..

وقد أجاز الكوفيون وغيرهم مناداة العلم الموصوف بابن بفتح المنادى العلم: يا زيدُ بنَ عمرو. وقال ابن كيسان هو الأكثر في كلام العرب. وكذلك قالوا مع المنادى غير العلم: يا غلامُ ابنَ زيد (41).

والمنادى المفرد المعرفة مبني على الضم عند البصريين، بينما عند الكوفيين معرب بغير تنوين. قال أبو البركات الأنباري: (المنادى المفرد العلم معرب أو مبني: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول) (42).

والغريب أن بعض النحاة كالمبرد قال إذا نودي العلم ينكر ثم يتعرف بالقصد والإشارة، ومنهم من قال يبقى على تعريفه. فالعلم الذي هو أكثر أنواع المعارف تعريفاً يفقد بالنداء تعريفه ليعود ويكتسب تعريفاً بالنداء، ولكن لا ندري كم استغرقت فترة الضياع!

وتقسيم النكرة إلى مقصودة وغير مقصودة غير صحيح، فأبو عثمان المازني يرى أنه لا وجود للنكرة غير المقصودة في النداء فكلها مقصودة. والمازني على حق فالمنادى مقصود دائماً وإن كان نكرة.

إن المنادى في الأصل مفعول به وهذا يعني توحيد حركة المنادى بالفتح مطلقاً فيلغى المبني على الضم. وهذا سيريح محبي الحركة من تنوعها وتنوع المعرب والمبني وتنتهي قضية تنوع إعراب التابع بين التبعية على اللفظ أو المحل!

إذاً المنادى منصوب، ولم تبق هناك أهمية لأنواعه لأنها تنطبق على الفاعل والمفعول وغيرهما.. فهما يمكن أن يكونا معرفتين أو نكرتين أو مضافين:

العلم المفرد: جاء محمدٌ، رأيت محمداً..

العلم المضاف: جاء عبدُ الرحمن، رأيت عبدَ الرحمن.

المضاف غير العلم: جاء صاحبُ المكتبةِ، رأيت صاحبَ المكتبة..

النكرة: جاء رجل، رأيت رجلاً..

والمنادى لا يخرج عن ذلك فقد يكون علماً مفرداً: يا صلاحاً، أو علماً مضافاً: يا صلاحَ الدين، أو مضافاً غير علم: يا زعيمَ المقاومةِ، أو نكرة: يا زعيماً..

***

إذاً في التحديث هناك اقتراحان: الأول تسكين حركة الاسم المعرب الصحيح الآخر وهو المتبنى، علماً بأن معظم حركات المبنيات ضرورة لا بد منها. والثاني بقاء الحركة المقيدة والمضبوطة.

والحركات ستكون على النحو التالي:

1- الضمة: المبتدأ والخبر، الفاعل، والتابع لمرفوع، وجمع المذكر السالم للمجانسة. الفعل الحاضر مع الضمائر: "أنا، نحن، أنتَ، هو، هي"، الفعل مع واو الجماعة في الأزمنة كلها (43)..

2- الكسرة: المضاف إليه والمسبوق بأداة جر، والمضاف إلى ياء المتكلم، والتابع لاسم حركته الكسرة.. والفعل مع ياء المؤنثة المخاطبة في الحاضر والأمر.

3- الفتحة: المفاعيل كلها والحال والمنادى.. والتابع لاسم حركته الفتحة، والاسم المثنى للمجانسة. والفعل الماضي للمفرد المذكر الغائب والغائبة، والفعل مع ضمير المثنى لمجانسة الألف في الأزمنة كلها.

4- السكون: المعتل الآخر من الأسماء والأفعال، والفعل الماضي مع ضمائر المتكلم والمخاطب. وفعل الأمر مع المفرد المذكر المخاطب.

***

تقييد حركة الحرف الإعرابي:

في النحو التقليدي المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة تعرب بالحروف وقد اختلف النحاة حولها ما بين كونها حروف إعراب، أو هي علامات بينما حركات الإعراب مقدرة، ولا قيمة لذلك الخلاف في التحديث (44).

- المثنى:

المثنى في لهجة بني الحارث وغيرها بالألف دائماً، قال السيوطي: (ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد ،وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة) (45).

وقال ابن جني: (على أن من العرب من لا يخاف اللبس ويجري الباب على قياسه فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث فيقول قام الزيدان وضربت الزيدان ومررت بالزيدان وهم بنو الحارث بن كعب وبطن من ربيعة) (46).

وهناك لهجة تجعل المثنى بالألف وتجري الحركات الثلاث على النون، قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدانُ بضم النون ورأيت الزيدانَ بفتحها ومررت بالزيدانِ بكسرها. وهي لغة قليلة جداً كذا في الدماميني وغيره).

ومن العرب من لا يستخدم المثنى مطلقاً فصيغة الجمع هي نفسها للمثنى، وهذا من باب التغليب.

الحالة الأولى هي المناسبة للتحديث لذلك يثبت المثنى على حالة واحدة بالألف مطلقاً، وكذلك الملحق به.

- جمع المذكر السالم/ الجمع بالواو والنون:

لقد وردت لهجات سهلة تلتزم بصيغة واحدة في بعض ملحقات هذا الجمع نذكر منها لهجة بعض تميم وبني عامر إذ يجعلون الإعراب على النون ويثبتون الياء في كلمة سنين وتعامل كجمع تكسير، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (قد تلزمه الياء ويُجْعَلُ الإعرابُ على النون؛ فتقول: هذه سِنِينٌ، ورأيت سِنيناً، وَمررت بسِنينٍ، وَإن شئت حذفت التَّنْوينَ، وَهو أقَلُّ من إثباته، وَاخْتُلِفَ في اطِّراد هذا، والصحيحُ أنه لا يَطَّرِدُ، وأنه مقصور على السماع).

وجاء في حاشية الخضري عند شرح قول ابن مالك "وَاخْتُلِفَ في اطْرادِ هذا": (من النحويين من يطرده في باب الجمع كله، ولا يخصه بباب سنين تمسكاً بقوله:

رُبَّ حَيَ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ   لاَ يَزالُونَ ضَاربينَ القِبَابِ.

حيث أبقى النون مع الإضافة لأن الإعراب عليها. وقوله: وَقَدْ جَاوَزْتُ حدَّ الأَرْبَعِينِ.. والصحيح قصره على السماع مطلقاً).

وقد قال ابن مالك لو عومل بهذه المعاملة العقود "عشرون إلى تسعين" لكان حسناً لأنها ليست جموعاً، فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسنين.

وعلى الرغم من أن الفراء جعل ذلك مطرداً مما يعني أنه يمكن القياس عليه، إلا أننا سنجد أنفسنا أمام علامة جمع إضافة إلى حركة الإعراب، لذلك هذا الرأي لا يناسب التحديث على أهميته لأن الأسهل ثبات علامة الجمع وإلغاء الإعراب بسبب المجانسة التي تمنع ظهوره.

إذاً الالتزام بالواو في جمع المذكر السالم والملحق به دائماً بناء على لهجة. وسيلزم الحرف الأخير من الاسم الضم لمجانسة علامة الجمع الواو: جاء الفلاحُونَ، رأيت الفلاحُونَ، مررت بالفلاحُونَ..

فإذا كان مفتوحاً ما قبل الواو لحذف آخره كمصطفَى تحول الحركة إلى ضمة لتجانس الواو ولتعميم القاعدة: مصطفى ← مصطفَون ← مصطفُون.

- إلغاء الأسماء الخمسة:

تعرب الأسماء الخمسة بالحروف إذا كانت مفردة وغير مصغرة، ومضافة إلى غير ياء المتكلم عدا ذو..

وهناك ثلاث لهجات في الأسماء الخمسة:

آ- اللهجة الأولى لهجة عالية تلتزم بالألف مطلقاً وهي لهجة بني الحارث وخثعم وزبيد وغيرها: (وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أباك ورأيت أباك ومررت بأباك بالألف في حالة الرفع والنصب والجر فيجعلونه اسماً مقصوراً) (47).

وعليها الحديث النبوي: (مَا صَنَعَ أَبَا جَهْلٍ)، وقول أبي حنيفة: (لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قبيس). وقد قال الأشموني في شرحه للألفية: (استعمال أب وأخ وحم مقصورة أي بالألف مطلقاً أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أي محذوفة اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة).

فإعراب الأسماء الخمسة بالألف أشيع كما نلاحظ وعلى الرغم من ذلك لم تتبن كتب النحو ذلك الرأي السهل.

ب- اللهجة الثانية وهي الشائعة عند النحاة وتكون بالألف في حالة النصب، والواو في حالة الرفع، والياء في حالة الجر.

وبعض النحاة يزيد التعقيد فيقول إن الحركات مقدرة على الحروف، كما نقل ابن عقيل في شرحه على الألفية: (والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقدرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنُبْ شيء عن شيء مما سبق ذكره)!

ج- اللهجة الثالثة: أسهل اللهجات وهي تعامل "أب وأخ وحم" معاملة الأسماء العادية قال أبو البركات الأنباري: (وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أبُك ورأيت أبَك ومررت بأبِك من غير واو ولا ألف ولا ياء) (48).

وهذه اللهجة مناسبة للتحديث فأب وأخ وحم ستلحق بالأسماء العادية ويمكن إشباع الحركة في اللفظ. وعند إضافتها لياء المتكلم ستثبت حركتها بالكسرة لمجانسة الياء.

أما فو بمعنى فم فهي نادرة الاستخدام ويمكن حذفها (49) أو تبقى بالواو دائماً. وذو بمعنى صاحب تثبت بالواو أيضاً فهي مبنية في لهجة بعض طيء (50): جاءني ذو مال ورأيت ذو مال ومررت بذو مال. وهما ستُلحقان بالأسماء المبنية.

***

إلغاء التنوين والنون:

أ- التنوين:

للنثر العربي الفني إيقاع خارجي خاص أقرب إلى عالم الشعر. ورنين النثر يأتي بأساليب شتى كالتنوين والسجع.. إلا أن التنوين يخلق رنيناً له جرسه الخاص. فالنون حرف أغن وهو نوع من الترنم كما قال ابن يعيش. وهناك من الشعراء من ألحق نوناً على قوافيه ليترنم بها:

قالت بنات العم يا سلمى وإنْن..

والتنوين نون ساكنة زائدة في اللفظ. وعندما يذكر النحاة التنوين مطلقاً يعنون تنوين الاسم المصروف. وللتنوين عشرة أنواع: تمكين، تنكير، عوض، مقابلة، ترنم (51).. وهو يحذف من الاسم إن عرف بأل أو الإضافة (52)..

لم يبق العرب يترنمون بإيقاع موسيقى الخطاب، فهم يتأثرون بما يقدمه الخطيب من معان وفكر، ومعالجة لقضاياهم الوطنية وحياتهم المعاشة وكرامتهم وحريتهم وأمنهم..

كما أن الأديب في زمننا لا يهدف إلى إيقاع مستمعيه بشباك الرنين لأنه يعرف أن سوقها انتهى، فالعصر ليس عصر الكلمة المنطوقة بسحرية مخارجها وإيقاعاتها، ومن هنا فقدت النون تلك الميزة إلا في منبر الشعر فله وضعه الخاص المتجاوز أصلاً لكل القواعد!

التنوين في حالتي الرفع والجر يتعلق بالشكل وهو لا يستخدم بصورة عامة، فليس من ورائه مشكلة. ولكنه في حالة النصب يخلق مشكلة إملائية لارتباطه بألف ليجلس عليها وليوقف عليها بمد صوت الفتح، فتنوين النصب جمع بين الإعراب والإملاء والوقف!

إن قبيلة ربيعة تقف بالسكون على المنصوب المنون: رأيت زيدْ.. وهذا يعني إمكانية إسقاط ألف التنوين التي ارتبط إملاؤها بالقراءة والوقف.

لذلك ستلغى الألف من تنوين النصب كتابة: رأيت كتاباً ← رأيت كتابً، وفي الوقف: رأيت كتابْ. وهذا أيضاً يلغي قاعدة تنوين الهمزة المتطرفة: رأيت شاطئً..

في التحديث تحذف هذه النون الرنينية في النحو والكتابة، أما في القراءة واللفظ فالأفضل لمن يرغب في الحركة الاستغناء عن التنوين: هذا شاطئُ، رأيت شاطئَ مررت بشاطئِ.. ويبقى الوقف بالسكون في الحالات كلها. وقد وردت قراءة: (قل هو الله أحدُ، اللهُ الصمدُ..) "الصمد 1، 2" دون تنوين، ومنه: (ولا الليل سابقُ النهار) "يس 40"..

وقد علل الجرمي حذف التنوين لمنع التقاء الساكنين، وقال ابن هشام بأن استخدامه قليل. وقال آخرون بأن حذف التنوين للتخفيف مثل قام زيدُ بنُ عمرو.

ولكن من يرغب في التنوين يمكنه استخدامه في اللفظ والقراءة فقط (53).

ب- النون:

1- نونا المثنى وجمع المذكر السالم:

هذه النون كما يدعي النحاة بدل من التنوين في الاسم المفرد، وهذا الكلام يسقط في العلم الممنوع من الصرف: جاء عمرُ ← جاء عمران، جاء عمرون، فكيف سنقول النون عوض من التنوين في الاسم المفرد، بينما الاسم المفرد عمر لا ينون! بالطبع للنحاة إجاباتهم الجاهزة فالقاعدة بنيت على أساس الاسم المتمكن الأمكن.. وكل ذلك لا قيمة له فاللغة لا تعلل، والجواب الصحيح أن بعض العرب استخدم تلك النون وبعضهم لم يستخدمها!

يقول ابن جني: (أما كونها عوضاً من الحركة والتنوين ففي كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافاً ولا معرفاً بالألف واللام وذلك نحو رجلان وفرسان وغلامان وجاريتان. ألا ترى أنك إذا أفردت الواحد على هذا الحد وجدت فيه الحركة والتنوين جميعاً، وذلك قولك رجل وغلام وجارية وفرس. فالنون في رجلان إنما هي عوض ها هنا مما يجب في

ألف رجلان التي هي حرف الإعراب بمنزلة لام رجل فكما أن لام رجل ونحوه مما ليس مضافاً ولا معرفاً باللام يلزم أن تتبعه الحركة والتنوين فكذلك كان يجب في حرف التثنية) (54).

والزجاج يرى أن النون بدل/ عوض عن حركة الإعراب في المفرد، فهي لا تقابل التنوين إنما تقابل الحركة، فكيف تقابل النون ثلاث حركات؟!

في منهج التحديث إما أن تبقى النون ثابتة مطلقاً فلا تحذف في الإضافة، والنون المتحركة يسهل لفظها: هذان كتاباٰنِ أمجد، جاء معلمونَ المدرسة.. وإما أن تحذف مطلقاً: جاء الفلاحا، رأيت الفلاحا مررت بالفلاحا. جاء الفلاحو، رأيت الفلاحو، مررت بالفلاحو.. وهذا هو الأفضل فقد جوز الكسائي حذف النون مطلقاً في السعة، فيجوز عنده: قام الزيدا بغير نون. وأورد أبو حيان: بيضك ثنتا، وبيضي مئتا. ومنه القراءة: (إنكم لذائقو العذابَ) "الصافات 38"، (غير معجزي اللهَ) "توبة 3"، (والمقيمي الصلاة) "الحج 35"، (وما هم بضاري به من أحد) "البقرة 102".. إذ حذفت النون ولا مسوغ لها في القواعد التقليدية (55).

وهناك لهجة تحذف النون من مثنى الموصول مع أنها من أصل الكلمة، يقول ابن هشام: (وبلحرث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) (56).

2- نون الأفعال الخمسة:

هناك من يحذف النون من الأفعال الخمسة ومنها قراءة الآية: (ساحران تظاهرا) "القصص 48"، وقد جاء في الحديث النبوي: (والّذي نَفْسي بيَدِهِ لاَ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤمِنُوا وَلاَ تُؤمِنُوا حَتَّى تَحابُّوا)، فقد حذفت النون من لا تدخلون ولا تؤمنون دون وجود ناصب أو جازم، وقد جوز بعضهم ذلك كما ورد في التصريح "جواز ذلك في السعة"، لكن النحاة كالسيوطي وغيره لم يقبلوا أن يقاس عليه!

والصحيح أن يقاس عليه لأنه لهجة عربية. أليس الأيسر أن يكون الوضع قياسياً فننتهي من تلك النون التي تثبت في حالة الرفع وتحذف في حالتي النصب والجزم؟ وتصير الأفعال الخمسة من المبنيات لارتباطها بحركة المجانسة الثابتة كما سيأتي في فقرة المبني والمعرب.

3- نون النسوة والضميران أنتن وهنّ:

قاعدة التغليب النحوية تغلب التذكير على التأنيث، والعاقل على غير العاقل.. وقد ذكرت كتب التراث أمثلة كثيرة مثل: مررت بزيد وهند الصالحين، وبرجل وامرأة عاقلين. وقال النحاة إذا كان المعدود مذكراً ومؤنثاً فالعدد للمذكر: خمسة عشر رجلاً وامرأة، أو خمسة عشر امرأة ورجلاً.. وورد التغليب في القرآن الكريم:

(فذانك برهانان) "القصص 32": المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثتان. (فسجدوا إلا إبليس) "البقرة 34": لفظ الملائكة مؤنثة وإبليس مذكر. (قالت أخراهم لأولاهم)

"الأعراف 38": أُستخدم ضمير جمع الذكور هم مع المؤنث بدلاً من هنّ. (هي حسبهم) "التوبة 68". (لستن كأحد من النساء) "الأحزاب 32". (إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما) "الإسراء 23". (وكانت من القانتين) "التحريم 12".. وخطاب جمع الذكور (يا أيها الذين آمنوا) يشمل الذكور والإناث والكبار والصغار.

والتغليب يكون في التثنية والجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد.. (57).

إن التغليب من الأحكام العامة في النحو وقد ذكر ابن هشام في المغني: (أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط، فلهذا قالوا الأبوين في الأب والأم).

وعن قياسيته قال عباس حسن: (والخير أن يكون التغليب قياسياً عند وجود قرينة تدل على المراد بغير لبس) (58).

ونلاحظ أن الضمير أنا للمتكلم المفرد المذكر والمؤنث، ونحن لجماعة المتكلمين الذكور والإناث والمثنى المذكر والمؤنث، واسم الإشارة هؤلاء لجماعة الذكور والإناث..

إن فكرة التغليب تمكننا من الاستغناء عن نون النسوة والضميرين أنتنّ وهنّ.. وتعميم الضميرين أنتم وهم لجماعة المذكر والمؤنث: هم كتبوا للمذكر والمؤنث، الطالبات جاءوا ومعهم كتبهم..

وذاك الدمج يريحنا من أمرين: أولهما القاعدات المرتبطة بتلك النون، والثاني ثقل النون نفسها في اللفظ (59).

4- نونا التوكيد:

قلما تستخدم نونا التوكيد في لغتنا المعاصرة، وهما لا تقلان ثقلاً عن نون النسوة ولا سيما المشددة منهما، لذلك تم الاستغناء عنهما.

***

ب- تعديل مفهوم المبني والمعرب:

قال النحاة: (المعرب هو ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل كزيد تقول جاءني زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ، ألا ترى أن آخر زيد تغير بالضمة والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من جاءني ورأيت)..

وقالوا في تعريف المبني: (الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه)..

وعللوا المبني بأنه (ما أشبه الحرف)، والمعرب (ما لم يُشبه الحرف) ولن نناقش هذا التعليل الموهوم الذي لا أساس له، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (الاسم إن أشبه الحرفَ سمي مبنًّيا، وغير متمكن، وإن لم يُشْبِهِ الحرف سمِي مُعْرَباً ومتمكناً. ثم المُعرَب على قسمين: أحَدُهُما ما أشبهَ الفعل ويسمى غير منصرف، ومتمكناً غير أمْكنَ. والثاني ما لم يُشبِهِ الفعلَ، ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أمكَنَ.

وعلامـةُ المنصـرفِ: أن يجـرَّ بالكسـرة مـع الألـف واللام، والإضـافة، وبـدونهما وأن يـدخله الصرف. وهو التنوينُ الذي لغير مقابلة أو تعويض، الدالُّ علـى مَعْنًى يسـتحقُّ به الاسـمُ أن يسـمى أمكَنـَ، وذلك المعنـى هـو عـَدَمُ شـِبْهِهِ الفعل. نحـو: مَرَرْتـُ بِغُلامٍ، وغلامِ زَيـدٍ والغلامِ)!

وقال النحاة تنوب الواو والألف والنون عـن الضمة. وتنوب الألـف واليـاء والكسـرة وحذف النون عن الفتحة. وتنوب الفتحة والياء عن الكسرة. وينوب حذف الحرف عن السكون.

فللرفـع أربـع علامـات وللنصـب خمـس علامـات، وللجـر ثلاث علامـات، وللجـزم علامتـان، فهذه أربع عشرة علامة: منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها..

وقد اختلـف النحـاة في المبنـي مـن الكلمات وأصل البنـاء.. (60). فمذهب البصـريين أن الإعراب أصل في الأسـماء، فرع في الأفعال، والأصل في الفعل البناء. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال!

لقـد جعـل النحـاة الاسـم المتمكـن مقياسـاً للإعـراب والبنـاء، ولمـا كـان المضـارع تتغيـر حركتـه مـن رفـع ونصـب وجـزم ألحقوه بالمعرب عـدا حـالتين البناء علـى السـكون مـع نـون النسـوة، والفتح مع نوني التوكيد. واختلف الكوفيون والبصريون في فعل الأمر فهو مبنيّ عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين.

والمبنيات عند النحاة غير المضارع والأمر المختلف فيه، هي: الفعل الماضي والأدوات والضمائر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة إلا المثنى منها فقد اختلفوا في بنائهما أو إعرابهما كالمثنى، وأسـماء الشـرط، وأسـماء الاسـتفهام وأسـماء الأفعال، إضافة إلـى كلمات متنوعة..

إن المطلوب هـو تحديد الحركة لمـن يريدها إن وجـدت، وقـد تـم الحـد مـن حريتها لتأخذ طابعاً ثابتاً لا يعيـق حفظهـا أحـداً. لـذلك فـي التحـديث يجـب أن يعـاد النظـر فـي مفهـوم المعرب والمبني؛ فنجعل المعرب هو المتغير الحركة ولا يكون إلا في الصحيح الآخر من الأسماء المفردة وجمع التكسير والجمع بالألف والتاء.

وبما أن الاسـم المعتل الآخر ملازم للسـكون، فلسـنا مضطرين لتقدير الحركة علـى آخره قياسـاً علـى الصـحيح المتمكـن، فكلاهمـا متسـاويان ولكـل منهمـا قاعـدته، لـذلك يلغـى تقدير الحركة عليه ويضم إلى المبنيات.

والفعـل بكـل أزمنتـه مبنـي وهـو وإن تغيـرت حركتـه مـع الضمائر، يحـافظ علـى نمط موحـد عـام ليسـت فيـه أيـة إشـكالية. فالحركـة ثابتـة ضـمن آليـة تصـريف الفعـل مـع الضـمائر المختلفة؛ فالفعل الماضي له ثلاث حركات: الفتحة والضمة والسـكون. والحاضر له ثلاث: الضمة والفتحة والكسرة. والأمر له أربع: الفتحة والكسـرة والضمة والسـكون. والحركات المشتركة للمجانسة في الماضي والحاضر والأمر هي الفتحة مع ألف التثنية، والضمة مع واو الجماعة، والكسرة مع ياء المؤنثة المخاطبة في الحاضر والأمر.

وبما أن المثنى وجمع المذكر السالم لا تظهر حركتهما نتيجة المجانسة فهما مبنيان في التحديث، وهناك من النحاة من عدهما من المبنيات، قال أبو البركات الأنباري: (وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع) (61).

لقد كان هم النحويين رصد الحركة على آخر الكلمة ولكن لما ضاعت الحركة في المثنى وجمع المذكر السالم ضاعوا بين عدّ الألف في المثنى علامة المثنى أو علامة الإعراب، وكذلك الواو في الجمع.. وعدّ المثنى وجمع المذكر السالم مبنيين يخرجنا من تلك القضية. فالمثنى له صورة واحدة بالألف، والفتحة تلازمه للمجانسة: جاء الشاعرَان ورأيت الشاعرَان ومررت بالشاعرَان. وجمع المذكر السالم تلازمه الضمة لمجانسة الواو: جاء المناضلُون ورأيت المناضلُون ومررت بالمناضلُون.

والاسم مع ياء المتكلم مبني أيضاً لأن الكسرة ملازمة له لمجانسة الياء: هذا كتابِي، أخذت كتابِي، مررت بصاحِبي.. وقد اختلف النحاة في حركة ما قبل ياء المتكلم أهي حركة بناء أم إعراب أم بين بين، ومنهم من عدها خصية! قال أبو البقاء العكبري: (والمضاف إلى ياء المتكلم مبني عند الجمهور لثلاثة أوجه: أحدها أن الاسم المعرب صار تابعاً للياء إذ لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً وإذا صار تابعاً في الحركة صار تابعاً للمضمر في البناء. والثاني أنه خرج عن نظائره من المضافات إذ ليس فيها ما يتبع غيره. والثالث أن الإعراب اختلاف آخر الكلمة وهذا ممتنع ها هنا لفظاً وتقديراً فكان مبنياً) (62).

ونلاحظ هنا أن الاسم الصحيح الآخر مبني في حالة ومعرب في حالة أخرى، فالكتابُ معرب بينما في حالة إضافته إلى ياء المتكلم يصير مبنياً للمجانسة: كتابِي، وكذلك مثناه..

وبما أن الحركة لا تظهر في الاسم المعتل الناقص في حالتي الرفع والجر فهو مبني معهما، ولا يحوله ظهور الحركة في حالة النصب إلى معرب، فشرط المعرب تداول ظهور الحركات الثلاث.

ويجب إخراج بعض الأسماء من دائرة المبنيات مثل أمس. فالحجازيون يبنونها على الكسر، أما التميميون فمنهم من أعربها بالضمة رفعاً وبالفتحة مطلقاً: مضى أمسُ بالضمة واعتكفت أمسَ وما رأيته منذ أمسَ بالفتح. ومنهم من أعربها بالضمة رفعاً وبناها على الكسر نصباً وجراً.. وقد ذكر الكسائي أن هناك من يعرب أمس إعراب المنصرف وينونها بالأحوال الثلاثة (63).

وأمس في النحو التقليدي مبنية حين تكون نكرة فقط، أما إن أضيفت أو دخلت عليها أل التعريف فهي معربة. وفي التحديث تصير معربة: مر أمسٌ، جئت أمساً..

وكذلك يقال عن قبل وبعد: فهناك قراءة: (لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ) "الروم 4"، وهذا يعني إمكانية إخراجهما من دائرة المبنيات بناء على لهجة عربية. وما ينطبق عليهما ينطبق على أخواتهما مثل أول وقدام ووراء وخلف وأسفل..

وكذلك حيثِ، حيثُ: فمن النحاة من بناها على الضم وآخرون بنوها على الفتح أو على الكسر، ولهجة فقعس يعربونها ومنه القراءة: (سنستدرجهم من حيثِ لا يعلمون) "الأعراف 182".

فمعظم الأسماء الصحيحة الآخر والتي كانت مبنية في النحو التقليدي تصير معربة.

وفي الإعراب لا نقول مرفوع أو منصوب أو مجرور، بل نذكر الحركة الظاهرة "لمن يريد" مثل:

العلم أساس النهضة: العلم مبتدأ حركته الضمة، ولا نقول مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وأساس خبر حركته الضمة، والنهضة مضاف إليه حركته الكسرة.

والمبنيات إما أن تكون ساكنة أو لها حركة ثابتة؛ فالساكنة لا نذكرها مطلقاً، أما الثابتة الحركة فيمكن أن يذكرها من يرغب:

كتبَ: فعل ماض أو فعل ماض حركته الفتحة ولا نقول مبني على الفتحة، وكتبُوا فعل ماض حركته الضمة. ويكتبَان: فعل حاضر حركته الفتحة، ويكتبُون فعل حاضر حركته الضمة. واكتبَا: فعل أمر حركته الفتحة، واكتبُوا: فعل أمر حركته الضمة..

ورأيت ذاك النهر.. : ذاك اسم إشارة مفعول به.. ولا نقول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. وأنتَ أخي في الوطنية: أنت ضمير منفصل مبتدأ، ولا نقول مبني على الفتح في محل رفع. وأخي خبر، والياء ضمير متصل مضاف إليه.

إذاً المعرب والمبني يصيران على النحو التالي:

1- المعرب هو الاسم الصحيح الآخر القابل لتداول الحركات الثلاث.

2- المبني إما أن حركته لا تظهر، أو تظهر ولكنها ثابتة، أو تظهر في إحدى الحالات الإعرابية كالفتحة في المنقوص..

والمبني يشمل:

1- المعتل الآخر من الأسماء والأفعال، 2- الأسماء الملازمة لحركة ثابتة لا علاقة لها بالمجانسة كالضمائر، أو الملازمة لحركة ثابتة للمجانسة كما في المثنى وجمع المذكر السالم والمضاف إلى ياء المتكلم، 3- الأفعال لملازمتها حركات ثابتة.

***

ت- إلغاء نظرية العامل:

لقد جعل النحاة العامل قوة سحرية عجيبة فهو يرفع وينصب ويجر، وشغلوا أنفسهم بتتبعه في كل صغيرة وكبيرة، لأنهم رأوا أنه لا بد لكل معمول من عامل، لكل معلول من علة "قانون السببية": (العامل مع المعمول كالعلة مع المعلول) كما ذكروا، وأدت التقسيمات العقلية والفلسفية إلى اختراع حالات غير موجودة، وصار التعامل مع قضايا العامل وغيره كأنما هو تعامل مع الوجود!

إن تلك المقولات ذات دلالات فلسفية تتعلق بالوجود بهدف الوصول إلى واجب الوجود، وهي لا تنطبق على النحو، فالمتكلم وحده هو العامل الذي يقرر سياقه المعمول!

لقد ولد ذاك المفهوم في عهد الخليل وسيبويه نتيجة إقحام أرسطو والمنطق اليوناني في النحو العربي، وتعمق ذلك على أيدي من جاء بعدهما.

ولو نظرنا إلى السياق الطبيعي وفهمنا دلالته لا نحتاج إلى العامل المختلق مطلقاً، فما الفائدة من القول إن الفعل هو الذي أثر في الفاعل فرفعه وأثر في المفعول فنصبه؟

ربط النحاة العامل بالحركة: (الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع)، لكن الحركة ليست سوى إشارة تالية على الفهم كما ذكرنا.

وقالوا العامل فعل أو ما يشبهه كالحرف الأصيل في العمل لاختصاصه، أما الأسماء فقد عملت لشبهها بالأفعال، لكن من النحاة من رفض أن يعمل الاسم في الاسم!

وقسم النحاة العوامل إلى لفظية (كالفعل والحرف) ومعنوية (كالابتداء في رفع المبتدأ)، وأصلية وفرعية وقوية وضعيفة ومتقدمة ومتأخرة.. ووقفوا عند قضايا الإلغاء والتعليق.. وخاضوا في خلافات في قضايا عديدة..

والمثير للاستغراب قبول النحاة بتأثير الحرف على الاسم والفعل؛ فقد عدوا الفعل عاملاً قوياً بينما عدوا الحرف عاملاً ضعيفاً، وعلى الرغم من ضعفه عمل كالفعل فالحرف إنّ غير حركة المبتدأ الأصيلة من الرفع إلى النصب.. فهل التعليل بأنه "حرف مشبه بالفعل" كاف ليحظى بالعاملية ويحل إشكالية تحول الحركة من الرفع إلى النصب؟ والأمر نفسه مع بقية الحروف العاملة فهل حقاً "حرف النداء" نصب المنادى لأنه سد مسد الفعل أنادي كما قال المبرد؟

ألم يرتبوا طبقياً الاسم أولاً لشرفه الرفيع ثم الفعل، وجعلوا الحرف أدنى مرتبة في السيادة والشرف؟ فكيف ذاك المهمل طبقياً يمنح قوة التأثير في أسياده؟

ليس هناك في الحقيقة أي عامل ولا نواسخ لأصول؛ فلم يكن العربي يفكر قط بجملة اسمية من المبتدأ والخبر، ثم يدخل إنّ فتنسخ حركة المبتدأ المرفوع فتجعله منصوباً. هذا أسلوب مستقل استخدمه العربي هكذا! ولو أردنا الإنصاف لقلنا هناك أداة اسمها إنّ إن جاء بعدها اسم فهو منصوب عند بعض العرب وإن تلاه اسم آخر فهو مرفوع ودونما أية اختلاقات فلسفية للعامل!

ولننظر في تعليل عامل الرفع في الفعل المضارع، قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي حروف المضارعة، وقال ثعلب مضارعته للاسم، وقال البصريون حلوله محل الاسم، قالوا ولهذا

إذا دخل عليه نحو أن ولن ولم ولما امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذٍ حالاً محل الاسم. وأصح الأقوال الأول وهو الذي يجري على ألسنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ولا قائل به، ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو هلا يقوم لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض)..

هذه الآراء المتوهمة آمنت بوجود قوة ظاهرة أو خفية اسمها العامل الذي يتلاعب بالحركة، وجندت فن الجدل والتعليل والمماحكة لإثباتها، فأهرقت جهداً كبيراً ليست له أية قيمة علمية!

وابن جني وإن كان يؤمن بنظرية العامل إلا أنه كان يقول: (فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح) (64).

وقد دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء العامل والتعليلات: (وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا "ضرب زيد عمراً أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب.. وهذا بيّن الفساد) (65).

إن القائل أو الكاتب هو العامل الحقيقي لا غير، وهذا ما نستنتجه من نظرية الجرجاني:

(ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك) (66).

(وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذا نظم فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق. وكذلك كان عندهم نظيراً للنسخ والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح. والفائدة في معرفة هذا الفرق: أنك إذا

عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل) (67).

وفي العصر الحديث تبنى كثيرون رأي ابن مضاء. فعباس حسن وإن كان يؤيد نظرية العامل لكنه ضد المغالاة في اصطياده، فقد قال بأن النحويين عندما لم يجدوا العامل في بعض التراكيب العربية الصحيحة اضطروا إلى أن: (يقدروه وأن يفترضوا وجوده ويتكلفوا ويتعسفوا) (68).

فإلغاء نظرية العامل المختلق يزيح عن الظهر عبئاً ثقيلاً لا معنى له، ولن يؤثر ذلك على تحليل الجملة وفهمها. ويؤدي أيضاً إلى إلغاء موضوعين من النحو هما: التنازع والاشتغال اللذين رفضهما ابن مضاء القرطبي.

فموضوع التنازع اختلق نتيجة عدم تقبل بعض النحاة فاعلاً مشتركاً لفعلين أو أكثر في وقت واحد، أو مفعولاً واحداً لفعلين.

وإصرار بعض النحاة على أن لكل معمول عاملاً، أوهمهم نزاعاً بين العوامل للنيل من المعمول، والخلاف شكلي بين الكوفية والبصرية حول العامل الذي يفوز بالمعمول المباشر، والعامل الآخر الذي يقتنع بالضمير لخسارته.. ولو قبلوا باجتماع عاملين على معمول واحد، لانتهت القضية!

يمكن أن نجد أكثر من عامل متقدم والمعمول واحد، كما في الآية القرآنية: (آتوني أفرغ عليه قطراً) "الكهف 96"، فكلمة قطراً مفعول به ولكن توهم النحاة بوجود منافسة بين الفعل آتوني والفعل أفرغ على المفعول؛ فآتوني يريد مفعوله الثاني وأفرغ يريد مفعوله الوحيد.. ولا ندري لم توهم النزاع فالمفعول للاثنين معاً، وليس من الضروري اختصاص كل عامل بمعمول.

ويمكن أيضاً أن يكون الفاعل لفعلين مثل: قام وقعد سعيد..

والاشتغال في النحو التقليدي أن يتقدم اسمٌ على عامله الذي من المفترض أن يعمل فيه، لكنه ينشغل بالعمل في الضمير الملحق به كما في قولنا: الكتابَ قرأته، فالكتاب مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده لانشغاله بنصب الضمير!

ولو رفعنا الكتاب لانتهت المشكلة!

ومنه الآية القرآنية (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما..) "المائدة 38"، وجملة الخبر إنشائية!

وبإلغاء الاشتغال تلغى حالة النصب والشروط التي وضعها النحاة له، ويكون الاسم المتقدم على عامله (كما يسمونه) مبتدأ والجملة بعده خبره: الكتابُ قرأته، والهاء ضمير مفعول به يشير إلى المبتدأ الظاهر، ومهمة الضمير في الأصل الاختصار حتى لا نكرر الاسم الظاهر.

***

ث- إلغاء التعليلات النحوية:

التعليل في النحو نتيجة تأثير المنطق اليوناني أيضاً، وقد اندفعت التعليلات وتكلف التبريرات المملة والتفصيلات والتفسيرات والاختراعات المتوهمة.. إلى أوجها في عصور الشروحات والحواشي، عصور الانحدار، وصرنا نجد إلى جانب القواعد، علم جدل القواعد.. مما أفسد الكثير من القواعد.

وقد ألفت كتب في التعليل ككتاب "علل التثنية" لابن جني، و"اللباب في علل البناء والإعراب" لأبي البقاء العكبري..

لنقرأ ما جاء عند الأشموني في شرحه للألفية وهو يتحدث في باب المبني والمعرب: (بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي..) فهل هذا كلام في القواعد أو في الفلسفة والمنطق؟!

وقال أيضاً معللاً إعراب الأسماء الخمسة بالأحرف: (إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع عَلَى حده بها، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع. فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة. وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان. وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر: فالأب يستلزم ابناً والأخ يستلزم أخاً وكذا البواقي وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة)!

فأي عاقل سيقبل أن إعراب الأسماء الخمسة تمهيد ليتقبل العربي إعراب المثنى وجمع المذكر السالم!!

وعلل النحاة بناء بعض الأسماء بأنها تشبه الأحرف وغاصوا في المشابهات: الشبه الوضعي، الشبه الافتقاري، الشبه المعنوي، الشبه الإهمالي، الشبه الجمودي، الشبه اللفظي..

وقسموا العلل إلى: 1- علل تعليمية (العلل الأولى)، 2- علل قياسية (العلل الثواني)، 3- علل جدلية (العلل الثوالث). وبمعنى آخر العلة، وعلة العلة، وعلة علة العلة!!

فذاك الكلام يخرج النحو من دائرته إلى دائرة علم الكلام والمنطق والفلسفة!

لقد قال النحاة الحركة على الحرف الأخير من الكلمة كالضمة على الباء في يكتبُ فالفعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وعندما يقولون يكتبَان أو يكتبُون يقولون علامة رفعه ثبوت النون، فكيف تم الانتقال من كون الحركة للمعرب على الحرف الأخير إلى جعل النون حرفاً ينوب عن الحركة!؟

إن الفتحة حركة الحرف قبل ألف الاثنين للمجانسة في الأزمنة كلها: (كتبَا، يكتبَان، تكتبَان، اكتبَا)، والضمة قبل الواو: (كتبُوا، يكتبُون، تكتبُون، اكتبُوا)، والكسرة قبل الياء في الحاضر والأمر: (تكتبِين، اكتبِي).. ويقول النحاة بأن تلك الحروف جلبت الحركات لتجانسها!

فهل الفتحة على الباء في كتبَا هي فتحة البناء أو المجانسة؟

ويقول النحاة الفعل الماضي مبني وأصل بنائه الفتح، ورغم تغير حركة آخره إلى السكون (وعد بعضهم السكون هو الأصل) والضم يصرون على البناء لأن القاعدة الأساسية بنيت على خطأ؛ وهي أن الأفعال والحروف مبنية. ولما كان الفعل المضارع متغير الحركة ما بين الرفع والنصب والجزم ألحقوه بالأسماء بل غيروا اسمه الاصطلاحي من الحاضر إلى المضارع للتذكير بالمشابهة!

وحول اسمية أو فعلية بعض الكلمات لجأ بعض النحاة إلى تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة للرد على خصومهم، فقد جاء في حاشية الخضري: (وبهاتين التاءين ردٌّ على من زعم من البصريين حرفية ليس حملاً على النافية، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى حملاً على لعل، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس مستدلاً بدخول الجار عليهما، في نحو: ما هي بنعم الولد لأن قبول التاء نص في الفعلية. وأما الجار فداخل على مقدر أي ما هي بولد مَقُولٌ فيه نِعْمَ الوَلَدُ ..).

لقد عد بعضهم أفعل في التعجب فعلاً، وكذلك ما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء، وحبذا في المدح، وتلك الأفعال الماضية لا تقبل إحدى التاءين! وهم لهم تعليلاتهم لذاك التناقض ولكنها ليست أكثر من مماحكة!

وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم تقدر الحركات الثلاث (ومنهم من قدر الرفع والنصب فقط وعد الجر حقيقياً وليس للمجانسة) لاشتغال المحل بحركة الكسرة المجانسة للياء. إذاً الطارئ يلغي الأصيل ويمنعه من الظهور، ولكن هل حقاً هناك أصيل وطارئ؟ وماذا عن صيغ المثنى والجمع هل هي طارئة؟!

وقال النحاة الطارئ يزيل حكم الثابت كدخول أل التعريف أو الإضافة على الممنوع من الصرف فيلغى المنع وينصرف الاسم!

أليس الاسم المنصرف أصالة لا ينون مع أل التعريف أو الإضافة لأن أل التعريف والإضافة تمنعان التنوين!؟

في الحقيقة ليس هناك أصيل وطارئ، وكل الصيغ بمستوى واحد ولا أفضلية في السبق ولا ثابت لوضع تقاس عليه بقية الأوضاع. هكذا تكلم العرب ونحن نسلم بذلك، واعتراضنا ينصب على منطق النحاة التبريري لتثبيت الحركة في كل الأحوال الجوية. لذلك الأصح ألا نضع افتراضاً نظرياً ونبقى ندور ونلف حوله لتثبيت دعائمه!

وعلى الرغم مما قلناه فقد تدهشنا بعض التعليلات الذكية بمنطقها المحكم، ولكن هذا نادر جداً، ومنطق التعليل مهما كان قوياً لا يعني صحته وسلامته.

وهناك فرق بين التعليل والمماحكة؛ فالتعليل محاولة علمية ولكنه لا يصلح للقواعد، أما المماحكة فهي ثرثرة لا علمية لاختلاق ما يبرر الأمور. وقد ساهمت خلافات النحويين في تعميمها.. وهم لم يقدموا تعليلات علمية، وكان يكفيهم القول هكذا تكلم الأجداد ولا يحتاجون لإخضاع ما تكلمته العرب للمنطق؛ فاللغة خارج حدود المنطق والتعليل.

وقد نقد ابن مضاء القرطبي التعليلات والتقديرات والتأويلات، والأقيسة الصارمة. فهو يرى مثلاً الفاعل مرفوع نتيجة استقراء ما وصل من العرب ولا حاجة للبحث عن العلة والسبب (69). وذكر أبو حيان الأندلسي أن التعاليل لا قيمة لها لأنها: (تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل) (70).

وقد تبنى رفض تعليلات النحو في عصرنا كثيرون كعباس حسن الذي ذكر خلال حديثه عن تعليل النحاة للممنوع من الصرف أن العرب تكلمت: (بفطرتها وطبيعتها لا لسبب آخر؛ كمراعاة لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية؛ فإن هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهلية..) (71).

وقال معلقاً على تعليلات النحاة للمبني والمعرب: (فهل نقبل هذه العلل المصنوعة؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلاً أو كثيراً منها؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما في جاهليتهم؟...) (72).. إلى أن يقول:

(علينا أن نترك هذا كله في غير تردد وأن نقنع بأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليس إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه من غير جدل زائف ولا منطق متعسف) (73).

إن اللغة لم تكن نتيجة اجتماع علماء في غرفة مغلقة خلقوها فيها وتراكيبها وحركاتها وغيروا وعدلوا نتيجة نقاشات منطقية بينهم حتى وصلت إلى ما هي عليه من القناعة والتعليل لكل استخدام، فنشروها بين الناس!! فالتعليل جدل عقيم لا يعني في النهاية شيئاً، لأن اللغة والقواعد ليستا هما الوجود وكل شيء فيهما يحتاج إلى تعليل. واللغة نشأت وتطورت خلال آلاف السنين، فهي لا تعلل لأنها اصطلاحية متعارف عليها عبر الزمن ولا تخضع إلى أي منطق عقلي!

***

ج- تعديل الإعراب التقديري وإلغاء المحلي:

الإعراب التقديري:

يشمل ثلاثة أمور: 1- تقدير الحركة الإعرابية على المعتل الآخر من الأسماء والأفعال والمضاف إلى ياء المتكلم، 2- تقدير المحذوف، 3- تنوع الحركة وإيجاد مسوغات لكل حالة.

1- تقدير الحركة على المعتل الآخر: قال النحاة المعتل بالألف لا تظهر الحركات الثلاث عليه للتعذر بينما المعتل بالواو والياء لا تظهر الضمة والكسرة للثقل.

ولا تقف القضية عند تقدير الحركة على الحرف الموجود بل تُلاحق وإن حذف الحرف كما في: مشت أمينة في الحديقة، فمشت فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين! وفي جاء قاضٍ: قاض فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة..!

ومجمع اللغة العربية في مصر أبقى على الإعراب التقديري والمحلي ولكن ألغى التعليل للطلاب لتيسير تعليم النحو العربي، وقد جاء في قراره: (ففي نحو: "جاء القاضي" يقال: القاضي: مرفوع بضمة مقدرة، وفي نحو، جاء من سافر، يقال: "من" فاعل محله الرفع، وفي نحو: محمد يحضر، يقال: "يحضر" جملة فعلية خبر). وحبذا لو ثبت المجمع ذلك مطلقاً فما فائدة التفصيلات؟!

لماذا قرر النحاة أن الصحيح هو الأصل وليس المعتل هو الأصل، أو هما متساويان في الأصالة؟!

لذلك سنتجاوز تعليلات النحاة لما هو الأصل ونتجاوز الحركة في الإعراب. فما فائدة تقدير ما هو غير موجود بل من المستحيل إيجاده في المعتل بالألف، استناداً إلى الصحيح ولا مبرر يتطلبه كالوصل في القراءة أو لفهم المعنى؟ ولماذا اللهاث وراء المحذوف والحركة الظاهرة نفسها ليست لها أية أهمية في فهم المعنى؟

ولم لا نطبق ما قاله أبو البركات الأنباري: (وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير) (74)، على تلك الأوضاع فنرتاح من التقديرات تلك؟

فالكلمات مثل: مصطفى ورمى والقاضي مبنية في التحديث.. لأن آخرها لا يسمح بظهور الحركة، ولا يهمنا المانع سواء أكان الثقل أم التعذر فهذا من خيال النحاة.. لذلك نقول رمى مصطفى: رمى فعل ماض فقط، ومصطفى فاعل فقط. وفي جاء القاضي: القاضي فاعل، ومررت بالقاضي: القاضي اسم مجرور. وتظهر الفتحة في النصب: رأيت القاضيَ..

2- تقدير المحذوف: لا فائدة من تقدير الضمير المستتر مع الأفعال: أكتبُ ونكتبُ وتكتبُ واكتبْ. لأن الصيغة دالة بذاتها على صاحبها/ فاعلها. لذلك في المثال: أكتبُ رسالة إلى صديقي.. نقول: أكتب: فعل حاضر والفاعل أنا. ويلغى القول: والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا!

أما التقدير لمحذوف بلاغي كالاختصار لوضوح المعنى فهو ضروري جداً لأن البلاغة في الإيجاز؛ ففي الإجابات مثلاً نستخدم الإجابة المختصرة عادة وهي واضحة مثل:

ماذا رأيت في المعرض؟

فنحن نستطيع الإجابة بثلاث طرق:

1- كتباً، 2- رأيت كتباً، 3- رأيت كتباً في المعرض.

والإجابة المختصرة الأولى هي الأبلغ. فكتباً: مفعول به لفعل محذوف تقديره رأيت. وإن كانت الإجابة كتبٌ يصح القول: مبتدأ، والخبر المحذوف يمكن تقديره بجملة رأيت من الفعل والفاعل: كتب رأيت.

وفي مثل: من جاء؟

- عائدة..

أي جاءت عائدة، فعائدة فاعل لفعل محذوف تقديره جاءت.. كما يمكن عكس الوضع فعائدة مبتدأ، والخبر محذوف تقديره جملة جاءت: عائدة جاءت..

إن أحببت أن تبقى عندنا فابق وإلا.. والمحذوف تقديره فاذهب (75).

فالمحذوف بلاغياً هو بمثابة وجوده، وقد قال ابن جني: (المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به) (76).

3- تنوع الحركة وإيجاد مسوغات لكل حالة: في التحديث تلغى هذه الحالة لغير المحذوف بلاغياً، ويلتزم بالحركة الواحدة لعدم أهميتها. فعصرنا هو عصر المعلومة الدقيقة المعنى ولا يتحمل اللجوء إلى رفاهية تنوع الحركة.

وقد مرت معنا في كتب القراءات أمثلة لا حصر لها عن تنوع حركة الإعراب القائمة على التقدير والتأويل، وقد استنتجنا منها مرونة الحركة الإعرابية. ولا يوجد كتاب في النحو إلا وفيه احتمالات الإعراب المتعددة التي تظهر مهارات التقديرات والتأويلات (77). ولكن ذلك في عصرنا لا يفيد في تيسير القواعد.

الإعراب المحلي:

الإعراب المحلي في كتب النحو معظمه للمبنيات سواء أظهرت الحركة كهؤلاءِ وأنتَ، أم لم تظهر كهذا والذي.. فالحركة وإن ظهرت لكنها ثابتة لا تغيرها العوامل، لذلك يقال: مبني على كذا.. في محل كذا..

في التحديث يلغى الإعراب المحلي (78)، وقد تحدثنا سابقاً عن إعراب المبنيات.

***

ح- تعديل أبحاث القواعد وتبويبها، وتعديل بعض التسميات:

تحتاج موضوعات القواعد إلى إعادة ترتيب وتنظيم، ومنها ما يحتاج إلى تعديل أو حذف.. كما تحتاج بعض التسميات إلى التغيير لأنها لا تشير إلى موضوعها إنما تتعلق بالحركة بينما يجب أن تتحكم بالتسمية والمصطلحات نوعية الأبحاث ودلالتها.. وسنستعرض هنا معظم تلك القضايا:

- إعادة التبويب والفهرسة:

سيعاد ترتيب موضوعات القواعد بناء على محتوياتها، وستنقل أبحاث إلى أبواب جديدة مثل: أساليب البيان التقليدية وهي تشمل أسلوب التعجب وأسلوب المدح والذم وأسلوب الاستفهام..

- الحد من التفريعات الكثيرة على القاعدة الأم:

قلما نجد قاعدة ليس فيها تفريعات وتفصيلات مملة وجزئيات يطول أحياناً تعدادها مما يحول تلك الجزئيات إلى قاعدات. وتصير القاعدة الأم تتألف من قاعدات فرعية، ويمكن معها في المطولات أن نقول قاعدات القاعدة!

- إلغاء الاستثناء على القاعدة:

لقد ازداد كم الاستثناءات في بعض القاعدات إلى درجة جعلتها تنسف القاعدة. فالاستثناء أحياناً يتجاوز عدد بنود القاعدة نفسها وكأنما الاستثناء هو القاعدة الأم، بينما القاعدة الأم الأساس هي الاستثناء!

ألا تنسف أكثر من أربعين حالة عن مجيء المبتدأ نكرة، القاعدةَ التي تقول يجب أن يكون المبتدأ معرفة؟!

فالاستثناءات إن تجاوزت حدودها القليلة تقوض دعائم القاعدة الأم، وتصير القاعدة بلا قاعدة، لأن الاستثناءات استقراء أيضاً، وبالتالي يتساوى الطرفان إلى حد ما، فعلى أي أساس حسم الأمر لصالح أحدهما؟!

- إلغاء اللهجات المتعددة للكلمة الواحد:

لقد أقحم النحاة الألفاظ المتعددة للكلمة الواحدة في النحو، وهي في الحقيقة قضايا لغوية يجب أن تبقى في المعاجم وفقه اللغة. نذكر من ذلك كلمة الاسم ففيها عند الصبان ثماني عشرة لهجة، وكلمة فم فيها ثلاث عشرة لهجة: (قال شيخ الإسلام في شرحه على الشذور ما نصه: الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصاً كقاض ومقصوراً كعصا بتثليث فائه فيها، فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة، واقتصر في التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصاً اهـ فأنت تراه ذكر في الفم بالميم اثنتي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي إعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء وإسقاط لغة اتباع فائه لميمه فإذا ضمت إلى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة ...)!!

وكلمة لعل فيها سبع عشرة لهجة (79). وتجاوزت كلمة هيهات "بمعنى بعد" الأربعين لهجة، وكذلك كلمة أف "بمعنى أتضجر" فقد ذكر معجم القاموس المحيط (أن فيها أربعين لغة)!!

فماذا يعني كل ذلك، وماذا يفيد حتى في المعاجم أو في فقه اللغة؟!

الوضع الصحيح في النحو الاكتفاء بلهجة واحدة شائعة.

- الأفعال الخاصة:

تم تعديل عمل كان وأخواتها وكاد وظن.. لتوحيدها مع الأفعال العادية في العمل "فعل وفاعل وتتمات.." وهذا يريح العربي من ثلاث قاعدات خارجة عن النسق العام وما يتفرع عنها من جزئيات كثيرة!

لقد بنيت أبحاث تلك الأفعال على مفهوم خاطئ وهو أنها أفعال ناسخة، وأصل الجملة قبل دخول تلك الأفعال عليها هو المبتدأ والخبر!

إننا نستطيع أن نركب جملاً كثيرة من أفعال عادية فيما لو حذفت تبقى جملة اسمية: رأيت القمر رائعاً.. أحب الرياضة مفيدةً.. أليست جملة القمر رائع جملة اسمية صحيحة فلماذا كلمة رائعاً حال ولا تكون مفعولاً ثانياً؟ والرياضة مفيدة، أليست جملة اسمية صحيحة، فلماذا كلمة مفيدة حال ولا تكون خبراً؟ وهل يكفي الرد بأن رأى البصرية وأحب ليسا من زمرة تلك الأفعال؟!

ومقابل ذلك ليست كل جملة مع الناسخ الفعلي أصلها مبتدأ وخبر، إذ لا يصح إعادة بعضها إلى مبتدأ وخبر بعد حذف الناسخ ولا سيما أفعال التحويل كما سيأتي.

هل العربي استخدم الجملة الاسمية ثم أدخل عليها الناسخ وعدل الحركات بناء على الناسخ؟! إن استقراء الجمل العربية تبين أن العربي استخدم الجملة الفعلية وفق الترتيب التقليدي للجملة: الفعل دون معرفة كونه ينسخ أو لا ينسخ، ثم الاسم المرفوع فالاسم المنصوب.. والنحاة هم من قرر نوعية الفعل وكونه ينسخ أو لا ينسخ وأصل ذاك المرفوع والمنصوب وإعطاء التسميات والعمل!

وقد اختلف النحاة حول تسميتها بالأفعال الناقصة فقال بعضهم هي ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها بل تحتاج للخبر لإتمام المعنى، قال الصبان في حاشيته: (فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين. وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث. قال المحققون كالرضي أي من الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء).

في التحديث ستسمى بالأفعال الخاصة لأنها لا تكتفي بالفاعل وإنما تحتاج إلى ما يتمم المعنى، ومصطلح "الخاصة" لتمييزها عن مفهوم اللازم والمتعدي. وإلغاء عملها التقليدي لا يغير من طبيعة التركيب ولكنه يخفف من عبء القاعدات الكثيرة ويوحد جزئيات النحو المخالفة للكليات.

- كان وأخواتها:

في النحو التقليدي تدخل على الجملة الاسمية فتبقي المبتدأ مرفوعاً ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وفي التحديث تصير أفعالاً تامة ولكنها خاصة لأنها تتطلب إضافة إلى الفاعل ما يتمم الجملة غير المفعول به.

والكوفيون باستثناء الفراء يرون الخبر حالاً حقيقية، وقالوا في مثل كان زيدٌ قائماً: كان تحتمل التمام وقائماً حال. وجعلوا الحال سادة مسد خبر المبتدأ. قال الصبان في

حاشيته: (قال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده؟ وقال البصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامداً. وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبهاً بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد..). وجاء في شرح الأشموني: (إذا قلت كان زيد قائماً جاز أن تكون كان ناقصة فقائماً خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالاً من فاعلها).

فرأي الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل والخبر انتصب لشبهه بالحال، فكان زيد ضاحكاً تشبه عنده جاء زيد ضاحكاً. أما المبرد فيرى أن اسم كان (ربما يسمى فاعلاً مجازاً لشبهه به)، وخبر كان (وربما يسمى مفعولاً مجازاً لشبهه به) (80).

وقد أجاز أبو علي الفارسي أن تأتي الأفعال الناقصة ليس وزال تامة قياساً لا سماعاً. كما ذكر النحاة أن ليس وزال وفتئ وظل يمكن أن تأتي تامة.

وهناك من رفع الاسمين بعد كان: إذا مت كان الناس صنفان شامت...

والرافضون مجيء الاسمين مرفوعين لهم تأويلاتهم التي تجعل كل شيء ممكناً حتى وإن جر المرفوع يجدون له تلفيقاً، فالتأويل والتقدير يجوّزان كل شيء!

إن اسم كان يمكن أن يكون فاعلاً والخبر يمكن أن يكون حالاً أو مفعولاً. وفي التحديث تم تبني رأي الفراء والكوفيين، ويلغى رأي البصريين "اسم كان المرفوع وخبرها المنصوب".

في الجملة كانَ سعيدٌ مجتهداً: كان فعل ماض حركته الفتحة، وسعيد فاعل حركته الضمة، ومجتهداً حال حركتها الفتحة.

- كاد وأخواتها:

أفعال تامة ولكنها خاصة لأنها تتطلب بعدها فعلاً حاضراً ليتم المعنى: (إذا أخرج يده لم يكد يراها) "النور 40"..

- ظن وأخواتها:

في النحو التقليدي قسم النحاة الأفعال التي تأخذ مفعولين/ تنصب مفعولين، إلى:

أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً: أعطى ومنح..

وأفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وهي ظن وأخواتها وتقسم إلى: أفعال القلوب وأفعال التحويل. وأفعال القلوب تقسم إلى أفعال اليقين وأفعال الرجحان..

ولكن ليس ضرورياً أن يكون أصل المفعولين مبتدأ وخبراً كما ذكرنا، فذاك أمر غالب لأنه إذا قلنا: صيرت الماءَ ثلجاً، ليست "الماءُ ثلجٌ" جملة اسمية صحيحة! وظننت الهرةَ كلباً ليست "الهرةُ كلبٌ" جملة اسمية صحيحة!

وتلك الأفعال تأخذ مفعولاً واحداً من حيث المعنى، ففي المثال السابق وقع فعل الصيرورة على الماء فقط، أما الثلج فهو وصف للحالة التي تحول إليها الماء، فهو حال.

ولو قلنا: صير الحريق الأخشابَ رماداً، فالأخشاب هي المفعول لفعل الحرق، أما الرماد فهو وصف للحالة التي آل إليها الخشب بعد الحرق ولم يقع عليه الفعل، فهو حال.

ولو قلنا: ظننت الكوخ قصراً، فالذي وقع عليه فعل الظن هو الكوخ، أما القصر فهو وصف للحالة التي آل إليها الكوخ في الظن، فهو حال. وفي التحديث يمكن أن تكون الحال جامدة كما سيأتي.

ولو أخذنا فعلاً من الأفعال التي تنصب مفعولين حقيقيين كأعطى في جملة: أعطيت أخي كتاباً، لوجدنا أن فعل العطاء وقع على الأخ وعلى الكتاب أيضاً.

لذلك عدل وضع المتعدي إلى مفعولين: 1- أفعال يمكن أن تأخذ مفعولين مباشرين، أو مفعولاً واحداً مباشراً والآخر غير مباشر مسبوق بأداة جر، وهي مجموعة أعطى، منح كما سيأتي في بحث اللازم والمتعدي، إذ يمكن القول: أعطيت الكتابَ لأخي.

2- مجموعة ظن وأخواتها أفعال خاصة تنصب مفعولاً واحداً فقط ولكنها تحتاج إلى تتمة مثل الحال وغيرها..

- الحال وتمييز الجملة:

الحال من الأبحاث غير السليمة في القواعد التقليدية فهي بحث بلا بحث، وقاعدات بلا قاعدة!

إن كل شرط من جزئيات البحث يُنسف بنقيضه واستثناءاته.. فالنحاة يقولون الحال غير ثابتة ثم يستدركون فيقولون وقد تكون ثابتة، مما يعني نقض التعريف.

ويقولون الحال صفة/ مشتقة، ثم يقولون وقد تكون جامدة مؤولة بالمشتق ويعددون ثلاث حالات، ثم يعددون سبع حالات لجامدة غير مؤولة بالمشتق.

وقد جاءت الحال جامدة مَصْدَراً نكرة، ولكنه ليس بِمَقيس عند بعض النحاة لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: "زيد طلع بَغْتَةً" فبغتةً مصدرٌ نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتاً، كما يقول سيبويه والكثيرون. لكن الأخفش والمبرد قالا إنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبغتُ بَغْتَةً، وهو طلع، فيبغت عندهما هو الحال، لا بغتةً.

ورأي الكوفيين أصح فهو منصوب على المصدرية كما قال الأخفش والمبرد، لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور، لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: "زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً" زيد بغت بغتة فيؤولون "طلع" ببغت، وينصبون به "بَغْتَةً".

ومثله: أتيته ركضاً، فالصحيح ما قاله الأخفش والكوفيون بأنه مفعول مطلق لفعل تقديره أركض دون تأويل. ورأي البصريين خاطئ وهو يعتمد على تأويل الحال الجامدة بالمشتق أي راكضاً!

وقولهم بوجوب مجيء الحال نكرة ينقضه قولهم بأنها قد تأتي معرفة مؤولة بالنكرة، بينما آراء البغداديّين ويونس تجيز أن تكون الحال معرفة مطلقاً دون تأويل، فأجازوا: جاء زيدٌ الراكبَ.

ووردت إشكالية في حديث النحاة عن تقديم الحال وتأخيرها.. فقد قالوا إن تقدمت الصفة على الموصوف النكرة تصير حالاً ويسوقون شاهدهم الشعري المشهور عند الجميع: لمية موحشاً طلل.. قال ابن جني في الخصائص (فيها قائماً رجل) حال تقدمت على صاحبها؛ فهو يختار أهون القبيحين كما يرى فصاحب الحال نكرة محضة.

ونلاحظ اختراع قاعدة "نعت النكرة إن تقدم صار حالاً" لتبرير حركة النصب في الوقت الذي يمكن فيه حل تلك الإشكالية دون زيادة كم القواعد بقبول أن يكون صاحب الحال نكرة، أو نصحح الكلام: لمية موحشٌ طللٌ.. فتكون صفة تقدمت على موصوفها والشاعر أو الراوي أخطأ في نصبها والوزن لن ينكسر!

فالنحاة حاولوا تأويل حالات مجيء صاحب الحال نكرة، ولكن هناك حالات جاءت فيها نكرة محضة دون تأويل (عليه مئةٌ بيضاً) والحديث (وصلى وراءه رجالٌ قياماً)!

وقال الكوفيون: إن تضمَّنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفُها وإلاَّ فلا، فما تضمن معنى الشرط مثل: زيدٌ الرَّاكبَ أحْسَنُ منه الماشيَ، فالراكب والماشي حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط، إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى، فإن لم تقدر الحال بالشرط لم يصح تعريفُها فلا يجوز القول: جاء زيد الرَّاكبَ، إذ لا يصحُّ جاء زيد إن ركب!

إن الصفة قد تكون دائمة في صاحبها سواء أكان نكرة أم معرفة وقد لا تكون: رأيت الطفل الضاحكَ ورأيت طفلاً ضاحكاً، ولا منطق في تحول الديمومة والثبات في الحال بين تنكير صاحبها أو تعريفه بعيداً عن مدلول سياق الجملة نفسه.

وقد ذكر النحاة أمثلة كثيرة على ثبوت الحال وعدم الانتقال منها: (خلق الله الزرافة يديْها أطولَ من رجليها)، مع أنهم قالوا الأكثر أن تكون منتقلة غير ثابتة!

فإذا ما ابتعدنا عن المماحكة والجدل نجد أن الحال هي الصفة، وهما توءمان. فليكن صاحب الحال معرفة أو نكرة، ولتكن الحال نكرة أو معرفة، وديمومتها وثباتها أو كونها مؤقتة ومنتقلة يحدده السياق.

الحال وتمييز الجملة:

هناك مقاربات بين الحال وتمييز الجملة، تؤدي إلى التباسات بينهما. وتمييز الجملة عند النحاة اسم فضلة نكرة جامد مفسر لغموض في النسبة/ الجملة ويسمى مُفسِّراً، وتفسيراً، ومبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً.. وهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى. وقد أجاز الكوفيون أن يكون التمييز نكرة أو معرفة.

وقال النحاة في تمييز الجملة/ النسبة بأنه محول عن فاعل أو مفعول أو عن مضاف بعد التفضيل، أو غير محول كما مع رب ونعم وبئس.. ولكن ابن هشام قال: (وقد يقع كل

من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا ذات مثال ذلك في الحال قوله تعالى "ولا تعثوا في الأرض مفسدين"، "ثم وليتم مدبرين"، "ويوم أبعث حياً"..) (81)، وأعرب أبو عمرو بن العلاء رجلاً في (حبذا محمد رجلاً) حالاً (82).

وذكر السيوطي في معرض حديثه عن الآية: (وفجرنا الأرض عيوناً) "القمر 12"، أن الشلوبين قال: عيوناً نصب على الحال، ولم يثبت أن التمييز محول عن المفعول به (83).

وهناك أمثلة عند النحاة يتقارب فيها الجانبان، مما أوقعهم في اضطراب وتعارض في التقديرات ما بين تمييز الجملة والحال:

وضح الحق شمساً، هذه أموالك بيوتاً، أعجبني القميص حريراً، رغبت في الذهب خاتماً، أنت أفصح الناس متكلماً، أنت الرجل فهماً، أنت زهير شعراً وسحبان فصاحةً وحاتم جوداً، ما أحسن الصديق وفياً، لله دره فارساً، زيد أكثر مالاً..

وقد قال النحاة: إن كان صاحب الحال نكرة وهو فرع من الحال يجوز أن تكون تمييزاً: هذا خاتم ذهباً. وفي قولنا: هذا خاتمك ذهباً، قالوا حال لأن صاحبها معرفة.

ما الفرق بين الحال التي تكون أصلاً لصاحبها أو فرعاً له أو نفسه؟ ما المقياس إذا ابتعدنا عن مماحكات التقدير والتأويل؟

يقول ابن هشام عن إحدى حالات الحال الجامدة المؤولة بالمشتق: (أو تكون نوعاً لصاحبها نحو هذا مالك ذهباً، أو فرعاً نحو هذا حديدك خاتماً و"تنحتون الجبال بيوتاً"، أو أصلاً له نحو هذا خاتمك حديداً) (84)..

ألا يمكن تقدير الأداة "من" دون تكلف والتقدير يعني أنها تمييز نسبة: هذا مالك من ذهب، وخاتمك من حديد..

أما جملة هذا حديدك خاتماً؛ فمعنى الجملة يدل على التحول وبالتالي الأولى تقدير فعل محذوف كصار أو صير: هذا حديدك صار خاتماً؟!

وقال بعضهم "خطيباً" حال في الجملة لأنها مشتقة: هذا أفصح الناس خطيباً، بينما ينطبق عليها تمييز النسبة..

إذاً الغموض يكتنف الفروقات بين الحال وتمييز الجملة نتيجة التداخل بينهما. وبما أن النصب قائم في الحالتين يمكن دمج المدلولين بإضافة تعريف تمييز الجملة إلى الحال، فيصير تعريف الحال هو:

(ما تدل على الهيئة أو توضح غموض المبهم في النسبة/ الجملة)!

وهذا التعريف لن يمس الجملة أو التركيب أو الصياغة لأنه يتعلق بتسمية كلمة منصوبة لا غير. ونكون بذلك قد أرحنا عربنا من تكرار الاختلافات حول كلمة منصوبة غامضة.

- تغيير تسمية شبه الجملة "الظرف والجار والمجرور":

مفهوم شبه الجملة في النحو التقليدي يرتبط بالعامل المحذوف الذي يتعلق به الجار والمجرور والظرف. والعامل إما فعل كاستقر أو اسم كمستقر. فلما حذفت الجملة للدلالة العامة "الاستقرار، الوجود العام المطلق.."، ناب عنها الظرف أو الجار والمجرور لذلك سميا بشبه جملة. وقد اختلف النحاة في شبه الجملة أهو كلمة أو جملة أو قسم مستقل؟

فالظرف كلمة والاسم المجرور كلمة، ولكن تعلقهما في النحو التقليدي بالعامل المحذوف يدل على جملة أو ينوب عن الجملة.. يوضح ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك "بحث المبتدأ والخبر" هذه القضية فيقول:

(وأَخْبَروا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرّ   نَاوِينَ مَعْنَى كائِنٍ أو اسْتَقَرَّ.

تقدَّمَ أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملة، وذَكَرَ المصنفُ في هذا البيتِ أنه يكون ظرفاً أو جَاراًّ ومجروراً، نحو: "زَيْدٌ عِنْدَكَ" و"زَيْدٌ في الدَّار" فكل منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ، وأجاز قوم منهم المصنف أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو: "كائن" أو "استَقَرَّ" كان من قبيل الخبر بالجملة. واختلف النحويونَ في هذا؛ فذهب الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاًّ منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعِلٍ، التقدير "زَيْدٌ كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار"، وقد نُسِبَ هذا لسيبويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلاًّ منهما مُتعلق بمحذوف هو فِعْل، والتقدير "زَيْدٌ اسْتَقَرَّ أو يَسْتَقِرُّ عِنْدَكَ، أو في الدَّار"، ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً. وقيل: يجوز أن يُجْعَلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر مستقراً ونحوه، وأن يُجْعَلا من قبيل الجملة، فيكون التقدير "اسْتَقَرَّ" ونحوه، وهذا ظاهر قولِ المصنف: "ناوين معنى كائن أو استقرَ". وذهب أبو بكر بن السَّرَّاجِ إلى أن كُلاًّ من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نَقَلَ عنه هذا المذهَبَ تلميذهُ أبو علي الفارسيُّ في الشيرازيات.

والحقُّ خلافُ هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّحَ به شذوذاً كقوله:

لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلَاكَ عَزَّ، وإنْ يَهُنْ   فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كائِنُ.

وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً، نحو: "مررت برجل عندك، أو في الدار" أو حالاً، نحو: "مررت بزيد عندك، أو في الدار" أو صِلَةً، نحو: "جاء الذي عندك، أو في الدار" لكن يجب في الصِّلةِ أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير: "جاء الذي اسْتَقَرَّ عندك، أو في الدار" وأما الصفة والحال فحكمها حكم الخبر كما تقدم).

في التحديث ألغي التعليق بالعامل المحذوف وصار الجار والمجرور أو الظرف هما الخبر في الجملة الاسمية، فلم يبق الظرف أو الجار والمجرور يشبهان الجملة، لذلك تلك التسمية القديمة لا تناسب التحديث.

كما أن تسمية الجار والمجرور لا تتعلقان بالمعنى، وإنما بالحركة وعاملها مما يعني ضرورة تغيير تسمية الاسم المجرور لتناسب المعنى. فالاسم المجرور لم يحظ بتسمية المفعول وإن حظي بها عملياً مع الأفعال اللازمة التي قال عنها النحاة بأنها تتعدى بغيرها فتصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، فالمجرور هو مفعول به محلاً لأنه مفعول غير مباشر/ غير صريح للفعل اللازم القاصر.

لذلك سيسمى الاسم المجرور بعد أداة جر المفعول غير المباشر. وتبقى تسمية الظرف لظروف الزمان والمكان لكن تلغى تسمية المفعول فيه للاختصار ولأن الظرف ليس بمعنى في دائماً كما ذكر النحاة.

إن التسمية بالمفعول غير المباشر سليمة مع الأفعال، إلا أنها غير سليمة مع الجمل الاسمية: الكتاب على الطاولة، ولكن التسمية كاصطلاح أفضل من الاسم المجرور غير الواضح الدلالة. وقبول النحاة بتسمية المفعول فيه رغم مجيئه خبراً "الكتاب فوق الطاولة" يسوغ التسمية هنا.

وتبقى تسمية أداة الجر لتشير إلى أن الاسم بعدها مفعول غير مباشر لذلك هو مجرور.

- المفعول البياني/ المطلق:

تم توحيد المفعول المطلق ونائبه وسميا بالمفعول البياني لأن تسمية المفعول المطلق غير سليمة، فهي تعني أنه غير مقيد، والنحاة يعللون التسمية بأنها لم تتقيد بحرف مثل: المفعول به، المفعول له، المفعول فيه.. ومنهم من أطلق عليه تسمية مصدر التأكيد، وقالوا هو مصدر مبهم إن كان للتوكيد ومختص إن كان للنوع أو العدد.. فهذا المصدر يدل على النوع أو العدد من خلال صفة توضحه فهي قيد له!

الكوفيون يقولون المفعول واحد، أما بقية المفاعيل فهي شبيهة بالمفعول به. ومن النحاة من عد المفاعيل ثلاثة المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه، أما المفعول لأجله ومعه فليسا بمفعولين!

وفي التحديث ضم المفعول لأجله/ له، إلى المفعول البياني لأنه مصدر يعلل سبب حدوث الفعل. وقد استفيد من رأي الزجاج فهو يعده مفعولاً مطلقاً لبيان النوع.

فالمفعول البياني مصدر قد يكون موافقاً لحروف فعله/ المفعول المطلق في النحو التقليدي، وقد لا يكون موافقاً لحروف فعله/ المفعول لأجله في النحو التقليدي.

- المفعول معه:

عدّ بعض النحويين المفعول معه سماعياً، وبعضهم قياسياً، ومن النحاة من قال: المفعول معه والمفعول له/ لأجله من حقهما ألا يفارقا الجر، ولكنهم نصبوهما على الاتساع كنوع من الحذف. والاتساع يكون مع اللازم والمتعدي: يوم الجمعة صمته بدلاً من صمت فيه.

في المثال "سار حمزةُ والجبلَ" يقول النحاة: الجبل مفعول معه.. والواو للمعية وليست العاطفة لأن المعنى يفسد إن عطف الجبل على حمزة. والنحاة يجيزون الحالتين واو المعية وواو الحال إن لم تفسد الجملة.

والمفعول معه ناصبه فعل مقدر مثل حاذى: سار حمزة وحاذى الجبل!

ولو أبقينا الجبل مرفوعاً وهو معطوف على حمزة، يبقى المعنى واضحاً لأن سير الجبل جانبه مجازي، ولن يخطر في بال أحد أن الجبل سار معه!

وقد قال بعض النحاة أن الواو في الآية القرآنية: (أجمعوا أمركم وشركاءكم) "يونس 71"، حرف عطف وما بعدها معطوف..

إذاً في التحديث يلغى هذا المفعول، ويصير كأي اسم معطوف.

- إلغاء القول المتضمن معنى الظن:

إن تضمن القول معنى الظن فإنه في النحو التقليدي ينصب مفعولين بشروط خمسة، وقبيلة بني سليم تنصب المفعولين دون أية شروط كما في المثال: أتقول السماءَ ماطرةً؟ والقول وإن استوفى الشروط يجوز رفع ما بعده على أنهما مبتدأ وخبر. وهذا هو المتبنى لأنه يخفف من عبء قاعدة وشروطها.

- رفض تجزيء الكلمة:

جزأ النحاة كثيراً من الكلمات فمثلاً الضمير "إياك" قال بعضهم عنه: مؤلف من إيا الضمير والكاف للخطاب. وقالوا "هم" مؤلفة من الهاء وهي ضمير، والميم علامة الجمع..

في التحديث يرفض تجزيء الكلمة، وتعد الكلمات مثل إياك وهم وهذا وسيما وما أشبه ذلك.. كلمة واحدة.

- تثبيت ياء المنقوص:

تبقى ياء الاسم المنقوص ثابتة دائماً فلا تحذف في حالتي الرفع والجر وإن تجرد من أل والإضافة.

من النحاة من يقف على المنقوص المحذوف الياء بإعادتها: هذا قاضي. وهي تبقى في النداء عند بعضهم، يقول سيبويه: (وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار يا قاضي لأنه ليس بمنون كما أختار هذا القاضي) (85).

وذكر ابن زنجلة أن ابن كثير وقف بالياء دون حذف: (وقف ابن كثير على "هادي" و "واقي" و "والي" بالياء، ووقف الباقون بغير ياء).. (86).

وبناء على ذلك نقول: جاء قاضي، رأيت قاضيَ (87)، مررت بقاضي. ويصير الوقف على الياء وهو عملياً كسرة ممدودة "لين ومد" كما في المعرف بأل: القاضي.

- الجمع بالألف والتاء:

التسمية التقليدية جمع المؤنث السالم ليست سليمة لأنها تشمل علم المذكر المنتهي بتاء مربوطة كمعاوية وطلحة، وتشمل ما يعقل وما لا يعقل. وفي تعليل النحاة لذلك إنقاص لمكانة المرأة. وقد وردت تسمية الجمع بالألف والتاء في كتب النحو وهي تسمية أفضل، قال السيوطي: (وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم) (88).

- الجمع بالواو والنون:

في النحو التقليدي اسمه جمع المذكر السالم وهو خاص بعلم المذكر أو صفته، علماً بأن جمع العلم أقرب إلى الصنعة النحوية من الاستخدام العملي.

وقد ألحقت بجمع المذكر السالم أسماء كأهل وأرض وابن والعقود.. وهي ليست باسم علم لعاقل ولا صفة له، ومنها ما هو جمع لمؤنث مجازي كالأرض أو مجازي لفظي كالعلية.. وتلك الجموع لهجات عربية.

كما استخدم هذا الجمع لما لا يعقل ففي الآية القرآنية: (رأيتهم لي ساجدين) "يوسف 4"، (قالتا أتينا طائعين) "فصلت 11"..

إن وجود نصوص تناقض القاعدة، وإلحاق القاعدة نفسها بكلمات كثيرة مخالفة للتخصيص يلغي قضية يعقل وما لا يعقل!

وبناء على ذلك تم اختيار تسمية الجمع بالواو والنون أو بالواو (يمكن أن تلغى النون كما ذكر) وهو يشمل العاقل وغير العاقل، والأصيل والملحق!

وهنا يتساوى الوضع بين هذا الجمع وجمع المؤنث السالم، لأنهما معاً يشملان العاقل وغير العاقل، والتذكير والتأنيث يشمل الحقيقي والمجازي.

- إلغاء الألف الفارقة بعد واو الجماعة:

هل العربي لا يميز واو الضمير من غيرها من الواوات (كالواو الأصلية، أو واو جمع المذكر السالم..) إلا من خلال الألف والتي لا تظهر في الكلام الشفوي؟!

إن تعليل النحاة اللامنطقي لوجود تلك الألف، يفترض إدخال حروف على كثير مما يقع فيه الالتباس كالمثنى وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر مع غياب الشكل: رأيت الكاتبين.. لذلك تلغى الألف الفارقة ولا ضير في ذلك.

- جموع التكسير:

أعوص بحث في القواعد، فأوزانه تقارب الأربعين وزناً والغالب عليها السماع، وما ذكره النحاة من قياسية بعضها ليس قياسياً في الحقيقة، فهناك مواصفات يجب أن تتوفر في الأسماء حتى تجمع على وزن محدد ولكن هناك شواذاً، كما أن مواصفات الأسماء

حتى تجمع على وزن محدد، تجمع أيضاً على وزن آخر في الوقت نفسه، مما يؤدي إلى عدة جموع للاسم الواحد.

وهذه الجموع الكثيرة إنما هي لمجموع القبائل العربية ولم تكن العرب كلها تستخدمها!

والحل الجذري لمشكلة تكسير بنية الكلمة وتلك الأوزان الكثيرة، هو استخدام الجمع السالم بقسميه كبديل لسهولة اللاحقة التي لا تؤثر في بنية الكلمة..

ولكن ذاك الحل لا يمنع من اختيار بضعة أوزان قياسية لجمع التكسير وترك ما لا يصح تحويله إليها للمعجم. وقد لا تتقبل الأذن سماع بعض الصيغ الجديدة نتيجة تعميم القياس، لكن بالاستخدام والشيوع تعتاد؛ فهناك حالات ضمن الصرف التقليدي تنفر الأذن منها مثل: شجرات جمع شجرة وهي فصيحة، لكن الأذن اعتادت على أشجار، ومثلها مَدْرَسات جمع مَدْرسة..

- أوزان الكلمات:

لقد تجاوزت أوزان الكلمات المئات، وقد أوصلها السيوطي إلى ألف ومئتين وعشرة أوزان (89). ومهما غربلنا فسيبقى الرقم يتجاوز المئات، فلمن تلك الأوزان ومن سيحيط بها، وماذا تعني في النهاية؟!

لا معنى للأوزان رغم الادعاء بأنها لمعرفة الكلمات العربية الأصيلة من غير العربية! إن تلك الأوزان تحتاج لدراسة دقيقة لإعادة الضبط والتصحيح والغربلة وتجديد الممات منها إن كان يفيد في خلق دلالات جديدة تغني اللغة.. وذاك كله من اختصاص علم اللغة وفقهها.

في التحديث ستبقى الأوزان التي لها علاقة بالقواعد وهي تشمل: أوزان الفعل الثلاثي المحددة، والفعل الرباعي ومصادره، والمشتقات، وأوزان جمع التكسير المحدودة، وفعل التعجب.. ومجموعة تلك الأوزان لن تتجاوز الأربعين وزناً، وما عدا ذلك مجاله علم اللغة وفقهها. ويلغى هوس وزن كل كلمة بالمطلق!

- أوزان الفعل الثلاثي:

في النحو التقليدي ستة أوزان سماعية للفعل الثلاثي، ولا يمكن للمتكلم بالعربية الإحاطة بعين الأفعال كلها دون العودة إلى المعجم، وأخطاء لفظ عين الماضي والمضارع نجدها حتى عند الاختصاصيين بل وعلماء في العربية!؟

إن هناك إشكالية في حركة عين الفعل، **و**مع أنه وردت في كتب النحو مقاييس تقريبية لأبواب الأفعال، وأقر مجمع اللغة قياسيتها (90)، إلا أن ذلك لا يجدي مع كثرة السماع.

لقد اقترح العلايلي أن تكون عين الفعل الماضي مفتوحة مطلقاً إلا لحاجة معنوية فينقل الوزن إلى بابي طرب وكرُم، والفعل المضارع بكسر عينه مطلقاً إلا للحاجة المذكورة، ويبقى الحلقي مفتوح العين (91).

كما أجاز بعض النحاة أن تكون حركة العين في المضارع مضمومة أو مكسورة سواء أسمعت أم لا (92) وجعلوا فتح العين للحلقي فقط.

لقد وردت أفعال عين مضارعها بالفتح والضم والكسر: يصبغ، يدبغ، يرجع.. وأفعال وردت عينها بحركتين الفتح والضم: يصلح ويفزع.. وأفعال عينها وردت بالضم والكسر: يعكف ويفسق.. مما يعني إمكانية التساهل في هذه القضية للوصول إلى حل جذري يختصر تلك الأبواب ويعمم الحركة، ويمكن أن تكون على النحو التالي:

1- فَعَل يَفْعل: للأفعال اللازمة والمتعدية ولا قيد على حركة عين المضارع إلا في حالتين:

آ- فعَل يفعُل: للأجوف والناقص الواويين: قال يقول، دنا يدنو.

ب- فعَل يفعِل: للمثال كله، والأجوف والناقص اليائيين: وعد يعِد، باع يبيع، ورمى يرمِي.

2- فعُل يفعُل: كرُم يكرُم. للأفعال اللازمة المتعلقة بالأوصاف الخلقية.

والأفضل توحيد الأجوف والناقص؛ فإما أن تكون أفعالهما كلها واوية أو يائية.

وقد وردت أفعال ناقصة كثيرة واوية ويائية معاً بحسب اللهجات العربية القديمة كمحا وقلا وطها وعلا "محى وقلى وطهى وعلى" ففي اللهجة التميمية نجد قلى يقلي، بينما الحجازية قلا يقلو.. وقد ذكر ابن السكيت كثيراً منها (93).

إن قسماً من الأفعال يمكن قبول تصريفها على أساس واوي ويائي دون حدوث خلل، وتوحيدها يؤدي إلى ازدياد معاني الفعل؛ فالفعل نال له معان في الأصل الواوي مشتركة مع الأصل اليائي، وله معان منفرد بها غير موجودة في الأصل اليائي، فبدمجهما واوياً أو يائياً تزداد دلالات الفعل ولن تكون هناك مشكلة.

أو قد تكون الألف واوية فقط مثل الفعل لاذ يلوذ لوذاً ولياذاً، فلا يوجد لاذ يليذ مع أن المصدر لياذاً يشير إلى إمكانية ذلك، فيمكن هنا قبول الأصل اليائي أو الواوي.

وهناك قسم يخلق إشكالية مثل قال ← يقيل "النوم ظهراً"، قال ← يقول "الكلام"، لاختلاف المعنيين بين اليائي والواوي، وهذا نسبته قليلة ولا معاناة حتى في اللهجة المحكية إذ نجد الاستخدام سليماً، ولكن الحل الجذري لا يكون إلا بتوحيد أصل الألف لننتهي من الإشكالية، وما ينتج عن ذلك من صعوبات لا قيمة لها أمام جذرية الحل، ووضوح الدلالة في السياق، علماً بأن الأذن في عصرنا لا تسمع الصواب إلا نادراً، لوجود معضلة في حركة حروف بنية الكلمة!

- مصادر الأفعال الثلاثية:

في الصرف التقليدي مصادر الأفعال الثلاثية سماعية لا ضابط لها، ومن الصعب الإحاطة بها إلا بالعودة إلى المعجم، أما مصادر فوق الثلاثي فهي قياسية إضافة إلى أوزان قليلة سماعية..

لقد وضع النحاة بعض المقاييس التقريبية لمصادر الثلاثي، وأقر مجمع اللغة في مصر قياسيتها لكن ذلك غير مجد لميوعة المقاييس وكثرة المصادر والشذوذ.

ذكر النحاة أن مصدر الثلاثي فعْل للمتعدي، وفعول للازم، قال سيبويه: (وأما كل عملٍ لم يتعد إلى منصوب، فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ويكون الاسم فاعلاً والمصدر يكون فعولاً، وذلك نحو: قعد قعوداً وهو قاعد وجلس جلوساً وهو جالسٌ وسكت سكوتاً وهو ساكتٌ وثبت ثبوتاً وهو ثابتٌ وذهب ذهوباً وهو ذاهبٌ. وقالوا: الذهاب والثبات فبنوه على فعال كما بنوه على فعولٍ والفعول فيه أكثر) (94).

وقال أبو عمرو الدويني: (إلا أن الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع، وفي المتعدي نحو ضرب على ضرب، وفي الصنائع ونحوها نحو كتب على كتابة، وفي الاضطراب نحو خفق على خفقان، وفي الأصوات نحو صرخ على صراخ. وقال الفراء إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلاً للحجاز وفعولاً لنجد) (95).

وقال أبو القاسم السعدي: (وقد قال الفراء كل ما كان متعدياً من الأفعال الثلاثية فإن الفعل والفعول جائزان في مصدره) (96).

في التحديث مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي فعْل وفعول، وهما قياسيان ولا استثناء في ذلك. وما قيس على كلام العرب فهو عربي وإن لم يسمع. والأذن قد تنفر من بعض المصادر المقاسة لا لأنها غير فصحى، ولكن لأن الأذن لم تعتد عليها، فالاستساغة تكتسب بالتداول، فمثلاً المجيء هو المصدر الشائع للفعل جاء، ولكن من مصادره الجيء فهل تستسيغه الأذن؟ والضربان مصدر للفعل ضرب، فمن يستخدمه ومن يستسيغه؟

يقول عباس حسن عن قياسية المصادر: (قد يكون المصدر الذي تصنعه - ولم ينطق به العرب- نصاً غريباً على الأسماع، ولكن هذه الغرابة والوحشة يزولان بالاستعمال) (97).

- مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة:

إن بحث الصفة المشبهة عويص تماماً، بدءاً من العنوان فالصفة المشبهة باسم الفاعل توقع في التباس بين مفهوم الصفة/ المشتق كما في النحو التراثي والصفة/ النعت، والأفضل أن يبقى مصطلح الصفة مرادفاً للنعت، ويلغى استخدام الصفة بمعنى المشتق.

وهناك تداخل بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، جاء في حاشية الخضري: (الصفة المشبهة باسم الفاعل أي في دلالتها على حدث، ومن قام به). وقد جعل النحاة التمييز بينهما قائم على الزمن بين كونه مؤقتاً أو مستمراً؛ فاسم الفاعل صفة مؤقتة

والصفة المشـبهة أكثر التصاقاً بصاحبها فهي دائمة أو شـبه دائمة أو مدة ثبوتها أطول من مدة ثبوت اسـم الفاعل، وهذه قضية نسـبية..

وصيغة اسـم الفاعـل نفسـها إن دلـت علـى صفة دائمـة تصير صفة مشـبهة.. فعندما نقول كاتب أو شاعر لا تكون الصفة مؤقتة، وذكر عباس حسـن أن اسم الفاعل قد يكون صفة مشبهة كما في قولنا: الشمس مستديرة، فمستديرة صفة ثابتة وليست مؤقتة..

ومع أن النحاة يتقيدون بالصنعة الصرفية إلا أنهم هنا دمجوا اسم الفاعل إن دل معناه على الثبوت في الصفة المشـبهة.

والمواصفات التقريبية لأوزان الصفة المشـبهة تتداخل مع مواصفات أوزان أخرى، وبعض أوزان الصفة المشـبهة مشتركة مع اسـم الفاعل ومبالغته.. وهذا الخلط يفقد الموضوع الدقة العلمية.

جاء في شرح الألفية لابن عقيل: (إتيان اسم الفاعل على وزن فاعل قليلٌ في فعُلَ - بضم العين- كقولهم حَمُضَ فهو حَامض، وفي فَعِلَ - بكسر العين- غير متعد، نحو: أَمِنَ فهو آمِن وسَلِمَ فهو سَالِمٌ، وعَقِرَتْ المرأةُ فهي عاقرٌ.

بـل قياس اسـم الفاعـل مـن فَعِلَ المكسـور العيـن، إذا كـان لازماً أن يكـون علـى فعـل - بكسـر العين- نحو: نَضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وأشِـرَ فهو أشِـرٌ، أو علـى فَعْلَان، نحـو: عَطِشَ فهو عَطْشَـان، وصَدِيَ فهو صَدِيان أو علـى أفْعَلَ نحو: سَودَ فهو أسْوَدُ وَجَهِرَ فهو أجْهَرُ.

إذا كان الفعلُ على وزن فَعُلَ - بضم العين- كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ كضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَـهُمَ فهو شَـهْمٌ، وعلى فعيل، نحو: جَمُلَ فهو جميلٌ، وشَـرُفَ فهو شَرِيفُ).

في التحديث يبقى اسم الفاعل ضمن آلية اشتقاقه محدداً في الوزن، أما دلالته في السـياق فهـي مفتوحـة. فصيغ اسـم الفاعـل أو المفعـول وإن دلـت فـي السـياق علـى الثبات والاسـتمرار، لا تسـمى صفة مشـبهة لأن الأمر هنا يرتبط بقضية أوزان لها دلالة عامة، وما زاد على دلالتها إنما جاء من دلالة السياق وليس منها كجزئية؛ ففي قولنا الشـمس مسـتديرة اسـم الفاعـل هنـا أعطـى معنـى الديمومـة لارتبـاطه بالشـمس أي بالتركيب.

فوزن فاعـل كصيغة عامـة للدلالـة المؤقتـة، وأوزان المبالغـة والصفة المشـبهة للدلالـة على الكثرة والديمومة.

وتدمـج أوزان مبالغـة اسـم الفاعـل فـي الصفة المشـبهة ويصير عنـوان الجميـع مبالغـة اسم الفاعل، وهي تخص أوزان المبالغة والثبوت المطلق دونما النظر إلى مدته. فالحكم علـى الـوزن لتحديـد مـدلوله العام، ولا علاقة لـه بتغيـر الدلالـة فـي فضاء الـتركيب، لأن صاحب النص يولد معانيه ويعطيها مدلولات جديدة.

وقد ذكر مجمع اللغة العربية في مصر في دورته الحادية عشرة دمج (الصفة المشبهة وصيغة المبالغة في باب اسم الفاعل).

- تعديل أبواب الصرف:

يخصص علم الصرف للمصادر والمشتقات وتضم أبحاث التثنية والجمع والمجرد والمزيد والصحيح والمعتل والجامد والمتصرف إلى النحو. وينقل اسم الآلة والنحت إلى فقه اللغة وسيأتي الحديث عنهما.. كما تنقل أبحاث التصريف الزيادة والحذف والإعلال والإبدال والقلب والنقل والإدغام.. إلى فقه اللغة.

فاسم الفاعل من قال هو قائل في علم الصرف، فيكفي القول: قال ← قائل؛ أي المعتل الوسط تصير ألفه همزة؛ فالصرف يتناول الصيغة ولا علاقة له بتحليلها. أما التعليل وكيفية الأصل قاول وكيف انتقلت الواو إلى همزة.. فهذا من اختصاص فقه اللغة، فهو يدرس آلية البنية. علماً بأن بعض تلك الأبحاث يسيطر عليها الخيال!

وقد أقر مجمع اللغة العربية في مصر في دورته الحادية عشرة لتيسير قواعد النحو والصرف في الفقرة 15 ما يلي: (وافق المؤتمر على أن أكثر مسائل علم الصرف من بحوث فقه اللغة التي لا يحتاجها البادئ بل لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال والقلب، وتنقُّل الكلمة في موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها في النطق. وقد رئي أن يقتصر على تصريف الفعل وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه، على أن يعلم التلميذ الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة، وألا يكلف معرفة شيء مما يراه الصرفيون في أصول الكلمات وتقبلها في الهيئات المختلفة. أبواب النحو والصرف).

ومشكلة المجمع أنه يربط التسهيل بالمبتدئ والتلميذ، كما كان يصنع النحاة بفوقيتهم على الناس تحت تسمية العوام!!

- إلحاق اسم الآلة بالمعاجم وفقه اللغة:

اسم الآلة يدل على أداة العمل وهو سماعي لا حصر له ولا ضابط كالطاحون/ الطاحونة والناعورة والمُنْخُل والسكين والشوكة والفأس والقدوم والجرس.. وفي كل يوم اختراعات جديدة وأدوات تفرض مسمياتها وتشيع، وسوق المهن والأدوات معجمه خاص به وهو خارج نفوذ علم الصرف كما هو الحال في معظم أسواق التكنولوجيا، وهذا أمر طبيعي إن كنا واقعيين!

وعلى الرغم من ذلك وردت في الصرف التقليدي أوزان محددة قياسية يمكن الاشتقاق على وزنها. إلا أن قضية القياس في اسم الآلة مستحيلة التطبيق كلها إلا في الصنعة الصرفية، لذلك الفائدة الحقيقية لاسم الآلة أن يكون من اختصاص المؤسسات والمجامع وأن يدرس في علم اللغة وفقهها بهدف حصر الأوزان كلها التي استخدمها العرب قديماً للدلالة على الأدوات، ولمتابعة الاشتقاقات لتكون ضمن معاجم التكنولوجيا.

قاعدة اسم الآلة في النحو التقليدي:

قال النحاة يشتق اسم الآلة من الفعل، ولكن هناك أسماء آلة اشتقت من أسماء جامدة "أسماء أعيان/ ذوات محسوسة": مكحلة على وزن مُفْعُلة اشتقت من الكحل، ومسعط ومدهن على وزن مُفْعُل من السعوط والدهان أو الدهن، ومِحبرة من الحبر، ومَقلمة من القلم، والمَملحة من الملح..

وقال النحاة يجب أن تشتق من فعل ثلاثي، ولكن وردت أوزان من أفعال فوق الثلاثية: محراك من الفعل حرّك، ومعلاق من علّق، ومملسة من ملّس (98).

وقال النحاة يجب أن يكون الفعل متعدياً، لكن وردت صيغ من اللازم: معراج "السلم" من عرج أي ارتقى، والمصباح من صبُح، والمدخنة من دخن، والمزراب من زرب أي سال، والمعزف من عزف أي صوت.. وهذا ما دفع مجمع اللغة العربية في مصر إلى إقرار اشتقاق اسم الآلة من الفعل اللازم أيضاً.

وأوزان الآلة القياسية: مِفْعَل ومِفعلة وفَعَّال وفعّالة ومِفْعَال. وقد أقر مجمع اللغة العربية في مصر قياسية الأوزان: مفعل ومفعلة ومفعال وهي التي وردت في التراث النحوي، وأضاف مجمع اللغة العربية في سورية فعّال/ فعّالة: برّاد، سخّان، جرّار، غسّالة، مسّاحة.. ولكن عندما عربوا كمبيوتر، لم يلتفتوا إلى الأوزان القياسية التقليدية فاستخدموا وزن فاعول: حاسوب!

وقياسية الاشتقاق على الأوزان غير منطقية لأن تطبيق آلية القياس تعني أن تشتق من الفعل الأوزان السابقة كلها، فلو طبقناها على الفعل نشر نجد: منشر، منشرة، نشّار، نشّارة، منشار.. وهذه الأوزان القياسية قد يشيع بعضها ولا تشيع أخرى، ولا أحد يتعامل إلا مع ما هو شائع، فالكلمة المستخدمة من تلك الأوزان في عالم النجارة هي منشار فقط!

ولو أخذنا الفعل غسل فالآلة منه: مِغسل ومِغسلة وغسّال وغسّالة ومِغسال، ولكن المستخدم منها غسّالة فقط، بينما الكلمتان الشائعتان مَغسل ومَغسلة بفتح الميم تستخدمان كاسم لمكان كثير الغسل كمغسل السيارات، والمغسلة في البيت المكان المخصص لغسل اليدين والوجه..

إذاً ما قيمة بقية الاشتقاقات التي لا تستخدم، أليست صنعة صرفية فقط؟!

وقد أضاف مجمع اللغة العربية في مصر إلى الأوزان التقليدية أوزاناً أخرى شائعة مثل:

فِعال: رباط، حزام، لحاف..

فاعلة: ساقية، رافعة، حاسبة..

فاعول: ناقوس، هاوون، ساطور..

ولكن كيف تكون الأوزان قياسية إن لم نستطع أن نعمم الاشتقاق على الأوزان كلها؛ فنحن لا نستطيع القول: ناشور من الفعل نشر، ورابوط من الفعل ربط، ورافوع من الفعل رفع، ولا نستطيع تسمية مِسطار أو سطّارة أو ساطرة أو سِطار مقابل ساطور!!

إنها مجرد عملية حصر لأوزان أدوات موجودة، لذلك لا معنى لبقاء اسم الآلة في القواعد، فما فائدة أن يشتق أحدنا اسماً لن يستخدمه أحد، فهذه القضية عامة على مستوى المؤسسات والمجامع وليست خاصة بكل فرد يقيس ما يعجبه. ودراسته في فقه اللغة ويستفاد منه في آلية تعريب مسميات الأدوات الأجنبية، أو لوضع مسميات أدوات صناعية عربية جديدة قبل أن تشيع مسميات السوق، لأنه إن شاعت فقد سبق السيف العذل!

- إلحاق النحت بالمعاجم وفقه اللغة:

قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل: (النحت: وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافاً لبعضهم، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات، والسَّكنات، كما يعلم من شواهده. نعم كلامهم يُفْهِم اعتبار ترتيب الحروف) (99).

وقال ابن فارس في معجمه "المقاييس": (ومعنى النَّحت أن تُؤخَذَ كلمتان وتُنْحَتَ منهما كلمةٌ تكون آخذةً منهما جميعاً بحَظّ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حَيْعَلَ الرَّجُل، إذا قالَ حَيَّ عَلى. ومن الشيءِ الذي كأنَّه متَّفَقٌ عليه قولهم عَبْشَمّى: وقوله: تَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ..)..

لقد شمل النحت الفعل مثل برقش من برش ورقش، وبحتر من بتر وحتر.. كما يذكر ابن فارس. والاسم مثل بلحارث وبلعنبر: بنو الحارث وبنو العنبر..

وهناك أفعال منحوتة ولها أسماؤها، مثل الفعل هلل أي قال "لا إله إلا الله"ـ والاسم الهيللة، بسمل "بسم الله" والاسم البسملة، حوقل أو حولق "لا حول ولا قوة إلا بالله" والاسم الحوقلة أو الحولقة، حمدل "الحمد لله" والاسم الحمدلة، سبحل "سبحان الله" والاسم السبحلة، حيعل "حيّ على الصلاة، حي على الفلاح" والاسم الحيعلة.

تعبشم "عبد شمس" والاسم عبشمي، تعبقس "تعلق بعبد القيس" والاسم عبقسي، تعبدرى "عبد الدار" والاسم عبدري، تمرقس "امرؤ القيس" والاسم مرقسيّ..

والنحت قياسي عند ابن فارس، وقال الغلاييني: (ومن المحققين من جعله قياسياً، فكل ما أمكنك فيه الاختصار، جاز نحته. والعصر الحاضر يحملنا على تجويز ذلك والتوسع فيه) (100).

وقد أقر مجمع اللغة العربية قياسية النحت لكثرة الحاجة إليه في عصرنا ولا سيما في المجالات العلمية، إلا أنه لا توجد قواعد تقنية لآلية الاشتقاق كما هو الحال بالنسبة

لاشتقاق اسم الفاعل؛ فكل إنسان يستطيع اشتقاق اسم الفاعل من أي فعل كان وإن لم ينطق به أحد، بينما لا يستطيع ذلك في النحت!

وما نحته المعاصرون كما فعل منير البعلبكي في قاموس المورد، يفتح الآفاق لوضع قواعد خاصة لآلية النحت ولا سيما أن كثيراً منها سلس مثل:

الرأسمال، الزمكاني، السرمنة "السير في النوم"، اجتصادي "اجتماعي واقتصادي"، اجتياسي "اجتماعي وسياسي"، جيوسياسي..

وعلى الرغم من ذلك يبقى النحت من مهمات المؤسسات والمجامع وليس جهداً فردياً، فما فائدة أن ينحت كل فرد كما شاء له هواه!

لذلك يلغى النحت من الصرف، ويضم إلى علم المعاجم واللغة وفقهها.

- ضم الإلحاق إلى فقه اللغة:

الإلحاق كما يقول مصطفى الغلاييني: (أن يزاد على أحرف كلمة، لتوازن كلمة أخرى. وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدري الملحق والملحق به... والإلحاق لا يكون في أول الكلمة وإنما يكون في وسطها... أو في آخرها..) (101).

إن المازني جعل الثلاثي الملحق بالرباعي (فعلل بتكرار لام الفعل الثلاثي) مطرداً أي قياسياً، وذكر ابن جني: (وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرد إن موضعه من جهة اللام نحو قعدد ورمدد وشملل وصعرر. وجعل الإلحاق بغير اللام شاذاً لا يقاس عليه وذلك نحو جوهر وبيطر وجدول) (102).

وأبو علي الفارسي توسع فيه كما يذكر ابن جني، ومن أمثلته: دخل ← دخلل، خرج ← خرجج..

إن منطق الإلحاق ليس سليماً كله، وتغلب عليه الصنعة الصرفية، وأحياناً لا يفيد مثل: دحر ← دحدر، قعد ← قعدد!؟

فاشتقاق أفعال جديدة ملحقة يجب أن يغني المعجم بمدلولات جديدة لم تكن موجودة في اللغة، وهو عمل مؤسساتي، ومن اختصاص علم اللغة وفقهها وليس الصرف!

- تعديل تسمية مصدر المرة والهيئة:

في النحو التقليدي المرة والهيئة مصدران، وذاك خطأ لأنهما يدلان على معنيين: عدد المرات مع مصدر المرة وتبيان الهيئة مع مصدر الهيئة إضافة لمعنى كل واحد منها، لذلك يدمجان معاً وتصير صيغتهما الاشتقاقية واحدة، وتلغى تسميتهما بالمصدرين فيسميان اسم الهيئة.

ويصير تعريف اسم الهيئة يتضمن الهيئة والنوع والعدد.. والسياق يوضح المراد، كما هو الوضع مع المفعول البياني/ المطلق فهو يدل على التأكيد أو النوع أو الهيئة أو العدد.

- النسب الاصطلاحي/ المصدر الصناعي:

المصدر الصناعي في القواعد التقليدية سيسمى في التحديث النسب الاصطلاحي، لأن التسمية التقليدية ليست سليمة فهو مشتق من الاسم ولا يدل على المعنى المجرد. ومصطلح الصناعي لا معنى له، والصيغة هي نفسها للنسب المؤنث.

والفرق بين النسب، والنسب الاصطلاحي أن النسب عام ويتضمن مدلولين سواء أكان للمذكر أم المؤنث: المعنى المجرد، والنسبة إليه. بينما النسب الاصطلاحي -وإن كانت صيغته هي صيغة مؤنث النسب العام نفسها- يراد منه المذهبية أو المدرسية المجردة، والفرق بين المذهبية والصفة، لا يتضح إلا من السياق.

- ضم المصدر الميمي إلى اسمي الزمان والمكان، وتعديل التسمية:

يضم المصدر الميمي إلى اسمي الزمان والمكان لتقارب الصيغ في الاشتقاق، فهو يدل على معنى مجرد كالمصدر إلا أنه يبدأ بميم زائدة. وبعض النحاة رفض مصدريته وقال بأنه جاء بمعنى المصدر وليس مصدراً. وتصير تسمية اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي: الاسم الميميّ. فالاسم الميمي يدل على المكان أو الزمان أو المعنى المجرد والسياق يوضح الدلالة.

في النحو التقليدي يصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل الثلاثي كما يلي:

مَفعَل: للثلاثي المفتوح عين المضارع أو مضمومها وغير معتل الأول، والثلاثي المكسور العين إن كان معتل الآخر، واللفيف المقرون أو المفروق: لعب يلعَب ← ملعب، دخل يدخُل ← مدخَل، رمى يرمي ← مرمَى، ثوى ← مثوَى، وفى ← موفَى.

مَفعِل: لمكسور العين في المضارع صحيح الآخر، والمثال الواوي سواء أكانت عينه مكسورة أم مفتوحة: جلس يجلِس ← مجلس، وعد يعِد ← موعِد، وضع يضَع ← موضِع.

ووردت صيغ مخالفة للقاعدة كمشرق ومغرب ومسقط ومسجد..

ويصاغ الاسم الميمي من الفعل الثلاثي كما يلي:

مَفعَل للثلاثي صحيح الأول، أو اللفيف المقرون، أو اللفيف المفروق: لعب ← ملعب، دخل ← مدخَل، ثوى ← مثوَى، وفى ← موفَى.

مَفعِل: للثلاثي المعتل الأول بالواو الصحيح الآخر: وعد ← موعِد، وضع ← موضِع.

وقد وردت صيغ مخالفة للقاعدة: مبِيت، مجِيء، مجلِس، مرجِع، مزيد، مسِير، مصِير..

ونلاحظ أن: صياغة الاسم الميمي تتعلق بصحة واعتلال فاء الفعل ولامه، أما اسما المكان والزمان فهما يتعلقان بحركة عين المضارع ودون إغفال وضع فاء الفعل ولامها في الثلاثي، مما يعني وحدة الصياغة في معظم الحالات:

1- مفعَل: صحيح الأول مفتوح العين أو مضمومها، ومكسور العين إن كان معتل الآخر، واللفيف المقرون والمفروق.

2- مفعِل: المثال الواوي المكسور العين وصحيح الآخر..

والفرق يكمن في مكسور العين إن كان صحيح الآخر وفيه شواذ تلتقي فيه الصيغتان كمجلس.

وصيغة اسمي الزمان والمكان والاسم الميمي لما فوق الثلاثي واحدة وهي نفسها صيغة اسم المفعول لما فوق الثلاثي.

ونتيجة ذاك التقارب يضم اشتقاق الاسم الميمي إلى طرق اشتقاق اسمي الزمان والمكان، والسياق يوضح الدلالة إن كانت للزمان أو المكان أو المعنى المجرد: موعدنا الساعة السابعة مساء "للزمان"، مكان الموعد في النادي "للمكان"، الالتزام بالموعد قضية أخلاقية "المعنى المجرد".

- دمج اسم المصدر في المصدر:

اسم المصدر سماعي لا ضابط له. وهو إما أن يكون لفعل قد أميت، أو مصدراً أصلياً شاذاً للفعل، لكن النحاة رفضوا أن يكون أصلياً لمخالفته أصول الصنعة الصرفية. والأفضل لتقليل التسميات والقاعدات، قبوله كمصدر سماعي/ شاذ، فنقول مثلاً: الفعل أعطى مصدره القياسي إعطاء، والسماعي عطاء. والفعل تكلَم مصدره القياسي تكلُم، والسماعي كلام.

أو يمكن أن تستكمل المادة اللغوية فيصير لاسم المصدر فعل يناسبه فيتحول آلياً إلى مصدر أصلي!

- دمج أسماء الأفعال في الأفعال الجامدة:

في النحو التقليدي أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالاً كشتان بمعنى افترق، وصه بمعنى اسكت وأوّه بمعنى أتوجع ومه بمعنى أكفف وهيهات بمعنى بعد.. وذكر الخضري في حاشيته أن بعضهم عدّ (حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى)!

ولعل أسماء الأفعال من بقايا لهجات لم تتطور كما ذكر العلايلي (103).

والنحاة لما رأوا تلك الكلمات ليست واضحة المعالم لتنتمي إلى الأسماء أو الأفعال فهي لا تحمل علامات الاسم حقيقة، ولا علامات الفعل مع أن معانيها ترتبط بزمن محدد، ابتدعوا تسمية أسماء الأفعال، جامعين الاسم والفعل معاً، ولكن بعضهم جعلها قسماً رابعاً من أقسام الكلمة.

معظم البصريين عدها أسماء، وبعضهم عدها أفعالاً استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمن (104)، وبناء على رأيهم ضمت إلى الأفعال ولكن الجامدة، لأنها لا تتصرف في الأزمنة كلها، وبعضها لا يتصرف مع الضمائر.

وعدها أفعالاً جامدة يخلصنا من استقلالية وضعها، أما قضية التنوين فلا قيمة له؛ فالكوفيون عدوا فعل المدح اسماً مستندين إلى دخول حرف الجر الباء عليه، بينما هو فعل عند البصريين.

- آمين:

الكلمة عربية الأصل إلا أن النحاة القدماء غاصوا في خيالهم فاختلفوا في أصلها ما بين آرامي أو مصري نسبة لآمون، وقد قال بعضهم هي عجمية معرّبة لأنه ليس في كلام العرب فاعيل، وقيل أصلها أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف.. في التحديث سنعدها فعلاً جامداً لها صيغة واحدة ثابتة ومعناها استجب.

- هلم وهات وتعال:

اختلف النحاء في أمرها؛ فهلم فيها لهجتان: الأولى لهجة الحجاز والأخرى لهجة تميم، قال ابن هشام: (هلم وهات وتعال: فأما هلم فاختلف فيها العرب على لغتين إحداهما: أن تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه، فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات، وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى: "والقائلين لإخوانهم هلم إلينا" أي ائتوا إلينا، وقال تعالى: "قل هلم شهداؤكم" أي أحضروا شهداؤكم، وهي عندهم اسم فعل لا فعل أمر لأنها وان كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة.

والثانية أن تلحقها بالضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلم وهلما وهلموا وهلممن بالفك وسكون اللام وهلمي، وهي لغة بني تميم وهي عند هؤلاء فعل أمر لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة) (105).

وهاتِ وتعالَ تشبهان هلم وقد اختلف فيهما النحاة أيضاً فمنهم من عدهما من أسماء الأفعال، وآخرون عدوهما فعلي أمر لأنهما يدلان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة: هاتي وتعالي..

في التحديث الكلمات الثلاث أفعال جامدة تتصرف في الأمر مع الضمائر كلها.

- صهْ:

من النحاة من رأى أنها للاختصار والمبالغة لأنها صيغة واحدة مع كل ضمائر المخاطب. في التحديث تصير دلالتها عامة للسكوت المطلق وتبنى على السكون، وتلغى صهٍ "بالتنوين".

- إياك:

في التحديث ألغي الضمير إياك من بحث التحذير، وضم إلى الأفعال الجامدة بمعنى احذر وهو يصرف في الأمر مع ضمائر المخاطب كلها..

- هناك صيغ ركبت من الظرف أو الجار والمجرور عدها النحاة أسماء أفعال مثل: مكانك بمعنى اثبت، ولديك ودونك بمعنى خذ، وراءك بمعنى تأخر، أمامك بمعنى تقدم، إليك

بمعنى تنح، عليك بمعنى الزم.. وقد أجاز الكسائي القياس عليها في كل ظرف ومجرور.

وقد اختلف النحاة حول الكاف المتصرفة؛ فمنهم من قال حرف خطاب لا محل له من الإعراب، ومنهم من قال ضمير وهو الصحيح.

إن استخدام الظرف والجار والمجرور في تلك الأساليب هو في الحقيقة إيجاز فهما جزء من جملة حذف ركن منها وعلى سبيل المثال: مكانك لا تعني اثبت، إنما هي جزء من جملة حذف فعلها وتقديره اثبت أو قف مكانك.. لذلك ستبقى تلك الصيغ بحسب وضعها الأصلي في الإعراب كجار ومجرور أو ظرف ولن تسمى أفعالاً جامدة ولا أسماء أفعال.

- أسماء الأصوات:

مجالها المعجم وليس النحو، فإذا وردت في نص نقول اسم صوت ومعناه كذا دون أية حالة إعرابية. قال الصبان عنها في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (أسماء الأصوات: وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها، لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل).

- إلغاء عمل المصادر والمشتقات:

إلغاء عمل المصادر والمشتقات يجعلها مضافة حكماً إلى معمولها. وقد أنكر الكوفيون عمل المصدر المنون، وأعملوا المعرف والمضاف، وعند ابن عصفور إعمال المعرف أقوى من إعمال المضاف. بينما رأى الزجاج أن إعمال المنون أقوى من إعمال المضاف!

وجاء في كتاب الجمل: (قولهم هذا ضارب زيد تخفض زيداً بإضافة ضارب زيد إليه. فإذا أدخلت التنوين على ضارب خالفت الإضافة وصار كالمفعول به فنصبت زيداً بخلاف المضاف، وعلى أنه كان مفعولاً تقول من ذلك هذا ضارب زيداً ومكلم محمداً فلما أدخلت التنوين نصبت) (106).

لكن أبا حيان قال بأن ترك إعمال المضاف والمعرف والمنون هو القياس، لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، فإذا تعلق اسم باسم فالأصل الجر بالإضافة، وهذا ما تم تبنيه.

وقال ابن مالك إن المنصوب بعد اسم الفاعل إنما هو بفعل مقدر.

وأنكر الكوفية عمل صيغ المبالغة لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة، والفعل ليست له مبالغة.

واسم المصدر ضم إلى المصادر وينطبق عليه الحكم، علماً بأن إعماله في النحو التقليدي قليل، كما يقول ابن عقيل في شرحه للألفية: (وإعمالُ اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهِم).

إن التزام حالة واحدة في "المعمول" وهي الإضافة يخفف من حرية الحركة، ويلغي قاعدة شروط عمل المصدر والمشتقات فلا يضيع العربي وقته بالسؤال هل يعمل المصدر أو المشتق هنا "في النص الذي بين يديه" أو لا يعمل، وهي قضية لا تستحق أن يقف عندها العربي.

***

خ- الإعراب المختصر والمفيد:

لقد حول النحاة الإعراب إلى هدف وتفننوا في إطالته، ولا فائدة ترجى سوى الإرهاق.

مفهوم الإعراب في التحديث هو تحليلي وصفي من أجل الفهم وليس النقد؛ فهو يتناول كل جملة/ الوحدة اللغوية الأساسية الصغيرة/ ويفكك جزئياتها لفهم وظيفة كل جزئية في الوحدة والعلاقة القائمة بينها وبقية الجزئيات.. ثم ينظر إلى الوحدة مركبة لتحليل ودراسة ارتباطها وعلاقتها بالوحدات الأخرى المكونة للسياق كله. فالسياق منظومة فكرية/ عقلية يؤدي رسالة، فإن عجز المرسل عن إيصال رسالته/ خطابه للمستقبل/ إلى المتلقي، فلن يكون هناك أي اتصال أو تواصل.

وفهم الإعراب ذاك يتفق مع المعنى اللغوي للإعراب، ويبقى المعنى الاصطلاحي لمن يسعى وراءه كما ذكر، يقول ابن هشام: (وأقول للإعراب معنيان لغوي وصناعي، فمعناه اللغوي الإبانة يقال أعرب الرجل عما في نفسه إذا أبان عنه وفي الحديث البكر تستأمر وإذنها صماتها، والأيم تعرب عن نفسها أي تبين رضاها بصريح النطق. ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك: جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر زيد...) (107).

في الجملة: قرأ غسان الرسالة.. إذا فككنا بنيتها إلى أجزاء نجد أركان الجملة والتتمات والعلاقة القائمة بين تلك الجزئيات: فقرأ فعل ماض، غسان فاعل، الرسالة مفعول به.. وطالب الحركة يمكنه أن يضيفها: قرأ فعل ماض حركته الفتحة، غسان فاعل حركته الضمة، الرسالة مفعول به حركته الفتحة.

وفي جملة: يمشي مصطفى: يمشي فعل حاضر، مصطفى فاعل.

وهنا حددنا نوعية الكلمتين، والحركة لا تظهر ولسنا مضطرين لاستحضارها المقدر سواء أكنا مؤمنين بها أم لا.

***

د- إلغاء إعراب الجمل باستثناء الجملة الخبرية، والمفعولية، والحالية، والمعطوفة، والوصلية:

الأصل في الإعراب عند النحاة هو المفرد وليس الجملة، ولكنهم أخضعوا الجملة بالتأويل إلى المفرد. والجمل التي لم يستطيعوا تحويلها إلى المفرد قالوا لا محل لها من الإعراب!

وقد قال أبو حيان الأصل ألا يكون للجمل موضع من الإعراب لأن الإعراب للمفرد والأصل في الجملة ألا تقدر بالمفرد، وعلى الرغم من ذلك ذكر الجمل وإعرابها وقال بأن الجمل التي في محل رفع ست متفق عليها.. واثنتان فيهما خلاف كالجملة التي في موضع الفاعل نحو: يعجبني يقوم زيد، أي يعجبني قيام زيد.. (108).

لقد قسم النحاة إعراب الجمل إلى جمل لا محل لها من الإعراب وعددها سبع، وجمل لها محل من الإعراب وعددها سبع. ومنهم من زاد عددها إلى تسع، قال ابن هشام في المغني: (والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها...) (109).

لكن عدد الجمل استقر على الرقم سبعة لوقعه الغنوصي الخاص!

والجمل التي لها محل لها من الإعراب في النحو التقليدي هي: الجملة الخبرية، المضاف إليه، الحالية، الصفة، الشرطية، المفعول به، التابعة. والجمل التي لا محل لها من الإعراب هي: الجملة الابتدائية والاستئنافية، المعترضة، القسم، الموصول، التفسيرية، جواب الشرط غير الجازم، التابعة.

في التحديث الجمل التي لا محل لها من الإعراب تسقط تلقائياً لأنها إعراب لما لا إعراب له! ولكن تبقى تسمياتها كأنواع للجمل؛ فنقول هذه الجملة ابتدائية أو جواب الشرط..

وجرت تعديلات على الجمل التي لها محل من الإعراب: فقد ألغيت جملة الحال التقليدية وجملة الصفة، فالقاعدة عند النحاة تقول: الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات؛ إن جملة يبتسم في قولنا: عاد المناضل يبتسم، واضحة في دلالتها الوصفية ولا تحتاج للتأويل بالمفرد مبتسماً، ومثلها جملة الصفة في قولنا: عاد مناضل يبتسم. وتلغى واو الحال كما في قولنا: عاد المناضل وهو يبتسم، فهذه الواو في النحو التقليدي تسمى واو الحال وستصير تسميتها أداة عطف، والواو في العطف هي للجمع والمشاركة وهنا قرنت فعل العودة بفعل الابتسام معاً في وقت واحد. فجملة هو يبتسم معطوفة على جملة عاد المناضل، كما أنها ربطت بين الجملتين وأغنت عن تكرار الفاعل الظاهر فالأصل: عاد المناضل، يبتسم المناضل..

كما ألغيت جملة المضاف إليه فالقاعدة التقليدية "الجمل بعد الظروف مضاف إليه" أسقطت إعراب المفرد بعد الظرف، على الجملة، بهدف استحضار الحركة!

أما جملة الشرط فتبقى تسميتها ولكن يلغى الإعراب المحلي لأن الأدوات لا تعمل. والجملة التابعة تبقى دون النظر إلى كونها لها محل أو لا..

وقد استعير مصطلح الجملة الوصلية للمصدر المؤول ليعرب إعراب الجمل.

1- الجملة الخبرية:

الجملة الخبرية تتمم أحد ركني الإسناد في الجملة الاسمية مثل: الحرية تنال بالكفاح، فجملة تنال خبر المبتدأ.

2- جملة المفعول به:

في المثال: أظن أن الشمس ستشرق.. يمكن القول جملة الصلة "أن وما بعدها" مفعول به، أو أغنت عن المفعول. ولا نحتاج إلى التأويل بالمفرد ولا القول في محل نصب.

3- الجملة الحالية:

المقصود هنا مرتبط بكان وأخواتها فقد مر بأنها أفعال خاصة تحتاج إلى فاعل وحال. فإذا جاءت جملة بدلاً من الاسم المنصوب مثل: كان المقاوم يقاتل بصلابة، أو كان مقاوم يقاتل بصلابة.. نقول: جملة يقاتل حالية، وإن كان الفاعل نكرة.

4- الجملة المعطوفة:

توضح الارتباط بين الجمل كما هو الحال في عطف المفردات، ولكن دون ذكر المحلية أو الحركة: فتح باسل التلفزيون وشاهد نشرة الأخبار.. فالجملة الأولى "فتح باسل" ابتدائية، والجملة الثانية "الفعل شاهد وفاعله" معطوفة على جملة "فتح باسل".

سمير يستمع إلى الموسيقا، وهو يقرأ كتاباً عن الفن التشكيلي.. جملة "هو يقرأ" معطوفة على الجملة الأولى "الفعل يستمع وفاعله"..

5- الجملة الوصلية/ المصدر المؤول:

في التحديث أضيف المصدر المؤول إلى إعراب الجمل وسمي الجملة الوصلية، والفرق بينها وبين جملة صلة الموصول الذي والتي.. أن الجملة الوصلية هنا مسبوقة بأداة، ويمكن أن تأتي مبتدأ أو فاعلاً.. بينما صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب أصلاً.

إن المصدر المؤول في النحو التقليدي يحل النقص في مفردات أركان الجملة أو متمماتها، فهو يتعلق بإعراب المفردات، ففي الآية القرآنية: (وأن تعفوا أقرب للتقوى) "البقرة 237"، المصدر المنسبك من أن وما بعدها في محل رفع مبتدأ والتقدير: عفوكم أقرب للتقوى..

وفي "أحب أن أقرأ"، أن أقرأ: مصدر مؤول يساوي المصدر الصريح القراءة وهو في محل نصب مفعول به، والتقدير: أحب القراءةَ. وفي: "بلغني أنك تحب المطالعة"، أنك تحب: مصدر مؤول تقديره حبك وهو في محل رفع فاعل.

وذكر النحاة أن المصدر المؤول هو كل حرف أوّل مع صلته بمصدر صريح. والحروف المصدرية خمسة هي (110): أنّ وأن وما وكي ولو، ومن النحاة من أضاف إليها الذي، قال الأشموني في شرحه للألفية: (الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر وذلك ستة: أن وأن وما وكي ولو والذي نحو: "أو لم يكفهم أنا أنزلنا" "العنكبوت 51"،

"وأن تصوموا خير لكم" "البقرة 184"، "بما نسوا يوم الحساب" "ص 26"، "لكيلا يكون على المؤمنين حرج" "الأحزاب 37"، "يود أحدهم لو يعمر" "البقرة 96"، "وخضتم كالذي خاضوا" "التوبة 69").

إن التأويل بالمفرد هو اعتداء على الجملة بتعديل ما أراده القائل وتوظيفه لمصلحة الصنعة الإعرابية، فالقائل لو أراد المصدر الصريح لقاله مباشرة، فلا يجوز أن يكون المصدر بديلاً عن الحرف المصدري وما بعده!

وإلغاء تأويل المصدر المنسبك بالمصدر الصريح يحافظ على الجملة كما هي، ولا يؤثر على المعنى، ويريح العربي من التأويل والمحل والحركة!

وبما أن الأدوات أبطل عملها وبقى ما تؤديه من معنى، تصير تسمية تلك الحروف أدوات وصلية، وهي مع صلتها دون تأويل بالمصدر الصريح، تعرب كجملة وتسد النواقص كالفاعل أو المبتدأ.. ففي المثال السابق "بلغني أنك تحب المطالعة" نقول بعد إعراب المفردات، وجملة أن وما بعدها فاعل.

***

هوامش الفصل الرابع

(1) لا بد من فكرة موجزة عن تاريخ النحو والمدارس حتى عصرنا:

لعل نشأة النحو بدأت مع شكل القرآن وتنقيطه.. وإذا ما تجاوزنا البدايات الأولى التي نسبت لابن إسحق الحضرمي (توفي 117 هـ) وغيره.. نجد أن الخليل بن أحمد الفراهيدي (توفي 175 هـ) هو المؤسس لعلم النحو. ووريثه الشرعي تلميذه سيبويه (عمرو بن عثمان توفي 180 هـ) الذي يستحضر آراءه النحوية على امتداد كتابه سائلاً ومستفسراً أو مخبراً أكثر من 500 مرة: (زعم الخليل، سألت الخليل، قال الخليل، وهذا قول الخليل، واعلم أنَّ الخليل كان يقول..).

كما يستحضر بدرجة أدنى يونس بن حبيب، وهو نحوي كبير وله آراء انفرد بها: (زعم يونس، أمّا يونس فكان يقول، قال يونس، سمعناه من يونس، سألت يونس، حدثنا يونس..) وأحياناً يشركهما: (وهو قول يونس والخليل..).

ويعد (الكتاب) لسيبويه الكتاب الأول الشامل لقواعد العربية نحواً وصرفاً، وهو "قرآن النحو" كما قال أبو الطيب اللغوي، وهو الأساس لكل ما كتب في القواعد من بعده. وكان المازني يقول عن كتاب سيبويه: (من أراد أن يعمل كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح) (أخبار النحويين لأبي طاهر المقرئ – ص 36).

والذي شهر "الكتاب" لسيبويه هو تلميذه وصاحبه أبو الحسن الأخفش الأوسط.

وقد ثبت "الكتاب" المفاهيم التالية:

1- القاعدة النحوية المبنية على الاستقراء.

2- القياس المتشدد. وهذا أدى إلى رفض الكثير من لهجات العرب لمخالفتها القياس.

3- قضية العامل والتعليل النحوي المتأثرين بالمنطق اليوناني والفلسفة.

4- فقه التركيب اللغوي.

وعلى تلك الأسس قامت المدرسة البصرية، وقد اعتمدت على السماع المباشر من البادية (قيس وتميم وأسد في المقام الأول، ثم طيء وهذيل وكنانة في المقام الثاني) ورفض كل ما يخالفها، وهذا أدى إلى استبعاد كثير من لهجات العرب والشواهد الفصيحة.

إن الولع بالمنطق اليوناني أغرق البصريين في الجدل وأوصلهم إلى التعليل وإلى نظرية العامل والقياس، ويعد ابن السراج تلميذ المبرد ذروة ما وصل إله المنطق النحوي المولع بالعلل النحوية والتعليل. كما يعد أبو عثمان المازني مؤسس علم الصرف ذروة التمسك الحرفي بالقياس ورفض ما يخالفه، واشتهر بتسمياته الحدية في تعريفاته..

وحتى لا يُظن أن سيطرة العقل الصارم والمنطق سادت نذكر أن بعض قضايا النحو كانت أقرب إلى السفسطة والمماحكة والطرافة واختراع مسائل وهمية حتى عند

سيبويه فهو يقول: (وسألت الخليل عن رجل سمَّيته أنَّ فقال: هذا أنَّ لا أكسره وأنَّ غير إنَّ: إنَّ كالفعل وأنَّ كالاسم) (الكتاب: ج 3 – ص 87)!

ولو تأملنا التأويل والتقدير لوجدناهما أسلوباً في التلاعب لاصطياد الحلول!

وقد تمرد الأخفش الأوسط (توفي 211 هـ) على أستاذه سيبويه في مسائل عدة منها قبوله بنصوص تخالف القاعدة القياسية، وبذلك فتح الطريق أمام تلميذيه الكسائي (توفي 189 هـ) والفراء (توفي 207 هـ) ليكونا المدرسة الكوفية (راجع كتاب المدارس النحوية للد. شوقي ضيف).

تميزت الكوفية بمنهجها المخالف لمنهج البصرية مما جعلها مدرسة قائمة بذاتها، فالنص أولاً وإن تكلم به قلة وهذا يعني قبول القياس على الشاذ من النصوص، وقبول قراءات القرآن الشاذة وعدها حجة.

إن التساهل في الرواية/ النقل، وإعطاء النص الأولوية يدل على أن الكوفية أوسع صدراً تجاه الآخر وأرحب قبولاً لما ورد عن العرب وإن كان من قبيلة صغيرة عربيتها ضعيفة في نظر البصريين.

وللكوفية تسمياتها الخاصة بها كتسمية البدل بالترجمة وعطف الحروف بعطف النسق. ولها وجهات نظر إعرابية تخالف المدرسة البصرية.. ولعل بعض الخلافات كانت مناكفة بين بعضهم فمثلاً قال الكوفيون لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بينما أجازه البصريون. والبصريون قالوا لا يجوز تقديم خبر ما زال بينما الكوفيون أجازوا ذلك!

أما الاتجاهات النحوية في بغداد والأندلس ومصر وعلى الرغم من ظهور نحاة كبار لهم آراؤهم النحوية، لكن تلك الاتجاهات كلها ضمن منهج مدرسي واحد وهو الجمع بين المدرستين مع هامش نقدي ورؤى، ولكن لا نستطيع أن نسمي كل واحدة منها مدرسة كما سماها د. شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية)، فأولئك ضمن مدرسة واحدة تلفيقية اعتمدت على سيبويه وإن خالفت بعض آرائه، وهي وإن دارت في فلك المدرسة البصرية لكنها أخذت أيضاً عن الكوفيين، وإضافاتها لا تتعدى وجهات نظر أو اجتهادات في بعض القضايا النحوية أو الإعرابية..

وكلمة المدرسة مصطلح معاصر، وقد كانوا قديماً يطلقون على صاحب الرأي صاحب مذهب أي الطريقة فيقولون مذهب سيبويه أو مذهب الكوفيين أو مذهب ابن مالك أو ابن هشام.

ومن أعلام أولئك في بغداد أبو علي الفارسي (توفي 377 هـ) وابن جني (توفي 392 هـ). وفي الأندلس ابن مالك (توفي 672 هـ) صاحب الألفية المشهورة التي قولبت النحو شعراً، كما كانت له اجتهادات نحوية كثيرة.. وأبو حيان الأندلسي (توفي 745 هـ) وابن مضاء القرطبي (توفي 552 هـ)...

وفي مصر برز في القرن الثامن للهجرة ابن هشام الأنصاري وقد ألف عدداً من الكتب ما بين مختصرة وموسعة منها شرحه للألفية (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، وله (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب).. وهو وإن كان بصري النزعة إلا أن له بعض وجهات النظر النحوية والإعرابية يخالف فيها سيبويه وابن مالك.

لقد شرح الألفية كثيرون أهمهم ابن هشام وابن عقيل والأشموني. وألف الحواشي كثيرون وأهمها حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية فهي حاشية على شرح المتن. ومثلها حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية.

كما برز السيوطي الموسوعي ففي موسوعتيه (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) و(الأشباه والنظائر في النحو) يذكر اللهجات المتعددة وآراء النحويين وخلافاتهم التي لا حصر لها..

لقد كانت عصور الانحدار في العهدين المملوكي والتركي عصور الشروحات والحواشي الموسوعية، وكان للألفية مكانة لا تقل عن مكانة كتاب سيبويه. وتميزت هذه العصور بالنقاشات والجدالات والمماحكات وفن الكلام في النحو المتأثر بالمنطق اليوناني. وصار النحو غاية في نفسه وليس وسيلة للفهم!

ومع بدايات عصر النهضة ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت مرحلة الإحياء النحوي ولكن قاعدته ميراث المدرسة البصرية وما وصلت إليه على يد ابن هشام، ولم يكن في البال التطوير وإنما إعادة كتابة النحو البصري بأسلوب معاصر لتسهيله وتيسيره.. (راجع كتاب: الإحياء اللغوي في بلاد الشام للد. نشأة ظبيان).. ومن الكتب الهامة في أوائل القرن العشرين (جامع الدروس العربية) "1912"، لمصطفى الغلاييني.

كما ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين كتب كثيرة لتبسيط النحو واختصار تفرعاته، وقد نجحت في تسهيل أساليب الشرح والتبويبات، وابتعدت عن التعقيد والمسائل العويصة. ومنها ما أدخل الجداول على نمط كتب القواعد الغربية، واستمدت الأمثلة من الحياة المعاشة فصار النحو أقرب إلى النحو الوظيفي.. ولكن سيطرت على تلك الكتب آراء البصريين وابن هشام، وغلب على الكتب الصغيرة الحجم الطابع التجاري والتكرار.

لقد انتهى العصر الحديث إلى ثلاثة كتب هامة صغيرة الحجم ومتوسطة وكبيرة؛ فالصغيرة الحجم كثيرة منها: (الموجز في قواعد اللغة العربية) لسعيد الأفغاني، أما الكتب المتوسطة فأهمها: (جامع الدروس العربية) لمصطفى الغلاييني، أما الكبيرة فلا منافس للموسوعة المبسطة الأسلوب: (النحو الوافي) لعباس حسن، وهي قمة ما وصل إليه النحو قديماً وحديثاً.

(2) قال ابن جني في كتابه "الخصائص" – ج 1 – ص 97: (فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً).

الشواذ لهجة عربية فصحى أهملها النحاة البصريون لتعصبهم المدرسي ومنطقهم الصارم في التقعيد. وبالتالي علينا إعادة النظر في القاعدة الأم التي استقرئت، فالشاذ والسماعي إن كان هما الأسهل والأكثر منطقاً يمكن القياس عليهما ما دام هناك من قبلهما من أجدادنا الآخرين، وقد قال أبو عثمان: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).

(3) حركة بنية الكلمة/ لفظها مستقلة عن حرفها، لذلك تضع القارئ أمام ثلاثة احتمالات للفظ الحرف الواحد إن لم يكن مشكولاً وتزداد الاحتمالات مع ازدياد عدد حروف الكلمة. وهناك ثلاثة حروف علة هي الألف والواو والياء تساعد في اللفظ السليم إن جانستها الحركة قبلها وتسمى عندئذٍ حروف علة ومدّ: "قال، يقول، قولي.."..

لقد قدمت حلول معاصرة لحل إشكالية حركة البنية ولكن لم تنجح على الرغم من منطقية بعضها؛ فالأب أنستاس الكرملي اقترح إدخال الحركات ضمن الكلمة بشكل خطوط مائلة بعد الحرف (واو مشطورة بخط مائل وألف مشطورة بخط مائل وياء مشطورة بخط مائل) لتعبر عن الحركات الضمة والفتحة والكسرة ولكن اقتراحه أخفق (راجع كتاب اللغة العربية: تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب - القسم الرابع – ص 63 وما بعد). ورفضت أيضاً دعوة لطفي السيد لاستخدام حروف العلة لتعبر عن الحركات. والرفض استند إلى أن الكلمة تتسم بالاختصار/ الاختزال، وإدخال الحروف كحركات يطيل الكلمة!

أما ما طرحه بعضهم من استخدام الحروف اللاتينية أو غيرها فقد انتهت إلى الرفض القاطع، لأنه طرح يدور في فلك الاستعمار الغربي، وقد كان صدى لما فعله كمال أتاتورك في تركيا. ونحن نسأل هل اللغة الفرنسية أو الإنكليزية (وهما لغتا المستعمرين اللذين كانا يحتلان وطننا العربي عندما شاع ذاك الحل) لا تعانيان من مشكلة اللفظ في الكلمة رغم وجود حروف العلة ضمنها؟

لنأخذ أي قاموس إنكليزي مثل أكسفورد، وبستر.. نجد الكلمة وإلى جانبها طريقة اللفظ، ولولا مصطلحات اللفظ لما استطاع صاحب اللغة نفسه اللفظ السليم للكلمة إن لم يتلقه سماعاً! فالإنكليزية وإن أدخلت الحروف الصوتية في بنية الكلمة لكنها لم تستطع حل الإشكالية. ولو جعل مصطلح اللفظ هو نفسه الكتابة لكان من الممكن القول حلت مشكلة اللفظ عندهم.

والمستغرب أن العربي إن لفظ كلمة أجنبية بشكل خاطئ يعيبون عليه ذلك، بينما يلفظ مئات الكلمات العربية بشكل خاطئ ولا يعيبون عليه ذلك، فلم الشعور بالنقص تجاه لغة الغرب، واللامبالاة باللغة القومية؟!

لقد ماتت مع ذاك الطرح دعوة الاستعمار الغربي إلى تشجيع استخدام اللهجة المحكية بدلاً من الفصحى، بهدف تفتيت الكيان العربي!

إن الحرف العربي وصل إلى ما وصل إليه عبر مخاضات طويلة على امتداد الزمن، ووجود مشكلة في اللفظ والشكل لا يعني تركه والهروب من مواجهة المشكلة، بل البحث عن حل جذري لها، ينبع من لغتنا نفسها. والتمسك باللغة الفصحى السهلة "المبسطة" والحرف العربي قضية ترتبط بكينونتنا العربية ووجودنا القومي.

لماذا لا ينفصل القاموس الإنكليزي عن متكلم اللغة، وهناك الأحجام المختلفة والطبعات السنوية المكررة، بينما العربي بعيد عن قاموسه والطبعات لا تلاحق التطورات ولا تتوفر بالأحجام المختلفة كما هو الحال بالنسبة لقاموس أكسفورد مثلاً!؟

إن ربط العربي بالمعجم قضية حضارية فالمعجم يعطينا اللفظ السليم والمعنى والجموع والمشتقات.. ولكننا بحاجة إلى قاموس معاصر حيوي يحقق التالي:

1- سهولة استخراج الكلمة دون العودة إلى جذرها، وطريقة قاموس الرائد لجبران مسعود خطوة جيدة وقد سبقه إلى الفكرة ساطع الحصري فقد دعا إلى تأليف معجم لا نعود فيه إلى جذور الكلمة بل نخرجها بحسب تسلسل حروفها على نمط المعاجم الغربية.

2- إلغاء المترادفات. وقد قال د. شوقي ضيف في كتابه "العصر الجاهلي" – ص 128: (والترادف في العربية كثير كثرة مفرطة).

3- الحد من الدلالات الكثيرة للكلمة. وإدخال دلالات جديدة شائعة بين الناس.

4- حذف الكلمات المماتة.

5- حل إشكالية عين الفعل، ودمج الواوي واليائي معاً.

6- ضبط جموع التكسير وفق صيغ محددة قياسية.

7- كتابة الكلمة كما تلفظ دون زيادة أو نقصان.

8- الطبعات الجديدة المتلاحقة لمتابعة التطورات بشكل دائم.

أما الحل الجذري لمشكلة حركة حروف البنية فلا يكون إلا بإبداع أشكال حرفية جديدة للحركات تدخل ضمن بنية الكلمة، وليس مهماً أن تزداد حروف الكلمة، فالازدياد بنطق سليم خير من الاختزال بنطق خاطئ!

وإلى أن يتحقق ذلك هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن تحل جزءاً من المشكلة:

1- عدم الالتزام بحركات محددة إن لم يؤد ذلك إلى التباس بين الكلمات، فمثلاً كلمة صندوق: ليست هناك أية مشكلة في ضم الصاد أو فتحها أو كسرها، والدال مجانسة للواو.. فتبقى النون فنشكلها بالسكون. وكذلك الأمر بالنسبة للكلمات التي يقع الخطأ فيها بلفظ حرف ما منها إذ يمكن التساهل في ذلك مثل: هضْبة وهضَبة، مَلف ومِلف..

وقد مرت معنا مرونة حركة البنية/ لفظ الكلمة، في بعض الكلمات القرآنية بناء على لهجات عربية فيمكن القياس عليها بأن يترك الباب مفتوحاً للحركات المتنوعة للحرف الواحد ما دامت الكلمة لا تؤدي إلى التباس بأخرى.

وهناك كلمات لفظها باللهجة الدارجة أسهل من الفصحى مثل كلمة صهيونية فاللفظ الفصيح ثقيل: صِهْيَوْنية بينما الأسهل صَهيُونية.. وهذا يعني عدم التقيد باللفظ المعجمي لبنية الكثير من الكلمات العامة والمصطلحات والمعربات كتلفزيون.

أما الكلمات التي تغير فيها الحركة المعنى فلا بد من أن نشكل الحرف: فلو أخذنا الكلمة كتب نجد أن لها احتمالات كفعل معلوم أو مجهول أو اسم.. وفي قولنا: كتب خليل على الطاولة، يقع التباس بين الفعل المعلوم والاسم "جمع كتاب" إن لم يكن السياق موضحاً، وفي هذه الحالة نشكل الكاف وتنتهي الإشكالية.

2- الحرف الصحيح يجانس حرف العلة بعده دائماً فيصير حرف العلة مداً. ولو أخذنا كلمة بيت، نجد أن الباء المفتوحة غير مجانسة للياء ولو كسرت لجانست ويصير اللفظ بكسر الباء، وهي لهجة وردت عن العرب ودارجة بين الناس.. فلا نحتاج لشكلها لأن الفتحة والكسرة مقبولتان.

وكذلك المجانسة قبل واو الجماعة إن حذف حرف العلة قبلها مثل: رمَى ← رمَوا ← رمُوا.. فلا ضير في تحول حركة الميم المفتوحة أصلاً إلى ضمة لتجانس الواو!

3- عين الفعل الماضي والمضارع تلفظ كما هو شائع ولا تقيد بأوزان الأفعال.

4- تلفظ الأعلام كما هو شائع دون قيد: فلسطين بفتح الفاء أو كسرها. مصر بفتح الميم أو كسرها..

(4) السيوطي: الأشباه والنظائر - ج 1 – ص 282.

(5) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية - ص 46.

(6) السيوطي: الأشباه والنظائر - ج 1 – ص 106.

(7) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز – ص 60.

(8) المصدر السابق: ص 64.

(9) المصدر السابق: ص 256.

(10) المصدر السابق: ص 256 - 257.

(11) مقدمة ابن خلدون - ص 555.

(12) المصدر السابق: ص 556.

(13) المصدر السابق: ص 557.

(14) المصدر السابق: ص 558.

(15) عد السيوطي قطرب من أئمة اللغة والنحو "المزهر في علوم اللغة وأنواعها - ج 2 - ص 419".

(16) أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو - ص 93.

(17) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب - ج 1 - ص 55، 56.

(18) السيوطي: الأشباه والنظائر – ج 1 - ص 107، 108، "وهو نقل عن الزجاجي".

(19) أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو - ص 108.

(20) المصدر السابق: ص 96، 97.

(21) المصدر السابق: ص 109.

(22) المصدر السابق: ص 94.

(23) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب - ج 1 - ص 58.

(24) ورد عجز بيت ابن مالك برواية أخرى: ونصب فاعل أجز ولا تقس.

(25) السيوطي: همع الهوامع - ج 1 – ص 183، 184.

(26) لقد ذكرت كتب التراث قاعدات في فقه النحو، يمكن الاستفادة منها لتسويغ الخطأ في الخطاب الشفوي والقراءة غير المشكولة:

1- التقدير والتأويل يفتح الباب على مصراعيه لتسويغ الحركات الثلاث في الكلمة الواحدة.

2- قاعدة التغليب..

3- الاتباع للمجاورة: إلحاق الحركة بحركة ما قبلها إلى أن تنتهي الفقرة، ويبدأ المتكلم بجملة جديدة لها حركتها التي سيتابعها حتى انتهاء الفقرة وهكذا. ففي النحو التراثي مفهوم اتباع الحركة ما قبلها وإن اختلف موقعها الإعرابي (أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره)، كقول بعضهم (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) بالجر، ومنها تعليل بعضهم للآيات القرآنية مثل الآية: (سلاسلاً وأغلالاً) "الإنسان 4"، والآية (فاغسلوا وجوهَكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين) "المائدة 6"..

وقد تحدث ابن زنجلة في كتابه "حجة القراءات - ص 223" عن الحركة على الجوار بعد استعراضه للتأويلات المتعددة فقال: (ويجوز أن يكون قوله "وأرجلِكم" بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار وهي في المعنى للأول كما يقال هذا جحرُ ضبٍ خربٍ فيحمل على الأقرب وهو في المعنى للأول).

وقال ابن جني في كتابه "الخصائص - ج 1 – ص 192" معلقاً على "هذا جحر ضبٍ خربٍ": (وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع وذلك أنه على حذف المضاف لا غير فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل).

كما ذكر ابن زنجلة **"**حجة القراءات - ص 251" أن العرب تدخل الألف واللام على المعرفة إذا جاورتها فيه الألف واللام ليزدوج الكلام: (قرأ ابن عامر "بالغدوة والعشي" بالواو وضم الغين وحجته في ذلك أنه وجده في المصحف بالواو فقرأ ذلك اتباعاً للخط.

فإن قيل لم أدخل الألف واللام على المعرفة فالجواب أن العرب تدخل الألف واللام على المعرفة إذا جاورتها فيه الألف واللام ليزدوج الكلام كما قال الشاعر:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً... فأدخل الألف واللام في اليزيد لما جاور الوليد فكذلك أدخل الألف واللام في "الغدوة" لما جاور "العشي". وقرأ الباقون "بالغداة" وهذا هو الوجه لأن غداة نكرة وغدوة معرفة ولا تستعمل بالألف واللام، ودخلت على غداة لأنها نكرة، والمعنى - والله أعلم- ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي أي غداة كل يوم).

وأجاز بعضهم كالأخفش الضرورات في النثر للتناسب والسجع كما في الآية القرآنية: (فأضلونا السبيلا) "الأحزاب 67"، فزيادة الألف لتوافق الفواصل أضلونا. ومثلها (ويظنون بالله الظنونا) "الأحزاب 10"، ومنه الحديث النبوي: (أنفق بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً) فقد نون المنادى بلالاً وهو مفرد علم مبني على الضم لمناسبة إقلالاً، وذكروا أنه كثير في الكلام الفصيح.

وقد نقل السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر - ج 1 – ص 34" عن ابن إبان من كتابه "شرح الفصول": (اعلم أن العرب قد أكثرت من الاتباع حتى صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه).

وللاتباع أنواع منها:

(اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ "الحمدِ للهِ" بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام)، أو (اتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ "الحمدُ للهُ" بضم اللام اتباعاً لحركة الدال) "المصدر السابق: ج 1 – ص 29 وما بعد".

وقد يكون الاتباع في بنية الكلمة نفسها كاتباع عين الكلمة فاءها أو لامها، أو اتباع الكلمة في التنوين، أو اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث..

إذاً هناك آراء ترى أنه يمكن للحركة مشابهة حركة الجوار في السياق وإن خالفتها إعرابياً وأقيسه أن يكون الثاني تابعاً للأول.

4- اللجوء إلى قاعدة القطع: وقد أجازها النحاة في التوابع كالصفة.. وهي مبنية على خروج الحركة من تبعيتها لما قبلها إلى حركة أخرى كالرفع أو النصب..

5- التضمين: (تضمين الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمن) ومنه الآية القرآنية: (ولا تعد عيناك عنهم) "الكهف 28". فالفعل إذا كان يتعدى بحرف جر محدد والفعل الآخر بحرف جر آخر، فيمكن أن نستخدم أحد الحرفين موقع صاحبه. وقد أقر مجمع اللغة العربية في مصر إنابة حروف الجر عن بعضها على سبيل التضمين.

6- حمل الشيء على نظيره فقد جمعوا حُدّاث لجماعة المتحدثين حملاً على سامر وسُمّار، فالسمّار هم جماعة المتحدثين. "السيوطي: الأشباه والنظائر - ج 1 – ص 223".

والحمل يمكن أن يكون على الأكثر أو الأقل لكنه على الأكثر أولى، فقالوا في جمع ندمان ندمانون لأن مؤنثه ندمانة وليس على فعلى. وذكر الزمخشري في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب – ص 244" تحت عنوان جمع المعنى: (ويحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه نحو قولهم مرضى وهلكى وموتى وجربى وحمقى حملت على قتلى وجرحى وعقرى ولدغى ونحوها مما هو فعيل بمعنى مفعول. وكذلك أيامى ويتامى محمولان على وجاعى وحباطى).

وللحمل أنواع مثل الحمل على اللفظ، أو حمل النقيض على النقيض.. وكله مؤصل عند النحاة فقد (ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ونظماً) كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد: (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي) "الأنعام 78" أي هذا الشخص، (إن رحمة الله قريب من المحسنين) "الأعراف 56". "السيوطي: الأشباه والنظائر – ج 3 – ص 176 وما بعد".

7- ذكر النحاة أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، مثل: كم رجلاً ونساؤُهم جاؤوا، إذ عطفوا النساء على مكان كم وهو الابتداء، أو النصب كم رجلاً ونساءَهم جاؤوا، بعطف النساء على رجل مع أنها معرفة ورجلاً تمييز نكرة، فهم أجازوا ذلك في اللواحق!

8- العطف على التوهم: قال النحاة بصحة دخول العامل المتوهم على المعطوف رفعاً ونصباً وجراً والجزم أيضاً كما في الآية القرآنية: (فأصدَّق وأكنْ) "المنافقون 10".

ومن أمثلة النحاة الشعرية: ما الحازم الشهم مقداماً، ولا بطلٍ.. على توهم أنه يجوز دخول الباء على خبر ما بمقدامٍ وبالتالي العطف على التخيل. ونحو: ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر بقائمٍ. وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم.

إن ذاك العطف يخلق مرونة بالحركة في الخطاب الشفوي، لكنه في الكتابة مرفوض لأنه يخلق إشكالات في التقدير والتأويل لذلك تم إلغاؤه كتابياً وسيبقى ضمن الخطاب الشفوي.

9- اللجوء إلى تسكين الكلمات الصحيحة الآخر أمر صحيح وفصيح كما ذكر، وليس عكاز الضعيف كما كان متداولاً بين النحاة في عصور الانحدار. وقد تحرر الخطيب والقارئ من فن أصول القراءة..

والوقف أساسه السكون، ويمكن أن يطبق ذلك على التاء المربوطة أيضاً، فقد ورد الوقوف عليها بالتاء عند بعض العرب: (إن شجرت الزقوم) "الدخان 43"، (رحمت ربك) "الزخرف 32"، بينما لهجة طيء تقف على التاء المربوطة بالهاء: "شجرهْ"..

إن التراث النحوي بنفسه قدم للعربي رخصاً مشروعة تسوغ له ما يطمئنه إلى نفسه في التجاوزات وإن استنكر ذلك المتشددون، ولا سيما التلاعب بالحركة حتى أنه في عصور الانحدار وتنوع الأفانين العبثية اختلقوا فناً في الشعر يتعمد صاحبه فيه ترك المجال لاحتمال الحركات الثلاث المتنوعة في الروي، وقد سماه أبو عمرو عثمان البلطي "القصيدة الحرباوية"!

(27) أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو - ص 88، 89.

(28) السيوطي: الأشباه والنظائر - ج 1 – ص 335.

(29) المصدر السابق: ج 2 – ص 74.

(30) سيبويه: الكتاب – ج 1 – ص 19.

(31) ذكر ابن خالويه في كتابه "الحجة في القراءات السبع" - ص 242، خبر الضحاك: (عن ابن عباس أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب، وهذه اللفظة بلغة بلحارث بن كعب / بني الحارث/ خاصة لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه لا يقلبونها لنصب ولا خفض).

(32) ابن قتيبة الدينوري: تأويل مشكل القرآن - [ترقيم الصفحات ليس متسلسلاً للكتاب كله].

وقد ذكر ابن خالويه في كتابه "الحجة في القراءات السبع" – ص 243، 244: (روي عن عائشة ويحيى بن يعمر أنه لما رفع المصحف إلى عثمان قال أرى فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها. فإن قيل فعثمان كان أولى بتغيير اللحن، فقل ليس اللحن ها هنا أخطاء الصواب، وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم..).

(33) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ص 45.

(34) ابن زنجلة: حجة القراءات - ص 364.

وقال العكبري في كتابه "التبيان في إعراب القرآن": ("مَنْ يَتَق": الجمهورُ على حذْفِ الياء. و"مَنْ" شرط، والفاء جوابُه. ويقرأ بالياء، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه أشْبَع كسرةَ القافِ، فنشأت الياء.

والثاني: أنه قدَّرَ الحركةَ على الياء، وحذفها بالجزم، وجعل حَرْفَ العلّة كالصحيح في ذلك.

والثالث: أنه جعل "مَنْ" بمعنى الذي، فالفعلُ على هذا مرفوع.

"وَيَصْبِر" بالسكون فيه وجهان:

أحدهما: أنه حذَفَ الضمَّة لئلا تتَوالى الحركات، أوْ نَوَى الوَقْفَ عليه، وأجْرَى الوَصْلَ مجرى الوقف.

والثاني: هو مجزوم على المعنى؛ لأنّ "مَنْ" هنا وإن كانَتْ بمعنى الذي، ولكنَّها بمعنى الشرط لِما فيها من العموم والإبهام؛ ومِنْ هنا دخلت الفاءُ في خبرها، ونظيره:

"فأصَّدَّقَ وأكُنْ" في قراءة من جَزم. والعائدُ من الخبر محذوف؛ تقديره: المحسنين منهم. ويجوز أن يكونَ وضَعَ الظاهر موضِعَ المُضْمر؛ أي لا نضيع أجْرهم).

(35) السيوطي: همع الهوامع - ج 2 – ص 463.

(36) ابن زنجلة: حجة القراءات - ص 737، 738.

(37) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع - ص 188، 189.

(38) السيوطي: الأشباه والنظائر - ج 3 – ص 58.

(39) السيوطي: همع الهوامع – ج 1 – ص 120، 121.

(40) المصدر السابق: ج 1 – ص 77.

(41) المصدر السابق: ج 2 - ص 41.

(42) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف – ج 1 - ص 323.

(43) حركة لام الفعل مع ضميري التثنية والجمع في الأزمنة كلها، وحركة الاسم في التثنية والجمع، ثابتة لمجانستها حروف العلة.

(44) قال أبو البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية" - ص 67: (فإن قيل فما حرف الإعراب في التثنية والجمع قيل اختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ومن تابعهما إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب. وذهب قطرب والفراء والزيادي إلى أنها هي الإعراب والصحيح هو الأول).

وقال ابن جني في كتابه "علل التثنية" - ص 51: (أقوى هذه الأقوال قول سيبويه، والدليل على صحة قول سيبويه أن الألف حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو رجل وفرس هو موجود في التثنية في نحو قولك رجلان وفرسان وهو التمكن، فكما أن الواحد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب فكذلك الاسم المثنى إذا كان معربا متمكنا احتاج إلى حرف إعراب. وقولنا رجلان ونحوه معرب متمكن محتاج إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب إذن..).

(45) السيوطي: همع الهوامع - ج 1 – ص 134.

(46) ابن جني: علل التثنية - ص 57، 58.

(47) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف – ج 1 - ص 18.

(48) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية - ص 61.

(49) فم فيها عشر لهجات، وقد أوصل الدماميني لهجات "فو" إلى ست عشرة!

(50) ذو: ذكر النحاة أن لغة طيء تستعمل "ذو" اسماً موصولاً بمعنى الذي، إضافة إلى وضعها ضمن الأسماء الخمسة، وتعدها مبنية على سكون الواو تقول جاءني ذو

قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام. ومنهم من يعربها مثل ذو في الأسماء الخمسة بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً: رأيت ذا قام ومررت بذي قام. وهي تستخدم مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ومنهم من يستخدم ذات للمؤنث المفرد وذوات لجمع الإناث.

(51) قسم النحاة التنوين إلى خمسة أقسام ومنهم من أوصلها إلى عشرة. وتنوين التمكين يلحق الاسم المعرب المنصرف، ويسمى أيضاً تنوين الأمكنية، وتنوين الصرف.

وتنوين التنكير يلحق بعض الأسماء المبنية للتمييز بين معرفتها ونكرتها، كما في اسم الفعل كصهٍ ومهٍ وإيهٍ، أو العلم المختوم بويهٍ كسيبويهٍ..

وتنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم مقابل النون في جمع المذكر السالم..

وتنوين العوض يكون بدلاً من محذوف كما في يومئذٍ.

وتنوين الترنم خاص بالشعر..

في التحديث تلغى التسميات كلها وتبقى تسمية واحدة هي التنوين.

(52) في النحو التقليدي هناك مواضع أخرى لحذف التنوين كما في الممنوع من الصرف، والوقف، والعلم الموصوف بابن.. كعمر بن عبد العزيز، والمنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة..

(53) القرآن له إملاؤه وقراءاته، والتجويد فن قائم بذاته وخاص به.

(54) ابن جني: علل التثنية - ص 81.

(55) السيوطي: همع الهوامع - ج 1 – ص 165.

(56) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ج 1 - ص 140.

(57) السيوطي: الأشباه والنظائر - ج 1 – ص 73.

(58) عباس حسن: النحو الوافي - ج 1 – ص 109.

(59) تحدى د. السيد أبو النجا أعضاء مجمع اللغة العربية بأن يخاطب أحدهم جمعاً من الإناث دون أن يخطئ في نون النسوة فقال: (إنني أتحدى أعضاء المجامع اللغوية أن يقف أحدهم في حفل عام فيخاطب جمعاً من السيدات بنون النسوة لمدة عشر دقائق دون أن يخطئ في كل دقيقة بضع مرات) "عروبتنا سنة 2000 – ص 48".

وكلامه غير علمي؛ فهناك من أعضاء المجامع من هو اختصاصي متمكن، ولنقل كلهم متمكنون ومئات آخرون أيضاً بل آلاف.. ولكن هل القواعد لأجل قلة يتقنونها رامين ملايين العرب وراء ظهورنا؟!

وقد دعا أبو النجا إلى تسهيل وتيسير اللغة العربية، ومن ذلك حذف نون النسوة والألف بعد واو الجماعة، وكتابة الكلمة كما تنطق وتلفظ..

(60) جاء في حاشية الخضري: (اعلم أنّ ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عنه لمجيئه على أصل البناء، وهو السكون. ومن الأسماء فيه سؤال واحد: لمَ

بنيَ؟ وما بنيَ على حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان: لمَ حرك؟ ولمَ كانت الحركة كذا؟ ومن الأسماء فيه ثلاثة أسئلة: لِم بني؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟)!

(61) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف – ج 1 – ص 34.

(62) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب - ج 2 - ص 95.

(63) السيوطي: همع الهوامع - ج 2 – ص 139.

وقال الأشموني في شرحه للألفية: (نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم؛ فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافاً لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر. وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمد أو منذ فقط. وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح..).. وقال نقلاً عن شرح الكافية: (ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف، أو لفظ معه بالألف واللام..).

وقال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (قوله: "وبني أمس عند الحجازيين" أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف: أن يراد به معين، وألا يضاف، ولا يصغر، ولا يكسر، ولا يعرف بأل. وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها. فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه).

(64) ابن جني: الخصائص - ج 1 - ص 110.

(65) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة – ص 76.

(66) الجرجاني: دلائل الإعجاز - ص 266.

(67) المصدر السابق: ص 35.

(68) عباس حسن: النحو الوافي - ج 1 – ص 69. وراجع كتابه "النحو بين القديم والحديث" - ص 196 وما بعد.

(69) راجع كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي - ص 131.

(70) السيوطي: همع الهوامع - ج 1 – ص 190.

(71) عباس حسن: النحو الوافي - ج 1 – ص 33.

(72) المرجع السابق: ج 1 – ص 83.

(73) المرجع السابق: ج 1 – ص 84.

(74) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية - ص 165.

(75) رفض ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" - ص 82، التقدير في القرآن وعده محرماً: (مما يدل على أنه حرام، الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ

غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هو أحرى، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها). ففي الآية: (إذا الشمْس كُوِّرَتْ) "119" يرفض تقدير فعل بعد الشرط: إذا كورت الشمس كورت، لأن ذلك يُدخل في القرآن لفظاً زائداً عليه وهو أمر مُحرم!

(76) ابن جني: الخصائص - ج 1 - ص 284.

(77) راجع على سبيل المثال كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام - ص 684 وما بعد.. فهو يطرح مسائل فيها اختلاف في وجهات النظر الإعرابية سواء أكان النص من القرآن أو من الشعر، وجواز حالات إعرابية متعددة، وفيه خلافات كثيرة حول التقديرات الإعرابية..

(78) يقول النحاة: الماضي المسبوق بأداة شرطية جازمة مثل إن درست تنجح، يكون في محل جزم. وكذلك جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء.. وفي التحديث ألغي عمل الأدوات.

(79) قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (وفيها عشر لغات قال في التسهيل وقد يقال في لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعن ورغن ولغن أي بغين معجمة في هذين ولعلت. قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين وغلّ وغن بالمعجمة فيهما، وأوصلها إلى سبع عشرة)!

(80) السيوطي: همع الهوامع - ج 1 – ص 353.

(81) ابن هشام: شرح قطر الندى - ص 241.

(82) ابن هشام: مغني اللبيب - ص 515.

(83) السيوطي: همع الهوامع - ج 2 – ص 266.

(84) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ج 2 - ص 299.

(85) سيبويه: الكتاب - ج 4 – ص 347.

إلا أن سيبويه يؤيد يونس بن حبيب فهو يتابع كلامه قائلاً: (وأما يونس فقال: يا قاض. وقول يونس أقوى لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون: يا جار ويا صاح ويا غلام أقبل).

(86) ابن زنجلة: حجة القراءات - ص 375.

(87) ذكر أن تنوين النصب قد حذف في التحديث، ولكن من يريد استخدامه يجريه بغير ألف فلا يقول رأيت قاضياً إنما قاضيً.

(88) السيوطي: همع الهوامع - ج 1 – ص 77.

(89) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها – ج 2 - ص 4.

(90) لمجمع اللغة العربية في مصر قرار حول ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين: (تدارست اللجنة ما قدم في الموضوع من مذكرات وما عرض عليها من مقترحات، ورأت أن جمهرة من اللغويين والنحاة كأبي زيد والمبرد وثعلب وابن درستويه

وأبي علي الفارسي وغيرهم يقولون بجواز ضم مضارع فَعَل وكسره فيما لم يشتهر من الأفعال، ويستأنس في الجواز بأن الكسر والضم يتعاقبان في الفعل الواحد كثيراً، ولهذا تقترح اللجنة ما يأتي: يجوز في فَعَل المفتوح العين ضم عين مضارعه وكسرها باستثناء: أ- ما شاع بين المتكلمين فلا يكادون يخطئون فيه مثل: يضرب يقتل فيبقى على الوجه الشائع. ب- ما اشتهر من ألفاظ حلقية العين أو اللام بالفتح فالوجه فيها الفتح مثل: فَتَح يفتَح وسَبَح يسبَح ووَضَع يَضَع ورأى يَرَى ونأى يَنأى. ج- ما كان لمعنى الغلبة مثل خصمته فالباب فيه بالضم. د- ما كان واوي الفاء كوعد أو يائي العين أو اللام كباع ورمى، والمضاعف اللازم مثل حسَّن والباب فيه الكسر. وترى اللجنة: أولاً: ألا يتبع ذلك في تحرير المعاجم. ثانياُ: ألا يرخص في هذا الاستعمال للمتكلم العادي إلا حين لا يكون هناك نص صريح على باب الفعل الذي نريد أن نترخص في ضبطه).

(91) عبد الله العلايلي: مقدمة لدراسة لغة العرب – ص 115. والحروف الحلقية هي: (ء، هـ، ع، ح، غ، خ).

(92) راجع كتاب "همع الهوامع" للسيوطي - ج 3 – ص 271.

(93) راجع كتاب "إصلاح المنطق" لابن السكيت - ص 138 فما فوق.

(94) سيبويه: الكتاب – ج 4 - ص 255.

(95) أبو عمرو الدويني: الشافية - ص 23.

(96) أبو القاسم السعدي: كتاب الأفعال - ج 1 - ص 10.

(97) عباس حسن: النحو الوافي – ج 3 – ص 159.

(98) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية – ج 1 – ص 210.

(99) وتتمة كلام الخضري: (ولذا عُدَّ ما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام إذ قال: أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طلبق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني، ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته. ومن المسموع سَمْعَلَ إذا قال: السلام عليكم، وحَوْقَلَ بتقديم القاف إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وقيل بتقديم اللام. وهلَّلَ تهليلاً وهيلَلَ هيللةً إذا قال: لا إله إلا الله ـوياء هيلل للإلحاق بدحرج. ومنه في القرآن "وَإِذَا القُبُورُ بُعْثِرتـْ" "الانفطار 4"، قال الزمخشري: هو منحوت من بعث وأُثِيرَ، أي بُعِثَ موتاها وأثير ترابها. ومن المولَّد الفَذْلَكَةُ من قولهم: فَذْلَكَ العدد كذا وكذا، والبَلْكَفَةُ التي أخذها الزمخشري من قول أهل السنة: إنّ الله تعالى يرى بلا كيف وَرَدَّ عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله:

قَدْ شَبَّهُوهُ بخلْقِهِ فتَخوَّفُوا   شَنَعَ الوَرَى فَتَستَّروا بالبَلْكَفَهْ

قيل: ومن المولَّد بَسْمَلَ لأنه لم يسمع من فصحاء العرب. قال الشهاب الخفاجي: والمشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة:

لقد بَسْمَلَت ليلى غَداةَ لَقِيتُهَا   فَيَا حَبَّذا ذَاكَ الحَدِيثُ المُبسْمَلُ.

وقد استعمل كثير لا سيما الأعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله، ككتابة حينئذ حاءً مفردة ورحمه الله ـرح، وممنوع مم، وإلى آخره تارة إلخ، وتارة ا هـ وصلى الله عليه وسلم صلعم، وعليه السلام عم، إلى غير ذلك).

(100) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية – ج 1 - ص 227.

(101) المرجع السابق: ج 1 - ص 228.

وقد اختلف النحاة في مكان الإلحاق أهو في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها..

(102) ابن جني: الخصائص - ج 1 – ص 358.

(103) عبد الله العلايلي: مقدمة لدراسة لغة العرب - ص 104. وراجع "أدوار اللغات ونشوء العربية".

(104) السيوطي: همع الهوامع - ج 3 – ص 82.

(105) ابن هشام: شرح قطر الندى - ص 31.

(106) الجمل في النحو - ص 98.

(107) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – ص 42، 43.

وتتمة كلام ابن هشام السابق تتعلق بالعامل، والحركات المقدرة: (.. جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي جاء ورأى والباء. ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منوياً في آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وتلك الحركات المقدرة إعراب كما أن الحركات الظاهرة في آخر زيد إعراب).

(108) السيوطي: الأشباه والنظائر – ج 2 – ص 27.

وذكر ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب" – ص 559: (واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالمشهور المنع مطلقاً وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو يعجبني قام زيد. وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا إن كان الفعل قلبياً ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد صح وإلا فلا، وحملوا عليه: "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين"، ومنعوا يعجبني يقوم زيد وأجازهما هشام وثعلب واحتجا بقوله: وما راعني إلا يسير بشرطة..

ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا ضمير البداء وتسمع ويسير على إضمار أن..).

(109) ابن هشام: مغني اللبيب – ص 558. وراجع كتاب السيوطي "الأشباه والنظائر" – ج 2 – ص 22 وما بعد.

(110) قسم النحاة الموصولات إلى موصولات اسمية الذي التي.. وموصولات حرفية (أنّ وأن وكي وما ولو) وعدوا الموصول الحرفي وما بعده بمثابة المفرد، لذلك يؤول وما

بعده بمصدر، جاء في شرح ابن عقيل - ج 1 - ص 138، 141: (الموصولات الحرفية وهي خمسة أحرف: أحدها أن المصدرية وتوصل بالفعل المنصرف ماضياً مثل: عجبت من أن قام زيد، ومضارعاً نحو: عجبت من أن يقوم زيد، وأمراً نحو: أشرت إليه بأن قم. فإن وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى: "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى"، وقوله تعالى: "وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم" فهي مخففة من الثقيلة. ومنها أنّ وتوصل باسمها وخبرها نحو عجبت من أن زيداً قائم ومنه قوله تعالى: "أو لم يكفهم أنا أنزلنا"، وأن المخففة كالمثقلة وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون محذوفاً واسم المثقلة مذكوراً. ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط مثل: جئت لكي تكرم زيداً. ومنها ما وتكون مصدرية ظرفية نحو: لا أصحبك ما دمت منطلقاً أي مدة دوامك منطلقاً، وغير ظرفية نحو: عجبت مما ضربت زيداً وتوصل بالماضي كما مثل وبالمضارع نحو لا أصحبك ما يقوم زيد وعجبت مما تضرب زيداً. ومنه "بما نسوا يوم الحساب"، وبالجملة الاسمية نحو: عجبت مما زيد قائم ولا أصحبك ما زيد قائم وهو قليل وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم نحو: لا أصحبك ما لم تضرب زيداً، ويقل وصلها أعني المصدرية بالفعل المضارع الذي ليس منفياً بلم نحو: لا أصحبك ما يقوم زيد ومنه قوله:

أطوف ما أطوف ثم آوي   إلى بيت قعيدته لكاع.

ومنها لو وتوصل بالماضي نحو: وددت لو قام زيد، والمضارع نحو: وددت لو يقوم زيد..)..

***

القسم الثاني

الباب الأول: النحو

مقدمة

النحو يبحث في العلاقات بين جزئيات بنية الجملة، وهو: (علم تعرف به أحوال الكلمات العربية مفردة ومركبة) (1). ولكن قد تطلق كلمة النحو لتشمل النحو والإعراب والصرف.

أما الصرف فهو يبحث في بنية الكلمة المفردة، فيتناول الصيغة نفسها وما طرأ على بنيتها من تغييرات. ويرتبط بالأفعال المتصرفة، والأسماء المتمكنة، أما الأسماء المبنية والأفعال الجامدة والأدوات فلا علاقة لها بموضوع الصرف.

والصرف اصطلاحاً يطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول.. (2). والثاني يتعلق ببنية الكلمة لمعرفة ما طرأ عليها من تغيير لغير معنى طارئ عليها، كالأصالة والزيادة والصحة والإعلال والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام.. وهذا ما يسميه بعض النحاة بالتصريف، وهو يتعلق بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.

ومع أن سيبويه وضع لبناته الأولى بعد الخليل، إلا أن أبا عثمان المازني يعد المؤسس لهذا العلم، وقد أوصله ابن جني إلى أوجه.

وبناء على ما جاء في المنهج ضمت بعض موضوعات الصرف إلى النحو، وضم بعضها إلى فقه اللغة.

***

الفصل الأول:

الكلمة والجملة

تعريفات أولية:

الكلمة:

تتألف الكلمة من عدد من الحروف الهجائية ولها دلالة معجمية. فهي لفظ يدل على معنى مفرد (3).

أنواع الكلمة:

أنواع الكلمة ثلاثة: اسم، فعل، أداة (4).

الاسم:

ما دل بذاته على معنى محسوس أو غير محسوس ولم يقترن بزمن (5). وهو يشمل الإنسان والحيوان والنبات والجماد..

علامات الاسم (6): قبول أل التعريف: كتاب ← الكتاب، ودخول أداة الجر: ذهب قاسم إلى البيت..

الفعل:

ما دل بذاته على معنى/ حدث محسوس أو غير محسوس واقترن بزمن في الماضي، أو الحاضر أو المستقبل. والسياق يحدد تقييد الزمن.

فالفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان، وقد سمى النحاة المعنى حدثاً وفعلاً حقيقياً. يقول ابن هشام: (الفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وفي اللغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما) (7).

والفعل قد يكون مفرداً ككتب ويكتب.. وقد يكون مركباً أي يتألف من فعلين يؤديان معنى واحداً: كان يكتب، كاد يكتب، ما زال يكتب، ما يزال يكتب، ليس يكتب، بدأ يكتب..

أقسام الفعل: ماض وحاضر ومستقبل.

إن كثيراً من النحاة حتى عصرنا يقسمون الأفعال إلى ماض ومضارع وأمر، وهذا التقسيم خاطئ لأنه لا يتعامل مع الفعل كزمن. ولكن هناك بعض النحويين القدماء قسموا الفعل إلى ماض وحاضر ومستقبل مثل ابن السراج فقد قال: (الفعل: ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل) (8).

وقال أبو البركات الأنباري: (لأن الأزمنة لما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل) (9).

كما أطلق النحاة على الفعل الحاضر تسمية المضارع، معللين مشابهته للاسم، بدءاً من سيبويه (10) ومن جاء بعده، يقول ابن هشام: (وإنما سمى مضارعاً لمشابهته للاسم ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه) (11)!

ويوضح الأشموني ذلك في شرحه للألفية: ("وَأعْرَبُوا مُضَارعاً" بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد)..

إن النحاة بتقسيمهم زمن الفعل إلى ما قبل الكلام أو خلاله أو بعد الانتهاء منه، يجعل زمن الفعل مفتوحاً على المطلق العام إلا إن ارتبط بقيد يحدد الزمن بالضبط. فالنحاة لم يعطوا زمن الفعل حقه في التحديد وتقسيم أجزائه وحالاته المتنوعة، ولكنهم ذكروا بعض تلك الحالات في حديثهم عن الأدوات والظروف وأفعال المقاربة وكان.. وتأثيرها على معنى الفعل في القرب أو البعد أو التحقيق أو النفي.. (12).

قال ابن جني: (باب الأفعال وهي ثلاثة أضرب تنقسم بأقسام الزمان ماض وحاضر ومستقبل. فالماضي ما قرن به الماضي من الأزمنة نحو قولك قام أمس وقعد أول من أمس. والحاضر ما قرن به الحاضر من الأزمنة نحو قولك هو يقرأ الآن وهو يصلي الساعة، وهذا اللفظ أيضاً يصلح للمستقبل إلا أن الحال أولى به من الاستقبال تقول هو يقرأ غداً ويصلي بعد غد. فإن أردت إخلاصه للاستقبال أدخلت فيه السين أو سوف قلت سيقرأ غداً وسوف يصلي بعد غد. والمستقبل ما قرن به المستقبل من الأزمنة نحو قولك سينطلق غداً وسوف يقوم غداً وسوف يصلي غداً، وكذلك جميع أفعال الأمر والنهي نحو قولك قم غداً ولا تقعد غداً) (13).

الفعل الماضي هو الأصل، والحاضر يشتق منه بزيادة حرف من حروف كلمة (أنيت) في أوله، وفعل الأمر يشتق من الحاضر كما يقول الكوفيون.

علامات الفعل: لكل زمن علاماته وستأتي في بحث الفعل.

الأداة:

رابطة لها معنى وهي تربط ما قبلها بما بعدها، ولا تقبل علامات الاسم أو الفعل. وقد ادعى النحاة أن الأداة تدل على معنى في غيرها كما يقول الزمخشري: (تعريف الحرف: الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب نحو قولهم: نعم وبلى وإي..) (14). وهذا غير صحيح فالأداة/ الحرف لها معنى في نفسها فمثلاً هل: تدل في نفسها على الاستفهام.. وهذا ما ذهب إليه أبو حيان وابن النحاس.

وقد ذكر النحاة أن هناك كلمات يمكن أن تأتي كأداة واسم وفعل، فمثلاً على: أداة جر، وإن سبقت بأداة جر أخرى تصير اسماً مجروراً: وقع الرجل من على الشجرة.. (15).

وفي التحديث يلغى ذاك التداخل بين أقسام الكلمة، وتبقى أداة الجر أداة وإن تكررت، فمن أداة جر وعلى أداة جر والشجرة اسم مجرور، ونلاحظ في المثال أن الأداة على يمكن الاستغناء عنها: وقع الرجل من الشجرة، وسيأتي توضيح هذا في بحث متممات الجملة.

المعرب والمبني:

1- المعرب هو الاسم الصحيح الآخر القابل لتداول الحركات الثلاث: كتاب.

2- المبني إما أن حركته لا تظهر: سما مصطفى، أو تظهر ولكنها ثابتة: كتبَ، أنتَ.. أو تظهر في إحدى الحالات الإعرابية كالفتحة في المنقوص: رأيت المحاميَ..

وهو يشمل:

1- المعتل الآخر من الأسماء والأفعال، 2- الأسماء الملازمة لحركة ثابتة لا علاقة لها بالمجانسة كالضمائر، أو الملازمة لحركة ثابتة للمجانسة كما في المثنى وجمع المذكر السالم والمضاف إلى ياء المتكلم، 3- الأفعال كلها في الأزمنة الثلاثة لملازمتها حركات ثابتة.

وفي الإعراب لا نقول مبني على كذا في محل كذا، بل نبين الحركة مباشرة: قرأَ سومر.. قرأ: فعل ماض حركته الفتحة، سومر: فاعل حركته الضمة.

والذي لا تظهر حركته لا نذكرها ولا نقدرها مطلقاً: هذا مصطفى.. فهذا: اسم إشارة مبتدأ، ومصطفى خبر.

الجملة:

تتألف من عدد من الكلمات ضمن نسق منظم ومترابط يؤدي إلى كلام مفيد وتام المعنى (16). قال أبو البقاء العكبري: (والجملة هي الكلام الذي تحصل منه فائدة تامة) (17).

أقسام الجملة:

تقسم الجملة الأساسية إلى: جملة فعلية وجملة اسمية.

1- الجملة الفعلية: تتألف من الفعل المعلوم والفاعل والمتممات (18): اشترى حسام مجلة، ذهب علاء إلى الحديقة. أما الجملة الفعلية التي فعلها مبني للمجهول ففاعلها محذوف وسيأتي الحديث عن ذلك في بحث الفعل.

2- الجملة الاسمية: تتألف من المبتدأ والخبر: الوطن عزيز.

وتقسم الجملة إلى بسيطة ومركبة (19).

1- البسيطة تتألف بنيتها من ركنين أساسيين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر. ويسميان مسنداً ومسنداً إليه: فالمسند إليه اسم مرفوع دائماً كالمبتدأ والفاعل.. والمسند اسم مرفوع أو فعل أو ظرف أو جار ومجرور.. (20)، ثم تأتي التتمات.

2- المركبة تتألف بنيتها من جملتين كالجملة الاسمية إن كان خبرها جملة: الفدائي يضحي بحياته من أجل وطنه. والفعلية: رأيت الثقافة تطور الإنسان. والجملة الشرطية تتألف من الشرط وجوابه، وجملة القسم تتألف من فعل القسم وجوابه..

أنواع الجمل:

نظر النحاة إلى الجمل بمنظار الاسم المفرد فما أمكن أن يؤول إليه فلها محل من الإعراب، وما لم يؤول فلا محل لها من الإعراب. ولكن في التحديث نوع الجمل يتعلق بأساليبها التعبيرية أو بوضعها في السياق، دون النظر إلى موقعها الإعرابي، وقد ذكرت في المنهج الجمل التي لها محل من الإعراب وهي: الخبرية والحالية والمفعول به والوصلية والمعطوفة.

الجملة الابتدائية: وهي التي يبتدأ بها الكلام.

الجملة الاستئنافية: الجملة المستقلة عما قبلها في درج الكلام.

جملة الصلة: وتكون بعد الأسماء الموصولة، أو الموصولات الحرفية: "أحب أن أتعلم" (21).

الجملة الاعتراضية: وهي التي تدخل بين شيئين متلازمين ويمكن حذفها دون أن تتأثر الجملة الأصلية: الصراع بين العرب والصهاينة – كما يؤمن به كل وطني شريف- هو صراع وجود وليس صراع حدود.

الجملة التفسيرية: وهي التي تشرح وتوضح ما قبلها.

الجملة التعليلية: وهي جملة مركبة من جملتين الثانية تعلل سبب الأولى: المقاومة تقاتل الصهاينة لتحرر الوطن السليب.

الجملة الشرطية، جملة القسم، جملة الاستثناء، الجملة الحصرية، الجملة الاستفهامية، الجملة الجوابية.. (22).

***

هوامش الفصل الأول

(1) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية - ج 1 – ص 5.

(2) الاشتقاق يقسم إلى اشتقاق أكبر واشتقاق أصغر؛ فالأصغر كاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول.. ويرتبط بالصرف. أما الأكبر فهو التقاليب الستة على حروف الثلاثي ويرتبط بفقه اللغة. وهو اشتقاق غير علمي! وقد بدأ موضوع هذا الاشتقاق والتقاليب الخليل بن أحمد في معجمه العين..

يقول ابن جني في كتابه "الخصائص" – ج 3 – ص 133 وما بعد: (وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين كبير وصغير. فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه وذلك كتركيب: س ل م فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة، والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وبقية الأصول غيره كتركيب: ض ر ب، و: ج ل س، و: ز ب ل، على ما في أيدي الناس من ذلك فهذا هو الاشتقاق الأصغر. وقد قدم أبو بكر رحمه الله رسالته فيه بما أغنى عن إعادته لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحاً وإحكاماً وصنعة وتأنيساً.

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد. وقد كنا قدمنا ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق في أول هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب تراكيبهما نحو: ك ل م، ك م ل، م ك ل، م ل ك، ل ك م، ل م ك. وكذلك: ق و ل، ق ل و، و ق ل، و ل ق، ل ق و، ل و ق. وهذا أعوص مذهباً وأحزن مضطرباً وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة...)..

(3) عرف النحاة الكلمة: قول مفرد والقول هو اللفظ الدال على معنى. وجاء في شرح ابن عقيل - ج 1 - ص 15: (والكلم اسم جنس واحده كلمة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف. لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف).

ويقول الزمخشري في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" - ص 23: (الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف. والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو وقولك ضرب زيد وانطلق بكر وتسمى الجملة).

ومجموعة الحروف إن لم يكن لها معنى لا تسمى كلمة.

(4) الأداة: مصطلح كوفي وهو أفضل من الحرف، فتسمية الحروف تبقى خاصة بحروف الهجاء التي يسميها النحاة حروف المباني، والأداة لما يسمونه حروف المعاني.

(5) يقول الزمخشري في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" - ص 23: (الاسم: هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة..).. (وينقسم إلى اسم عين واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة واسم هو صفة. فالاسم غير الصفة نحو: رجل وفرس وعلم وجهل. والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر..).

ويقول ابن هشام في كتابه "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" – ص 18: (فالاسم في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة).

(6) أوصل السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر" - ج 2 – ص 9، علامات الاسم إلى ثلاثين علامة! ولكن يكفي منها قبول الاسم أل التعريف، علماً بأن هناك أسماء لا تقبل أل التعريف ولا التنوين كأسماء الإشارة..

(7) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – ص 18.

ويعرف الزمخشري الفعل في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" - ص 319:

(الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان. ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة نحو قولك قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت).

(8) ابن السراج: الأصول في النحو - ج 1 - ص 5.

وقد قال في الصفحة 4:

(الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل. فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل. وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل).

(9) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية - ص 278.

(10) سيبويه: الكتاب – ج 1 – ص 4 وما بعد.

(11) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ج 1 - ص 27.

(12) راجع كتاب "الأزمنة في اللغة العربية" لفريد الدين آيدن. والمؤلف مصيب في قضية الزمن المطلق في الأفعال العربية، فالنحاة اهتموا بإعراب الفعل وحركته وبنائه أكثر من تفصيلات زمنه وأحواله.

وما يطرحه عن الأفعال المركبة المقيدة بأدوات أو أسماء أو أفعال أو ظروف.. ما هو إلا أساليب في التعبير عن أحوال الفعل المطلق ولكن لا تحدد زمنه بالضبط. وتلك الأساليب لا حدود لها في العربية فهي غنية جداً: كتب، قد كتب، كان قد كتب، بدأ

يكتب، قد يكتب، ما زال يكتب، كاد يكتب، كاد أن يكتب، يكاد أن يكتب، كاد أن ينتهي من الكتابة.. ما كتب، ما كتب قط، لم يكتب، لم يكتب قط، لما يكتب، لم يكن يكتب، لم يبدأ بالكتابة، لا يكتب.. قبل أن يكتب، بعد أن يكتب، بعد أن ينتهي من الكتابة.. سوف يكتب، سيكتب، لن يكتب، لن يكتب أبداً..

نعم لا توجد في العربية صيغ جاهزة لتعبر عن الأزمنة المركبة مثل اللغة الإنكليزية كالتام أو المستمر أو التام المستمر في الأزمنة كلها.. ولكن ذلك ليس عيباً في العربية مطلقاً لأن أساليب العربية تستطيع التعبير عن كل تلك الحالات. والأزمنة المركبة في الإنكليزية تنويعات على أحوال الفعل ولا تحدد الزمن بالضبط؛ فالتام في الماضي يعني أنه تم في الماضي في فترة ما والمستمر يعني استمرار الفعل في فترة ما في الماضي.. واستمرارية تأثير الفعل حتى الحاضر أو آثاره.. لا تعبر عن زمن الفعل إنما عن حالته..

(13) ابن جني: اللمع في العربية - ص 23.

(14) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب - ص 379.

وهذا ما يؤكده معظم النحاة، فابن هشام في كتابه "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" – ص 18 يقول: (والحرف في الاصطلاح ما دل على معنى في غيره).

(15) ذكر السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر" - ج 2 – ص 11، ثماني عشرة كلمة تأتي كأداة واسم وفعل!

(16) هناك خلاف بين النحويين حول مفهوم الكلام والكلم والجمل.. وقد تم تبني مصطلح الجملة وأهملت بقية المصطلحات.

(17) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب - ج 1 - ص 138.

(18) في النحو التقليدي المسند والمسند إليه عمدتان وما عداهما فضلة/ زيادة وهي منصوبة دائماً إلا إن سبقت بأداة جر أو كانت مضافاً إليه. فالرفع للعمد، والنصب والجر للفضلات، والنصب أخو الجر كما قال النحاة. وقد ذكر مجمع اللغة العربية في مصر أن: (كل ما ذكر في الجملة غير المسند إليه والمسند فهو تكملة منصوب على اختلاف علامات النصب، إلا إذا كان مضافاً إليه أو مسبوقاً بحرف جر أو تابعاً من التوابع).

إن الفضلة تسمية غير صحيحة، فالمفعول به مع الفعل المتعدي ليس فضلة فهو كالعمدة أيضاً.. وفي الآية القرآنية: (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) "البقرة 60"، لو كانت الحال "مفسدين" فضلة يمكن حذفها لما استقام المعنى في الآية. وقول ابن هشام في كتابه "شرح قطر الندى" - ص 235: (والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه)، يحتاج إلى تصويب فالفضلة تعني الزيادة عن الأركان ولكن ما دامت هناك حالات لا يصح الاستغناء عنها إذاً هي أساسية/ عمدة وليست بفضلة.

فهناك تناقض بين القول تمام الجملة والقول لا يستغنى عنها! لذلك مصطلح فضلة يثير إشكالية وفي التحديث استخدم مصطلح التممات أو المتممات.

(19) عند ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب" – ص 497.. تقسم الجملة إلى جملة صغرى وجملة كبرى: (الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم. والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين).. (ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيداً يقوم أبوه).

(20) اختلف النحاة بتحديد المسند والمسند إليه وما تم تبنيه هو رأي سيبويه. راجع كتاب "الأشباه والنظائر في النحو" للسيوطي – ج 2 – ص 10.

(21) ضم المصدر المؤول إلى الجمل كما ذكر في المنهج.

(22) راجع بحث أساليب البيان التقليدية.

***

الفصل الثاني:

الفعل

آ- أزمنة الفعل.

1- الفعل الماضي.

2- الفعل الحاضر: الأدوات التي تدخل على الفعل الماضي والحاضر، الفعل الحاضر المعلِل.

3- الفعل المستقبل: 1- الفعل الحاضر المقترن بأداة، **2-** الحاضر الشرطي، 3- الماضي الشرطي، 4- الفعل المعلل. 5- صيغة الأمر: 1- الفعل الحاضر المقترن بأداة طلب، 2- فعل الأمر البسيط.

ب- إفراد الفعل مع الفاعل وتذكيره وتأنيثه.

ج- أنواع الفعل:

1- الصحيح والمعتل، 2- المتصرف والجامد، 3- اللازم والمتعدي، 4- المعلوم والمجهول.

د- الأفعال الخاصة:

1- كان وأخواتها، 2- كاد وأخواتها، 3- ظن وأخواتها.

***

آ- أزمنة الفعل

ذكر في المنهج أنه تم تعديل مفهوم المبني والمعرب؛ فالحركة ظاهرة أو لا، ثابتة أو متغيرة بحسب الموقع الإعرابي. والأفعال في الأزمنة الثلاثة مبنية وإن تعددت حركاتها لأن تلك الحركات ثابتة عند تصريف الأفعال مع الضمائر.

1- الفعل الماضي:

تعريفه:

الفعل الماضي (هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك) كما يقول الزمخشري وغيره (1). ولكن ذاك الحدث/ المعنى الذي جرى في الماضي قبل التكلم أو قبل الانتهاء من الكلام غير محدد ومفتوح على الماضي المطلق!

فهو كصيغة عامة كان قد تم وانتهى عندما لفظناه، والسياق وحده يحدده تماماً..

علاماته:

قبوله تاء الضمير/ التاء المتحركة: كتب ← كتبتُ، كتبتَ.. أو تاء التأنيث الساكنة: كتبتْ.

حركته:

الفعل الماضي (2) له ثلاث حركات: الفتحة والضمة والسكون.

تصريفه (3):

أنا كتبْتُ: فعل ماضي (4)، "يمكن أن يضيف مريدو الحركات: ساكن"، تُ ضمير متصل "حركته الضمة" فاعل (5).

نحن كتبْنا: فعل ماضي "ساكن"، نا ضمير متصل فاعل.

أنت كتبْتَ: فعل ماضي "ساكن"، تَ: ضمير متصل فاعل.

أنت كتبْتِ: فعل ماضي "ساكن"، تِ: ضمير متصل فاعل.

أنتما كتبْتما: فعل ماضي "ساكن"، تُما: ضمير متصل فاعل.

أنتم كتبتم: فعل ماضي "ساكن"، تُم: ضمير متصل فاعل (6).

هو كتبَ: فعل ماضي "حركته الفتحة".

هي كتبَتْ: فعل ماضي "حركته الفتحة"، والتاء الساكنة للتأنيث (7).

هما كتبا: فعل ماضي "حركته الفتحة"، والألف ضمير متصل فاعل.

هما كتبتا: فعل ماضي "حركته الفتحة"، وتا ضمير متصل فاعل (8).

هم كتبو (9): فعل ماضي "حركته الضمة"، والواو ضمير متصل فاعل.

الإعراب المختصر ذاك يفي بالغرض فهو يجمع بين التحديد والحركة. فالمطلوب هو فهم الفعل، وليس التفنن في إعراب الحركة التي لا قيمة لها في الأفعال لأنها ذات نمط ثابت. لكن حركة الضمائر هامة فالضمة للمتكلم، والفتحة للمخاطب المذكر، والكسرة للمخاطبة المؤنثة: كتبتُ، كتبتَ، كتبتِ.

***

تصريف بقية أنواع الفعل الصحيح في الماضي "المهموز والمضعف" مثل السالم إلا أن المضعف يفك تضعيفه مع الضمائر: "مدّ ← مددْتُ". وقد وردت لهجة بإضافة ياء قبل الضمير ودون فك التضعيف: مدّيْت، وعدها السيوطي من الإبدال في المضعف (10)، وهذه اللهجة الفصيحة هي الأفضل لأنها شائعة بين الناس. وقد كرهت العرب اجتماع الأمثال مكررة فقالوا بدلاً من ظللت ظلت وبدلاً من مسست وأحسست مست وأحست، فالميل للتخفيف أفضل.

تصريف المعتل:

1- المثال: يصرف كالصحيح: وعد ← وعدت..

2- الأجوف: "قال، باع" تحذف الألف "عين الفعل" مع ضمائر المتكلم والمخاطب: قُلت، بِعت.. وتبقى مع ضمائر الغائب: قال، قالت، قالا..

3- الناقص: رمى، دنا، رضي (11)، مع الضمائر: رميتُ، دنوتُ، رضيتُ.. في النحو التقليدي تقلب الألف إلى أصلها فالألف المقصورة تقلب ياء والألف الممدودة تقلب واواً، والمنتهي بياء تبقى كما هي.

ملاحظات:

1- تحذف الألف مع تاء التأنيث الساكنة، هي رمَت، دنَت.. وفي الإعراب لا نلتفت إلى المحذوف فنقول رمَتْ، دنَتْ: فعل ماض والتاء للتأنيث.

2- تحذف الألف مع واو الجماعة: رمَوا، دنَوا، رضَوا.. وفي الإعراب لا نلتفت إلى المحذوف. ويضم ما قبل الواو للمجانسة كما ورد في المنهج، فنقول رمُوا، دنُوا، رضُوا.

ونلاحظ صيغة واحدة للمثنى الغائب وجمع الذكر الغائب: هما دنَوَا، هم دنَوْا، لكن اللفظ يختلف وكذلك الإعراب: هما دنَوَا فعل ماض حركته الفتحة والواو لام الفعل والألف ضمير فاعل. وهم دنَوْا: فعل ماض ولام الفعل محذوفة والواو ضمير فاعل، والألف الفارقة ستحذف كما ذكرنا.

وعند تحويل حركة ما قبل الواو للمجانسة يصير الوضع: هما دنَوَا، هم دنُوا ← دنُو.

3- المثال الناقص "اللفيف المفروق" مثل: وفى، يصرف كالمثال والناقص. والأجوف الناقص "اللفيف المقرون" عوى، يصرف كالناقص.

***

2- الفعل الحاضر:

سماه النحاة مضارعاً لمشابهته الاسم كما ذكرنا سابقاً، بينما المفترض أن تدل التسمية على حقيقته كزمن حاضر (12). وهو يشتق من الماضي بإضافة حرف في أوله من حروف (أ، ن، ي، ت).

تعريفه:

الحاضر يدل على حدث/ معنى يجري أثناء التكلم، فزمنه الوقت الحالي المفتوح على المستقبل.

علاماته:

أن يقبل السين وسوف، ولن ولم وأخواتهما (13).

حركته:

الفعل الحاضر له ثلاث حركات: الضمة والفتحة والكسرة.

تصريفه (14):

أنا أكتبُ: فعل حاضر، (ولمن يريد الحركة: حركته الضمة)، والفاعل أنا (15).

نحن نكتبُ: فعل حاضر، "حركته الضمة"، والفاعل نحن.

أنتَ تكتبُ: فعل حاضر، "حركته الضمة"، والفاعل أنتَ.

أنتِ تكتبي: فعل حاضر، "حركته الكسرة"، والياء ضمير متصل فاعل (16).

أنتما تكتبا: فعل حاضر، "حركته الفتحة"، والألف ضمير متصل فاعل.

أنتم تكتبو: فعل حاضر، "حركته الضمة"، والواو ضمير متصل فاعل (17).

هو يكتبُ: فعل حاضر، "حركته الضمة".

هي تكتبُ: فعل حاضر، "حركته الضمة".

هما يكتبا: فعل حاضر، "حركته الفتحة"، والألف ضمير متصل فاعل.

هما تكتبا: فعل حاضر، "حركته الفتحة"، والألف ضمير متصل فاعل.

هم يكتبو (18): فعل حاضر، "حركته الضمة"، والواو ضمير متصل فاعل.

***

تصريف بقية أنواع الصحيح "المهموز والمضعف" كالصحيح السالم مع ملاحظة أن المهموز المسند للمتكلم المفرد تجتمع فيه همزة الفعل وهمزة المتكلم فتصيران مداً: أخذ ← آخذ. ويلغى فك المضعف إن سبق بلم أو لا الناهية: لم يمدّ..

تصريف المعتل:

1- المثال: تحذف فاء الفعل: وعد ← يعد. وتعمم هذه القاعدة على المثال كله أي يصير على وزن "فعل يفعِل": والأفعال التي على غير ذاك الوزن تحول إليه مثل: وبأ، وبد، وبر، وبش.. ويلغى مضموم العين في الماضي أو مكسورها وإن وردا ضمن تنويعات الفعل كوثَق يثِق، وثُق يثق، وحَد يحِد، وحُد يحد، وحِد يحد.. (19).

2- الأجوف: في النحو التقليدي أصل الألف قد يكون واواً أو ياء، لذلك تقلب الألف إلى أصلها في الحاضر. فالأجوف الواوي مثل: قال ← يقول، واليائي مثل: باع ← يبيع. وقد تبقى كما هي: نام ← ينام.

وفي التحديث لا حل لأصل الألف إلا بتوحيدها كلها واوياً أو يائياً كما جاء في المنهج.

3- الناقص: وردت أفعال ناقصة أصل ألفها واو في لهجات أو ياء في لهجات أخرى، وهذا يعني أن أصل الألف نفسه فيه اضطراب، ويمكن حل الإشكالية بدمجهما في حالة واحدة يائية أو واوية.

في النحو التقليدي تقلب الألف إلى أصلها: رمى ← يرمي، دنا ← يدنو.. فإن كانت منتهية بالياء في الأصل تقلب ألفاً في الحاضر: رضي ← يرضى.

ملاحظات:

1- أنتِ ترمِي، تدنِي، ترضِي/ ترضَي (20): لام الفعل الأصلية حذفت، والياء الموجودة هي ياء المؤنثة المخاطبة وهي ضمير فاعل.

2- أنتم ترموا، تدنوا، ترضُوا/ ترضَوا (21): لام الفعل حذفت، والواو ضمير فاعل.

3- هم يرموا، يدنوا، يرضوا: لام الفعل حذفت، والواو ضمير فاعل.

4- نلاحظ تشابهاً بين صيغتي الغائب المثنى والجمع: هما يدنُوَا، هم يدنُوْا، وتشابهاً بين صيغتي المخاطب المثنى والجمع: أنتما تدنُوَا، أنتم تدنُوْا..

ولكن اللفظ يختلف والأصل كذلك؛ فالواو مع المثنى لام الفعل والألف ضمير الفاعل، ولام الفعل مع الجمع محذوفة والواو ضمير فاعل والألف فارقة وهي ستحذف كما ذكر فيصير الوضع: هما يدنوا، هم يدنو، أنتما تدنوا، أنتم تدنو.. وصيغة الجمع تصير مشابهة لصيغة المفرد لكن التمييز بينهما في السياق سهل.

***

الأدوات التي تدخل على الفعل الماضي والحاضر (22)**:**

قد: تدخل قد على الفعل الماضي والحاضر. فإن دخلت على الفعل الماضي فهي تفيد التحقيق أو تزيده توقعاً وتقريباً فالفعل الماضي كما يقول الصبان في حاشيته: (زمانه يحتمل القرب والبعد، فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب). وإن دخلت على الحاضر تجعله يفيد التقريب أو التكثير أو التوقع أو التحقيق. وقد اختلف حول التقريب والتحقيق مع الحاضر وهذا ليس بإشكالية لأن السياق هو الأساس في فهم الدلالة.

أنْ الوصلية (23): توصل بالفعل المنصرف، يقول ابن عقيل في شرحه للألفية: ("أن" المصدرية، وتُوصَلُ بالفعل المنصرف ماضياً مثل "عَجِبْتُ مِنْ أنْ قَامَ زَيْدٌ"، ومضارعاً نحو"عَجِبْتُ مِنْ أنْ يَقُومَ زَيْدٌ"، وأمراً نحو "أشَرْتُ إِلَيْهِ بِأنْ قُمْ"..).

والنحاة يسبكونها والفعل بمصدر، إلا إن كان الفعل أمراً لأنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب. ولم يرد في كلام العرب مثل: يعجبني أن قم. ويذكر الصبان في حاشيته أنّ أنْ: (موصول حرفي إذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة، فالأول نحو أرسلت إليه أن قم أو لا تقم).. (24).

نون الوقاية: وتسمى نون العماد أيضاً وهي تدخل قبل ياء المتكلم مع الفعل المتصرف لسلامة اللفظ: أكرمني ويكرمني، أو الجامد نحو: عساني..

وقد اختلف في سبب وقايتها، قال الأشموني في شرحه للألفية: (مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر. وقال الناظم بل لأنها تقي الفعل اللبس في أكرمني في الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر).

الفعل الحاضر المعلِل:

قد يستخدم معنى الفعل بمعزل عن زمنه وذلك في العلوم والتعريفات العلمية (25)، وفي الجمل المركبة التعليلية يتجرد الفعل الحاضر من الزمن..

الجملة التعليلية تتكون من جملتين الثانية معلِلة للأولى وتتألف من الفعل الحاضر وإحدى أدوات التعليل: لام التعليل وكي ولكي وحتى (26). والفعل الحاضر وإن كان ترتيبه الزمني ضمنياً بعد الفعل الأول لكن الزمن فيه ليس هو المقصود.

والتعليل إما أن يكون مطلقاً كما في المثال: يقرأ حسان لتزداد ثقافته، فازدياد الثقافة معلومة عامة ولا تعني الحالية. أو يكون مقيداً إن كان ترتيبه الزمني سينفذ بعد الفعل الأول مباشرة.

الماضي المعلَل: في المثال: ذهب خالد إلى الجامعة ليتعلم، دلالة الفعل يتعلم ليست في الحاضر، إنما هي تعليل للفعل الماضي ذهب.

الحاضر المعلَل: في المثال: يذهب حسن إلى المكتبة ليشتري كتاباً، الفعل ليشتري تعليل للفعل الحاضر يذهب، وهو سيجري في المستقبل بالنسبة له، لكن الزمن ليس هو المقصود.

المستقبل المعلَل: في المثال: سيذهب خالد إلى المكتبة ليشتري كتاباً، فعل الذهاب سيجري في المستقبل، والتعليل ليس في الحاضر.

***

3- الفعل المستقبل:

بما أن تسمية أزمنة الأفعال تطابق الزمن الحقيقي في التحديث، صار فعل الأمر جزءاً من تشكيلات فعل المستقبل، وليس هو المقابل للماضي والحاضر.

تعريفه:

المستقبل يدل على حدث/ معنى سيجري بعد الانتهاء من الكلام، وقد يكون مطلقاً أو محدداً. والسياق يوضح هل هو مستقبل بالنسبة للحاضر، أو بالنسبة للماضي، ففي المثال: قال جمال سأسافر إلى مصر وسأزور الأهرامات.. فهنا الفعلان سأسافر وسأزور في المستقبل بالنسبة للماضي قال..

أنواعه:

1- الفعل الحاضر المقترن بأداة:

- السين أو سوف: يسافر ← سيسافر، سوف يسافر (27). والسين للمستقبل القريب وسوف للتسويف أي للمستقبل البعيد كما يرى البصريون فهم يدعون اتساع زمن المستقبل مع سوف، بينما أنكر الكوفية ما قالته البصرية، ورأي الكوفية أصح لأن القرب أو التسويف مطلق ولا يرتبط بقيد زمني، والسياق هو الذي يحدد ذلك.

وتنفرد سوف عن السين بجواز دخول لام الابتداء عليها نحو: (ولسوف يعطيك ربك فترضى) "الضحى 5".

والأداتان تستخدمان في الإثبات. أما في النفي المطلق للمستقبل فتستخدم لن: لن يكتب، لن أداة نفي مطلق للمستقبل، يكتب فعل حاضر حركته الضمة.

- أن: أداة وصل واستقبال: نحب أن يتحرر الوطن.

2- الحاضر الشرطي (المستقبل بالنسبة للحاضر):

أسلوب الشرط للمستقبل المطلق باستخدام أدوات الشرط إن وأخواتها: إن تدرس تنجح.. فالفعل تدرس في الحاضر بينما الجواب في المستقبل. وهناك أساليب أخرى للشرط ستأتي في بحث أساليب البيان التقليدية.

3- الماضي الشرطي (المستقبل بالنسبة للماضي):

إذا الشـرطية تحـول معنـى الماضـي إلـى المسـتقبل: إذا درسـت نجحـت أو تنجـح.. والجواب في المسـتقبل مـن حيـث المعنـى بالنسـبة لصيغة الماضـي، لأن النجاح يكون بعد الدراسـة فهو مستقبل بالنسـبة لها.

4- الفعل المعلِل:

قلنا سابقاً بأن دلالة الفعل المعلِل ترتيبها بعد الفعل المعلَل، وأن المقصود منه التعليل لا الزمن، ولكن يبقى ضمنياً ترتيبه الزمني في المستقبل بالنسـبة للفعل المعلَل كما في المثال: ذهب خالد إلى المكتبة كي يشتري كتاباً، فالشراء سيتم في المستقبل بالنسـبة للـذهاب. ومثلـه الحاضـر المعلِـل لفعـل فـي المسـتقبل: سـيذهب خالـد إلـى المكتبة ليشتري كتاباً..

5- صيغة الأمر: تتعلق بالمستقبل المطلق، ولها شكلان:

1- الفعل الحاضر المقترن بأداة طلب:

- لا الناهيـة: لطلـب الامتنـاع عـن فعـل الشـيء/ أمـر النهـي بـدءاً مـن المسـتقبل القريـب بعد إتمام الكلام وانتهاء بالمستقبل المطلق إن لم يحدده السياق: لا تهمل واجباتك.

- لام الأـمر: أداة لطلـب القيـام بالفعـل بـدءاً مـن المسـتقبل القريـب بعـد إتمـام الكلام وانتهاء بالمستقبل المطلق إن لم يحدده السياق: لتعطف على الصغير (28).

2- **فعل الأمر البسيط:**

تعريفه:

هـو الـذي يـدل علـى الطلـب بنفسـه مـن المخـاطب تحديـداً، دون الاقـتران بأيـة أداة مساعدة (29).

علامته:

يذكر النحاة إضافة لدلالته على الطلب أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة، ولكن الياء وحدها لا تكفي لأن الحاضر تدخل عليه تلك الياء، لذلك تعريفه كاف للدلالة عليه.

حركته:

فعل الأمر له أربع حركات (30): السكون (31) والفتحة والضمة والكسرة.

تصريفه:

أنت اكتبْ: فعل أمر ساكن، والفاعل أنت (32).

أنتِ اكتبِي: فعل أمر حركته الكسرة، والياء ضمير متصل فاعل.

أنتما اكتبَا: فعل أمر حركته الفتحة، والألف ضمير متصل فاعل.

أنتم اكتبو: فعل أمر حركته الضمة، والواو ضمير متصل فاعل (33).

***

تصريف بقية أنواع الصحيح "المهموز والمضعف": المهموز الأول تحذف همزته في الأمر: خذ، خذي، خذا، خذوا. والمهموز الوسط تبقى همزته: اسأل.. (34).

المضعف في لغة الحجاز يفك التضعيف: امدد، بينما تميم تقول: مُدّ، وهو المتبع في التحديث.

تصريف المعتل:

1- المثال: تحذف فاء الفعل لأنه مشتق من الحاضر: وعد يعد ← عد، عدي، عدا، عدوا.

2- الأجوف: تحذف عين الفعل مع المفرد المذكر المخاطب: قال يقول ← قلْ وتبقى مع بقية الضمائر: قولي، قولا، قولوا. ومثله الأجوف اليائي: بِعْ، بيعي، بيعا، بيعوا.

3- الناقص: رمى، دنا، رضي: في القواعد التقليدية تحذف لام الفعل مع المفرد المذكر المخاطب: ارمِ، لكن في التحديث سيبقى حرف العلة وسيكون مداً وليناً لمجانسة الصحيح قبله له: ارميْ، ادنوْ، ارضىْ.

وتصريف الفعل مع بقية الضمائر كما هو التصريف السابق: ارمي، ارميا، ارموا. ادنو، ادني، ادنوا، ادنوا.

ملاحظات:

1- المعتل حركاته: السكون الظاهر للمفرد المذكر "كعدْ وبعْ وارميْ "دون حذف لامه"، والكسرة مع ياء المؤنثة المخاطبة: ارمِي، والفتحة مع المثنى: ارميَا، والضمة مع واو الجماعة: ارمُوا..

2- ارمي: صيغة واحدة للمذكر والمؤنث، لكن الياء في المذكر لام الكلمة، أما في المؤنث فلام الكلمة محذوفة والياء هي ياء المؤنثة المخاطبة ضمير الفاعل. بينما لا يوجد التباس في بقية أنواع الناقص: ارضى، ارضي. ادنو، ادني.

3- ادنوَا، ادنُوْا: تتشابه الصيغتان إملاء في المثنى والجمع ولكنهما تختلفان في اللفظ والأصل: فالواو في المثنى لام الفعل والألف ضمير الفاعل. وفي الجمع لام الفعل محذوفة والواو هي واو الجماعة ضمير الفاعل. وعند حذف الألف الفارقة من واو الجماعة "ادنو" يصير شكلها مغايراً لصيغة المثنى، ولكنها ستشبه صيغة المفرد المذكر "ادنو"؛ إلا أن الواو في المفرد أصلية "لام الفعل"، وفي الجمع لام الفعل محذوفة والواو هي واو الجماعة ضمير الفاعل، والسياق يوضح الدلالة.

4- فعل الحاضر التعليلي يدخل على صيغة الأمر: ادرس لتنجح، كي تنجح..

وإذا حذفت الأداة تصير الجملة أسلوب شرط كما سيأتي في بحث أساليب البيان التقليدية.

***

إذاً الفعل له الحركات كلها من فتح وضم وكسر، وسكون (قطع الحركة) وهي على النحو التالي:

الفتحة: في الماضي مع المفرد الغائب والغائبة. والمثنى في الماضي والحاضر وصيغة الأمر.

الضمة: مع واو الجماعة في الماضي والحاضر وصيغة الأمر. وفي الحاضر مع المتكلم المفرد والجمع، والمخاطب المفرد المذكر والغائب المفرد المذكر والغائبة المفردة المؤنثة.

الكسرة: مع ياء المؤنثة المخاطبة في الحاضر وصيغة الأمر.

السكون: في الماضي مع المتكلم المفرد والجمع، والمخاطب بكل صيغه. وفي صيغة الأمر مع المفرد المذكر.

***

ب- إفراد الفعل مع الفاعل وتذكيره وتأنيثه

1- إفراد الفعل مع الفاعل:

يجوز أن يبقى الفعل في صيغة المفرد إن جاء قبل الفاعل: جاء المناضل من ساحة المعركة.. جاء المناضلان.. جاء المناضلون.. فإن جاء الاسم قبله "وهو الفاعل عملياً" يلحق الفعل ضمير يطابق الفاعل: المناضل جاء.. المناضلان جاءا.. المناضلون جاءوا..

ويجوز دخول علامة التثنية أو الجمع على الفعل إن تقدم على الفاعل، لأنه لهجة عربية وهي شائعة في اللهجة المحكية وتسمى لهجة (أكلوني البراغيث) (35). والمدرسة البصرية عدتها لهجة ضعيفة نتيجة القياس المتزمت، بينما المدرسة الكوفية تقبلتها. وهي لهجة فصحى وسليمة وقد وردت آيات قرآنية على نمطها: (وأسروا النجوى الذين ظلموا) "الأنبياء 3"، (ثم عموا وصموا كثير منهم) "المائدة 71"..

إذاً يجوز القول: يحبان المثقفان المطالعة، يحبون المثقفون المطالعة؛ فالضمير فاعل لأسبقيته ويأتي الاسم الظاهر بدلاً كموضح للضمير المبهم وهو الأفضل (36). فالمهم هنا فهم العلاقة بين الضمير والاسم الظاهر في الجملة.

ملاحظة:

أجاز النحاة في اسم الجمع الذي لا مفرد له من لفظه مثل جيش، أن يقال: الجيش جاء، أو جاؤوا، فبالإفراد مراعاة للفظ وبالجمع مراعاة للمعنى. ولكن في التحديث يجب الإفراد.

2- تذكير الفعل وتأنيثه:

ادعى بعض النحاة أن الأفعال مذكرة بحسب مصادرها، والصحيح ألا توصف بالتذكير والتأنيث فذاك خاص بالأسماء. ولكن تلحق الفعل علامة التذكير أو التأنيث إن كان الفاعل مذكراً حقيقياً أو مؤنثاً حقيقياً: لعب توفيق بكرة القدم، ولعبت وفاء بكرة الطاولة. وتلغى حالات جواز تذكير الفعل وتأنيثه (37). ويعامل اسم الجمع معاملة المفرد.

أما المذكر والمؤنث المجازيان فهما حياديان، وقد أجاز ابن كيسان وهو من المدرسة البغدادية تذكير الفعل بعد المؤنث المجازي: الشمس طلع أو طلعت. وذكر سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة..

فالمجازي حيادي الجنس، وهناك كثير من الأسماء الحيادية قد اختلفت اللهجات في تذكيرها أو تأنيثها أو جواز الأمرين.

لذلك تترك حرية تذكير الفعل أو تأنيثه مع الفاعل المجازي للتسهيل، ولكن مع المؤنثات المجازية التي تحمل علامة التأنيث وهي التاء المربوطة أو الألف أو الهمزة الزائدة، تدخل علامة التأنيث على الفعل: اهتزت الشجرة أمام الرياح العاتية.

***

ج- أنواع الفعل

1- الصحيح والمعتل، 2- الجامد والمتصرف، 3- اللازم والمتعدي، 4- المعلوم والمجهول.

***

1- الصحيح والمعتل:

يقسم الفعل إلى صحيح ومعتل:

الصحيح:

تخلو حروفه الأصلية من حرف العلة (ا، ى، و، ي)، وهو يقسم إلى:

1- السالم: يخلو من الهمز والتضعيف: كتب، ذهب..

2- المهموز: أحد حروفه الأصلية همزة: أخذ، سأل، قرأ (38).

3- المضعف: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد "حرفه الأخير مكرر": مدّ، هزّ..

ملاحظة:

تلغى تسمية الرباعي المضعف مثل زلزل لأنه لا يترتب عليها وضع خاص، وتبقى تسمية الرباعي المجرد فقط: بعثر، زلزل.

المعتل:

أحد حروفه الأصلية حرف علة (ا، ى، و، ي) ويقسم إلى:

1- المثال: ويكون حرف العلة في أوله: وعد..

2- الأجوف: ويكون حرف العلة في وسطه: باع، قال..

3- الناقص: ويكون حرف العلة في آخره: دنا، رمى..

4- الأجوف الناقص (تلغى تسمية اللفيف المقرون): وفيه حرفا العلة متجاوران: طوى..

5- المثال الناقص (تلغى تسمية اللفيف المفروق): وفيه حرفا العلة متباعدان: وفى..

ملاحظة:

حرفا العلة "و، ي"، إن جانسهما ما قبلهما فهما حرفا علة ولين ومد. فإن لم يجانسهما فهما حرفا علة ولين، فإن تحركا فهما حرفا علة فقط.

أما الألف اللينة فهي دائماً حرف علة ولين ومد.

***

2- المتصرف والجامد:

الفعل المتصرف:

ينقسم إلى تام التصرف وناقص التصرف.

التام التصرف تأتي منه صيغ الماضي والحاضر والأمر البسيط والمشتقات: كتب، يكتب، اكتب، كاتب، مكتوب، مكتب..

الناقص التصرف تأتي منه صيغتان فقط:

1- قسـم يأتي منـه الماضي والحاضر: ما زال وما يزال، ما انفك وما ينفك، ما برح وما يبرح، كاد ويكاد، أوشـك ويوشـك.

2- وقسـم يأتي منه الحاضر والأمر: يدع ودعْ، يذر وذرْ (39).

الفعل الجامد:

لا يتصرف في الأزمنة كلها، وهو يلازم صيغة الماضي أو الحاضر أو الأمر البسـيط. ولا ترتبط دلالته بالزمن..

وفـي التحـديث ألحقـت بالجامـد أسـماء الأفعـال كهيهـات وتعـال وصـه.. كمـا ذكـر فـي المنهج، وكذلك إياك التي نقلت من بحث التحذير.

تصريفه مع الضمائر:

يقسـم الفعل الجامد إلى قسـمين: 1- قسـم يتصرف مع ضمائر الفاعـل كلـها، 2- قسـم يحافظ على صيغة واحدة فلا يتصرف مع الضمائر.

ومـن الجامـد مـا تـدخل عليـه ضـمائر المفعـول بـه كفعـل التعجـب وهـب وهـات، أو تنـوب ضمائر النصب عن الرفع كما في عسـى..

أقسامه:

1- أفعال ملازمة للماضي:

- متصرفة مع ضمائر الفاعل: عسـى، ليس، ما دام، أفعال الشـروع..

- غيـر متصـرفة مـع ضـمائر الفاعـل: نعـم وبئس، حبـذا ولا حبـذا، فعـل التعجـب، هيهـات بمعنى بعد، شـتان بمعنى افترق، فقطْ (40)، قلّـ أو قلما، طال أو طالما (41)، كثر ما، شـدّ ما..

وقلما وطالما تدخلان على الفعل: قلما يفعل العاقل السـوء..

2- أفعال ملازمة للحاضر:

صيغتها ثابتة لا تتصرف مع ضمائر الفاعل: آه "بمعنى أتوجع"، أف "بمعنى أتضجر"، وي "بمعنى أتعجب"..

3- أفعال ملازمة للأمر:

- متصرفة مـع ضـمائر الفاعـل: هـب "بمعنـى احسِـب"، هـاتِ، تعالَ، هلمَّ، إياك "بمعنـى احذر".

- غير متصرفة مع ضمائر الفاعل: آمين "بمعنى اسـتجب"، صهْ "بمعنى اسـكت"..

***

3- اللازم والمتعدي:

الفعل اللازم:

هـو الـذي لا يحتـاج إلـى مفعـول بـه لإتمـام المعنـى كقـام محمـود. ولكـن قـد يحتـاج إلـى الظرف أو المفعـول بـه غيـر المباشـر "الجـار والمجـرور" لإتمـام المعنـى: خـرج الفـلاح إلـى

حقله. وقد ذكر النحاة أن الفعل اللازم هو الذي يتعدى بغيره فيصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر فهو مفعول غير صريح.. (42).

وقد ذكر النحاة بعض دلائل الفعل اللازم، منها:

- دلالته على لون أو حلية أو وزن فعُل وهو ما دل على سجية/ طبيعة نحو: "شَرُفَ، وكَرُمَ، وظَرُفَ ونَهَمَ". أو دل على نظافة "طَهُرَ الثوبُ ونَظُفَ". أو على دنس "دنس الثوبُ وَوَسِخَ". أو دلَّ على عرض "مَرِضَ زيد، واحمرَّ"..

- كل فعل على وزن افْعَلَلَّ نحو: "اقشَعرَّ واطمأن".

- إن كان مطاوعاً لما تعدَّى إلى مفعول واحد نحو: مددتُ الحديدَ فامتدَّ، ودحرجتُ البرميل فتدحرج. أو على وزن استفعل إن دل على التحول كاستحجر، وانفعل إن كان للمطاوعة كسرته فانكسر..

الفعل المتعدي:

هو الذي يحتاج إلى مفعول به لإتمام المعنى: اشترى بلال مروحةً.. وقد ينصب المتعدي مفعولاً صريحاً وآخر غير صريح، أي مباشر وغير مباشر: أخذ علاء الصحيفة من عماد.

تعدية اللازم:

يمكن تحويل اللازم إلى متعد بإحدى الطرق التالية:

1- بالهمزة: كرم ← أكرم، 2- ألف المفاعلة: جلس ← جالسته، 3- التضعيف: كرم ← كرّمته، 4- صوغه على استفعل للطلب: خرج ← استخرج.

والتعدية بالهمزة والتضعيف قياسية في اللازم والمتعدي إلى واحد (43).

حل إشكالية اللازم والمتعدي:

في القواعد التقليدية لا يوجد مقياس حاسم لتمييز اللازم من المتعدي سوى العودة إلى المعجم، ولكن ذلك لم يمنع النحاة من ذكر بعض المقاييس منها:

أن يتصل بالفعل ضمير الهاء العائد على غير المصدر، وهو مفعول به نحو: البابُ أغلقته! ولكن أنى للعربي أمام الفعل أن يعرف كون الجملة مستساغة أو لا فيما لو قال: الحديقة مررتها؟

ولابن السراج رأي ولكنه ليس سليماً، وهو أن الفعل إذا كان يتعلق بالذات دون تأثير على الخارج فهو لازم، أما إذا كان للفعل تأثير خارج إطار الذات فهو متعد (44)!

وقد ورد في النحو التقليدي ما ييسر إشكالية اللازم والمتعدي كقاعدة حذف حرف الجر توسعاً، والتضمين، ورخصة تحويل حركة العين عند الكوفيين..

1- وردت أفعال كثيرة لازمة ومتعدية كجبر: جبرت يده وجبرتها وعمر المنزل وعمرته وسار الدابة وسرتها وعاب وعبته، ودان الرجل ودنته ومنه اشتق اسم المفعول مديون في لهجة تميم كما ذكر السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر".

2- ذكرت كتب النحو أفعالاً تتعدى بنفسها أو بحرف الجر مثل نصح وشكر وكال ووزن.. شكرت زيداً وشكرت له.. وهي سماعية لا يقاس عليها في النحو التقليدي!

3- ذكرت الكتب أيضاً نوعاً من الأفعال يتعدى لاثنين، أو أحدهما مفعول به مباشر والآخر غير مباشر بواسطة حرف الجر نحو: اختار، استغفر، أمر، سمّى، كنّى، دعا..

4- ورد حذف حرف الجر توسعاً (النصب على نزع الخافض)، فيصير الفعل اللازم متعدياً بعد حذف حرف الجر المرافق له وهو قياسي عند بعض النحاة..

فقد ذكرت كتب التراث بعض الأفعال اللازمة متعدية مثل: "دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدَّارَ، وذهبتُ الشأمَ"، وقال النحاة إن الكلمات المنصوبة: البيت، الدار، الشام ليست منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به. والأخفش الأوسط أعرب الدار في قوله دخلت الدارَ: مفعولاً به، وعدّ الفعل متعدياً، بينما سيبويه أعرب الدار منصوبة على الظرفية.

في التحديث سنستفيد من مرونة هذه القاعدة للتساهل في قضية اللازم والمتعدي. فقد ألغيت تسمية النصب على نزع الخافض لأنها تابعة لمفهوم الإعراب المحلي، وسيكون المفعول حقيقياً. قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (الفعل اللازم يصلُ إلى مفعوله بحرف جر نحو: "مررتُ بزيدٍ"، وقد يحذف حرف الجر فيصلُ إلى مفعوله بنفسهِ نحو: "مررت زيداً"، قال الشاعر:

تمُرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجُوا   كلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ.

أي: تمرُّونَ بالديار، ومذهبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجرِّ مع غير "أنَّ وأنْ" بل يُقتَصرُ فيه على السماع، وذهب أبو الحسن عليُّ بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً، بشرط تعَيُّنِ الحرف، ومكان الحذف، نحو: "بريتُ القلمَ بالسكين" فيجوز عنده حذف الباء، فتقول: "بريتُ القلَمَ السكين").

وليس ضرورياً التقيد بأداة الجر المقررة نحوياً لمرافقة الفعل اللازم إذ يمكن أن يحمل معنى الفعل معنى فعل آخر، فيأخذ أداة الجر الملازمة له (45)، ففي الآية القرآنية: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) "النور 63"، حمل الفعل يخالفون وهو متعد "والأصل يخلفون"، على معنى يخرجون عن أمره. وأيضاً: (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له) "الأعراف 204"، حمل الفعل فاستمعوا على معنى أنصتوا له.

5- التضمين: (إلحاق معنى فعل ما بمعنى فعل آخر فيعطى حكمه في التعدي واللزوم، لكن بشرط أن يكون بين الفعلين تناسب وألا يقع اللبس، وأن يكون الوضع ملائماً للذوق العربي كما في الآية "سمع الله لمن حمده" فسمع متعد لكنه تضمن معنى استجاب فصار لازماً وأخذ حرف جر..) (46)، وذكر السيوطي أنه يقاس عليه لكثرة ما سمع منه (47).

إذاً من خلال النقاط الخمس ولا سيما قاعدتي (حذف حرف الجر والتضمين) يمكن التساهل في أمر التعدية واللزوم.. فإن نُصب الاسم بعد الفعل فالفعل متعد وإن لم ينصب فالفعل لازم!

***

والمتعدي قد يأخذ مفعولاً واحداً وهو الأكثر في الأفعال المتعدية، وقد يأخذ مفعولين وهي أفعال معدودة (48).

الأفعال التي تأخذ مفعولين، أو مفعولاً مباشراً والآخر غير مباشر مسبوقاً بأداة الجر:

أعطى، منح، كسا، ألبس، وهب، كنّى، سمّى، استغفر، اختار، زوّج، دعا، كال، وزن، زاد، بخس، أذاق، غشي، سام، بدل، أحلّ، وعد، سقى، آتى، خلق، أسكن، خوّل.. : أعطى خالدٌ محمداً كتاباً أو يمكن القول: أعطى خالد الكتابَ لمحمدٍ، وهو أسلوب شائع ومستساغ ولا يخرج عن العربية.. ويمكن تقديم أحد المفعولين على الآخر إن لم يقع التباس.

وقد أضيفت إلى هذا القسم المجموعة التي يقول النحاة عنها بأنها تنصب ثلاثة مفاعيل وهي: "أُرى، أعلم، أنبأ، نبّأ، أخبر، خبّر، حدّث..". فالمفعول الثالث في التحديث يعرب حالاً: أنبأ زعيمُ المقاومةِ الشعبَ الانتصارَ سهلاً.. (49).

***

4- المعلوم والمجهول:

الجملة الفعلية تتألف من الفعل والفاعل، والفعل المعلوم هو الذي نعرف فاعله: انتصرت المقاومة على جيش الصهاينة.

أما الفعل المجهول فهو الذي لا نعرف فاعله لسبب ما كالجهل به أو لتجاهله.. وحذف الفاعل يقتضي ألا نجعل له خليفة ينوب عنه، فمع الفعل المجهول وحتى تتحقق فائدة حذف الفاعل، يجب أن يبقى الفعل بلا فاعل ولا نائب فاعل: سُرق البيتَ؛ ففاعل السرقة محذوف لأنه مجهول (س)، ويبقى "البيتَ" مفعولاً به وقع عليه فعل الفاعل المجهول، وهنا يبقى مدلول الفاعل المجهول ماثلاً أمامنا، ولا يضيع الهدف من حذف الفاعل. ولن تسقط أركان الجملة بغياب ركن مصطنع جعله النحو التقليدي نائباً عن المحذوف (50). فلماذا النائب ما دام الأسلوب يتطلب تغييب أي ذكر للفاعل؟! وكيف يتحول من وقع عليه الفعل/ الفضلة عند النحاة، ليصير بمرتبة العمدة الفاعل ويأخذ حركته؟ ألم يقل النحاة بأن الفاعل مرفوع لرفعته وأهميته، ولكن في البناء للمجهول رفعوا مكانة المفعول به/ الفضلة، فاحتل مكانة الفاعل وصار بمرتبته!

فليبق فاعل الفعل المجهول محذوفاً دون أن ينوب عنه أحد، وهذا يعني عدم تحول المفعول به إلى الرفع وثبوته دائماً على النصب. وإلغاء من ينوب عن ذاك المجهول يبقي البناء أقوى، ويحد من تغيير الحركة.

ولو قلنا: البيتُ سُرق، يصير البيت مبتدأ، لأن الاسم إن تقدم على الفعل مبتدأ، وسُرق فعل مجهول وفاعله محذوف، والجملة خبر.

صوغ/ **بناء الفعل للمجهول:**

تحويل الفعل المعلوم (الماضي والحاضر) إلى المجهول يلحقه تغيير في بنيته، أما صيغة فعل الأمر البسيط فلا تصاغ للمجهول.

صوغ **الفعل الماضي للمجهول:**

1- الفعل الصحيح يكون بكسر ما قبل آخره إن لم يكن مكسوراً وبضم كل متحرك قبله: كَتَب ← كُتِبَ، أكرم ← أُكرم، اعتمد ← اُعتُمِد، استخرج ← اُستُخرِج.. والمضعف لا يظهر الكسر عليه: مَدّ ← مُدّ.

2- المبدوء بتاء يضم الحرف الثاني مع الأول ويكسر ما قبل الآخر: تقدّم ← تُقُدِّم.

3- الأجوف الثلاثي تقلب ألفه ياء ويكسر ما قبلها: باع ← بِيع، قال ← قِيل.

4- الناقص تقلب ألفه ياء ويكسر ما قبلها ويضم كل متحرك قبلهما: رمى ← رُمِي، اشترى ← اُشتُري...

5- الفعل الرباعي والخماسي المعتلان بالألف، إذا بدءا بهمزة تضم همزتهما، وتقلب ألفهما ياء، ويكسر ما قبلها: أمال ← أُمِيل، اقتاد ← اُقتِيد..

فإذا لم يبدءا بهمزة وثانيهما حرف علة، تقلب الألف واواً ويضم ما قبلها، ويكسر ما قبل الآخر: قاتل ← قُوتِل، ضارب ← ضُورِب..

6- الخماسي الذي ثالثه حرف علة ومبدوء بالتاء، تقلب ألفه واواً ويضم الحرف الأول والثاني ويكسر ما قبل آخره: تجاهل ← تُجُوهِل.

7- السداسي المعتل بالألف والمبدوء بهمزة، تقلب الألف ياء ويكسر ما قبلها، ويضم كل متحرك قبلهما: استقال ← اُستُقِيل..

صوغ الفعل الحاضر للمجهول:

1- الصحيح يكون بضم أوله وفتح ما قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً: يكتب ← يُكتَب..

2- المعتل الوسط أو الآخر بالواو أو الياء، تقلب واوه أو ياؤه ألفاً ويفتح ما قبلها ويضم الحرف الأول: يقول ← يُقال، يبيع ← يُباع، يرمي ← يُرمى، يستقيل ← يستقال..

3- المعتل الوسط بالألف تبقى الألف كما هي مع فتح ما قبل آخره: يُقاتِل ← يُقاتَل..

ملاحظات:

1- في النحو التقليدي أفعال معلومة شاذة صيغتها تشبه المجهول مثل: زُكِم، دُهِش، شُده، شُغف، أُولع، اُشتهر، أُغرم، عُني، اُستشهد، تُوفي، جُن.. وفي التحديث تخصص للمجهول، أما المعلوم منها فيتم بتعديل حركة بنية الكلمة مثل: دَهِش، اِشتَهر، اِستَشهد..

2- الأفعال الجامدة والناقصة/ الخاصة لا تبنى للمجهول.

3- يمكن استخدام الحاضر المجهول في معنى المطاوعة كما أقر ذلك مجمع اللغة العربية في مصر: يُقاوَم بمعنى إمكانية المقاومة.

***

د- الأفعال الخاصة

ذكر في المنهج أنه تم إلغاء العمل التقليدي لكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وصارت أفعالاً خاصة لأن لها خصوصية تميزها عن الأفعال العادية فهي لا توصف باللزوم أو التعدي - عدا ظن وأخواتها- ولكنها لا تكتفي بفاعلها بل تحتاج إلى تتمة كالحال، أو جملة أو شبه جملة ليتم المعنى. أما ظن وأخواتها فهي تشبه الأفعال المتعدية إذ يمكن أن تأخذ مفعولاً واحداً، ولكن المعنى لا يتم بذاك المفعول فهي تحتاج أيضاً إلى شبه جملة أو جملة أو اسم ليتم المعنى.

1- كان وأخواتها:

تقسم كان وأخواتها من حيث التصريف إلى:

1- تامة التصرف: كان، أصبح، أمسى، أضحى، صار، ظلّ، بات.

2- ناقصة التصرف ويأتي منها الماضي والحاضر: ما زال، ما انفك، ما فتئ، ما برح.

3- جامدة التصرف: ما دام، ليس (51).

معاني كان وأخواتها:

دمجت معاني هذه الأفعال "التامة والناقصة" نتيجة إلغاء عملها التقليدي.

معنى كان اتصاف فاعلها بمعنى الحال دون ارتباط بالزمن. ومعنى ظلّ اتصاف فاعلها بمعنى الحال نهاراً أو بمعنى الاستمرار. ومعنى بات اتصاف فاعلها بمعنى الحال ليلاً أو عند النزول ليلاً. ومعنى أضحى اتصاف فاعلها بمعنى الحال في الضحى أو عند الدخول في الضحى. ومعنى أصبح اتصاف فاعلها بمعنى الحال في الصباح أو عند الدخول في الصباح. ومعنى أمسى اتصاف فاعلها بمعنى الحال في المساء أو عند الدخول في المساء.

وقد تخرج تلك الأفعال عن معانيها فتأخذ كلها معنى صار، والسياق يوضح دلالاتها.

ومعنى صار يفيد التحول من صفة إلى صفة. ومعنى ليس يفيد نفي الحال بشكل مطلق إلا إن قيد بزمن. ومعنى زال وبرح وفتئ وانفك يفيد الاستمرارية؛ يقول أبو القاسم الزجاجي: (ما انفك وما فتئ وما برح معناهن الإقبال على الشيء وملازمته وترك الانفصال منه) (52).

ملاحظات:

1- ارتبط حذف نون يكون بلم الجازمة للتخفيف: لم يكنْ ← لم يكُ. وبما أن عمل الأدوات ألغي تبقى الصيغة لسلاستها كلهجة.

2- زال، انفك، فتئ، برح: يجب أن تسبق بنفي مثل ما أو لا.. ودام تسبق بما الوصلية، وتلغى تسميتها المصدرية الزمانية، فقد قال النحاة عن الآية القرآنية (ما دمت حياً)

"مريم 31"، الأصل مدة دوامي حياً فحذف الظرف وحلت ما وصلتها مكانه. وهذا تكلف لا داعي له فديمومة الزمن واضحة من معنى الفعل، ولسنا مضطرين لسد أي فراغ.

3- هناك أفعال تشبه صار في المعنى والعمل مثل: آض ورجع وعاد واستحال وارتد وتحول.. ولا ضير في وجود عشرات الأفعال المرادفة أو المشابهة لكل مجموعة كان وليس ضرورياً معرفتها، لأن بنية الإعراب تغيرت.

4- قضية التقديم والتأخير: هناك خلافات بين النحاة حول التقديم والتأخير (53)، ولكن في التحديث لا توجد أية شروط فالمهم هو وضوح المعنى وسلامته وسلاسة الصياغة. ومع أن تسلسل التركيب أسلم إن كان ضمن القاعدة العامة: الفعل فالفاعل ثم التتمات، إلا أن الأسلوب قد يتطلب تنويع بنية التركيب.

5- يجوز اتصال ضمير النصب بكان وأخواتها ولكن الفصل أسلس في اللفظ، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: ("في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى" إلا أنه إذا كان خبر "كان" وأخواتها ضميراً، فإنه يَجوز اتصالُه وانفصالُه، واخْتُلِفَ في المختار منهما؛ فاختار المصنف الاتصالَ، نحو: كُنْتُهُ، واختار سيبويه الانفصال، نحو: كنتُ إياه، "تقول؛ الصديق كُنْتُهُ، وكنتُ إيّاه"..).

6- تُزَاد الباء كثيراً بعد ليس وتفيد التأكيد، ففي الآية القرآنية: (أليس الله بأحكم الحاكمين) "التين 8"، أفادت الباء التأكيد.. وبما أن الإعراب في التحديث على الظاهر بلا تقدير أو تأويل أو محلية، فلا نقول الباء حرف جر زائد، وأحكم مجرور لفظاً في محل.. بل نقول حرف جر أصلي ومجرور حقيقي.. فيصير لدينا فعل وفاعل وشبه جملة، والمعنى واضح.

7- في النحو التقليدي زيدت كان في التعجب: ما كان أحسن زيداً، وذكر الفراء أنه يمكن زيادة كل أخوات كان.

وفي التحديث يلغى هذا التركيب، لأن صيغة التعجب كاملة في التعبير ولا تحتاج لإقحام كان للتوكيد وغيره.

***

2- **كاد وأخواتها:**

هي أفعال خاصة (54)، تحتاج إلى فعل حاضر بعدها ليتمم المعنى: كادت الشمس تغرب؛ فالشمس فاعل كادت، والفعل تغرب تمم معنى الجملة ولا نحتاج إلى إعراب الجمل، أو المصدر المؤول إن اقترن الحاضر بها (55).

وتقسم كاد وأخواتها إلى:

1- فعلا المقاربة: ويفيدان اقتراب وقوع الفعل وهما فعلان ناقصا التصرف يأتي منهما الماضي والحاضر فقط: كاد يكاد، أوشك يوشك..

وهناك عدة أشكال لتركيب الجملة معهما:

كادت الشمسُ تشرق، كادت الشمسُ أن تشرق، كادت تشرق الشمسُ، كادت أن تشرق الشمسُ..

تحليل جملة كادت تشرق الشمسُ: كادت فعل ماض، وتشرق فعل حاضر، والشمس فاعل مشترك للفعلين كادت وتشرق، ولا داعي للتقديرات (56).

وكادت أن تشرق الشمس: الشمس فاعل مشترك للفعلين كادت وتشرق، والجملة الوصلية أن وما بعدها تممت معنى الجملة.

2- أفعال الشروع: جامدة تأتي في الزمن الماضي فقط، ولا يقصد بها الزمن الحقيقي لأنها تفيد المعنى المجرد للبدء وهي: شرع، أنشأ، أخذ، بدأ، ابتدأ.. (57): بدأت الأزهار تتفتح.

3- فعل الرجاء: يفيد التمني وهو عسى (58). وهناك خلاف حول تصرفه مع الضمائر وحول كونه فعلاً أو أداة؛ قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (فتقول على لغة تميم: هند عَسَتْ أن تقوم، والزيدان عَسَيَا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ. وتقول على لغة الحجاز: هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما والهنداتُ عَسَى أن يَقُمْنَ). وجاء في حاشية الخضري: (زاد الموضح عسى في لغة حملاً على لعل لكونها بمعناها، وإنما يكون اسمها ضمير نصب متصلاً: عساك). والكوفيون عدوه بمعنى لعل، قال ابن هشام: (وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة لعل وتبعهم على ذلك ابن السراج) لكن ابن هشام تبنى فعليته (59).

وقد تم تبني فعليته بناء على لهجة تميم وهو فعل جامد يتصرف مع ضمائرالفاعل كلها في الزمن الماضي. وضمير النصب المتصل به يقوم مقام ضمير الرفع مثل: عساك وعساه وعساي.. فضمير النصب المتصل فاعل للفعل عسى (60).

وهناك عدة أشكال لتركيب الجملة مع عسى:

عسى المطر يهطل، عسى المطر أن يهطل (61)، عسى أن يهطل المطر، عسى يهطل المطر (62).. فالمطر فاعل لعسى وليهطل معاً.

***

3- ظن وأخواتها:

في النحو التقليدي ظن وأخواتها تأخذ مفعولين مباشرين، وهي تقسم إلى: أفعال اليقين والرجحان والتحويل (63). لكن في التحديث ألغي عدها أفعالاً ناسخة وناصبة لمفعولين، فهي شبيهة بالأفعال المتعدية لأنها تأخذ مفعولاً واحداً، أما الاسم المنصوب الآخر فهو حال: أرى الوطنَ غالياً، فالوطن مفعول به، وغالياً حال منصوبة.

وقد تأتي جملة فعلية بدلاً من الاسم الحال: أظن المطر يهطل، فجملة يهطل حال.

وقد تأتي جملة اسمية مصدرة بأن بدلاً من المفعول والحال: أعلم أن فلسطين كلها ستتحرر من الاستعمار الصهيوني، فجملة أن وما بعدها حلت مكان المفعول به والحال.

وهذه الأفعال تقسم إلى:

1- أفعال اليقين وتعني الاعتقاد الجازم: رأى "العقلية" (64)، علم، وجد، ألفى، درى..

2- أفعال الرجحان: ظن "قد تكون للظن أو أقرب إلى اليقين" (65)، خال، حسب، زعم "للظن الفاسد أو لمجرد القول"، عدّ..

3- أفعال التحويل/ التصيير: صيّر، ردّ، اتخذ، جعل.. (66).

ملاحظات:

1- بما أن تلك الأفعال لم تبق ضمن مفهوم النواسخ لذلك لا معنى لشروط عملها (67).

2- الحذف البلاغي قاعدة عامة في كل أبواب النحو، كما في الآية القرآنية: (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) "القصص 62"، (والله يعلم وأنتم لا تعلمون) "البقرة 216"..

3- دخول ضميرين متصلين للنصب على هذه الأفعال يجعل اللفظ ثقيلاً والأفضل الفصل، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: ("خِلْتَنِيهِ" وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهَبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصالُ، نحو: خِلْتَنِي إيَّاهُ، ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ، لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو الْمُشافِهُ لهم).

4- قضية الإلغاء والتعليق: الأصل أن يأتي الفعل فالفاعل فالمفعول به، وتقديم المفعول به لعلة ما بلاغية أو غير ذلك قد يقتضي استخدام الحركات خشية الالتباس.

في النحو التقليدي أجاز النحاة في أفعال القلوب عدا رأى، عملها في نصب المفعولين إن تقدم المفعول، كما أجازوا إلغاء عملها فما بعدها يعود مبتدأ وخبراً. فإن تقدم المفعول الأول على الفعل جاز النصب أو إلغاء النصب، كذلك الأمر إن تقدم المفعولان على الفعل ولكن الإلغاء أفصح (68).

وفي التحديث الأفعال الخاصة تعامل معاملة الأفعال العادية، فإن تصدر المفعول تصير الجملة جملة اسمية لأن الفرق بين الجملة الفعلية والاسمية هو أسبقية الفعل أو الاسم. وهذا الكلام ينطبق على الأفعال كلها دون استثناء.

والتعليق في النحو التقليدي هو إبطال عمل أفعال القلوب عدا رأى لفظاً لا محلاً لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها مثل لام الابتداء أو الاستفهام أو النفي بلا أو ما، كما في الآية القرآنية: (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) "الأنبياء 65"..

وفي التحديث القضية تتعلق بالأفعال كلها فالجملة الاسمية حلت مكان المفعول والحال ولا داعي لمصطلح التعليق.

هوامش الفصل الثاني

(1) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب - ص 319.

(2) الفعل الماضي في النحو التقليدي مبني، والمفترض عند النحاة أن المبني ملازم لحركة واحدة إلا أننا نجد ثلاث حركات في الماضي: الفتحة والضمة والسكون/ إلغاء الحركة!

لقد تحدث ابن جني في كتابه "الخصائص" عن إصلاح اللفظ مثل تسكين الفعل الماضي مع الضمير لمنع توالي الحركات مثل: كَتَبْتـُ. وذكر النحاة كابن هشام في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" - ج 1 - ص 36، أن أصل الحركة في الفعل الماضي البناء على الفتحة، بينما البناء على السكون عارض لمنع توالي الحركات والضم لمناسبة الواو: (وأما ضربْت ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة. وكذلك ضمة ضربُوا عارضة لمناسبة الواو). بينما يدعي ابن الدهان أن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها فدخول الضمير على الفعل رده إلى أصله وهو السكون!

والسؤال أليست الألف ضميراً وكذلك الواو فلم لم يبن الفعل معهما على السكون؟ والتعليل عند ابن الدهان جاهز فالمجانسة هي السبب! ولعل كلام ابن عصفور مقنع أكثر إذ يقول: المضمر لا يرد كل شيء إلى أصله في جميع المواضع. وهذا ما ذكره ابن جني في كتابه "سر صناعة الإعراب" – ج 1 - ص 327: (الإضمار يرد الأشياء في أكثر أحوالها إلى أصولها).

وتوالي الحركات مردود ففي مثل دحْرَجْتُ سكن الفعل ولا تتوالى فيه الحركات ولكن بعض النحاة جاهزون للمماحكة فقد ردوا بأن الأصل في ذلك الثلاثي ثم عمم على الأفعال كلها!

والخضري في حاشيته ينقل رأي المصرّين على البناء على الفتحة مطلقاً: (مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا، ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت، وانطلقْنَا واستبقْنَا، وهو الصحيح ففتح الأول مقدر لمناسبة الواو، وأما فتح نحو: غَزوا وقضوا ففتح بنية، وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف إذ أصله غَزووا وقَضيوا، قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين، وبقي ما قبلها على فتحه)!

ألم يصرف العرب الفعل مع الضمائر في وقت واحد، فكيف حكم على أسبقية الفتحة؟

لا أصل ولا عارض، والخطأ الذي وقع فيه النحاة هو نتيجة اعتقادهم بأن الاسم المتمكن هو الأصل في قياس المعرب والمبني، ولو قلنا إن حركة الفعل تختلف عن حركة الاسم ولكل منهما حركاته الخاصة به لانتهينا من كل تلك المماحكات.

(3) راجع "جامع الدروس العربية" لمصطفى الغلاييني – ج 1 - ص 232 وما بعد "تصريف الفعل مع الضمائر".

(4) في القواعد الحديثة ستبقى الياء ثابتة في المنقوص وإن تجرد من أل التعريف والإضافة في حالتي الرفع والجر فنقول: فعل ماضي.

(5) قال النحاة في إعراب الضمير: والتاء المتحركة ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، فلنختصر هذه الإطالة: ضمير متصل فاعل، وقد أقرت مجامع اللغة العربية ذاك الإعراب المختصر.

أما الحركة فقد ذكر في المنهج أن حركة المبنيات ثابتة ولا داعي لذكرها، ولكن إن أصر محبو الحركة على ذكرها فبإمكانهم القول: ضمير متصل حركته الضمة..

(6) تم استخدام الضميرين أنتم وهم لجماعة الذكور والإناث بناء على قاعدة التغليب كما ذكر في المنهج، وألغي الضميران أنتن وهن.

(7) قال النحاة عن سكون التاء هو لمنع توالي الحركات المتتابعة، ومن المعاصرين من ادعى بأن العرب سكنوا التاء لأن المرأة عندهم لم تكن تعمل!

إذاً على العرب أن يحركوا تاء التأنيث لأن المرأة صارت تعمل، ولكن لا ندري كيف سيلفظون توالي الحركات وكيف سيحركون الفعل الساكن مع نون النسوة؟!

(8) نلاحظ تحرك تاء التأنيث الساكنة بالفتح مع ألف التثنية لمجانستها: كتبتْ ← كتبتَا، فماذا عن تسميتها السابقة مع ألف التثنية؟

لذلك نقول: تا "دون فصل" ضمير متصل للمثنى المؤنث وهو فاعل.

(9) حذفت الألف الفارقة بعد واو الجماعة بناء على ما جاء في المنهج. وقد علل النحاة بأن الألف الزائدة على واو الجماعة في الفعل، للفرق بين الواو الأصلية والواو الزائدة، وقال الكسائي للفرق بين الاسم والفعل، وقال الفراء للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة!

والكوفيون أجازوا زيادتها مع الأسماء: ضاربوا زيد!

(10) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها - ج 1 - ص 468.

(11) في التحديث الفعل المعتل الآخر ستكتب ألفه ممدودة "ا"، سواء أكان ثلاثياً أم فوقه، وكذلك الاسم: رما، سما، عصا، فتا، استدعا، مشفا، مصطفا. وذكر في المنهج ضرورة تثبيت أصل الألف في المعتل الوسط والآخر إما بالياء كلها وإما بالواو.

(12) في النحو التقليدي يتحمل المضارع الزمن الحاضر والمستقبل بوجود دلالة. والأصح أن يكون الحاضر للحالية فقط، إلا إن اقترن بقيد ما يخرجه منها.

(13) ذكر النحاة أن من علامات الحاضر أن يبدأ بأحد حروف أنيت/ نأيت الزائدة (أ، ن، ي، ت) وهي التي تحول الماضي إلى الحاضر. لكن تلك العلامة قد توقع في التباس إن لم يكن الفعل مشكولاً؛ فالماضي قد يبدأ بها وتكون زائدة: أكرمَ، تعلَّم..

(14) راجع "النحو الوافي" لعباس حسن – ج 4 – ص 177 وما بعد، بما في ذلك الجداول المساعدة. وراجع "جامع الدروس العربية" لمصطفى الغلاييني – ج 1 - ص 232 وما بعد "تصريف الفعل مع الضمائر".

(15) في الإعراب نحدد حركة الفعل كما هي في الواقع المرئي لا المتخيل. والنحاة يقولون عن الفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. وقد ألغيت الضمائر المستترة وجوباً وجوازاً، ويكفي أن نذكر الفاعل لأن الهمزة في الفعل أكتب تدل على المتكلم "همزة المتكلم" وفي الوقت نفسه حولت الفعل الماضي إلى الحاضر، كما هي النون في نكتب.. فلماذا نقدر الضمير. وقد ذكر مجمع اللغة العربية في مصر أن صيغة "أكتب" للمتكلم في الحاضر.. وهكذا كل الصيغ في كل الأزمنة التي تتطلب الضمير المستتر في النحو التقليدي.

(16) تم إلغاء نون الرفع في الأفعال الخمسة كما ذكر في المنهج. وحركة الفعل هي الحركة الملفوظة في نهاية الفعل لمجانسة الألف والواو والياء.

لماذا الإصرار على إعراب آخر وهو الأفعال الخمسة التي تشذ عن السياق الطبيعي للفعل مع الضمائر (الألف والياء والواو) لفرض الرفع؟ أليست الحركة هي هاجس النحاة؟ وما المانع أن يكون الفعل مكسوراً وهو عملياً حركته الكسرة لمجانسة ياء المؤنثة المخاطبة؟ فلماذا الهروب من الحقيقة وجعل النون مماثلة للضمة، وحذفها مماثلاً لحركتين شتان ما بينهما النصب والجزم؟!

ومن النحاة من أصر على بقاء الحركة المقدرة غير معترف بالمجانسة فقد قال الأشموني في شرحه للألفية: (وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة "الأفعال الخمسة" بحركات مقدرة على لام الفعل)!

فلتكن حركات الحاضر الضمة والفتحة والكسرة بناء على صورتها الواقعية وليست المتوهمة.

(17) ذكر سابقاً أن الصيغة واحدة لجماعة الذكور والإناث.

(18) الألف الفارقة لا معنى لها لذا حذفت كما ذكرنا سابقاً.

(19) قال ابن عقيل في شرحه للألفية – ج 4 - ص 284: (وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدة أفعال فسقطت الواو فيها وقياسها البقاء وهي يذر ويسع ويطأ ويلع ويب ويدع ويزع ويقع ويضع ويلغ. وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لغة عقيل وهي يوغر ويوله ويولغ ويوحل ويوهل وهي عند غير عقيل مفتوحة العين أو محذوفة الفاء..).

إن أوزان الأفعال "الأبواب الستة" مرتبطة في النحو التقليدي بعين الفعل في الماضي والمضارع، وقد عدلت في التحديث.

(20) الفعل ترضِي في النحو التقليدي ترضَين حذفت لام الفعل الألف، والفتحة تدل عليها. وفي التحديث حذفت نون الأفعال الخمسة وتحولت حركة عين الفعل "الضاد" إلى كسرة لمجانسة الياء دون الالتفات إلى الحذف.

(21) الفعل ترضُوا في النحو التقليدي ترضَون، وفي التحديث تحرك عين الفعل "الضاد" بالضم لتجانس الواو دون الالتفات إلى الحذف.

(22) في القواعد التقليدية الأدوات التي تدخل على المضارع فتجزمه هي: لم ولما ولام الأمر ولا الناهية وأدوات الشرط. والتي تنصبه هي: أن ولن وكي وحتى وفاء السببية وواو المعية.. وفي التحديث ألغي عمل الأدوات مع بقاء معناها وضمن تصنيفات جديدة.

لقد انشغل النحاة بالأدوات كعامل مغير للحركة حتى أن اسم معظمها ارتبط بالحركة فالنواصب للنصب والجوازم لقطع الحركة، فهل القواعد قواعد بناء وتركيب ومعانٍ أو قواعد حركة؟!

(23) ذكر في المنهج أن المصدر المؤول سيعامل كجملة وستسمى الجملة الوصلية.

(24) تضم "أن التفسيرية" إلى الوصلية، ومنها ما قاله النحاة حول الآية: (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك) "المؤمنون 27"، بأنها مصدرية والتقدير أوحينا إليه صنع السفينة.

ويذكر ابن هشام بأنه يمكن أن تكون أن التفسيرية: (تحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر) أو (المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية). كما ذكر ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" - ص 47، 48، إنكار الكوفيين للتفسيرية: (وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة وهو عندي متجه لأنه إذا قيل كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد أي ذهب).

(وذكر الزمخشري في قوله تعالى: "ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله"، أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط ألا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني لأنه لا يصح أن يكون "اعبدوا الله ربي وربكم" مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره لأن المفسر عين تفسيره ولا أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به، ولا بدلاً من ما. أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد ابن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك. وأما الثاني فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع. فإن قيل لعل امتناعه من إجازته لأن أمر لا يتعدى بنفسه إلى الشيء

المأمور به إلا قليلاً فكذا ما أول به. قلنا هذا لازم له على توجيهه التفسيرية ويصح أن يقدر بدلاً من الهاء في به، ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظناً منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حساً فلا مانع).

إذا كان العلماء يختلفون ويخطئون بعضهم، فماذا يفعل عباد الله الناطقون بالضاد؟

لذلك تبقى تسمية واحدة لـ "أن" وهي الوصلية لا غير، وتلغى زيادتها بعد ما ولما.

(25) راجع كتاب "النحو الوافي" لعباس حسن – ج 1 – ص 45.

(26) كي التعليلة مرادفة للام التعليل، ويمكن اقترانهما "لكي": ذهب لبيب إلى البساتين لكي يمتع عينيه بالطبيعة.. وفي التحليل نعد لكي كلمة واحدة دون تجزيء، فيكون لدينا كلمتان بمعنى واحد: كي ولكي.

أما حتى فهي تدل على الانتهاء وهو الغالب في استخدامها كما يقول ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" - ص 166، ويمكن أن تستخدم للتعليل: سيسهر خالد حتى ينتهي من القصة..

(27) الفعل في الحاضر دون أداة، ودخول الأداة السين أو سوف حولت زمنه للمستقبل، لذا من المنطقي أن يصير إعراب الفعل فعلاً للمستقبل، لكن ذلك سيوقع في التباسات جديدة، لذلك سيبقى الإعراب كما في النحو التقليدي مع الإشارة إلى الدلالة.

(28) يقول النحاة من باب الأدب واللباقة إن كان الطلب من الأعلى للأدنى فهو نهي وأمر، وإن كان من الأدنى للأعلى فهو للتوسل، وإن تساوى الطرفان فهو التماس.

في علم النحو يبقى الأمر أمراً ولا تتغير تسميته، والسياق يحدد مكانة الآمر. واللباقة تتطلب أن يرفق الأمر بصيغة أدبية مثل إذا سمحت أو من فضلك دون النظر لموقع الطالب: إذا سمحت أغلق الباب، أو أغلق الباب من فضلك..

(29) في التحديث أطلق عليه تسمية البسيط لتمييزه عن الأمر المركب من الفعل الحاضر والأداة. وكلمة البسيط كمقابل للمركب أو المعقد أقرها مجمع اللغة العربية في مصر.

(30) هناك خلاف بين الكوفيين والبصريين حول فعل الأمر؛ فالبصريون يقولون مبني والكوفيون يقولون معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة، قال الأشموني في شرحه للألفية: (وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة. وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة).

وفي النحو التقليدي الأمر مع ألف الاثنين وياء المؤنثة المخاطبة وواو الجماعة مبني على حذف النون لاتصاله بتلك الضمائر، أو لأن مضارعه من الأفعال الخمسة. ويقول النحاة يبنى الأمر على ما يجزم به مضارعه، أي يأخذ أشكال جزم المضارع: لم تكتبْ ← اكتبْ، لم تكتبي ← اكتبي، لم تكتبا ← اكتبا، لم تكتبوا ← اكتبوا..

ومن المفترض أن تكون الحركة على الحرف الأخير من الفعل، ولكن النحاة نقلوها إلى خارجه أمام إشكالية المجانسة!

(31) في النحو التقليدي الفعل مع نون النسوة يبنى على السكون، وقد ألغيت في التحديث.

(32) قال النحاة الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، علماً بأن صيغة الفعل للضمير الأول في الأمر مرتبطة بأنتَ. والفعل لا يكون لغير المخاطب، فتقدير الضمير تابع للصنعة النحوية ليس إلا.

(33) تم تعميم أنتم وهم لجمع الذكور والإناث كما ذكر سابقاً.

(34) ألغي جواز حذف الهمزة "سل، سلي.." لأنه لا يستخدم في عصرنا.

(35) حكى البصريون عن طيء وأزد شنوءة لهجة "ضربوني قومك"، وقد قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (ومذهبُ طائفةٍ من العرب وهم بنو الحرث بن كعب، كما نقل الصفّار في شرح الكِتابِ أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى، أو مجموع أتي فيه بعلامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع، فتقول: "قاما الزيدان، وقامُوا الزيدون، وقُمنَ الهنداتُ". وهذه اللغة القليلةُ هي التي يعبر عنها النحويون بلغة: "أكَلُوني البَراغيث" وَيُعبرُ عنها المصنِّف في كتبه بلغة "يَتَعاقَبُونَ فيكُمْ ملائِكةٌ باللّيْلِ وملائكةٌ بالنَّهار"، فـ"البراغيث" فاعل "أكلوني" "وملائكة" فاعل "يتعاقبون"، هكذا زعم المصنف).

والنحاة المعاصرون يرفضون تلك اللهجة، ومنهم سعيد الأفغاني فقد قال في كتابه "الموجز في قواعد اللغة العربية – بحث الفاعل": (إلا أن ما يجب التنبيه إليه هنا هو أن بعضاً من فضلاء النحاة الأقدمين توهم فظن آية: **"وَأسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا"**، وحديث: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" من هذه اللغة، وليس ذلك بصحيح، ففاعل "أسروا" وهو واو الجماعة عائد على "الناس" في أول السورة. و"الذين" فاعل "قال" المحذوفة، وأسلوب القرآن الكريم جرى على حذف فعل القول اكتفاء بإثبات المقول في مواضع عدة، والحديث له أول: "إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل.. إلخ". وبقيت هذه اللغة الرديئة مفتقرة إلى شاهد صحيح لا ضرورة فيه).

إن تأويل ما ورد هو وجه من الوجوه. والتحديث قبل بتلك اللهجة لشيوعها، ولورود ما يؤيدها وإن كان ضعيفاً في نظر الأفغاني وغيره.

(36) بعض النحاة كالأخفش والمازني.. قالوا الاسم الظاهر هو الفاعل بينما الضمير مجرد إشارة للمثنى أو الجمع.

(37) من حالات جواز تذكير وتأنيث الفعل مع الفاعل إذا فصل الفاعل المؤنث الحقيقي عن فعله. ومنها ما أجازته الكوفية في جمع المذكر السالم قياساً على جمع التكسير: قام الزيدون وقامت الزيدون.. ففي جمع التكسير يقولون: قام الزيود وقامت الزيود..

وكذلك جمع المؤنث السالم لعلم المذكر المنتهي بتاء مربوطة كطلحة: جاء الطلحات، وجاءت الطلحات..

وقد قال ابن عقيل في شرحه للألفية بأن كل: (جمع تكسير لمذكر، كالرجال، أو لمؤنث كالهُنُود، أو جَمْعَ سلامة لمؤنث كالهندات، جاز إثباتُ التاء وحذفها، فتقول: "قام الرِّجالُ، وقامت الرجالُ، وقام الهنود، وقامت الهنود، وقام الهنداتُ، وقامت الهندات"، فإثبات التاء لتأوُّله بالجماعة، وحذفها لتأوُّله بالجمع).

(38) عد النحاة المهموز قسماً مستقلاً من أقسام الاسم الصحيح مع أن الهمزة حرف صحيح لكنها بلا هوية. وعندما يصير لها شكل مستقل ستكون أقسام الصحيح: السالم والمضعف فقط.

(39) ورد للفعلين الزمن الماضي: ودع، وذر، ولكن أميت استخدامهما.

(40) قال النحاة "فقط" الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وقط بمعنى حسب حال من اللام أي حال كونها حسبك أي كافيتك عن طلب غيرها. وقيل: الفاء في جواب شرط مقدر، وقط خبر لمحذوف، أو اسم فعل بمعنى انته أي إذا عرفت ذلك فهي حسبك أو فانته عن طلب غيرها.

في التحديث هي كلمة واحدة غير مجزأة، فعل جامد بمعنى ليس غير.

(41) قال سيبويه هي أفعال كفتها ما عن العمل "كافة ومكفوفة". بينما المبرد رأى أن ما زائدة وبقيت هي أفعال فاعلها ما بعدها، ومن النحاة من عد ما مصدرية..

في التحديث الصيغة لا تجزأ فطالما كلمة واحدة مساوية لصيغة طال، وكذلك قل وقلما.

وقد شاع استخدام طالما بمعنى ما دام: يجب أن نقاتل العدو طالما يحتل أرضنا، بدلاً من: يجب أن نقاتل العدو ما دام يحتل أرضنا، وهذا مقبول وهو نوع من التجديد في تحميل كلمة طالما معنى الاستمرارية.

(42) أطلق النحاة على اللازم تسمية "القاصر" لعدم قدرته على الوصول إلى المفعول بنفسه، فهو غير مجاوز لفاعله. وأطلقوا عليه أيضاً المتعدي بأداة جر. قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (يسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلاً متعدياً وواقعاً ومجاوزاً، وما ليس كذلك يسمى لازماً وقاصراً وغير متعد ويسمى متعدياً بحرف جر).

(43) اختلف النحاة حول التعدية بالهمزة أو التضعيف إلى آراء: 1- التعدية بالهمزة قياسية في اللازم عند الأخفش والفارسي، وسماعية عند سيبويه، 2- التعدية بالتضعيف سماعية في اللازم، وعند سيبويه سماعية مطلقاً، 3- التعدية بالتضعيف قياسية في اللازم والمتعدي إلى واحد، 4- التعدية سماعية كلها..

وقد تم تبني قياسية التعدية بناء على ما أقره مجمع اللغة العربية في مصر.

(44) قال ابن السراج في كتابه "الأصول في النحو" - ج 1 – ص 136، 137: (ضرْبٌ فيها يلاقي شيئاً ويؤثر فيه. وضرب منه لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه فسمي الفعل الملاقي متعدياً وما لا يلاقي غير متعدٍ.

فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً نحو: قام واحمرَ وطالَ إذا أردت به ضد قصر خاصةً وإن أردتَ بِه معنى علا كان متعدياً. والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقةً أو حركة للجسم في ذاته وهيئةً له أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها. أما الذي هو خلقة فنحو: اسوَدَ واحمرَ وعورَ وشهبَ وطالَ وما أشبه ذلك. وأما حركة الجسم بغير ملاقاة لشيء آخر فنحو: قامَ وقعدَ وسارَ وغارَ ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته فإن قال قائل: فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه، قيل: هذا لا بدَّ منه لكل فعلٍ والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء، وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان. وأما أفعال النفس التي لا تتعداها فنحو: كرُمَ وظَرُفَ وفَكَر وغَضِبَ وخَبرَ وبَطُرَ ومَلُحَ وحَسُنَ وسمحَ وما أشبه ذلك.

وأما الفعل الذي يتعدى فكل حركة للجسم كانت ملاقيةً لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نظرت وشممت وسمعت وذقت ولمست وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد. وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئاً كان الفعلُ من ذلك متعدياً نحو: أتيتُ زيداً ووطئتُ بلدكَ وداركَ وأما قولك: فارقته وقاطعتهُ وباريتهُ وتاركتهُ فإنما معناه: فعلت كما يفعل وساويت بين الفعلين والمساواة إنما تعلم بالتلاقي وتركتكَ في معنى تاركتكَ لأن كل شيء تركتهُ فقد تركك فافهم هذا فإن فيه غموضاً قليلاً).

(45) راجع بحث الحمل على المعنى في كتاب "الأشباه والنظائر" للسيوطي - ج 1 – ص 232 وما بعد.

(46) عباس حسن: النحو الوافي - ج 2 - ص 434.

(47) السيوطي: همع الهوامع – ج 3 – ص 8. وفي كتابه "الأشباه والنظائر" ج 1 – ص 133 وما بعد، بحث مستفيض عن التضمين.

(48) ذكر في المنهج تعديل عمل ظن وأخواتها، وضمها إلى الأفعال الخاصة مع مجموعة كان وكاد.

(49) أي إلغاء نصب ثلاثة مفاعيل ويكتفى بمفعولين، أما الثالث فهو حسب ما يقتضيه المعنى وغالباً حال.

(50) في الإنكليزية يبنون الفعل للمجهول، ثم يذكرون الفاعل في نهاية الجملة بعد كلمة (BY)، فلا فائدة من حذف المجهول!

وقد انتقل ذاك التعبير الخاطئ إلى العربية فمنهم من يقول: كُتبت الرسالة من قبل فلان، وهذا يتناقض مع تركيب صيغة المجهول، فيجب القول: كُتبت الرسالة.

(51) بعض النحاة كأبي علي الفارسي عد ليس أداة لا فعلاً كما يقول ابن هشام في كتابه "شرح قطر الندى" - ص 28: (وأما ليس فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير).

وذكر السيوطي في كتابه "همع الهوامع" – ج 1 – ص 115: أن بني تميم تهمل عمل ليس بوجود إلا: ليس الطيب إلا المسك.

وقد ورد في مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر مسألة: ليس الطيبُ إلا المسكُ، فمنهم من نصب "المسكَ"، ومنهم من رفع "المسكُ" على تشبيه ليس بما وقد أهملت لنقض النفي بإلا. وهناك من قال بأن ليس لم تعمل وهي لهجة كما هو الحال مع ما التميمية.

(52) أبو القاسم الزجاجي: كتاب حروف المعاني - ص 7.

(53) يقول أبو البركات الأنباري في كتابه **"**الإنصاف في مسائل الخلاف" - ج 1 - ص 155: (مسألة القول في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها).

ويقول أيضاً في "ج 1 - ص 160": (مسألة القول في تقديم خبر ليس عليها: ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين. وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها).

(54) ألغي عدها أفعالاً ناقصة، وتم تعديل الإعراب كما ذكر في المنهج؛ فما بعد كاد وأخواتها فاعل، ثم متممات الجملة.. وقد قال ابن الطراوة إن عسى ليست من النواسخ؛ وفي قولنا عسى زيد أن يقوم، زيد فاعل يقوم.

(55) كثيراً ما يقترن الفعل الحاضر مع أفعال المقاربة والرجاء بأن المصدرية: كادت الشمسُ أن تشرق، عسى المطر أن يهطل. أما أفعال الشروع فلا تقترن بها. ومن النحاة من عدّ أن زائدة وليست مصدرية، لكن في التحديث وصلية كما مر.

(56) نلاحظ هنا أن الفاعل مشترك للفعلين ولا ضير في ذلك، فالنحاة أشركوه في ذلك إن كانت عسى تامة، لكن مرة كاسم ظاهر والأخرى كضمير مستتر يعود إلى الفاعل الظاهر، وقد ألغي التنازع بكل أنواعه في القواعد الحديثة. وفي الآية القرآنية: (عسى ربكم أن يرحمكم..) "الإسراء 8"، ربكم فاعل للفعلين عسى ويرحمكم.

وقد يكون الفاعل المشترك ضميراً: عسى أن تحرروا الوطن بجهادكم وصبركم، فالواو هي الفاعل المشترك..

(57) أوصل بعض النحاة أفعال الشروع إلى أربعين!

(58) ألغي استخدام الفعلين حرى واخلولق لأنهما لا يستخدمان في عصرنا.

(59) ابن هشام: شرح قطر الندى - ص 28.

(60) دخول ضمير النصب على عسى ولولا خلق إشكالية في القواعد التقليدية، فكيف يكون ضمير النصب في محل رفع؟

قال سيبويه في عساك بأنها خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل، ومذهب المبرد أنها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الإسناد فما كان مبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خبرها مقدماً، وحول الخبر الأصل إلى اسمها مؤخراً، فالضمير على هذين في محل نصب.

ومذهب الأخفش أنها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع. والمتبنى في التحديث أنه يمكن أن ينوب ضمير النصب المتصل عن الرفع لأنه لا توجد في العربية ضمائر رفع متصلة خاصة بتلك الحالة والأدوات مثل لولا.

(61) يقول النحاة: المصدر المؤول خبر عسى، ولكن في النحو التقليدي يحل المصدر الصريح مكان المصدر المؤول، وخبر هذه الأفعال فعل مضارع فكيف يحل الاسم مكانه؟ وإن تصيدنا المصدر لا يكون التركيب مستساغاً كما في قولنا: عسى المطر أن يهطل ← عسى المطر هطولاً! لذلك من النحاة من قال لا يصح التصريح بالخبر المؤول، وذاك هروب نتيجة إشكالية تكلف الصنعة الإعرابية!

(62) نلاحظ أن التقديم والتأخير جعل النحاة يعدونها تامة أو ناقصة ففي قولنا: عسى أن يهطل المطر جعل النحاة عسى تامة والمصدر المؤول فاعل. وفي جملة: المطر عسى أن يهطل؛ أجازوا أن تكون تامة أو ناقصة!

(63) قسم النحاة تلك الأفعال إلى مجموعتين: أفعال القلوب وأفعال التحويل. وأفعال القلوب تقسم إلى قسمين اليقين والرجحان (راجع شرح ابن عقيل – ج 2 – ص 28 وما بعد).

وسماها النحاة أفعال القلوب لظنهم أن معانيها قائمة في القلب، ونحن وإن كنا نعد التسميات مجرد اصطلاحات للتفاهم، ولكن هنا لا بد من الإشارة إلى أن القدماء كانوا يظنون أن القلب مركز المشاعر والأحاسيس والحالات النفسية.. وبما أن العقل هو المركز فيجب أن تسمى أفعال العقل لا القلوب، علماً بأنه ليس كل فعل يرتبط بالمشاعر ينصب مفعولين، فتلك أفعال محددة!

(64) رأى لليقين، ولكن قد تستعمل بمعنى ظنَّ كما في الآية القرآنية: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) "المعارج 5" أي: يظنّونه.. فالسياق يحدد الدلالة.

أما رأى البصرية فهي تنصب مفعولاً واحداً: رأيت غيوماً في السماء.

(65) يمكن أن تستعمل ظنّ لليقين كما في الآية القرآنية: (وَظَنُّوا أن لا ملْجأ من الله إلاَّ إليه) "التوبة 118"..

(66) ألغيت بعض الأفعال المماتة في عصرنا مثل حجا، وما يوقع التباساً مثل تعلّمْ بمعنى اعلم، ترك، وهب.. فالفعل تعلّمْ يبقى فعل أمر من الفعل تعلَّم، والفعل وهب يبقى ضمن مجموعة أعطى ومنح.

(67) في النحو التقليدي يشترط في أخذ تلك الأفعال مفعولين أن تكون ضمن معنى مجموعتها: فالمجموعة الأولى تدل على اليقين العقلي الذي لا شك فيه، والمجموعة الثانية تدل على الرجحان، والمجموعة الثالثة تدل على التحويل من وضع إلى وضع آخر..

(68) راجع كتاب "النحو الوافي" لعباس حسن – ج 2 – ص 22 وما بعد.

***

الفصل الثالث:

الفاعل

تتألف الجملة الفعلية من الفعل والفاعل..

الفاعل:

هو الذي قام بالفعل حقيقة أو مجازاً: أغلق وليد النافذة، مات الرجل، سقطت أوراق الشجرة على الأرض..

أنواعه:

1- اسم ظاهر: كتب سهيل رسالة لأخيه..

2- ضمير ويقسم إلى:

ضمير متصل: سمعت، سمعوا، اسمعا، اسمعوا.. (1).

ضمير منفصل: وهو خاص بأسلوب الحصر: ما جاء إلا أنت..

3- مصدر مؤول: يعجبني أنك محب للعلم: الجملة الوصلية أن وما بعدها "أنك محب" فاعل أو حلت مكان الفاعل ودون حاجة للتأويل بالمصدر حبك.

حركته:

1- المعرب:

الضمة: وتكون في المفرد، وجمع التكسير، والجمع بالألف والتاء، وفي أب وأخ وحم إذا أضيفت إلى ضميري المخاطب والغائب:

ألقى الشاعرُ قصيدته، ألقى الشعراءُ قصائدهم، ألقت الشاعراتُ.. عاد أبُك إلى البيت.. عاد أخُه.. "مع إشباع حركة الباء والخاء".

ألقى الشاعر: ألقى فعل ماض، الشاعر فاعل حركته الضمة.

2- المبني:

حركة الحرف الأخير في الاسم قبل ألف المثنى وواو الجمع السالم وياء المتكلم، ثابتة للمجانسة وليست حركة إعراب (2).

- الفتحة في المثنى: تطل القريتَان على الوادي.

القريتان أو القريتا: فاعل، والألف والنون معاً أو الألف علامة التثنية.

- الضمة في الجمع بالواو والنون: نجح الصحفيون في تغطية أخبار المقاومة البطلة في الجنوب اللبناني.

الصحفيون أو الصحفيو: فاعل، والواو والنون أو الواو علامة الجمع.

- الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم: سافر صديقِي إلى بغداد.

صديقي: فاعل، والياء ضمير متصل مضاف إليه.

أحكامه:

1- الترتيب المنطقي للجملة الفعلية أن تبدأ بالفعل فالفاعل فالمفعول به، ولكن يجوز التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول لعلة بلاغية إن لم يقع التباس، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (يجب تقديمُ الفاعل على المفعول، إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر، كما إذا خَفي الإعرابُ فيهما، ولم تُوجَد قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعول، وذلك نحو: "ضرب مُوسَى عِيسى" فيجب كون "موسى" فاعلاً، "وعيسى" مفعولاً. وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضُهم تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال: لأن العرب لها غرضٌ في الإلباس كما لها غرض في التبيين. فإذا وُجدت قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعل من المفعول جاز تقديمُ المفعول وتأخيرُه، فتقول: أكلَ موسى الكِمَّثْرَى).

والأفضل في حال تقديم المفعول به أن يكون المعنى واضحاً من السياق وليس من الحركة، ففي مثل: ركب سامر السيارة ← ركب السيارة سامر، السياق واضح ولا يوقع التباساً.

أما إذا تقدم الفاعل على فعله فهو يصير مبتدأ: يحب المثقفُ المطالعةَ ← المثقفُ يحبُ المطالعةَ؛ فالمثقف مبتدأ وفاعل يحب يعود إليه، ولإتمام أركان الجملة يتم الانتقال إلى إعراب الجمل؛ فجملة يحب من الفعل والفاعل خبر المبتدأ المثقف (3).

وكذلك الأمر إذا تقدم المفعول على الفاعل والفعل معاً: أخذ سعيد الكتابَ ← الكتابُ أخذه سعيد، يصير الكتاب مبتدأ في الصنعة النحوية للتسهيل مع أنه المفعول الحقيقي.

2- الفاعل قد يكون ظاهراً/ موجوداً، أو محذوفاً للاختصار: فتح الجندي باب الخيمة ثم دخل.. ففاعل دخل هو نفسه الجندي ونقول في الإعراب وفاعل دخل هو الجندي، ولا حاجة للقول والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فقد ألغي الضمير المستتر بنوعيه.

وقد يحذف الفاعل في الجواب المختصر:

- من جاء؟

- رياض.

فرياض فاعل لفعل محذوف تقديره جاء، أو يمكن عده مبتدأ وخبره جملة جاء.

3- إفراد الفعل مع الفاعل وتذكيره وتأنيثه تم الحديث عنهما في بحث الفعل.

4- يمكن أن يتعدد الفعل والفاعل واحد: أكل وشرب فؤاد..

***

هوامش الفصل الثالث

(1) الضمائر مع الأفعال فاعل (راجع بحث تصريف الأفعال)، ولكن هناك حالات كما في الفعل عسى ← عساك، ينوب فيها ضمير النصب المتصل عن الرفع كما ذكر.

(2) تم منهجياً تعديل المبني والمعرب.. وليس ضرورياً ذكر حركة المبني لثبوتها.

(3) إن كلمة المثقف هي الفاعل الحقيقي قبل التقديم (يحب المثقف..)، وحين تقدم الفاعل وصار مبتدأ في الصناعة النحوية، بقي في تحليل العلاقات الفاعل الحقيقي حتى أن ضمير الفاعل المستتر يعود إليه. وهذا الخطأ نتيجة تعريف النحاة للجملة الفعلية والاسمية؛ فما بدأ بفعل فهو جملة فعلية، وما بدأ باسم فهو جملة اسمية. والمنطق السليم أن ننظر في الجملة نفسها فإن كان أحد ركنيها فعلاً فهي جملة فعلية وإن خلت من الفعل فهي جملة اسمية، ولكن تطبيق ذلك سيفتح إشكالات جديدة لذلك الأفضل الإبقاء على المفهوم التقليدي..

***

الفصل الرابع:

متممات الجملة

آ- المفاعيل:

1- المفعول به المباشر، 2- المفعول به غير المباشر "الجار والمجرور"، 3- المفعول البياني/ المطلق، 4- ظرفا الزمان والمكان.

ب- أساليب التوضيح:

1- النعت، 2- التوكيد، 3- البدل، 4- العطف/ عطف النسق، 5- الحال، 6- التمييز، 7- المركب الإضافي.

***

آ- المفاعيل

الجملة الفعلية تتألف من الفعل والفاعل وهما عمدتان (1)، ولكن إذا كان الفعل متعدياً فهو يحتاج إلى المفعول به ليتم المعنى مما يعني أن متممات الجملة قد تكون أساسية لا يستغنى عنها كالعمد (2)، أو تكون معلومات إضافية يمكن الاستغناء عنها لأنها فضلة/ زائدة (3).

***

1- المفعول به المباشر (4):

المفعول به: اسم وقع عليه الفعل حقيقة أو مجازاً، وحركته الفتحة.

أنواعه:

1- اسم ظاهر: ألف الباحث كتاباً.

2- ضمير منفصل: إياكم يناشد الوطن المغتصب (5).

3- ضمير متصل: الشهيد أعطانا درساً في البطولة والتضحية.

4- جملة: أظن أن النصر قريب (6).

أحكامه:

1- يمكن أن يتقدم المفعول على الفاعل، إن لم يقع التباس في الجملة كما مر، يقول ابن جني: (فإن قلت فقد تقول ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه. قيل إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو أكل يحيى كمثرى لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه وكلم هذه هذا. وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك أكرم اليحييان البشريين وضرب البشريين اليحيون.

وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة ..) (7).

إن التركيب الجيد هو الذي يعتمد على وضوح النظم وليس على الحركة، وقد ورد "خرق الثوبُ المسمارَ" (8)، وعلى الرغم من تبادل الحركة بقي المعنى واضحاً!

2- يمكن أن تحذف الجملة قبل المفعول كما في الإجابة المختصرة:

- ماذا تحب؟

- المطالعةَ.

فالمطالعة مفعول به لفعل محذوف تقديره أحب..

3- إذا تقدم المفعول به على فعله يلحق الفعل ضمير نصب للربط، ويصير المفعول مبتدأ: قرأت القصةَ الجديدة ← القصةُ الجديدة قرأتها؛ الهاء ضمير متصل مفعول به. وهناك إعرابات أخرى لكن هذا هو الأسهل والأفضل (9).

4- يمكن أن يكون أكثر من فعل لمفعول واحد (10): فتح وأغلق غسان الباب، فغسان فاعل للفعلين فتح وأغلق، والفعلان أخذا مفعولاً واحداً (11).

5- مرت في بحث اللازم والمتعدي فقرة "المنصوب على نزع الخافض": دخلت الدار، ذهبت اليمن، انطلقت الشام.. وقد ذكر النحاة أنه يمكن تعدية اللازم بإسقاط حرف الجر على ألا يكون هناك لبس. وفي التحديث لا ضوابط على الفعل اللازم والمتعدي؛ فإن استخدم اللازم كمتعد لا نقول عن المفعول منصوب على نزع الخافض إنما هو مفعول حقيقي.

ملاحظة:

أساليب الاختصاص والتحذير والإغراء تابعة للمفعول به كما رأى مجمع اللغة العربية في مصر: (يرى المجمع أنه لا مانع من إدخال باب التحذير والإغراء في باب المفعول به). وقد نقلت إلى بحث أساليب البيان التقليدية، وأدخلت عليها تعديلات.

2- المفعول به غير المباشر "الجار والمجرور أو المتعدي بحرف الجر" (12):

مر معنا في بحث "اللازم والمتعدي" أن الاسم المجرور مع الفعل اللازم هو عملياً مفعول غير مباشر، يقول ابن جني: (اعلم أن هذه الحروف أعني الباء واللام والكاف ومن وعن وفي وغير ذلك إنما جرت الأسماء من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة، ألا تراك تقول ضرب زيد عمراً فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصبه، لأن في الفعل قوة أفضت به إلى مباشرة الاسم. ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها وذلك نحو عجبت ومررت

وذهبت، لو قلت عجبت زيداً ومررت جعفراً وذهبت محمداً لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والعادة والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء) (13).

والجار والمجرور تركيب يشبه التركيب الإضافي، والكوفيون يسمون أدوات الجر حروف الإضافة، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي توصله إليه وتربطه به.

وفي التحديث استخدم مصطلح المفعول غير المباشر بدلاً من الاسم المجرور، وحركته الكسرة لتميزه عن المفعول به المباشر المنصوب. وهذه التسمية تربطه بالمعنى لا بحركة عامة تنطبق عليه وعلى غيره.

كما أن تسمية أداة الجر هو وصف لعملها ولا يتعلق بمفهومها، والتسمية المنطقية يجب أن تكون مناسبة لما تؤديه من معنى، ولكن معظم أدوات الجر تحمل دلالات كثيرة ومنها ما يحمل دلالات أدوات أخرى مما يعني استحالة إعطائها تسمية موحدة، لذلك ستبقى التسمية التقليدية وهي تشير إلى أن الاسم بعدها مجرور لأنه مفعول به غير مباشر، بينما المفعول المباشر يكون منصوباً.

وكونها بقيت عاملة في التحديث لا يعني أن نجد بعدها دائماً اسماً مجروراً، ففي حال لم نجد اسماً مجروراً كما بعد "ربما" تبقى لها الدلالة فربما أداة للتقليل، وليست كافة ومكفوفة كما في النحو التقليدي!

والمفعول غير المباشر يأتي مع الجملة الفعلية أو الاسمية:

1- في الجملة الفعلية: إذا كان الفعل لازماً يكون الاسم مفعولاً غير مباشر حركته الكسرة: ذهب بسام إلى الحديقةِ. وإذا كان الفعل متعدياً وقد أخذ مفعوله يكون المفعول غير المباشر زيادة توضيحية للسياق: اشترى زاهر الكتابَ من المكتبةِ.

2- في الجملة الاسمية يكون المفعول غير المباشر خبراً للمبتدأ: العلم في الصدور لا في السطور (14).

أدوات الجر:

ذكر معظم النحاة عشرين أداة، يبقى منها في التحديث أربع عشرة أداة (15):

- سبع تجر الظاهر والمضمر: من وإلى وعن وعلى وفي والباء واللام.
- وسبع لا تجر إلا الظاهر: مذ ومنذ، الواو والتاء للقسم، رب، حتى والكاف.

معانيها:

في التحديث استغني عن بعض معانيها، وألغي التداخل بين معاني الأدوات قدر المستطاع.

إلى: تفيد انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية: وصل اللاعبون إلى الملعب.

الباء: ذكر النحاة أربعة عشر معنى لها ولكن سنقلل تلك المعاني إلى الحد الأدنى:

فهي تفيد الاستعانة بالشيء والواسطة والوسيلة، أو الإلصاق. وتأتي بمعنى في كما في الآية القرآنية: (ولقد نصركم الله ببدر) "آل عمران 123". وللقسم.. (16).

وقد اختلف النحاة في بعض معانيها كما في الآية: (فاسأل به خبيراً) "الفرقان 59"، فقد فسرها بعضهم بمعنى عن، وقال البصريون الباء للسببية، وهي في الحقيقة لا تخرج عن معنى الاستعانة، فالمطلوب في الآية الاستعانة بخبير ولكن هناك بلاغة مجازية في الإسناد. ومنه الآية: (عيناً يشرب بها عباد الله)ـ "الإنسان 6"، فالباء هنا تعني الشرب بواسطة عين الماء.

حتى: تفيد انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية ولا تجر إلا الاسم الظاهر: استمرت المعركة نهاراً حتى المساء. فإذا جاء بعدها فعل فهي أداة غاية أو تعليل فقط كما في الآية القرآنية: (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم) "البقرة 217".. (17).

رُبَّ (18): تفيد التكثير أو التقليل. وتنفرد بوجوب تصديرها ووجوب ذكر مجرورها وتنكيره. وفي التحديث تعد أداة جر أصلية، ويلغى عدها أداة جر شبيهة بالزائدة كما ذكر النحاة قديماً. ويلغى حذفها والاستعاضة عنها بالواو المسماة واو رب كقول الشاعر: وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله.. فقد قال أبو سعيد الدمشقي: (والذي ذهب إليه جمهور البصريين ومن بعدهم أن الجر في هذه المواضع برب مضمرة بعد الواو لا بالواو نفسها، بل هي عاطفة ولذلك لم يعدها سيبويه في حروف الجر. وذهب المبرد والكوفيون إلى أن الواو هي الجارة لكونها عوضاً عن رب كما في واو القسم ولأنها واردة في أول الكلام وليس قبله شيء يعطف الواو عليه...) (19).

في التحديث تضم الواو - إن لم تقترن برب- إلى واو العطف كمتابعة لحديث سابق قبلها، ويرفع ما بعدها على الابتداء وإن كان نكرة.

على: تفيد الاستعلاء بمعنى فوق.. ولها تسعة معان عند النحويين أهمها الاستعلاء الحقيقي أو المعنوي على المجرور: استراح الفلاح على الأرض تحت شجرة زيتون، تفوق تيسير على رفاقه.. (20).

وتتداخل مع الأداة عن كما في: أجب عن السؤال أو على السؤال..

عن: أوصل النحاة معانيها إلى عشرة معان أهمها المجاوزة والبعد.. ومقاربتها لعلى.

في: لها عشرة معان أهمها الظرفية الزمانية والمكانية..

الكاف: تفيد التشبيه. وفي التحديث لا تكون إلا أداة جر وتلغى معاملتها كاسم بمعنى مثل. فقد ذكر ابن جني أن الكاف تصلح للاسمية والحرفية، فالاسمية مثل زيد كعمرو أي مثل.

وقد جعل ابن هشام اسميتها خاصة بالشعر: (والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر) (21).

إن تسهيل النحو يفترض عدم خروج أداة من نوعها إلى الاسمية أو الفعلية كعدا وخلا.. وفي مثال ابن جني يمكن القول الكاف أداة جر وعمرو اسم مجرور، والجملة تامة فزيد مبتدأ والجار والمجرور خبر.

اللام: للام الجارة اثنان وعشرون معنى يهمنا منها ما يفيد الملكية والاختصاص والاستحقاق والتعليل، ومجيئها بمعنى إلى.. (22).

من: لها خمسة عشر معنى يهمنا منها ما يفيد ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى قال بعض النحويين بأن سائر معانيها راجعة إليه. وتفيد أيضاً التبعيض، وبيان الجنس..

مذ ومنذ: تتضمنان معنى الظرفية لابتداء الزمن. وهما في التحديث أداتا جر تجران الاسم لأنهما بمعنى من فنقول: ما رأيته منذ يومين.

ولكنهما تختلفان عن الأداة من إذ يمكن أن تدخلا على الجملة لتدلا على الابتداء بينما من لا تدخل إلا على الاسم. وفي النحو التقليدي إذا دخلتا على الجملة الفعلية أو الاسمية هما ظرفان: (ما زال مذ عقدت يداه إزاره) (وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع).. ولكن في التحديث ألغي التأويل بالمفرد، وإعراب جملة المضاف إليه. فتبقيان إن دخلتا على الجملة أداتي جر للابتداء ومجرورهما محذوف بلاغياً: مذ لحظة، وقت.. أو محذوف للاستغناء عنه فقد قلنا ليس ضرورياً أن نجد اسماً مجروراً بعد أدوات الجر.

أدوات الجر الزائدة:

في التحديث يلغى ما يسمى الأدوات الزائدة. وقد ذكر النحاة بعض الأمثلة كما في الآيات: (كفى بالله شهيداً) "النساء 79" "الفتح 28"، (هل من خالق غير الله) "فاطر 3"، (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) "البقرة 195"، (وهزي إليك بجذع النخلة) "مريم 25"، (وما الله بغافل) "البقرة 74".. وفي المبتدأ: بحسبك درهم، وخرجت فإذا بضيف قادم..

فما يقال عن زيادة الأدوات يعني عبثية وجودها إن لم تؤد إلى فائدة، ولكن الفائدة موجودة وهي معنوية، وقد قال ابن السراج: (كل ما يحكم بزيادته يفيد التأكيد)، فهي وإن كانت تجر لفظاً عند النحاة لكنها في المعنى نوع من التأكيد.

وتسميتها بالزوائد تسمية بصرية تستند إلى سيبويه، أما الكوفيون فيسمونها صلة أو حشواً والصلة لا معنى لها والحشو نوع من الزيادة. إن الزيادة تعني أن حذفها لا يؤدي إلى اختلال المعنى، ولكنه سيخلو من المعنى الذي أضافها وجودها كما في الجملة التي فيها توكيد فيمكن حذفه ولا يختل المعنى ولكن وجوده يضيف معنى إلى الجملة، فالتكلف في الصنعة النحوية أدى إلى عدّها زائدة. كما عدّ النحاة أدوات أخرى زائدة كالواو في الآية: (فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى) "هود 74"، فقد قال بعض النحاة إن الواو زائدة لأن "جاءته" هي الجواب!

إذاً أدوات الجر المسماة زائدة تسميتها خاطئة وهي دخلت في الكلام تقوية له وتوكيداً ولا تحتاج إلى تعليق شأنها شأن الأصلية. والنحاة لم يعلقوها، قال الأزهري: (وإنما لم يتعلق الزائد بشيء لأن التعلق هو الارتباط المعنوي والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيداً) (23).

أما الإعراب فيتم على ظاهر اللفظ فالجار والمجرور هما الخبر في الآية: (وما الله بغافل).. وبقية الآيات تفهم بشيء من المرونة في استخدام اللازم والمتعدي وتضمين المتعدي معنى اللازم. والقول: ما جاء من أحد؛ من أحد جار ومجرور شبه جملة فاعل (24).

ملاحظات:

1- أداة الجر ومجرورها المفعول به غير المباشر لا يحتاجان إلى تعليق (25).

2- في النحو التقليدي لا يفصل بين الجار والمجرور، لأنه كما قال سيبويه: (قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور لأن المجرور داخل في الجارّ فصارا كأنهما كلمة واحدة) (26). لكن ورد في التراث الفصل بلا فقد ذكر أن لا النافية قد تعترض بين الخافض والمخفوض نحو: جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء. ومن النحاة من عد لا زائدة، والكوفيون قالوا بأن لا هنا اسم بمعنى دون وأن الجار دخل عليها نفسها، وزاد مضاف إليه.. وهذه تخريجة تعقد الوضع.

الزيادة مرفوضة في المنهج وهي هنا نافية فاصلة، لذلك يمكن القول بأن لا النافية يمكن أن تفصل بين الأداة الجارة والاسم المجرور، بل يمكن الفصل مطلقاً إن بقي النسق واضحاً ومستساغاً.

3- في التحديث لا قيد على استخدام أداة الجر الملازمة للفعل بحسب المعجم ما دام السياق واضحاً ومفهوماً وشائعاً، أما إذا أدى الوضع إلى إشكال مثل: رغب في الشيء أي أراده بينما رغب عنه أي تركه.. يُلتزم بأداة الجر المرافقة للفعل.

4- قد تدخل ما على بعض أدوات الجر، والنحاة يقولون بزيادتها ولكن في التحديث الزيادة مرفوضة إنما نجعلها لهجة أخرى/ صيغة أخرى للأداة: من ومما، عن وعما، بـ وبما.. وهي تجر الاسم بعدها: (قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) "المؤمنون 39".

وتعد "ربما" كلمة مستقلة/ صيغة أخرى وليست مؤلفة من رب + ما، وهي تدخل على الجملة الفعلية كما في الآية: (ربما يود الذين كفروا) "الحجر 2"، وتعني التقليل أو الاحتمال. وقد تجر الاسم بعدها كرب: ربما ضربةٍ بسيف ثقيل.. فإن لم تجر اسماً يبقى لها المعنى فقط ويلغى مصطلح كافة ومكفوفة.

أما "كما" فقد اختلف فيها النحاة في كثير من المواضع أهي مؤلفة من الكاف وما الزائدة أو الموصولة أو المصدرية.. وهم لم يتفقوا على رأي في الأمثلة التي وردت مثل: كن كما أنت..

في التحديث إن لم نجد اسماً مجروراً بعد الأداة يبقى لها المعنى فقط؛ فـ "كما" كلمة واحدة وهي أداة تساوي في المعنى مثلما وتفيد الحالية. وفي الإعراب نذكر معناها ولا نلتفت إلى عملها لأنه ثانوي يتعلق بالحركة، ولا نضيع وقتنا في دهاليز احتمالات

إعرابها لأنها لن تأخذ إعراب الأسماء وإن شابهتها في المعنى، فالأداة على تفيد الظرفية مثل فوق ولكنها تبقى أداة!

5- تدخل الأداة من على أداتي الجر عن وعلى: نزل ياسين من عن السطح، من على السطح.. (من عن يميني مرة وأمامي..) (غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها..).. وهما أداتا جر وما بعدهما اسم مجرور. وقد نقضت نظرية العامل في المنهج وقضية التنازع.. وقُبل أن يكون أكثر من "عامل لمعمول واحد" ويقاس على ذلك هنا، وهذا أفضل من عدّ على أداة جر وعدّ عن بمنزلة الاسم وجرها محلاً بأداة الجر كما يذكر النحاة. ففي حال توالي أداتي جر كلاهما يعمل في الاسم المجرور..

ويمكن الاستغناء عنهما والقول: نزل من السطح.

6- الجر بالمجاورة (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، مقبول في الخطاب الشفوي، مرفوض في النص المكتوب، علماً بأن هناك من أنكره كابن جني، وقد جعله الفراء سماعياً، ومنهم من خصه بالنكرة.

7- نون الوقاية: وتسمى نون العماد أيضاً، وهي تدخل قبل ياء المتكلم على من وعن لسلاسة اللفظ: منّي، عنّي.

***

3- المفعول البياني/ المطلق (27)**:**

المفعول البياني يدل على أربعة أمور:

1- يؤكد الفعل: قرأ حسام الكتاب قراءةً.

2- أو يدل على نوعه/ هيئته: قرأ حسام الكتاب قراءةً عميقة (28).

3- أو عدد مراته: قرأ حسام الكتاب قراءتين.

وفي الحالات الثلاث السابقة قد تكون حروف المصدر من حروف فعله، أو لا (29) كما سيأتي في الحالات المتنوعة للمفعول البياني.

4- أو يبين سبب حدوث الفعل (30):

في هذه الحالة حروف المصدر لا تكون من حروف فعله. والمصدر هنا يتعلق بالمشاعر والأحاسيس، وقد سماه النحاة مصدراً قلبياً لأنهم كانوا يعتقدون أن القلب مبعث أفعال النفس الباطنية كالخوف والحب والكراهية والرغبة..

وفي المثال: وقف الحضور تكريماً لذكرى الشهيد، نجد أن المصدر تكريماً يتعلق بحالة معنوية. وفي هذه الحالة إما أن ينصب أو يجر بالأداة: وقف الحضور لتكريم ذكرى الشهيد. وقد وردت آيات قرآنية في الحالتين: (وإن منها لما يهبط من خشيةِ الله)ـ "البقرة 74"، (ولا تقتلوا أولادكم خشيةَ إملاق) "الإسراء 31"، فالنصب والجر سواء.

فإن لم يكن المصدر يتعلق بالمشاعر والأحاسيس يجب جره: جلست للقراءة.

حالات متنوعة للمفعول البياني:

لقد ذكر النحاة أكثر من إحدى عشرة حالة لنائب المفعول المطلق وسنكتفي ببعضها، لأن منها ما يمكن تحويله إلى أبواب أخرى كآلة الفعل. وفي التحديث هي حالات متنوعة لشكل هذا المفعول وليست نائبة.

1- المرادف للمصدر الأصلي: جلس محمود قعوداً.

2- اسم المصدر: سلّم زاهر سلاماً؛ لأن المصدر هو التسليم (31).

3- إن جاء بعد اسم الإشارة: قرأ حسام الكتاب تلك القراءةَ (32)، أو كل وبعض وأي بشرط إضافتها إلى المصدر: قرأ حسام الكتاب كلَ القراءةِ، قرأ حسام الكتاب بعضَ القراءةِ، قرأ حسام الكتاب أيةَ قراءة.

فكل وبعض وأي تأخذ تسمية المفعول البياني، والمصدر بعدها مضاف إليه.

إن المصدر الأصلي/ المفعول البياني لم يحذف من الجملة لكنه انزاح قليلاً، وذاك الانزياح لا يغيّر مفهوم الجملة ولكنها الصنعة النحوية غير المرنة (33)!

4- صفة المفعول البياني: قرأ المعتصم القصيدة أفضل قراءةٍ.. فأفضل أخذت إعراب المصدر وهي صفة له في المعنى بينما المصدر صار مضافاً إليه.

وقد يحذف المفعول نهائياً وتبقى صفته لتدل عليه: لعب الطفل بالكرة كثيراً، والأصل قبل الحذف: لعب الطفل بالكرة لعباً كثيراً، فالمصدر لعباً وصفته كثيراً، فحذف المصدر وبقيت صفته فأخذت إعرابه. وهذا الحذف البلاغي يمكن فهمه من السياق وحده.

5- قد يحذف الفعل اختصاراً ويبقى المفعول البياني مثل: صبراً؛ أي اصبر صبراً. ومثلها: سمعاً وطاعة، حمداً وشكراً.. والأخفش تلميذ سيبويه جعل هذه الحالة قياسية مخالفاً بذلك معلمه وهو الصواب، فالحذف إيجاز والبلاغة في الإيجاز.

ومع الحذف البلاغي تصير مرونة بتقدير المحذوف؛ فيمكن رفع هذا النوع وعده جزءاً من جملة اسمية حذف ركن منها اختصاراً: صبر جميل. أو إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف.. (34).

***

4- ظرفا الزمان والمكان:

أطلق النحاة على الظرف بنوعيه تسمية المفعول فيه لأن الغالب مجيء الظرف بمعنى في كما يرون. وإذا ما تجاوزنا عدم سلامة التسمية، لا نجد مسوغاً لتسميتين المفعول فيه، والظرف. لذلك يكتفى بتسمية واحدة وهي الظرف كما ذكر في المنهج.

يقسم الظرف إلى:

ظرف الزمان: وهو يبين زمن وقوع الفعل.

ظرف المكان: وهو يبين مكان وقوع الفعل.

الظرف المتصرف وغير المتصرف:

المتصرف يكون ظرفاً وغير ظرف مثل يوم وشهر وليل.. ومنه أسماء الجهات أمام، قدام، خلف، وراء، يمين، يسار، شمال..

والظروف غير المتصرفة لا تكون إلا ظرفاً مثل قطّ وبينا وبينما، أو تكون محصورة بين الظرفية والجر بالأداة من غالباً: قبل وبعد وعند..

الظروف المعربة والمبنية:

في التحديث الظروف المعربة هي الصحيحة الآخر، والمبنية معتلة الآخر مثل: لدى وهنا..

في تحليل الظرف المبني لا نقول ظرف مبني على السكون في محل نصب.. لأن المهم تحديد نوع الكلمة في السياق كظرف للزمان أو المكان وبما أن الظرف ساكن فلا داعي للتكلف بجلب الإعراب المحلي.

أما الظرف المعرب فيكفي القول ظرف زمان أو مكان ومن يريد ذكر الحركة يضيف: حركته الفتحة.

والظروف المبنية للزمان: إذا، إذ..

والمبنية للمكان: هنا، وهناك وهنالك، ثمّة، لدى..

والمعربة للزمان: أمس، الآن، قطّ..

والمعربة للمكان: لدن، حيث، قبل، بعد، دون، حين، مع..

وأي تصلح للزمان والمكان بحسب ما تضاف إليه.

أدوات الاستفهام الظرفية:

أدوات السؤال عن الزمان: متى، أيانَ، أنّى..

أدوات السؤال عن المكان: أينَ، أنّى..

أدوات الاستفهام تتضمن معنى الزمان أو المكان وهي في النحو التقليدي ظروف للزمان أو المكان إضافة إلى الاستفهام.

في التحديث الظرفية مقيدة بالزمان والمكان ولا تدل على أي معنى آخر: كأمس واليوم وغداً وهنا وهناك وقبل وبعد.. فإن لم تحدد الزمان أو المكان فليست بظرفية، وأدوات الاستفهام تسأل عن الزمان أو المكان وليست هي نفسها الزمان أو المكان فقد فقدت خاصيتها المطلقة. فلا يصح السؤال بأداة عن الزمن وتكون هي نفسها الزمن، وشتان بين ما يكون به السؤال عن الزمن أو المكان وما يدل على الزمن أو المكان! لذلك ضمت تلك الأسماء للأدوات ولها معناها فقط. فمثلاً متى: أداة استفهام عن الزمن فقط، وليست ظرف زمان وكذلك الأمر بالنسبة لأين فهي للسؤال عن المكان، ولكنها لا تدل على المكان نفسه ولا تحدده أبداً.

شرح بعض الظروف:

قطُّ ← قطَّ (35):

ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان ويختص بالنفي: ما فعلته قطّ، قال الأزهري: (ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان ملازم للنفي تقول هذا الشيء ما فعلته قط أي لم يصدر مني فعله في جميع أزمنة الماضي. واشتقاقها من القط وهو القطع فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لانقطاع الماضي عن الحال والاستقبال فلا تستعمل إلا في الماضي) (36).

ولكن لا مانع من الاستخدام الدارج مع الحاضر، فقد ورد في التراث: لا أفعله قط.

وتهمل بقية إعرابات قط كاسم فعل..

عوضُ ← عوضَ:

قال الأزهري: (وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان غالباً. ويسمى الزمان عوضاً لأنه كلما ذهبت مدة عوضتها مدة أخرى أو لأنه أي الزمان يعوض ما سلب في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل. وهو ملازم للنفي تقول أنت هذا الشيء لا أفعله عوض أي لا يصدر مني فعله في جميع أزمنة المستقبل) (37).

عند:

قال أبو القاسم الزجاجي: (عند أداة لحضور الشيء ودنوه كقولك كنت عند زيد أي بحضرته وكان هذا عند انتصاف النهار فتحتمل الزمان والمكان) (38).

وقال المعري إنه لا فرق بين عند ولدى، وهو ما ثبتناه في التحديث خلافاً لادعاء بعضهم كالحريري وأبي هلال العسكري وابن الشجري بأن القول: عندي مال يصح إن كان المال موجوداً بين يديك أو غائباً، بينما لدي مال إذا كان موجوداً بين يديك.

ويقول النحاة لا تُجرّ "عند" إلا بالأداة "من" فلا يقالُ: خرجت إلى عنده، ويعدون ذلك من أخطاء "العامة"، ويجب أن يقال: خرجت إليه. ولكن في التحديث يقبل القول: ذهبت إلى عنده أو لعنده لشيوع الاستخدام!

إذا:

أداة شرطية للزمن المستقبل. وإن جاء بعدها اسم فهو مبتدأ خبره الجملة بعده مثل: (إذا السماء انفطرت) "الانفطار 1".. وهذا رأي الأخفش (39).

ويلغى أن تجيء إذا فجائية مثل: خرجت من البيت فإذا المطر يهطل، فهي ظرفية في التحديث. وقد عدها ابن مالك حرف مفاجأة، وقال المبرد هي ظرف مكان، بينما قال الزجاج هي ظرف زمان.

وفي الآية: (حتى إذا جاؤوها) "الزمر 71"، إذا ظرفية. وأما الآية: (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها) "الجمعة 11" فقد اختلف النحاة في التعارض بين الماضي والمستقبل وعللوا ذلك بأن إذا تخرج عن الاستقبال لتكون للماضي! إن المعنى لا يحتاج إلى ذاك التعسف؛ فالفعلان في الزمن الماضي ولكن معناهما سيجري في المستقبل بالنسبة للماضي، والفعل انفضوا مستقبل بالنسبة لرأوا (40).

إذا ما: يلغى ما قاله النحاة بأن ما بعد إذا زائدة. ونعدهما كلمة واحدة دون تجزيء..

لما:

بمعنى الظرف حين/ عندما، إن دخلت على الفعل الماضي كما قال ابن السراج والفارسي وابن جني وآخرون. وتسمى حرف وجود لوجود، وبعض النحاة سماها حرف وجوب لوجوب.. ومثلها كلما (41).

وهي تتطلب جملتين بينهما علاقة شرطية نحو: لما زار حمزة صديقه استقبله مرحباً.

قبل وبعد:

غاص النحاة في أمرهما وما يشبههما كأمام ووراء.. بين الإعراب والبناء، وبين حذف المضاف إليه وتقديره مما لا جدوى منه سوى التعقيد. في التحديث هما معربتان دائماً، وحركتهما الفتحة إن كانتا ظرفاً سواء أكانتا مضافتين أم لا، ولا تهم النوايا في المحذوف: جاء هيثم قبلَ الوقت، جاء قبلاً.. جاء من قبلِ "جار ومجرور".. وقد ذكر ابن هشام: (وقرئ "لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ" بالجر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده) (42). وهناك قراءة بالتنوين: (لله الأمر مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) "الروم 4".

إن حذف المضاف إليه يعد بلاغة إن كان الكلام واضحاً، ولكن يلغى الدخول في متاهة بقاء المحذوف في النية دون اللفظ أو الحذف في النية واللفظ!

وسَط:

في النحو التقليدي بسكون السين ظرف كما قال أبو علي الفارسي: حفرت وسْط الدار بئراً، وبفتحها غير ظرف: حفرت وسَط الدار بئراً، فوسط مفعول به وبئراً حال! في التحديث السين مفتوحة دائماً ويلغى تسكينها. وفي مثالي الفارسي وسَط ظرف مكان وبئراً مفعول به!

هنا وهناكَ وهنالكَ وثمةَ:

هنا للمكان القريب، وهناكَ كلمة واحدة دون تجزيء وكذلك هنالكَ وهما للمكان البعيد وحركتهما الفتحة. ويلغى القول بأن الظرف هو هنا واللام للبعد والكاف للخطاب.. وبأن هناك للمكان المتوسط البعد، وهنالك للمكان الأبعد فهذه قضية نسبية لا قيمة لها.

وثمةَ بمعنى هناك، وقد ألغي مذكرها ثَم لأن الناس لا يميزون بينها وبين ثُم العاطفة. فثم دون النظر إلى حركة الثاء ثمُ حرف عطف ويلغى مؤنثها، وثَمة ظرف.

بينَ وبينا وبينما:

بين ظرف معرب، وبينا وبينما ظرفان مبنيان وكل واحد منهما كلمة واحدة دون تجزيء.

أمس ← أمساً:

تحدث النحاة عنها كثيراً كما ذكر في المنهج ولكن في التحديث إن كانت نكرة "أمس" فهي تدل على يوم ما مضى وهي عامة، أما إن كانت معرفة "الأمس" فهي تدل على

اليوم الماضي تحديداً، وهي ظرف متصرف معرب: جاء ماهر أمساً وجاء ماهر الأمسَ ونستطيع القول جاء ماهر في الأمس.

مع:

ظرف للزمان أو المكان وقد تتضمن الحالية ولكن لا تعرب حالاً، ففي المثال رأيت الطلاب معاً: المقصود رأيتهم مجتمعين في وقت واحد.

الظرف المركب:

وهو يتألف من ظرف متصرف كيوم وساعة وحين وعند ووقت.. مضاف إلى الظرف إذ: يومئذٍ وساعتئذٍ وحينئذٍ وعندئذٍ ووقتئذٍ.. ويكتب الظرفان متصلين كأنهما كلمة واحدة وتكتب الهمزة على النبرة حسب قاعدة الهمزة المتوسطة. والفرق بين الظرف قبل الإضافة وبعدها هو أن الظرف يوم نكرة عامة بينما يومئذٍ تعني في ذلك اليوم المحدد ففيها تحديد وتخصيص ومنه الآية: (ويومئذٍ يفرح المؤمنون) "الروم 4"، أي في ذلك اليوم بالتحديد.

وقد قال النحاة بأن يوماً ظرف أما إذ فهي مضاف إليه، وزعم الأخفش أن كسرة إذ كسرة إعراب.

في التحديث ينظر إلى الظرف المركب ككلمة واحدة مبنية دون تجزيء وتثبت حركة البنية، ولا يلتفت إلى تنوين التعويض كما في النحو التقليدي.

ملاحظات:

1- في التحديث الظروف كلها دون استثناء مذكرة مجازياً. وقد ورد عند النحاة أن الظروف كلها مذكرة مجازياً عدا قدام ووراء!

2- في اللهجة المحكية شاع تكرار الظرف بين وكلما ولا مانع من ذلك مثل: الفرق بين الرواية وبين القصة، بينما الفصيح في النحو التقليدي: الفرق بين الرواية والقصة. كلما قرأت كلما ازدادت ثقافتك أكثر، بينما الفصيح في النحو التقليدي: كلما قرأت ازدادت ثقافتك أكثر..

3- أداة الجر "من" تدخل على الظروف: عند ومع وقبل وبعد ولدى، دون..

الظرف دون: في النحو التقليدي لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا من، ولكن في التحديث يجوز دخول الباء عليه، فقد استخدمها كثيرون منهم ابن عقيل والسيوطي الذي أبرزها في أحد عناوينه: (جواز إيصال الفعل إلى غيره بدون واسطة) (43)..

4- ارتبط التعليق في النحو التقليدي بقضية العامل كالفعل أو ما يشبهه من المشتقات. وفي المنهج ألغي التعليق وتبعه إلغاء تسمية شبه الجملة.

ما ينوب عن الظرف:

1- لفظ كل وبعض إن أضيفا إلى الظرف: لعب وائل كلَ الوقتِ، بعضَ الوقتِ..

2- صفة الظرف المحذوف: انتظرتك طويلاً، والمقصود انتظرتك زمناً طويلاً. وهنا قد يقع التباس بين هذه الحالة وحالة نائب المفعول البياني/ المطلق إذا كان صفة للمصدر المحذوف لكن السياق هو الذي يحدد، وفي حال التساوي في المعنى يمكن قبول أي منهما، فيمكن القول زمناً طويلاً أو انتظاراً طويلاً!

3- اسم الإشارة: سنلعب هذا اليومَ بالشطرنج؛ فاسم الإشارة هو الظرف واليوم بدل منه.

4- العدد إن كان تمييزه ظرفاً: سافر همام عشرين يوماً.. سارت القافلة ثلاثةَ أيام.. (44).

***

متممات الجملة:

ب- أساليب التوضيح

هناك أساليب متعددة لتوضيح الكلام بمعلومات إضافية كالصفة والتوكيد والبدل والعطف.. وفي النحو التقليدي سميت بالتوابع، لأنها تتبع ما قبلها في حركة الإعراب. والمفترض أن تصنف التوابع وغيرها بحسب موضوعاتها وليس بناء على الحركة!

في التحديث بوبت تحت عنوان أساليب التوضيح وضمت إليها أبحاث الحال والتمييز والمركب الإضافي.

***

1- النعت/ الصفة (45)**:**

النعت معلومة إضافية في الجملة، تبين حالة اسم سابق عليها أو توضحه.. (46).

وهو يتبع صاحبه/ المنعوت في أربعة أمور (47):

1- الإفراد والتثنية والجمع.

2- التذكير والتأنيث.

3- التعريف والتنكير.

4- الحركة لمن يطلبها.

والنعت قد يكون مشتقاً أو جامداً (48).

ملاحظات:

1- أهمل قول النحاة "الصفة معناها دائم والحال معناها مؤقت"، فالجملة هي التي تحدد ذلك وليست الكلمة ولا حركتها.

2- نعت جمع ما لا يعقل يجوز فيه أن يطابق منعوته في الجمع، أو أن يكون مفرداً مؤنثاً: تلك جبال شاهقات، شواهق، شاهقة.

3- يلغى قطع الصفة في النص الكتابي وتبقى تتبع الموصوف للحد من تغيير حركتها، لكنها تبقى في الخطاب الشفوي.

4- النعت لا يكون إلا مفرداً، وقد ألغي نعت الجملة وشبه الجملة (49).

5- قال النحاة المصدر إن جاء نعتاً يبقى بصيغة المفرد المذكر وإن كان المنعوت مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً: هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجال عدل.

وفي التحديث يلغى ذلك فنقول: هذا رجل عدل وامرأة عدلة ورجال عدول، وقد وردت هذه الصيغ في التراث.

6- في التحديث تلغى الحالات الاستثنائية المشتركة بين المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول. والأوزان: مِفْعال، مِفْعيل، مِفْعل..

وكذلك اسم الجمع الذي يعامل كجمع ومفرد: هؤلاء قوم شجاع، وشجعان..

وسيأتي الحديث عن ذلك في بحث التذكير والتأنيث.

***

2- التوكيد:

هناك أساليب متعددة للتوكيد كالقسم: والله سأدافع عن الوطن (50)، أو باستخدام أنّ، إنّ: إنّ العلم مفيد..

والتوكيد هنا أحد تلك الأساليب ويقسم إلى:

1- توكيد لفظي: وهو تكرير الكلمة مهما كان نوعها: انتصرنا انتصرنا على الأعداء، انتصرنا على الأعداء على الأعداء..

2- توكيد معنوي: ويكون باستخدام الألفاظ التالية، للمفرد: النفس، العين. وللمثنى: كلا وكلتا. وللجمع: جميع، عامة، كل..

أحكامه:

1- يجب أن يلحق بالتوكيد المعنوي ضمير يطابق المؤكد: حرر أبطالُ المقاومة أنفسُهم جنوبَ لبنان من المستعمر الصهيوني..

2- التوكيد يأتي بعد المؤكد فيتبعه في الحركة كما في قولنا: جاء كاملٌ نفسُه. ولكن إن جاء التوكيد قبل المؤكد يبقى التعبير صحيحاً ويبقى معنى التوكيد قائماً ولكن التحليل يختلف: قرأت نفسَ الكتابِ؛ فنفس مفعول به والكتاب مضاف إليه. وقد أجاز ذلك مجمع اللغة العربية في مصر: (يجاز تقدم لفظ النفس أو العين على المؤكد في معنى التوكيد، ولكنهما لا يعربان توكيداً، بل بحسب الموقع في الجملة، وذلك لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصة العلماء والكتاب، ولإجازة "الزمخشري" و"ابن يعيش" له، ولتعقيب "الصبان" في حاشية الأشموني على ما نعيه).

3- النفس والعين لتوكيد المفرد، فإن كان المؤكد مُثنَّى أو مجموعاً يجمعان على أفْعُل كما يقول النحاة؛ فتقول: جَاءَ الزَّيْدان أنْفُسُهما، أو أعْيُنهُما، والهِنْدَانِ أنْفُسُهما، أو أعْيُنهما، والزَّيْدُون أنْفُسُهم أو أعْيُنُهمْ (51).

وقال مجمع اللغة العربية في مصر: (يجوز الإفراد والمطابقة والجمع على أفْعُل في توكيد المثنى بالنفس والعين، فيقال: جاء الرجلان نفسُهما ونفساهما وأنفسُهما).

4- كل: تستغرق أفراد مجموعتها، وتعرب كأي اسم وقد تأتي للتوكيد فتعرب توكيداً إن جاءت بعد المؤكد، وتعرب بحسب موقعها إن جاءت قبل المؤكد مع بقاء معنى التوكيد: جاء المدعون كلهم "توكيد"، جاء كل المدعوين "فاعل".

ويجوز استخدام كل قبل أجمعين: جاء الطلاب كلهم أجمعون، أو حذفها، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (قد ورد استعمالُ العرب أجمع في التوكيد غير مسبوقة بكُلّه نحو: جاء الجيش أجمعُ. واستعمالُ جمعاء غير مسبوقة بكُلّها نحو: جاءت القبيلةُ جمعاءُ. واستعمالُ أجمعين غير مسبوقة بكُلّهم نحو: جاء القَوْمُ أجْمَعُون..).

5- استعمل العرب كلمة عامّة مضافة إلى ضمير المؤكد للدلالة على الشّمول ككل، نحو: جاء القومُ عامتُهم. ولكنها نادرة الاستخدام وأكثر النحويين لم يذكرها.

6- يمكن أن يكون المؤكد معرفة أو نكرة مفيدة كما ذكر النحويون في مثالهم: "اعتكفت أسبوعاً كله".

7- يجوز جر التوكيد المعنوي بحرف الجر الباء: جاء البطل بنفسه.. ويبقى معنى التوكيد قائماً، ولكن في الإعراب يصير مجروراً بأداة الجر (52).

8- إن أردنا توكيد الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب نأتي بضمير رفع منفصل بعدهما: جئت أنا نفسي، رأيتك أنت.. قال سيبويه: (باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتنّ وهما وأنتما وأنتم وصفاً: اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب للمضمرين وذلك قولك: مررتُ بك أنت ورأيتُك أنت وانطلقْتَ أنت. وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت مررتُ بزيدٍ الطويل ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت مررتُ به نفسه وأتاني هو نفسه ورأيتُه هو نفسَه) (53).

وقال النحاة معللين: لو قلنا رأيتك إياك لكانت إياك بدلاً من الضمير الكاف ولما جاز أن تكون توكيداً! والتعليل الصحيح هو الاستخدام العربي فبدلية الضمير المنفصل من المتصل لا معنى لها، لأن البدل يجب أن يكون أوضح من المبدل منه!

9- لإعراب التوكيد اللفظي يكفي القول: توكيد لفظي، لأنه تكرار يتضمن المكرر. وهذا ينطبق على الفعل أيضاً كما في: سافر سافر فائز، فالفعل الأول هو الذي يأخذ فاعلاً والفعل الثاني هو توكيد ولا يحتاج إلى فاعل لأنه يؤكد الفعل لا الفاعل.. وهذا أيسر مما قاله الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام قام زيد أن يكون زيد فاعلاً بالثاني وأضمر في الأول، وأن يكون فاعلاً بالأول والثاني توكيد لا فاعل له. وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد)..

10- كلا وكلتا: كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث، ويمكن استخدام كلا للمذكر والمؤنث، قال الأشموني في شرحه للألفية: (المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث. قال في التسهيل: وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك إلى قوله: يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّينَبَينِ كِلَيهِمَا..).

وهما تلازمان الإضافة إما إلى الاسم الظاهر أو الضمير وتعربان إعراب الاسم المقصور في كلتا الحالتين بناء على لهجة عربية تعربهما كالاسم المقصور مطلقاً: جاء كلا الرجلين، جاء الرجلان كلاهما ورأيت كلاهما (54)..

***

3- البدل:

اسم يذكر لتوضيح ما قبله والكوفيون يسمونه الترجمة والأخفش يسميه التبيين وابن كيسان يسميه التكرير. وقد عرفه النحاة بـ (التابع المقصود بالحكم بلا واسطة).. وهو يطابق المبدل منه في الحركة.

أقسامه:

1- بدل مطابق (كل من كل)، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (بدل الكل من الكل، وهو البدل المطابقُ للمبدَلِ منه المُسَاوي له في المعنى..) (55): انتصر البطلُ صلاحُ الدين على الصليبيين..

2- بدل بعض من كل (جزء من كل) (56): ويدخل عليه ضمير يطابق المبدل منه ليربط بينهما: قرأت الكتابَ معظمَه، نصفَه..

وهذا النوع يقول فيه المتحدث كلمة عامة ثم يخصص قسماً منها دون المطابقة الكلية، أو يعدد أقسام كلية ما أو جزئيات شيء ما. ويمكن ألا يستخدم ضمير الربط لأن الارتباط واضح مثل: زار كامل مصر؛ الأهرامات، المعابد القديمة، نهر النيل.. أقسام الشجرة هي: الجذع، الأغصان، الأوراق..

ملاحظات:

1- يمكن التعبير عن بدل البعض من كل في المثال: قرأت الكتابَ معظمَه، بطريقة أخرى أفضل: قرأت معظمَ الكتابِ، أكلت الرغيفَ نصفَه ← أكلت نصفَ الرغيفِ..

2- في التحديث ضمت لهجة "أكلوني البراغيث" إلى البدل المطابق، فالواو ضمير فاعل والبراغيث بدل من الضمير.

3- ضم الاختصاص إلى البدل المطابق، ففي قولنا: نحن – العربُ- مصممون على تحرير فلسطين كلها؛ كلمة العرب لن تكون منصوبة على الاختصاص، وإنما ستصير مرفوعة وتعرب بدلاً من الضمير، لأنها وضحت غموض الضمير، والضمير مبتدأ ومصممون خبر.

***

4- العطف:

ويسمى أيضاً عطف النسق وهو يتألف من المعطوف عليه والمعطوف وأداة العطف.

تتبع حركة الاسم المعطوف حركة الاسم المعطوف عليه. أما عطف الجمل فلا علاقة له بالحركة، وفي الإعراب نقول: الجملة معطوفة على الجملة قبلها دون أية زيادة.

أدوات العطف:

الواو:

تفيد الجمع والمشاركة، قال أبو سعيد الدمشقي: (اختلف العلماء في الواو العاطفة على ماذا تدل ولهم في ذلك أقوال الأول: أنها تدل على مطلق الجمع من غير إشعار

بخصوصية المعية أو الترتيب، ومعنى ذلك أنها تدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي أسند إليهما من غير أن يدل على أنهما معاً بالزمان أو أن أحدهما قبل الآخر. ولا ينافي هذا احتمال أن يكون ذلك وقع منهما معاً أو مرتباً على حسب ما ذكرا به أو على عكسه، ولا يفهم شيء من ذلك من مجرد الواو العاطفة. وهذا قول الجمهور من أئمة العربية والأصول والفقه ونص عليه سيبويه في بضعة عشر موضعاً في كتابه. ونقل أبو علي الفارسي اتفاق أئمة العربية عليه كما سيأتي وفيه نظر. والقول الثاني: أنها للترتيب مطلقاً سواء كانت عاطفة في المفردات أو في الجمل، وهو قول بعض الكوفيين منهم ثعلب وابن درستويه حكاه عنهم جماعة من النحاة..) (57).

ملاحظات:

1- الواو تعطف المفردات والجمل.

2- يجوز قطع حركة المعطوف في الخطاب الشفوي، قال سيبويه: (ومثل ذلك قول الله عز وجلّ: "لكِنِ الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلكَ والمقيمينَ الصلاةَ والمؤتون الزكاة". فلو كان كله رفعاً كان جيداً..) (58)، فالقطع يدل على المرونة في الحركة، لكن في النص المكتوب الأفضل أن تبقى التبعية.

3- في التحديث ضمت واو رب، واو الحال، واو المعية إلى واو العطف.

الفاء:

تفيد الترتيب والتعقيب، قال ابن مالك في الألفية: (والفَاءُ للتِّرتيب باتَّصالِ..).

ثُم:

ذكر في بحث الظرف أن هناك خلطاً بين ثُم العاطفة وثَم الظرفية لذلك في التحديث خصصت ثم للعطف بضم الثاء أو فتحها وألغيت ثُمت المؤنثة.

وهي تفيد الترتيب مع التراخي في الزمن، قال ابن مالك: (وثُمَّ للتِّرتيْبِ بانْفِصَالِ..).

وفي التحديث يرفض القول بزيادة "ثم" بل تبقى عاطفة، قال الأشموني في شرحه للألفية: (زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: "حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا" "التوبة 118"، جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة)، فهي هنا أداة عطف.

أو:

تفيد التخيير أو الإباحة أو التقسيم والتفصيل: اقرأ كتاب الأغاني أو العقد الفريد.. الكلمة اسم أو فعل أو أداة.

وقال بعض النحاة بمجيء أو بمعنى الواو أو ولا لكن ذلك مرفوض، فقد ذكر ابن هشام: (ومن الغريب أن جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ثم ذكروا أنها تجيء

بمعنى ولا نحو: "ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم"، وهذه هي تلك بعينها وإنما جاءت لا توكيداً للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع. ونظيره قولك لا يحل لك الزنى والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك. وزعم ابن مالك أيضاً أن أو التي للإباحة حالة محل الواو وهذا أيضاً مردود، لأنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما معاً، ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين. ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: "تلك عشرة كاملة" أن الواو تأتي للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وأنه إنما جيء بالفذلكة دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في "فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم"، وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني ولا تعرف هذه المقالة لنحوي) (59).

وقد تكون دلالة أو بمعنى إلى أن أو إلا أن، وفي النحو التقليدي تنصب المضارع بعدها بأن مضمرة، قال سيبويه: (واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد أو على إلاّ أن كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنّك أو تقضيني، ولأضربنّك أو تسبقني فالمعنى لألزمنّك إلاّ أن.

فقلت له لا تبك عينك إنّما نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا..

والقوافي منصوبة فالتمثيل على ما ذكرت لك والمعنى على إلاّ أن نموت فنعذرا وإلاّ أن تعطيني كما كان تمثيل الفاء على ما ذكرت لك وفيه المعاني التي فصّلت لك.

ولو رفعت لكان عربيًّا جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأوّل والآخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأوّل يعني أو نحن ممن يموت. وقال جلّ وعزّ: "ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون" إن شئت كان على الإشراك وإن شئت كان على: أو هم يسلمون) (60).

إذاً أمام الخيار نختار الأسهل وهو الرفع، وهو وارد على الإشراك بين يسلمون وتقاتلونهم، أو على الابتداء كأنه قيل أو هم يسلمون.

أم:

يسبقها استفهام وتفيد المساواة بين الطرفين: كما في الآية القرآنية: (أأنتم أشد خلقاً أم السماء) "النازعات 27"، والآية: (وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون) "الأنبياء 109"..

ولو قلنا: أخالد عندك أم سعيد؟ نجد تساوي وجود الطرفين عند السائل، قال سيبويه: (باب أم: إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ وأزيداً لقيت أم بشراً فأنت الآن مدّع أنَّ عنده أحدهما لأنَّك إذا قلت: أيهما عندك وأيَّهما لقيت. فأنت مدٍّع أنّ المسئول قد لقي أحدهما أو أنّ عنده أحدهما إلاَّ أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهّما هو.

والدليل على أن قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ بمنزلة قولك: أيّهما عندك أنَّك لو قلت: أزيدٌ عندك أم بشرٌ فقال المسئول: لا كان محالاً كما أنَّه إذا قال: أيهّما عندك فقال: لا فقد أحال. واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللّقى وإنَّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو فبدأت بالاسم لأنَّك تقصد قصد أن يبين لك أيّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأوّل فصار الذي لا تسأل عنه بينهما. ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً كان جائزاً حسناً أو قلت: أعندك زيدٌ أم عمرو كان كذلك.

وإنّما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخر إلاَّ أن يكون مؤخراً لأنه قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما لأنّ حاجته أحدهما فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها، لأنّه إنّما يسأل عن أحدهما من أجلها فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصّته ثم يعدله بالثاني) (61).

ونلاحظ أنه لو قلنا أخالد عندك أو سعيد، فإن أو تؤدي المعنى نفسه إلا أن النحويين يرفضون ذلك لأنهم يتمسكون بحرفية لا مسوغ لها، في الوقت الذي يتساهلون في مواضع كثيرة أهم من هذه القضية، قال الزمخشري: (والفصل بين أو وأم في قولك أزيد عندك أو عمرو وأزيد عندك أم عمرو، أنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده فأنت تسأل عنه. وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لا تعلمه بعينه فأنت تطالبه بالتعيين) (62).

إن افتراض معرفة السائل المسبقة بوجود أحدهما ولكنه لا يدري أيهما فيه مبالغة لذلك يمكن استخدام أو في مثل تلك الحالة ولا داعي للتشدد!

وقد أقر مجمع اللغة العربية في مصر استعمال كلمة سَوَاء مع أم ومع أو بالهمزة وبغيرها: (يجوز استعمال "أم" مع الهمزة وبغيرها، وفاقاً لما قرره مهرة النحاة، واستعمال "أو" مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية: سواء عليّ أحضرت أم غبت - سواءٌ عليّ حضرت أم غبت - سواء عليّ أحضرت أو غبت - سواء عليّ حضرت أو غبت. والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة وأم في أسلوب "سواء").

وادعى بعض النحويين أن أم تقع زائدة كما في الآية القرآنية: (أفلا تبصرون أم أنا خير) "الزخرف "51، 52"، والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير.. قال الأشموني في شرحه للألفية: (وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة. وقال في قوله تعالى: "أفلا تبصرون أم أنا خير" "الزخرف 52". إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير).

وفي التحديث ألغيت الأدوات الزائدة، فهي في الآية عاطفة. وألغي أن تكون للاستفهام فقد أنكر أبو عبيدة معمر بن المثنى أن تكون أم حرف عطف وقال هي بمعنى همزة الاستفهام. كما ألغي مفهوم أم المتصلة والمنقطعة (63).

ملاحظات:

1- العطف بحتى قليل والكوفيون ينكرونه مطلقاً، لذلك ألغي العطف بها. وبقيت جارة للاسم الظاهر، فإن تلاها فعل فهي أداة غاية أو تعليل. وألغي مجيئها ابتدائية قبل الجملة؛ فأية ابتدائية تكون وقد سبقت بكلام كما في المثال المشهور: أكلت السمكة حتى رأسها برفع رأسها؟

وهذا الحد من أحوال "حتى" ليرتاح في قبره من مات وفي نفسه شيء من حتى!

2- يجوز عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار خلافاً لرأي البصريين فهم لا يجيزون ذلك إلا في المنصوب والمرفوع. بينما أجازه الكوفيون قياساً على الضمير المنصوب: مررتُ بك وبزيدٍ، أو مرَرْتُ بك وزيدٍ. كما أجاز ابن مالك ذلك:

وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عطفٍ على ضَمِير خَفْضٍ لازماً قد جُعِلا

وَلَيْسَ عِنْدي لازماً، إذْ قَد أتى في النَّثر والنَّظم الصَّحِيحِ مُثْبَتا.

ومنه قراءة الآية القرآنية: (واتَّقُوا الله الَّذِي تساءلُون بِه والأرْحَامِ) "النساء 1"، والآية: (وصد عن سبيل الله وكفر بِه والمسجدِ الحرام) "البقرة 217"..

3- العطف على التوهم: تم الحديث عنه في المنهج وذكر أنه يخلق مرونة في الحركة تساعد صاحب الخطاب الشفوي لذلك سيبقى ضمن الخطاب الشفوي، لكنه سيلغى في النص المكتوب.

4- الفصل بالعطف بين المضاف والمضاف إليه: أقر مجمع اللغة العربية في مصر ذلك: مكتبات ومتاحف المدينة، إضافة إلى: مكتبات المدينة ومتاحفها.

ولنا عودة إلى هذه النقطة في بحث المركب الإضافي/ المضاف إليه.

5- عطف البيان تكرار للتوضيح أو التخصيص، وبعض النحاة قصره على العلم وآخرون عمموه على المعارف. والكوفية جعلوه مطلقاً للمعرفة والنكرة، ومنهم من قصره على الجامد وآخرون على المشتق وآخرون على الجامد والمشتق.. قال الأشموني في شرحه للألفية: (ويخصون عطف البيان بالمعارف. قال ابن عصفور وإليه ذهب أكثر النحويين. وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً).

وقد قال النحاة كلّ ما جاز أن يكون عطف بيانٍ، جاز أن يكون بدلاً وليس العكس نحو: ضربتُ أبا عبد الله زيداً. ولابن مالك رأي آخر فالأولى عنده أن يكون توكيداً لفظياً.

بناء على تضارب تلك الآراء وتقارب البحثين يكتفى بالبدل المطابق، ويستغنى عن عطف البيان فيحذف.

***

5- الحال:

ذُكر في المنهج أن الحال بحث غير سليم، وأن قاعداته بلا قاعدة؛ لأن كل شرط له نقيضه أو استثناءاته التي يصل عددها إلى أكثر من بنود القاعدة نفسها.

فإلغاء شروط الحال وصاحبها، ودمج مدلول تمييز النسبة/ الجملة في مدلول الحال، يخرجنا من ذاك الضباب الكثيف الذي يعم هذا البحث، ويرتاح العربي من تلك الفوضى (64)!

فالحال: اسم تدل على الهيئة وتكون بمعنى كيف، أو توضح المبهم والغموض في النسبة/ الجملة. وتأتي نكرة أو معرفة، وجامدة أو مشتقة (65). وحركتها الفتحة.

وصاحب الحال يمكن أن يكون معرفة أو نكرة: أقبل الطفل ضاحكاً، أقبل طفل ضاحكاً.

ملاحظات:

1- إذا جاء اسم منصوب صاحبه نكرة غير محضة أو محضة وهو منصوب مثل: رأيت طفلاً صغيراً ضاحكاً أو رأيت طفلاً ضاحكاً، أجاز النحاة في المثال الأول أن تكون "ضاحكاً" حالاً أو صفة، أما في المثال الثاني فكلمة "ضاحكاً" صفة فقط. لكن في التحديث أجيز أن يكون صاحب الحال معرفة أو نكرة، لذلك لن تكون هناك أية إشكالية في إعراب ضاحكاً صفة أو حالاً في المثالين، والصفة هي الحال. وما عدا حالة النصب هذه لا يوجد أي التباس بين الصفة والحال، لأن التطابق في المعرفة يكون للصفة: رأيت الطفلَ الضاحكَ، وكذلك إن جاء الاسم في حالتي الرفع والجر لأن الحال منصوبة دائماً.

2- في التحديث الحال مفردة فقط أي اسم منصوب، أما الجملة الحالية فهي ترتبط بالأفعال الخاصة. وقد ألغيت قاعدة الحال شبه الجملة "أشباه الجمل بعد المعارف أحوال" لارتباطها بالعامل، فما فائدة تعليق الجار والمجرور بحال محذوفة تقديرها كائنة كما في الجملة: أحب الطيور في السماء؟

3- في المثال: جاء سالم والشمس مشرقة، الواو حالية في النحو التقليدي والجملة الاسمية الشمس مشرقة في محل نصب حال. وتلك الواو واجبة في حالات وممتنعة في حالات، وللنحاة اختلافاتهم حول ذكرها أو حذفها ضمن شروط..

في التحديث ألغيت واو الحال وضمت إلى واو العطف كما ذكر وهي تفيد الجمع بين شيئين، ففي المثال السابق تعني أن المجيء مرافق لشروق الشمس أي في وقت واحد. فالواو تبقى كتسمية أداة عطف للجمع المطلق والمشاركة، والسياق يوضح المدلول.

4- وردت في أساليب القدماء مركبات قالوا هي في محل نصب: هو جاري بيتَ بيتَ بمعنى ملاصقاً.. وهذا الأسلوب لم يعد مستخدماً في عصرنا.

5- ذكر النحاة أنه يمكن أن تتقدم الحال على صاحبها: مبتسماً نظر الفلاح إلى حقله الأخضر.. وقضية التقديم والتأخير في موضوعات النحو كلها مرتبطة ببقاء سلامة التعبير ووضوحه وسلاسته.

6- بما أن الحال معلومة إضافية إذاً يمكن أن تتعدد بالعطف ودونه، وهذا ينطبق على الصفة والخبر أيضاً: نظر الفلاح إلى حقله الأخضر مبتسماً، متفائلاً بالخير..

7- كلمة الحال يجوز تذكيرها أو تأنيثها.

***

6- التمييز:

اسم نكرة بمعنى من (66) لبيان أو توضيح أو تفسير اسم مبهم قبله له احتمالات متعددة. يقول ابن جني: (ومعنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض ولفظ المميز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير) (67).

والمبهم قبل التمييز يدل على أحد أمرين:

1- العدد: وتمييزه في التحديث مضاف إليه أو مجرور بأداة الجر كما سيأتي.

2- المقدار: ويشمل الوزن والكيل والمساحة..

الوزن والكيل والمساحة.. تجوز فيها ثلاث حالات إعرابية في النحو التقليدي: النصب على التمييز والإضافة والجر بحرف الجر.

في التحديث تلغى حالة النصب على التمييز وتبقى الإضافة أو الجر بأداة الجر: هذا متر قماش أو من القماش.

العدد:

أنواع العدد:

1- المفرد: رقم من كلمة واحدة لا تشمل العقود: وهو من واحد إلى عشرة والمئة والألف والمليون..

2- المركب: رقمان يكونان رقماً واحداً دون عطف وهو من أحد عشر وحتى تسعة عشر.

3- العقود: عشرون وثلاثون وأربعون وحتى التسعين.

4- المعطوف: رقمان بينها حرف عطف يكونان رقماً واحداً: خمسة وعشرون.

تذكير العدد وتأنيثه:

قضية تذكير العدد وتأنيثه مع المعدود تثير الغرابة والتكلف (68)، وقد جاء ما ينقض كلام النحاة في التذكير والتأنيث، فالآية القرآنية: (فله عشرُ أمثالِها) "الأنعام 160" لم تؤنث العدد، وقد علل النحاة بأن المعدود محذوف عشر حسنات أمثالها! وفي الآية: (وقطعناهم اثنتي عشر أسباطاً أمماً) "الأعراف 160"؛ الجزء الأول في الآية "اثنتي" وافق المعدود "أسباطاً" على اللفظ والجزء الثاني وافق المعدود بناء على المفرد. وجاء التمييز بصيغة الجمع بدلاً من المفرد السبط. وقد علل النحاة ذلك بالقول بأن المراد بالسبط الأمة والجماعة (69)!

وتقول العرب: ثلاثة من البقر أو ثلاث لأن في البقر لهجتين التذكير والتأنيث.

والنحاة البغداديون ينكرون العدد ويؤنثونه في الجمع على لفظه ودون إعادة للمفرد: ثلاث حمّامات وثلاث سجلات، مع أن المفرد مذكر.

وقد قال الأشموني في شرحه للألفية: (الأول فهم من قوله "ما آحاده" أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه، فيقال: ثلاثة حمامات، خلافاً للبغداديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائي تقول: مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات، بغير هاء. وإن كان الواحد مذكراً، وقاس عليه ما كان مثله، ولم يقل به الفراء).

تذكير العدد وتأنيثه مع المعدود في التحديث:

العدد يوافق المعدود من حيث التذكير والتأنيث سواء أكان مفرداً أم مركباً (70): رجلان اثنان، ثلاث طلابٍ، وثلاثة طالباتٍ، ثلاثة عشرة امرأةٍ، وثلاث عشر رجلٍ..

وتذكير وتأنيث الجمع يكون على لفظه دون العودة إلى المفرد، فكلمة المقاعد مؤنثة والعدد معها مؤنث للمطابقة، وليس لمخالفة المفرد المذكر: ثلاثة مقاعد، ومثلها ثلاثة حمامات..

إعراب العدد والمعدود:

1- العدد المفرد يعرب بحسب موقعه في الجملة، أما المعدود فهو مضاف إليه أو مجرور بحرف الجر (71): جاء خمسةُ رجالٍ، أو من الرجال..

2- العقود والمئة والألف والمليون والمليار.. صيغة واحدة للمذكر والمؤنث، والمعدود مضاف إليه أو مجرور بحرف الجر: مئة رجلٍ أو من الرجال..

3- العدد المركب: في النحو التقليدي جزءان مبنيان على الفتح في محل.. باستثناء الرقم اثني عشر "فاثني" ملحقة بالمثنى، أما "عشر" فقد حار النحاة فيها فادعوا بأنها بدل من النون في المثنى، وقالوا في إعرابها: جزء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب!

ورد في المنهج توحيد الحركة دون شواذ، والحركات المغايرة للمألوف تعتادها الأذن بالاستخدام. ومشكلة المركب العددي تكمن في الحركة وهي لا قيمة لها أصلاً، فلا داعي لتعقيد الأمور إذ يمكن أن تحل المشكلة بأحد الوضعين التاليين:

1- دمج الكلمتين كتركيب مزجي والحركة الإعرابية وعلامة التذكير والتأنيث تكون على العجز، بينما يلازم الصدر صيغة التذكير، وحركة بنيته ثابتة كالفتحة وهو ما تبناه التحديث. وقد أجاز بعض النحاة تثبيت الصدر على حركة ثابتة وإجراء الإعراب على العجز وهي لهجة وردت عن العرب.. والأفضل إلصاق الجزأين ولو بشرطة صغيرة للدلالة على أنهما كلمة واحدة: هذه ثلاث-عشرةُ فتاة، وتسع-عشرُ فتى.. مر عمار في سفره بخمس-عشرةِ بلدة..

2- رأى بعض النحاة أن المركب العددي تركيب إضافي ورأى آخرون أن هناك حرف عطف محذوف مقدر بين الصدر والعجز ثلاثة وعشر. وبما أن الجزأين معاً يدلان على رقم واحد محدد من 11 – 19، فهما اسمان ركبا تركيباً إضافياً، وفي المركب الإضافي يجري الإعراب على الصدر "الجزء الأول" ويضاف للعجز "الجزء الثاني". وقد أجاز الكوفيون إعراب الصدر مضافاً إلى العجز مطلقاً (72).

فحركة الإعراب تكون على الجزء الأول/ الصدر، والجزء الثاني/ العجز مضاف إليه، وصيغتهما في التذكير والتأنيث تتبع المعدود: هؤلاء ثلاثُ عشر مناضلٍ، رأيت تسعةَ عشرةِ لوحةٍ تشكيلية في المعرض، مر ياسين بأربعةِ عشرةِ مكتبةٍ في منطقة واحدة. والمعدود مضاف إليه أو مجرور بحرف الجر (73).

تعريف العدد:

1- العدد المفرد: القاعدة العامة في الإضافة دخول أل على المضاف إليه، ولكن تطبيق ذلك على العدد ثقيل اللفظ: ثلاثة الطلاب. لذلك في التحديث تدخل أل على العدد وليس على المعدود (74): الثلاثة طلاب، وهي لهجة وردت عن العرب وشائعة في اللهجة المحكية. ومجمع اللغة في مصر أقرها.

2- العدد المركب: تدخل أل التعريف على الجزء الأول: الست عشر رجل (75).

3- العقود: تدخل أل عليها: الأربعون.

4- الأعداد المعطوفة: تدخل أل على المعطوف والمعطوف عليه: التسع والخمسون جندي..

العدد الترتيبي:

يصاغ على وزن فاعل ليدل على الوصف والترتيب:

1- العدد المفرد من واحد وحتى العشرة: يصاغ مباشرة الثاني والثالث.. والرقم الأول واحد هو نفسه على وزن فاعل، لذلك يستخدم "الأول" حتى لا يقع التباس بين العدد العادي والترتيبي.

لا تصاغ المئة والألف.. على وزن فاعل.

2- العدد المركب: يصاغ الجزء الأول: الثالث عشر.

3- العقود: لا تصاغ.

4- العدد المعطوف: يصاغ المعطوف عليه فقط لأن العقود لا تصاغ: الخامس والستون.

يخضع العدد الترتيبي لأحكام العدد العادي كلها (76).

ملاحظات:

1- ورد العدد مئة مضافاً إلى صيغة جَمْع وليس مفرداً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: (ولبثوا في كهفهمْ ثلاثمائةِ سنين) "الكهف 25"، بإضافة مئة إلى سنين. وهذا يسمح بأن يكون المعدود مع مئة وألف.. بصيغة الجمع.

2- لهجة الحجاز تفتح شين عشرة إن كان المعدود مذكراً وتسكنها إن كان المعدود مؤنثاً: "عشَرة طلاب وعشْر طالبات".. بينما تميم تفتح شين عشَرة مع المؤنث. وذكر ابن عقيل في شرحه للألفية عند بحث العدد، أنه يجوز أيضاً كسرها.

في التحديث تم تبني رأي تميم لتثبيت حركة الشين بالفتح دون النظر إلى المعدود: عشَرة طالبات وعشَر طلاب..

3- قال النحاة إن كلمة حادي مقلوب واحدٍ، وحادية: مقلوب واحدة. وجعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا نعتقد بأن الأصل هكذا فهو تخمين.

وتستعمل حادي وحادية مع عشر ومع عشرين وأخواتها: حادي عشر، حادي وتسعون، وحادية وخمسون.

4- كلمة الثماني اسم منقوص فتعامل معاملته: جاء ثمانيْ عشر لاعبٍ إلى الملعب.. (77).

5- إذا حذف المعدود، أو لم يقصد معدود محدد وإنما العدد المطلق، فلنا الخيار في التذكير والتأنيث نحو: ثلاثة نصف ستة، أو ثلاث نصف ست.. (78).

***

7- المركب الإضافي/ المضاف إليه:

الإضافة (79) علاقة بين اسمين تفيد الملكية أو الاختصاص أو الظرفية.. وقد عرف السيوطي الإضافة بأنها: (نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر) (80).

الجزء الأول من المركب يسمى المضاف ويعرب بحسب موقعه في الجملة، أما الجزء الثاني فيسمى المضاف إليه وحركته الكسرة.

أحكامه:

1- يجرد المضاف عند إضافته من أل التعريف والتنوين: هذا بيتُ خالدٍ.

وفي النحو التقليدي أجاز النحاة في المشتق المضاف اللفظي "إضافته غير محضة" (81) ألا يتجرد من أل التعريف في المثنى والجمع: هؤلاء المكرمو خالدٍ. والفراء أضاف المفرد أيضاً، وجوز إضافة المشتق المحلى بأل إلى المعارف كلها (82).. وقال سيبويه: (واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب وذلك قولك: هذا الحسن الوجه، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة ولا يجاوز به معنى التنوين) (83).

في التحديث يلغى ذلك الاستثناء وتثبت القاعدة العامة: هؤلاء مكرمو خالدٍ، هذا مكرمُ خالدٍ، هذا حسنُ الوجهِ..

2- يضاف العلم إلى اللقب/ اسم العائلة: هذا بسامُ غنيمٍ (84).

3- يجوز أن يستفيد الاسم من الإضافة التذكير والتأنيث: 1- تذكير المؤنث: (إن رحمة الله ـقريب من المحسنين) "الأعراف 56". 2- تأنيث المذكر: (يلتقطه بعض السيارة) "يوسف 10"، ومنه: "اجتمعت أهل اليمامة"، "اجتمع أهل اليمامة".

4- يجوز الفصل بالعطف بين المضاف والمضاف إليه: تاريخ وجغرافية فلسطين.. أو تاريخ فلسطين وجغرافيتها.. وهذا ما أقره مجمع اللغة العربية في مصر: (يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم: "مديريات ومحافظات مصر" ويرون الأصوب أن يقال: "مديريات مصر ومحافظاتها" بحجة أن الفصل بين المتضايفين غير جائز هنا إذ أنه ليس من المسوغات التي نص عليها النحاة وترى اللجنة أن التعبير الأول جائز وإن كان التعبير الآخر أفصح. وقد استندت اللجنة في جواز التعبير الأول إلى قول ابن مالك في الألفية: ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأول، ومثل الشارح لهذا بقوله: قطع الله يد ورجل من قالها، على تقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها).

وقد قال أبو البركات الأنباري: (مسألة القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها..) (85).

وقال أيضاً: (وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم" بنصب أولادهم وجر شركائهم ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أولادهم، والتقدير فيه قتل شركائهم أولادهم، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى) (86).

5- لفظ الياء المشددة "ياء المتكلم المدغمة في ياء قبلها": القاعدة العامة يجوز اللجوء إلى التحريك إن ثقل اللفظ بالتسكين: إن معلميَّ هم الكتب والحياة، فتحريك الياء المشددة بالفتح أسهل في النطق من تسكينها (87).

***

هوامش الفصل الرابع

(1) العمد جمع عُمدة، وهو الركن الأساسي الذي لا يستغنى عنه.

(2) قال النحاة الرفع للعمد والنصب للفضلات، ولكن خبر المبتدأ العمدة المرفوع يصير مع كان في النحو التقليدي منصوباً ويبقى عمدة وليس فضلة، وكذلك اسم إن المنصوب!

(3) الفضلات جمع فضلة أي الزيادة، والفضلة خلاف العمدة.

راجع الهامش "18" في بحث الكلمة والجملة.

(4) الفعل المتعدي ينصب مفعولاً به مباشراً.

(5) راجع بحث الضمائر المنفصلة والمتصلة.

(6) "أن النصر قريب" حلت مكان المفعول والحال.

(7) ابن جني: الخصائص - ج 1 - ص 35.

(8) راجع كتاب "همع الهوامع" للسيوطي - ج 2 – ص 6.

(9) ألغيت قضية الاشتغال لارتباطها بالعامل كما ذكر في المنهج.

(10) ألغيت قضية التنازع لارتباطها بالعامل كما ذكر في المنهج.

(11) إن خوف بعض النحاة من اجتماع عاملين على معمول واحد هو نتيجة إيمانهم بأن لكل معلول علة. لكن الفراء قال إن كلا الفعلين عملا في الفاعل في قولنا: قام وقعد زيد.

(12) تم تعديل التبويب فنقل بحث الجار والمجرور إلى بحث المفعول به كما ذكر في المنهج.

(13) ابن جني: سر صناعة الإعراب - ج 1 - ص 123، 124.

(14) لا تعارض بين التسمية بالمفعول الذي حركته النصب، والخبر الذي حركته الرفع كما هو الوضع مع المفعول فيه فهو يأتي خبراً أيضاً: المزهرية فوق الطاولة..

(15) ألغيت ست أدوات منها: حاشا وخلا وعدا إذ تفرغت للاستثناء فقط. ولا ندري كيف رضي النحاة أن تجمع خلا وعدا بين الفعلية والحرفية!

ومنها كي فقد ألغيت كأداة جر ولكن بقي لها معنى التعليل.

(16) راجع أسلوب القسم في بحث "أساليب البيان التقليدية"، فهناك ثلاث أدوات للقسم تجر الاسم بعدها: الباء والتاء والواو.

(17) ألغيت الإعرابات الأخرى كالعطف!

(18) هذا هو اللفظ الشائع وهو المتبنى في التحديث وألغيت بقية لهجاتها الست عشرة!

(19) صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة – ص 246.

واحد أدلة البصريين كما يذكرها أبو سعيد في الصفحة 248: (وأما كون ذلك صدر الكلام فالعطف فيه على شيء مقدر في الضمير فكأنه قال في نفسه رب شيء كان مني..).

(20) ذكر ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب" أن على بمعنى مع في الآية القرآنية: (وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) "الرعد 6"، لكن هنا بلاغة في الحذف للإيجاز: على الرغم من ظلمهم.

(21) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ج 3 - ص 53.

(22) تلغى لام النفي والتي يسميها أكثر النحاة لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفي، وقال النحاس: الصواب تسميتها لام النفي. كما تلغى لام العاقبة، وقد أنكر البصريون ومن تابعهم تلك التسمية، وقال الزمخشري والتحقيق أنها لام العلة وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة.

(23) خالد الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب – ص 77.

(24) ذكر في المنهج أنه يمكن أن يكون الفاعل جملة، ولا مانع من قبوله أن يكون شبه جملة.

(25) ذكر في المنهج إلغاء التعليق والعامل، وهذا ما قاله ابن مضاء القرطبي: (إن القول: زيد في الدار جملة تامة ولا تحتاج لخلق عامل للجار والمجرور)، وتبنى ذلك مجمع اللغة العربية في مصر.

(26) سيبويه: الكتاب – ج 2 - ص 195.

(27) ذكر في المنهج تغيير التسمية، وتوحيد المفعول المطلق ونائبه.

(28) الدال على الهيئة أو النوع لا يدل بنفسه على ذلك إنما من خلال الكلام بعده كالصفة أو الإضافة؛ فهو يجمع بين التوكيد والنوع كما في المثال: قرأت الكتاب قراءة عميقة، ومشى الجندي مشية الأسد.

(29) توحيد المفعول المطلق ونائبه يؤدي في حالات إلى مصدر ليس من حروف الفعل كالمرادف للمصدر.

(30) تم إلحاق المفعول لأجله/ له بالمفعول البياني كما ذكر في المنهج.

(31) تم دمج المصدر واسم المصدر معاً، لأن اسم المصدر لا فعل له كما قال النحاة. والصحيح أن تستكمل المادة اللغوية، أو يعد مصدراً شاذاً للفعل المشابه له في الحروف.

(32) في النحو التقليدي إذا جاء اسم الإشارة قبل المصدر فإنه يأخذ التسمية "المفعول البياني" والمصدر يصير بدلاً.

فالاسم المعرف بأل بعد الإشارة عطف بيان أو بدل كما قال النحاة، وهنا بدل، لأن عطف البيان ألغي في التحديث.

(33) إن المصدر القراءة بقي هو المفعول البياني الحقيقي وإن فاز بالتسمية اسم الإشارة، فالإشارة والمشار إليه بمنزلة واحدة. وكذلك وإن جُرت كلمة القراءة مع بعض وكل فهي المفعول البياني، والمضاف والمضاف إليه تركيب إضافي.

إن المفاعيل منصوبة، والتغيير في الموقع تبعه تغيير في الحركة لكن المعنى الأساسي لم يتغير، وهذه إحدى مشكلات الحركة في القواعد التقليدية!

(34) وردت كثير من المصادر واختلف فيها مثل: ويل، ويح؛ فمن النحاة من عدهما مفعولين مطلقين لفعل مهمل أو لفعل مقدر بمعناهما أو مفعولين لفعل محذوف: أحل الله عليه الويل أو ألزمه الويل كما في حاشية الخضري.

وقد اختلف النحاة في كلمة "حقاً": أحقاً أنك ذاهب؛ فالمبرد قال هي مفعول مطلق لفعل محذوف ورأيه أصوب من رأي سيبويه الذي قال بأنها منصوبة على الظرفية.

(35) قطُّ ومثلها عوضُ: يقول النحاة ظرفان مبنيان على الضم في محل نصب. وإذا جعلنا حركتهما الفتحة نخلص من قضية المبني والمعرب ويصير الإعراب سهلاً فنقول: ظرف زمان حركته الفتحة.. ويمكن أن ينونهما من يرغب.

(36) خالد بن عبد الله الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب - ص 91.

(37) المصدر السابق: ص 92.

(38) أبو القاسم الزجاجي: كتاب حروف المعاني – ص 1.

(39) في النحو التقليدي إذا جاء اسم بعد أداة الشرط فهو فاعل لفعل محذوف، كما يقول ابن عقيل في شرحه للألفية: (وقد يُحذفُ الفعل وجوباً، كقوله تعالى: "وإن أحدٌ مِنْ المُشْرِكِينَ اسْتجارك" فأحدٌ فاعلٌ بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: وإن اسْتَجَارَك أحد استجارك، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد "إنْ" أو "إذا" فإنه مرفوعٌ بفعل محذوف وجوباً، ومثال ذلك في "إذا" قولُه تعالى: "إذا السَّمَاءُ انشقَّتْ" فالسماء فاعل بفعل محذوف والتقدير: "إذا انشقت السماء انشقت" وهذا مذهبُ جمهور النحويين).

إن غالبية النحاة اشترطوا أن يكون بعد أداة الشرط جملة فعلية! وكان بإمكانهم أن يقولوا الاسم فاعل مقدم للفعل بعده أو يقبلوا مجيء جملة اسمية بعد الشرط لأن الأمثلة على ذلك لا تحصى!

وعند سيبويه الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده، ورأي الأخفش أنه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده. وزعم السيرافيُّ أنه لا خلاف بين رأي سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا، وإنما الخلافُ بينهما في خبره فسيبويه يُوجبُ أن يكون فعلاً، والأخفش يُجوِّز أنْ يكون اسماً، فيجوز في أجيئك إذا زيد قام جعلُ زيد مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز أجيئكَ إذا زيد قائمٌ عند الأخفش فقط!

وقال عباس حسن في كتابه "النحو الوافي" - ج 2 - ص 122: إن بعض القدامى والمحدثين لا يروقهم تقدير فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده: (ويسخرون

منه، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع إما مبتدأ مباشرة، وإما فاعلاً مقدماً للفعل الذي بعده "أي للمفسر" وبإهمال التعليل الذي يحول دون هذا الإعراب، لأنه – كما يقولون- تعليل نظري محض، أساسه التخيل والوهم، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح).

في التحديث الاسم بعد أداة الشرط مبتدأ والجملة الفعلية بعده هي الخبر كما يقول الأخفش وغيره، وهذا يوافق القاعدة العامة: الفاعل إن تقدم على فعله يصير مبتدأ.

(40) راجع بحث الفعل.

(41) راجع بحث أسلوب الشرط.

(42) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ج 3 – ص 156.

(43) السيوطي: الأشباه والنظائر – ج 2 – ص 288.

(44) العدد هنا إحصاء زمني، فإن جاء بعد الرقم مصدر الفعل فهو مفعول بياني/ مطلق يدل على عدد مرات الفعل: سافرت عشرين سفرة/ مرة.

(45) النعت مصطلح كوفي وهو عند البصريين الصفة، إلا أن كثيراً من البصريين استخدموا مصطلح النعت.

(46) عرف ابن عقيل "النعت" عند ابن مالك في شرحه للألفية - ج 3 – ص 191: (عرف النعت "ابن مالك" بأنه التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو مررت برجل كريم أو من صفات ما تعلق به وهو سببيه نحو مررت برجل كريم أبوه).

وعرف الزمخشري النعت/ الصفة في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" - ص 149: (هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان. الغاية من الصفة والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف).

(47) المطابقة ليست مطلقة فالنحاة قسموا النعت إلى حقيقي وسببي؛ فالحقيقي يرتبط بموصوفه مباشرة وتجب فيه المطابقة، أما السببي فهو لا يتعلق بالموصوف مباشرة لذلك أجازوا فيه عدم التبعية: جاء الرجلان الكريم أبوهما، جاء الرجلان الكريما الأب.. فإذا كان النعت سببياً غير متحمل لضمير المنعوت فهو يتبعه في حالتين التعريف والتنكير والحركة، أما التذكير والتأنيث فيتبع ما بعده ويبقى بصيغة المفرد إذا كان خالياً من الضمير: جاء الرجلان الكريم أبوهما.. وهذا النوع قد يوقع في التباس وهو من الأساليب القديمة التي قلما تستخدم في عصرنا لذا أهملناه. وكان باستطاعتهم إعراب الكريم أبوهما جملة ثانية مستقلة "مبتدأ وخبر" والضمير رابط بين الجملتين!

أما إذا كان السببي يحمل ضميراً يعود على المنعوت فهو مقبول ولا يوقع في التباس: جاء الرجلان الكريما الأب.. فالكريما نعت مطابق للمنعوت قبله.

كما قال النحاة: (مررت برجل قائمة أمه فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً، لأنك تقول في الفعل قامت أمه وتقول في عكسه مررت بامرأة قائم أبوها فتذكر الصفة لتذكر الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً لأنك تقول في الفعل قام أبوها، وفي الآية القرآنية: "ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها").

(48) يقول النحاة النعت مشتق ثم يذكرون حالات عديدة عن مجيئه اسماً جامداً مؤولاً بالمشتق. لذا أهملنا قضية الجمود والاشتقاق كما في الحال.

(49) ألغي إعراب الجمل باستثناء بعضها كما مر في المنهج. وقد قال النحاة الجمل بعد النكرات صفات: رأيت رجلاً يركض.. فجملة يركض في محل نصب صفة.. وما قلناه عن جملة الحال يصدق هنا فمعنى الجملة واضح ولسنا مضطرين إلى التأويل بالمفرد لتوضيح الصفة فالفعل له معنى واضح فلماذا نجعله بالتأويل راكضاً، من أجل عيني الحركة؟!

(50) في التحديث ألغي استخدام نون التوكيد الثقيلة والخفيفة لثقلهما في النطق.

(51) ألغي ضمير جمع الإناث هن، وصار الضمير هم يشمل الذكور والإناث: الزَّيْدُون أنْفُسُهم أو أعْيُنُهمْ، والهِنْدَاتُ أنْفُسُهم أو أعْيُنُهمْ.

(52) يرى بعض النحويين أن حرف الجر زائد والاسم بعده مجرور لفظاً في محل توكيد. ولكن في التحديث ألغي حرف الجر الزائد وعد حرف جر حقيقي. والمعنى يبقى قائماً بحرف الجر ودونه، فليكن حرف جر حقيقي ما دام معنى التوكيد لم يمس.

(53) سيبويه: الكتاب – ج 2 - ص 260.

(54) في النحو التقليدي تعرب كلا وكلتا إعراب الاسم المقصور إن أضيفتا إلى الاسم الظاهر، وتلحقان بالمثنى عند إضافتهما للضمير: جاء كلاهما، رأيت كليهما. وبما أن المثنى له حالة واحدة بالألف، لم يبق مسوغ لإلحاق كلا وكلتا به فتعربان إعراب الاسم المقصور سواء أكانتا مضافتين إلى الاسم الظاهر أم الضمير.

(55) يجوز إدخال أل على بعض وكل، وقد اعتذر الزجاجي عن ذلك وعده بأنه تسامح لموافقته استخدام الناس، أي لشيوعه.

(56) ضُم بدل الاشتمال إلى بدل البعض من كل، ففي قولنا شممت الوردة رائحتها: الرائحة جزء من الوردة فلماذا نعطيها تسمية جديدة كما أن التعبير ضعيف، والأفضل شممت رائحة الوردة.

ومن النحاة من يرى أنهما من ضمن بدل الكل فقد قال الأشموني في شرحه للألفية: (رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض).

كما ألغي بدل الغلط أو النسيان أو الإضراب وبدل الجملة. فالغلط والنسيان ممكن أن يقع باللغة المحكية، والأسلوب العربي القديم القائم على المشافهة كان يبقي الخطأ ويلحقه بالصواب. وقد أنكر المبرد بدل الغلط، وقال ليس في كلام العرب بدل الغلط!

في أحاديثنا وحواراتنا ومناقشاتنا المعاصرة يمكن تصحيح الخطأ بكلمة عفواً أو آسف، وتصحح المعلومة. وخطأ النحاة أنهم لم يفرقوا بين المشافهة والكتابة فعمموا القاعدة. والخطأ في الكتابة يحذف ويصحح ولا داعي لخلق قاعدة!

(57) صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة – ص 67، 68.

(58) سيبويه: الكتاب – ج 2 - ص 163.

(59) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ص 90، 91.

(60) سيبويه: الكتاب - ج 3 - ص 15.

(61) المصدر السابق: ج 3 - ص 55.

(62) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب - ص 404.

(63) ألغي تقسيم أم إلى متصلة ومنقطعة فلا أهمية لذلك، قال السيوطي في كتابه "همع الهوامع" ج 3 – ص 166: (المتصلة: تقع بعد همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم التعيين، لذا تسمى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية أو الاستفهام)، وأم المتصلة لا يستغني ما بعدها عما قبلها. أما أم المنقطعة فالجملة بعدها مستقلة ولا علاقة لها بما قبلها كما في الآية القرآنية: (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد) "الأعراف 195"، وهي بمعنى بل التي للإضراب.

(64) إن اختلاف علماء القواعد أنفسهم في مواضع بين الحال وتمييز الجملة، يدل على غموض الموضوع. فهل تبقى بعض القاعدات ميداناً ليسرح فيها ويتصارع ثلة من العلماء، أم هي وسيلة للفهم لكل ناطق بها سواء أكان عالماً مختصاً، أم إنساناً عادياً من حقه أن يفهم ويستخدم قواعد اللغة؟!

(65) راجع ما قيل عن اشتقاق الحال وجمودها في المنهج.

(66) ألغي تمييز الجملة/ النسبة وألحق بالحال لما ما بينهما من تداخلات، كما ذكر في المنهج.

(67) ابن جني: اللمع في العربية - ص 64.

ويسمى أيضاً البيان والتبيين والتفسير..

(68) قال الحريري عن تأنيث العدد مع المعدود وتذكيره: (الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان، وتبرز فيه ربات الحجال بعمائم الرجال)! "الأشباه والنظائر" للسيوطي - ج 2 – ص 129.

(69) السيوطي: الأشباه والنظائر - ج 3 – ص 126.

(70) في النحو التقليدي الأعداد من الثلاثة إلى التسعة تخالف المعدود مفردة ومركبة، أما العشرة فهي تخالف المعدود مفردة وتوافقه مركبة!

(71) ورد في النحو التقليدي نصب المعدود مطلقاً، فقد ذكر الصبان في حاشيته: (وفي كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الأول فقط فيقول هذه الخمسة أثواباً وخذ المائة درهماً ودع الألف ديناراً). وقد أجاز ابن كيسان المائة درهم والألف ديناراً.

وكلمة مئة تكتب دون ألف كما أقرها مجمع اللغة العربية في مصر، وإن سبقت بعدد تكتب متصلة به: ثلاثمئة.

(72) ورد في النحو التقليدي إضافة العدد المركب كله إلى غير مميزه، وهذا الأسلوب لا يستخدم في عصرنا. قال ابن عقيل في شرح بيت ابن مالك:

وإن أضيف عدد مركب   يبق البنا وعجز قد يعرب

(يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا اثني عشر فإنه لا يضاف فلا يقال اثنا عشرك. وإذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن بتائهما فتقول هذه خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك بفتح آخر الجزأين. وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه فتقول هذه خمسةَ عشرُك ورأيت خمسةَ عشرَك ومررت بخمسةَ عشرك).

وجاء في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ("وقد يعرب العجز" أي لأن الإضافة تَردُّ الأسماء إلى أصولها من الإعراب، ولذا استحسنه الأخفش، وقال ابن عصفور إنه الأفصح. لكن في التسهيل لا يقاس عليه، ولم يعرب الصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد إعرابه في آخره.

قوله: "مع بقاء الصدر على بنائه" فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون إعراب الصدر مضافاً إلى العجز مطلقاً واستحسنوا ذلك إذا أضيف كخمسة عشرك).

(73) تمييز الأعداد المركبة في النحو التقليدي مفرد منصوب، وفي التحديث ألغي نصب المعدود وعممت القاعدة: المعدود مع الأعداد مضاف إليه أو مجرور بحرف الجر: خمس طلابٍ وخمسة من الطالباتِ، خمس عشر طالبٍ وتسعة عشرة من الطالباتِ، أربعون طالبةٍ وثلاثون من الطلاب، ستة وثلاثون طالبةٍ، مئة طالبٍ ومئة من الطالبات..

(74) يستبعد ما أجازه الكوفيون من دخول أل التعريف على المضاف والمضاف إليه لثقل اللفظ: الثلاثة الأبواب، الثلاثة الأثواب..

(75) يلغى ما أجازه الكوفيون من دخول أل التعريف على الجزأين لثقل اللفظ: الأحد العشر درهماً، والاثنتا العشرة.. كما يلغى ما أجازوه من دخولها أيضاً على التمييز لثقل اللفظ: الأحد العشر الدرهم.

(76) يطابق العدد الترتيبي معدوده في التذكير والتأنيث لأنه صفة له: اللوحة الثالثة في المعرض رائعة..

(77) وردت لهجات تجيز فتح الياء أو التسكين في ثمانيْ عشر، ولهجة تحذف الياء: ثمانِ.. في التحديث هي اسم منقوص كالقاضي ولا استثناءات.

(78) لا يجيز بعض النحاة إلا التأنيث: ثلاثة نصف ستة.

(79) قال بعض النحاة إن الإضافة هي في الأصل إسقاط حرف الجر فناب المضاف مكانه!

(80) السيوطي: همع الهوامع - ج 2 – ص 411.

(81) قسم النحاة الإضافة إلى محضة معنوية (حقيقية وهي التي يستفيد فيها المضاف من المضاف إليه التعريف، وتكون على معنى أحد حروف الجر اللام ومن وفي) وغير محضة (لفظية وهي ليست على معنى حرف من حروف الجر، وتكون بإضافة أحد المشتقات كاسم الفاعل إلى معموله)..

وفي التحديث يلغى نوعا الإضافة.

(82) في المثال "جاء المكرم خالدٍ" اللفظ سلس، ولكن إن قلنا "جاء الكاتب المقالةِ" نجد أن اللفظ ثقيل والأسلس حذف أل التعريف من المضاف: جاء كاتب المقالة.

(83) سيبويه: الكتاب – ج 1 - ص 61.

(84) راجع بحث اسم العلم.

(85) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف – ج 2 - ص 427.

(86) المصدر السابق: ص 431.

(87) معلمين + ي ← معلميي "تحذف النون للإضافة"، وتدغم الياءان فتصير الكلمة: معلميّ. وقد قال ابن زنجلة في كتابه "حجة القراءات" - ص 377: (قرأ حمزة "وما أنتم بمصرخيِّ" بكسر الياء وقرأ الباقون بفتح الياء وهو الاختيار لالتقاء الساكنين. والأصل بمصرخيني فذهبت النون للإضافة وأدغمت ياء الجمع بياء الإضافة كما تقول لديّ وعليّ وتقول مررت بمسلمين، فإذا أضفتهم إلى نفسك قلت بمسلميّ وأسقطت النون. وأهل النحو يلحنون حمزة قالوا وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حركت إلى الفتح تقول هذا غلامي قد جاء، وذلك أن الاسم المضمر لما كان على حرف واحد وقد منع الإعراب حرك بأخف الحركات كما تقول هو قام. ويجوز إسكاء الياء لثقل الياء التي قبلها كسرة فإذا كان قبل الياء ساكن حركت إلى الفتح لا غير).

***

الفصل الخامس:

الجملة الاسمية

تتألف الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر:

المبتدأ:

اسم يُبتدأ به الكلام (1) ويجوز أن يكون معرفة أو نكرة، وقد تم تبني رأي الكوفيين الذين أجازوا الابتداء بنكرة مطلقاً (2). ومنه الآية القرآنية (قل إصلاح لهم خير) "البقرة 220" فإصلاح مبتدأ نكرة (3). والنكرة هي أصل المعرفة (4).

ويمكن أن يتعدد المبتدأ والخبر واحد: جرير، الفرزدق، الأخطل.. شعراء أمويون.

الخبر:

معلومات عن المبتدأ، ويمكن تعدد الأخبار عن المبتدأ الواحد دون عطف، كما في الآية القرآنية: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) "البروج 14، 15" (5).

والخبر إن كان اسماً قد يأتي جامداً أو مشتقاً دون قيد.

آ- أنواع المبتدأ:

اسم ظاهر، ضمير منفصل، اسم إشارة.. : فلسطين عربية، أنا عربي، هذا وطني..

أنا عربي: أنا ضمير منفصل مبتدأ.. هذا وطني: هذا اسم إشارة مبتدأ.. (6).

ب- أنواع الخبر:

قد يكون الخبر معلومات مباشرة عن المبتدأ، أو غير مباشرة:

آ- الخبر المباشر:

1- اسم ظاهر "مفرد" (7): الشمس مشرقة؛ مشرقة خبر حركته الضمة.

2- جملة فعلية وهي تحتاج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ: المثقف يقرأ كثيراً.. فالمثقف مبتدأ حركته الضمة، وفاعل يقرأ يعود على المبتدأ، وجملة يقرأ من الفعل والفاعل خبر المبتدأ.

3- مفعول به غير مباشر، أو ظرف: البلبل في القفص، القانون فوق الجميع.. في القفص، فوق: خبر (8).

ب- الخبر غير المباشر: المثقف قلبه واسع، المثقف قلبه يتسع للجميع..

في النحو التقليدي: المثقف مبتدأ، وقلبه مبتدأ ثان والضمير يعود على المبتدأ المثقف، وواسع خبر للمبتدأ الثاني، والجملة الاسمية "قلبه واسع" خبر للمبتدأ الأول، وهذا ما سيبقى في التحديث على الرغم من أنه غير صحيح (9). والخبر هنا لم يكن معلومة مباشرة عن المثقف كما في الخبر المفرد.

ج- تقديم الخبر على المبتدأ:

يجوز تقديم الخبر دون أية شروط إن لم يقع التباس (10) ولا سيما إن تساوى المبتدأ والخبر، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (ويجوز تقديمُ الخبر إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ ونحوه). وقد ورد: تميمي أنا، وأنا تميمي..

ولكن هناك حالة يجب فيها تقديم الخبر وذلك إذا لحق بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر الجار والمجرور المقدم أو الظرف: في العراق أبناؤه المقاومون للاحتلال الأمريكي (11).

د- حذف الخبر:

يحذف الخبر وجوباً في أسلوب الاستفهام، لكن في النحو التقليدي أعرب النحاة أسماء الاستفهام، وقالوا إن إعراب اسم الاستفهام في قولنا: متى السفر، هو نفسه ما يقابله في الجواب، فإذا أجبنا: السفر غداً، فالسفر مبتدأ والظرف غداً خبر، فاسم الاستفهام متى ظرف خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر.

وقد ذكر سابقاً أن أداة السؤال عن الزمن المبهم، لا تكون هي نفسها الظرف، لأن الظرف يعني الزمن المحدد، وقد ضمت أسماء الاستفهام إلى الأدوات التي لا عمل لها ولكن بقي لها مدلولها.

إن صيغة السؤال من حيث المعنى تنقصها معلومة الخبر، أي الاستفهام في الجملة الاسمية ينقصه المسند إليه دائماً لأنه مجهول بالنسبة للسائل، وليس المهم استكمال أركان الجملة كيفما اتفق، فبنية الجملة هي التي تحدد متطلباتها، وفي الاستفهام لا تحل الأداة النقص إنما يحله الجواب ففيه الخبر المجهول.

فمتى السفر؟ متى أداة استفهام عن الزمن. والسفر مبتدأ خبره محذوف!

هـ- أحكام المبتدأ والخبر:

1- إذا كان المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين، فحركتهما الضمة إن كانا مفردين أو جمع تكسير أو جمعاً بالألف والتاء. ولا عوامل تغير الحركة فهي ثابتة مطلقاً..

2- تجب مطابقة الخبر للمبتدأ في التذكير والتأنيث (12).

3- جاء في النحو التقليدي أن المبتدأ الذي له مرفوع مشتق يغني عن الخبر، وهناك من اشترط في تلك الحالة الاعتماد على شيء ما كالنفي أو الاستفهام نحو:

أقاطن قوم سلمى   أم نووا ظعنا؟

وقال النحاة قوم فاعل لاسم الفاعل أغنى عن الخبر.

قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (ومبتدأ له فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ أقَائِم أبَوَاهُ. ومَذْهَبُ البصريين إلا الأخفش أن هذا الوَصْفَ لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك؛ فأجازوا: "قَائِمٌ الزَّيْدَان" فقائم: مبتدأ، والزيدان: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَر. ولكن إن تطابقا يجوز المبتدأ والخبر، فإن لم يتطابقا فمبتدأ وفاعل سد مسد الخبر: "أقائم الزيدان" و"أقائم الزيدون").

في التحديث ألغي عمل المشتق، والمرفوع خبر سواء أطابق المبتدأ في التثنية والجمع أم لم يطابقه، وسواء أسبقه نفي أو استفهام أم لا.

4- تدخل لام التوكيد على المبتدأ أو الخبر: (لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) "الحشر 12". وتدخل على المتأخر من المبتدأ أو الخبر إذا دخلت إنّ عليهما: إن الوطن لعزيز (13). ويرفض دخولها على الخبر مع لكن، قال أبو البركات الأنباري: (مسألة القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن كما يجوز في خبر إن نحو ما قام زيد لكن عمراً لقائم. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن) (14).

5- في التحديث ونتيجة إلغاء عمل الأدوات سقطت مشكلة العطف على محل اسم إن وهو الرفع قبل مجيء الخبر (15)، فنستطيع القول: إن محمد وعصام طالبان.

6- إذا جاء اسم بعد أداة شرط فهو مبتدأ وخبره الجملة الفعلية بعده بناء على رأي الأخفش كما ذكر سابقاً (16).

7- يمكن اقتران الخبر بالفاء بعد أما الشرطية، وما في معناها: .. أما اللغةُ العربية فهي الرابطة القومية للعرب..

8- يجوز حذف أحد طرفي الإسناد بلاغياً إن كان الكلام واضحاً وهذه قاعدة عامة في كل موضع:

في الجواب المختصر عن السؤال:

أين مفيد؟

- في المكتبة.

والمحذوف البلاغي واضح: مفيد في المكتبة.

***

الأدوات التي تدخل على الجملة الاسمية:

هناك أدوات تدخل على الجملة الاسمية فتمنحها معاني إضافية ولكنها لا تغير حركتها (17). وهذه الأدوات هي: أنّ، إنّ (18)، كأنّ، لكنّ، ليت، لعل، لا (19)، ما (20):

- إنّ وأنّ تؤكدان الجملة: إنّ الشعبُ طيبٌ وإذا دخل عليها ضمير جماعة المتكلمين "نا" تجوز حالتان: إنّنا أو إنّا "ولا أهمية للمحذوف". قال أبو حيان: (وإنا وإننا لغتان لقريش. قال الفراء: من قال إننا أخرج الحرف على أصله، لأن كناية المتكلمين نا، فاجتمعت ثلاث نونات. ومن قال: إنّا استثقل، اجتماعها، فأسقط الثالثة وأبقى الأولتين انتهى. والذي أختاره أن نا ضمير المتكلمين لا تكون المحذوفة، لأن في حذفها حذف بعض اسم وبقي منه حرف ساكن، وإنما المحذوفة النون الثانية أنّ فحذفت لاجتماع الأمثال، وبقي من الحرف الهمزة والنون الساكنة، وهذا أولى من حذف ما بقي منه

حرف. وأيضاً فقد عهد حذف هذه النون مع غير ضمير المتكلمين، ولم يعهد حذف نون نا، فكان حذفها من أن أولى) (21).

- كأنّ: تفيد التشبيه أو التحقيق أو التقريب أو التشكيك: كأن الشمس قرص ذهبي، كأن زيد قائم..

- لكنّ: تفيد الاستدراك وهو يشمل عدة أمور كاستثناء ما سبقها من تقرير، أو مخالفة ما قبلها، أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.. (22): كلنا نحب الوطن لكن الحب وحده دون عمل لا يجدي..

- ليت: تفيد التمني: ليت الوطن يتحرر!

- لعل: تفيد التمني والشك والتعليل.. (23).

ملاحظات:

1**-** بقية الأدوات ضمت إلى النفي في بحث "أسلوب الاستفهام والجواب".

2- نون الوقاية: يجوز أن تدخل قبل ياء المتكلم مع إنّـ وأنّـ ولكن وكأن: إني وإنني، ولكني ولكنني، وكأني وكأنني. ويجب دخولها على ليت قبل ياء المتكلم: ليتني (24). وهي قليلة الاستخدام مع لعل لذلك تهمل، قال الأشموني في شرحه للألفية: (فالأكثر لعلي بلا نون والأقل لعلني).

3- بما أن عمل الأدوات ألغي لم يبق تخفيف النون الثقيلة قضية يترتب عليها وضع جديد: إنّ وإنْ، لكنّ ولكنْ، كأنّ وكأنْ.

***

هوامش الفصل الخامس

(1) بقي في التحديث المفهوم التقليدي القائل: إن بدأت الجملة بفعل فهي جملة فعلية وإن بدأت باسم فهي اسمية.

(2) أجاز الكوفيون الابتداء بنكرة مطلقاً، قال الخضري في حاشيته: (ومذهب الكوفيين والأخفش جوازه بلا قبح). ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، بينما المتأخرون اشترطوا المعرفة.

قال أبو البقاء العكبري في كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب" - ج 1 - ص 125: (وقد قال النحويون المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة، ومن ههنا شرط في المبتدأ أن يكون معرفة أو قريباً منها ليفيد الإخبار عنه إذ الخبر عما لا يعرف غير مفيد وقد جاءت نكرات أفاد الإخبار عنها).

وقد تتبع النحاة مواضع الفائدة فمنهم من حصرها في خمسة عشر موضعاً أو سبعة عشر، وذكر السيوطي في كتابه "همع الهوامع" - ج 1 – ص 327، خمساً وعشرين حالة يجوز فيها المبتدأ أن يكون نكرة. وذكر ابن عقيل في شرحه للألفية أكثر من ثلاثين حالة، وهناك من أوصل مسوغات الابتداء بنكرة إلى أكثر من أربعين حالة كما يذكر عباس حسن في كتابه "النحو الوافي - ج 1 – ص 444".

وتلك الحالات كافية لنقض شرط التعريف!

(3) للنحاة تعليلاتهم وتأويلاتهم التي تسوغ كل شيء، قال أبو حيان في تفسيره البحر المحيط للآية القرآنية (قل إصلاح لهم خير):

(وإصلاح: مبتدأ وهو نكرة، ومسوغ جواز الابتداء بالنكرة هنا هو التقييد بالمجرور الذي هو: لهم، فإما أن يكون على سبيل الوصف، أو على سبيل المعمول للمصدر، و"خير" خبر عن إصلاح، وإصلاح كما ذكرنا مصدر حذف فاعله، فيكون: خير، شاملاً للإصلاح المتعلق بالفاعل والمفعول، فتكون الخيرية للجانبين معاً، أي إن إصلاحهم لليتامى خير للمصلح، والمصلح فيتناول حال اليتيم، والكفيل، وقيل: خير للولي، والمعنى: إصلاحه من غير عوض ولا أجرة خير له وأعظم أجراً، وقيل: خير، عائد لليتيم، أي: إصلاح الولي لليتيم، ومخالطته له، خير لليتيم من إعراض الولي عنه، وتفرده عنه، ولفظ: خير، مطلق فتخصيصه بأحد الجانبين يحتاج إلى مرجح، والحمل على الإطلاق أحسن).

وجاء في كتاب "الجمل في النحو" – ص 192، أنه بعد القول يأتي مبتدأ: (... والرفع بالحكاية: كل شيء من القول فيه الحكاية فارفع نحو قولك: قلت عبد الله صالح، وقلت الثوب ثوبك، قال الله جل ذكره "سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم"، وقال "ولا تقولوا ثلاثة"، وقولوا حطة".. فإذا أوقعت عليها الفعل فانصب نحو قولك: قلت خيراً قلت شراً نصبت لأنه فعل واقع. والحروف التي يحكى بها أربعة سمعت وقرأت ووجدت وكتبت).

(4) قال أبو البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية" - ص 298: (إن قال قائل هل المعرفة أصل أو النكرة قيل لا بل النكرة هي الأصل لأن التعريف طارئ على التنكير).

(5) يمكن أيضاً تعدد الصفة والحال.

(6) ذكر في المنهج أنه ليس ضرورياً ذكر حركة المبني.

(7) المفرد في النحو له دلالات متعددة:

أ- مقابل التثنية والجمع.

ب- مقابل الجملة وشبه الجملة.

ج- مقابل المركب في العلم.

د- مقابل المضاف والشبيه بالمضاف في النداء ولا النافية للجنس..

(8) ألغي مصطلح "شبه الجملة" لارتباط التعليق بالعامل كما ورد في المنهج، ففي النحو التقليدي الخبر محذوف وهو متعلق الظرف أو الجار والمجرور. ولكن قد يظهر ذاك المحذوف المقدر بمستقر أو كائن، وإن رفضه بعض النحاة فقد جاء في حاشية الخضري: (وجوز ابن جني إظهار العام أيضاً تمسكاً بنحو: "فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ" "النحل: 40" ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه).

وقد أظهر المعري الخبر المحذوف وجوباً عند النحاة بعد لولا:

فَلَولاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ.. وهو مخالف لتقعيد النحاة لذلك جعلوه لحناً، ولكنه كلام واضح وسليم ومقبول، وله مثيل:

لولا زهير جفاني كنت معتذراً..

(9) لو فككنا بنية الجملة وأعدنا صياغتها بحسب ارتباط جزئياتها لكانت: قلبُ المثقفِ واسعٌ؛ أخبرنا عن القلب مباشرة بالاتساع ← المثقف قلب واسع: المثقف مبتدأ وقلب خبر وواسع صفة للقلب.

المثقف قلبه.. الضمير في قلبه رابط مضاف إليه، وهو يشعرنا بأن الجملة لم تنته بعد، فالكلام الآتي يتعلق بالقلب وليس بالمبتدأ المثقف، فالضمير يمنع الخبر من أن يكون مباشراً.

والمبتدأ الثاني "قلبه" في الجملة "المثقف قلبه واسع" لم نبتدئ به الكلام فلا ينطبق عليه تعريف المبتدأ، وهناك مبتدآن وراء بعضهما وليسا من قبيل تعدد المبتدأ والخبر واحد، فالتعديل الطفيف جعله النحاة جملة جديدة!

ولو جعلنا قلبه خبراً غير مباشر وواسعاً صفة له لكان أصح، والصفة النكرة هنا لا تتعارض مع الموصوف قلبه فالهاء رابطة لم يقصد بها التعريف.

إلا أن ذلك التحليل يضعنا أمام إشكالية جمل مماثلة مثل: عاد المقاوم رأسه مرفوع.. فرأسه مرفوع جملة اسمية "مبتدأ وخبر"، والهاء رابطة بين الجملة الثانية وما قبلها،

والجملة أصلها: عاد المقاوم مرفوعَ الرأس.. لذلك سنضطر لقبول "قلبه واسع" كجملة اسمية خبر غير مباشر عن المبتدأ المثقف، حتى لا تكون هناك حلول سليمة في مكان ما وغير سليمة في مكان آخر!

والتحليل نفسه ينطبق على الجملة "المثقف قلبه يتسع للجميع": فقلبه مبتدأ ثان والجملة الفعلية المؤلفة من الفعل يتسع وفاعله خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية قلبه يتسع خبر للمبتدأ الأول، والأصل: قلب المثقف يتسع للجميع.

(10) أجاز البصريون تقديم الخبر ومنعه الكوفيون، قال أبو البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" – ج 1 - ص 65: (ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة. فالمفرد نحو قائم زيد وذاهب عمرو والجملة نحو أبوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة).

وبعض النحاة لم ير مسوغاً لتقديم الخبر على المبتدأ في قول المعري:

تعب كلها الحياة..

ونرى أن ما قاله المعري سليم، فلنا أن نقدم أو نؤخر جزئيات البنية ما دام المعنى واضحاً وغير ملتبس. كما يجوز أن تكون تعب النكرة مبتدأ، لأن كثيراً من النحاة لم يشترط أن يكون المبتدأ معرفة.

(11) حذفت حالتان وردتا في النحو التقليدي:

1- إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة: في السماء عصافير.

فالنحويون جعلوا الخبر شبه الجملة يتقدم على المبتدأ لأن المبتدأ نكرة محضة. ولكن بما أن المبتدأ يمكن أن يكون نكرة "محضة أو غير محضة"، يصير التقديم هنا جائزاً إذ نستطيع القول: في السماء عصافير أو عصافير في السماء.

2- إذا كان الخبر اسم استفهام لأن له الصدارة، وقد ضمت هذه الفقرة إلى فقرة حذف الخبر.

(12) راجع بحث النعت.

(13) يسمي النحاة اللام الداخلة على خبر إنّ المشددة لام التوكيد/ اللام المزحلقة: "إنّ زيداً لقائم". ويسمون اللام الداخلة على إن المخففة بالفارقة، لأن لام التوكيد لا تدخل على جملة إن المخففة. ولكن بإلغاء عمل الأدوات تثبت اللام على تسمية واحدة وهي لام التوكيد.

(14) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف - ج 1 - ص 208، 209.

(15) يقول أبو البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" - ج 1 - ص 185 – 186: (مسألة القول في العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك فذهب

أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل إن أو لم يظهر وذلك نحو قولك: إن زيداً وعمرو قائمان وإنك وبكر منطلقان. وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال).

(16) راجع "إذا" في بحث متممات الجملة.

(17) لقد تم إلغاء عمل الأدوات كما ذكر في المنهج ولكن بقي معناها الذي تؤديه في الجملة. فمثلاً "إنّ" لن تغير حركة المبتدأ من الضم إلى النصب ولن يتغير اسم المبتدأ إلى اسم إن.. ولا الخبر إلى خبر إن.

ونواسخ الجملة الاسمية كما تذكرها كتب النحو: (نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعالُ المقارَبَةِ، وظَنَّ وأخواتُها؛ والحروفُ: ما وأخواتها، لا والتي لنفي الجنس، وإنَّ وأخواتها)..

والغريب تسمية إن وأخواتها بحروف مشبهة بالفعل، فلم لم يبق اسمها مرفوعاً لأنه يشبه الفاعل؟!

(18) لا بد من تثبيت همزة إن إملائياً دائماً لنخرج من إطار التقدير والتأويل كما سيأتي في ملحق الإملاء.

في النحو التقليدي إذا خُفِّفت "إنَّ" فالأكثر في لسان العرب إهمالها، قال أبو البركات الأنباري في كتابه **"**الإنصاف في مسائل الخلاف" - ج 1 - ص 195: (ذهب الكوفيون إلى أن إنْ المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. وذهب البصريون إلى أنها تعمل).

وتلغى إن النافية التي تحدثت كتب النحو القديمة عنها: (وأما "إن" النافيةُ فمذهَبُ أكثر البصريين والفرَّاءِ أنها لا تعملُ شيئاً، ومذهَبُ الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل "ليس"، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السَّرَّاج، وأبو علي الفارسيُّ، وأبو الفتح بن جني..).

(19) لا النافية للجنس في النحو التقليدي تعمل عمل إن بشروط، وقد ألغي عملها وبقي معناها. وكذلك ألغيت لا العاملة عمل ليس بناء على لهجة تميم فقد ذكر النحاة: (أما لا فمذهب الحجازيين إعمالها عمل "ليس" وَمَذْهَبُ تميم إهمالُهَا).

(20) تم في المنهج تبني لهجة تميم التي تهمل عمل ما "ما الحجازية" وقد قال ابن مالك عمل ما عمل ليس هو استحسان وليس قياساً.

(21) أبو حيان: تفسير "البحر المحيط"، الآية القرآنية 4 من سورة هود: (وإننا لفي شك مما تدعونا إليه مريب).

(22) جاء في حاشية الخضري: (فكون لكن للاستدارك غالبي إذ قد ترد لمجرد التوكيد كلو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجئ، أكدت لو في نفي المجيء. وكذا ما زيد ساكن لكنه

متحرك. وقيل: لا تخرج عنه أصلاً وهو المشهور، لكن فسروه بمخالفة حكم ما بعدها لما قبلها).

(23) في التحديث نستخدم ليت ولعل بمعنى واحد لتمني أي شيء فتمني الشيء قد يتحقق أو لا.. لكن النحاة جعلوا لعل في الممكن تحقيقه. وقد ذكر ابن عقيل في شرحه للألفية: (والفرقُ بين الترجِّي والتمني أن التمني يكون في الممكن، نحو: "ليْتَ زَيْداً قائم" وفي غير الممكن، نحو: "ليت الشَّبابَ يَعُودُ يَوْماً". وأن التَّرَجِّي لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: "لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعود". والفرقُ بين الترجي والإشفاق أن الترجّي يكون في المحبوب، نحو: "لعلّ الله يرحمنا" والإشفاق في المكروه نحو: "لعل العدو يقدُم").

وزاد الأخفش والكسائي في معاني لعل التعليل والشك.

(24) الشائع "ليتني"، فلا يلتفت إلى قول بعض النحاة بأن دخولها على ليت قليل.

***

الفصل السادس:

الاسم

أ- الصحيح والمقصور والمنقوص والممدود.

ب- النكرة والمعرفة - المعارف: 1- اسم العلم، 2- المعرف بأل، 3- الضمير، 4- الإشارة، 5- المضاف إلى معرفة، 6- الاسم الموصول.

ت- المذكر والمؤنث.

ث- تثنية الاسم.

ج- الجموع: 1- الجمع بالواو والنون/ جمع المذكر السالم، 2- الجمع بالألف والتاء/ جمع المؤنث السالم، 3- جمع التكسير.

***

أ- الصحيح والمقصور والمنقوص والممدود

أنواع الاسم:

آ- الاسم الصحيح: هو الذي يخلو آخره من حرف العلة أو الهمزة الزائدة: إنسان، مكتب..

ب- الاسم المقصور (1): ينتهي بألف أصلية "ا، ى": عصا، مصطفى.. (2).

ج- الاسم المنقوص (3): ما كان آخره ياء أصلية مكسور ما قبلها: القاضِي.

فإن لم يكن قبل الياء مكسوراً فهو اسم صحيح كظبْي، وكذلك المنتهي بياء مشددة مثل عربيّ (4).

وفي التحديث ستبقى ياء المنقوص ثابتة وإن تجرد من أل والإضافة (5) كما جاء في المنهج: جاء قاضي، مررت بقاضي..

وتضم إلى المنقوص الأسماء المنتهية بواو وهي من اللغات الأجنبية كأرسطو وروميو وطوكيو.. قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (وعُلِمَ مِمَّا ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة، نعم إن كان مبنيَّاً وُجد ذلك فيه، نحو: هُوَ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلاَّ في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو: جَاءَ أَبُوهُ وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين، أحدهما: ما سُمِّيَ به من الفعل، نحو: يَدْعُو، ويَغْزُو، والثاني: ما كان أعْجميًّا، نحو سَمَنْدُو، وقمَنْدُو).

د- الاسم الممدود: ما كان آخره همزة قبلها ألف: سماء، صحراء.. ولا يهمنا في التحديث إن كانت أصلية أو زائدة فأي اسم ينتهي بهمزة قبلها ألف هو اسم ممدود. أما إن لم يكن قبلها ألف فهو اسم صحيح: شيء، ملجأ، لؤلؤ.. (6).

***

ب- النكرة والمعرفة

النكرة: اسم لا يدل على شيء محدد فهو شائع ينطبق على كل فرد من أفراد نوعه مثل: رجل، كتاب.. (7). وبنية الجملة تحدد مستوى التنكير وفائدته في أداء المعنى (8).

المعرفة: اسم يدل على محدد/ معين: الرجل، عمر، سلمى..

وهي تشمل: 1- اسم العلم، 2- المعرف بأل، 3- الضمير، 4- الإشارة، 5- المضاف إلى معرفة، 6- الاسم الموصول (9).

وقد اختلف النحاة في درجات التعريف (10)، والصحيح أن العلم أعرف المعارف ولا سيما المكان ثم أسماء الناس وهو رأي الكوفيين، وما عدا ذلك يحدده السياق.

***

المعارف

1- العلم:

ما يدل على فرد واحد محدد/ معين من أسماء الأشخاص، الدول، المدن، القرى، الأنهار، الجبال، القبائل..

أنواع العلم:

مفرد ومركب: فالمفرد يتألف من كلمة واحدة كخالد وفلسطين والقاهرة والنيل وقاسيون.. والمركب يتألف من كلمتين أو أكثر، ويقسم إلى: 1- المركب الإضافي: ويتألف من مضاف ومضاف إليه: عبد الله، دير العشائر.. 2- المركب الإسنادي: ويتألف من جملة فعلية أو اسمية: نصرَ اللهُ.. 3- المركب المزجي: ويتألف من كلمتين مزجتا معاً فصارتا كلمة واحدة: بعلبك. وفي التحديث لا ننظر في أصل هذا التركيب فهو ليس من مهمات القواعد إنما من مهمات علم اللغة، وهو مبني يلازم السكون.

والعلم يكون عربياً أو أجنبياً: فالعربي يخضع لقواعد اللغة، أما الأجنبي فهو في التحديث مبني ويلازم آخره السكون، ولا ننظر إلى أصله في لغته (11).

أقسام علم الإنسان:

يختلف استخدام العلم في عصرنا عن استخدامه قديماً. فكتب النحو القديمة والحديثة تقسم العلم إلى: كنية ولقب واسم كأبي بكر الصديق عبد الله.. ولكن في عصرنا يستخدم الاسم الأول ثم اسم العائلة/ النسبة أو الكنية كما شاعت في اللهجة المحكية والمعاملات الرسمية، ولا مانع من تعديل الدلالات. وأصل تسمية اسم العائلة قد يكون نسبة للموطن الأصلي أو القبيلة أو المهنة أو صفة/ لقب أطلقت على رأس العائلة فتوارثتها الأجيال.. ومن هنا تصير أقسام العلم تتعلق ببنيتها نفسها، فهناك الاسم الأول ويقصد به الذات الفردية ثم اسم العائلة التي ينتمي إليها الفرد.

والكنية ما صدرت بأب أو أم أو ابن أو ابنة أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة: أبو محسن، أم موفق، ابنة علي، ابن رشد..

وهي تقسم في عصرنا إلى كنية شعبية وكنية رسمية:

فالشعبية متعارف عليها في العائلة والحارة والعمل وبين الأصحاب.. وهي لا تشير إلى الاسم الحقيقي للذات، لأنها تنسب صاحبها إلى ابنه أو إلى من له علاقة به، ولا تدخل في الهوية.

والرسمية إذا كانت اسماً صريحاً للذات أو للعائلة في الهوية، وهنا تبقى بصيغة واحدة دون تغيير أي حرف كما ذكر عباس حسن: (أن يلتزم العلم صورة واحدة في جميع الأساليب ومهما اختلفت العوامل الإعرابية) (12)، لأنها هوية رسمية تستخدم في

النفوس والتعريف والمعاملات.. فمثلاً: توفيق أبو العيون، ذاك اسمه ولن تخضع "أبو" للتغييرات النحوية، وأي تغيير يصير في عرف القانون اسماً آخر، أي عملية تزوير!

أما اللقب فقد كان قديماً يعني ما يفيد المدح أو الذم، فالاسم الأول واللقب يقصد بهما الذات مع الوصف. وفي عصرنا قد يكون اللقب متداولاً شعبياً كصفة ولكنه لا يدخل في الهوية إلا إن كان أصلاً لاسم العائلة كما ذكر.

وقد اختلف النحاة قديماً في ترتيب الاسم واللقب والكنية ولكن لا قيمة لذلك في عصرنا، لأننا نذكر الاسم الأول ثم العائلة كما هو شائع..

إعراب العلم المعاصر:

غالب الخطيب، غالب: مبتدأ حركته الضمة، الخطيب: أجاز النحاة فيه البدل أو عطف البيان، ومنهم من جعل عطف البيان خاصاً بالعلم، والإعرابان مرفوضان لأن الخطيب اسم العائلة، ولا يكون اسم العائلة العام بدلاً من جزء، لأنه يصدق على كل فرد فيها. وعطف البيان يوضح متبوعه واسم العائلة لا علاقة له بتوضيح الاسم الأول. ويمكن الاستفادة من رأي للمدرسة البصرية وهو إضافة الاسم إلى اللقب، لنطبقه على اسم العائلة؛ فالخطيب مضاف إليه وهو الأصح لأننا نضيف اسم الفرد إلى العائلة التي ينتمي إليها.

قال الزمخشري: (إضافة الاسم إلى اللقب: وإذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه إلى لقبه فقيل هذا سعيدُ كرزٍ، وقيس قفة، وزيد بطة) (13).

***

2- المعرف بأل:

إذا دخلت أل على النكرة تصير معرفة بالنسبة للمتكلم وسياق الجملة هو الذي يحدد درجة تعريفها أهي للجنس: إن الرجل هو من يضحي بحياته من أجل وطنه، فأل هنا لا تحدد رجلاً معيناً إنما تشير إلى النوع وهو ينطبق على كل رجل. أو لمعرفته المسبقة إن تكرر الاسم المحدد ضمن السياق.

ملاحظات:

1- إذا كانت أل أصلية من بنية الكلمة كالأسماء الموصولة فليست بأداة تعريف (14).

2- منع بعض النحاة دخول أل على بعض الأسماء الموغلة في التنكير، أو الملازمة للإضافة لما بعدها لأنها بزعمهم لا تستفيد من التعريف، لكن بعضهم الآخر مثل الأخفش وأبو علي وابن درستويه.. أجازوا ذلك، لذلك يمكن القول: البعض والكل والغير.. وهذا شائع في عصرنا.

3- قد تدخل أل على أسماء العلم، فتصير جزءاً من العلم ولا علاقة لها بتعريفه فهو معرفة لأنه علم: مأمون، المأمون.. وهي صيغة أخرى غير مجزأة للعلم.. وقد ادعى النحاة أن دخول أل التعريف على الأعلام سماعي مثل: وليد ← الوليد. وقد قبل

مصطفى الغلاييني قياسيتها: (ولا نرى بأساً بزيادة "أل" على غير ما سمعت زيادتها عليه من الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة، إذا أريد بذلك الإشارة إلى الأصل المعني، فما جاز لهم من ذلك لمعنى أرادوه، يجوز لنا لمعنى كالذي أرادوه).. ويضرب مثلاً: جاء صالح ← جاء الصالح (15).

إن أل هذه لا تزيد العلم معرفة، لذلك في التحديث نعدها صيغة أخرى للعلم وهي قياسية مطلقاً دونما أي قيد.

4- اختلف النحاة في همزة "أل" فمنهم من قال قطع، وآخرون وصل، ومنهم من توسط فقال قطع ولكثرة الاستخدام صارت وصلاً!

أل كلها كلمة واحدة وتكتب الهمزة وتلفظ إذا كانت أل منفردة. ومع الاسم تخضع لقاعدة همزة الوصل.

***

3- الضمير:

الضمير اسم ظاهر/ بارز يكنى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب، وهو قائم مقام الاسم الظاهر (16)، ويقسم إلى ضمير منفصل "مستقل في الكتابة" وضمير متصل "يتصل بآخر الكلمة".

الضمير المنفصل:

1- ما يختص بالمسند وعدده عشرة:

المتكلم:

للمفرد المذكر والمؤنث: أنا.

للمثنى والجمع المذكر والمؤنث: نحن.

المخاطب:

للمفرد المذكر: أنتَ.

للمفردة المؤنثة: أنتِ.

للمثنى المذكر والمؤنث: أنتما.

لجمع الذكور والإناث: أنتم (17).

الغائب:

للمفرد المذكر: هو.

للمفردة المؤنثة: هي.

للمثنى المذكر والمؤنث: هما.

لجمع الذكور والإناث: هم (18).

2- ما يختص بالمنصوب كالمفعول، وعدده عشرة: للمتكلم: إياي، وإيانا. وللمخاطب: إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم. وللغائب: إياهُ، إياها، إياهُما، إياهُم (19).

الضمير المتصل:

ويقسم إلى قسمين:

آ- قسم يكون فاعلاً، وعدده تسعة:

المتكلم:

للمفرد المذكر والمؤنث (تُ): قرأتُ.

للمثنى والجمع، المذكر والمؤنث (نا): قرأنا.

المخاطب:

للمفرد المذكر (تَ): قرأتَ.

للمفردة المؤنثة (تِ، وياء المؤنثة المخاطبة ي): قرأتِ، تقرئين، اقرئي.

للمثنى المذكر والمؤنث (تُما، ا): قرأتما، تقرأان، اقرأا.

لجمع المذكر والمؤنث (تم، و): قرأتُم، تقرأون، اقرأوا.

الغائب:

للمثنى المذكر (ا): قرأا، يقرأان.

للمثنى المؤنث (تا) (20)، (ا): قرأتا، تقرأان.

لجمع المذكر والمؤنث (و): قرأوا، يقرأون (21).

ب- قسم يكون مع الأفعال مفعولاً به، ومع الأسماء مضافاً إليه، ومع أدوات الجر مفعولاً به غير مباشر، وعدده تسعة:

1- المتكلم:

للمفرد المذكر والمؤنث (ي): أعطني كتابي، الكتاب لي: (الياء الأولى مفعول به، والثانية مضاف إليه، والثالثة مفعول غير مباشر "اسم مجرور").

للمثنى والجمع، المذكر والمؤنث (نا): أعطنا كتبنا، الكتب لنا.

2- المخاطب:

للمفرد المذكر (كَ): أعطيتكَ كتابكَ، الكتاب لكَ.

للمفردة المؤنثة (كِ): أعطيتكِ كتابكِ، الكتاب لكِ.

للمثنى المذكر والمؤنث (كُما): أعطيتكُما كتابيكُما، الكتابان لكُما.

لجمع الذكور والإناث (كُمْ): أعطيتكُمْ كتبكُمْ، الكتب لكُم.

3- الغائب:

للمفرد المذكر (هُ): أعطيتهُ كتابهُ، الكتاب لهُ.

للمفردة المؤنثة (ها): أعطيتها كتابها، الكتاب لها.

للمثنى المذكر والمؤنث (هُما): أعطيتهُما كتابيهما، الكتابان لهُما.

لجمع الذكور والإناث (هُمْ): أعطيتهمْ كتبهمْ، الكتب لهم.

ضمير الفصل (22):

يأتي بين المبتدأ والخبر ليفيد الحصر أو التوكيد، فلو قلنا: المناضل الذي يضحي بحياته يستحق منا الاحترام كله؛ المناضل مبتدأ، ولكن الخبر له احتمالان: الاسم الموصول أو يستحق منا. ودخول ضمير الفصل يحصر الخبر بعده: المناضل الذي يضحي بحياته، هو يستحق منا الاحترام كله. فجملة يستحق هي الخبر.

وفي الإعراب هو ضمير فصل فقط.

ضمير الشأن (23):

وهو بصيغة المفرد هو أو هي، ولا يعود على متقدم إنما على ما هو آت لأهميته أو التركيز عليه: (قل هو الله أحد) "الإخلاص 1"، ويعرب مبتدأ.

ملاحظات:

1- هناك ضمائر مشتركة في الحالات الإعرابية الثلاث:

نا: لجماعة المتكلمين: حررنا أرضنا فعادت لنا. أعطانا.

ي: للمؤنثة المخاطبة، وللمتكلم: اكتبي، أكرمني، كتابي، لي.

والضميران هما وهم مشتركان في الضمائر المنفصلة والمتصلة: هما فدائيان، هم فدائيون. أعطيتهما كتابيهما، أعطيتهم كتبهم. لهما ولهم.

2- لا توجد ضمائر رفع متصلة خاصة بالأدوات وبعض الحالات.. لذلك تنوب عنها ضمائر النصب المتصلة: لولاي، لولاك، لولاه.. عساي، عساك، عساه..

3- كل موضع يصح فيه الضمير المتصل لا يجوز استخدام الضمير المنفصل: نقول: قرأتُ، وليس: قرأ أنا.. قال سيبويه: (ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلْتـُ لا يجوز أن تقول فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. ولا يقع نحنُ في موضع نا التي في فعَلْنا لا تقول فعلَ نحن) (24).

4- في التحديث إذا أخذ الفعل المتعدي مفعولين ضميرين فالأول يكون متصلاً والثاني منفصلاً لأن اتصال الضميرين بالفعل فيه ثقل في اللفظ: الكتاب أعطيتك إياه (25).

5- الضمير بكل أنواعه كلمة واحدة لا تتجزأ: أنتم، ها، هما، هم، إياكم، كما، كم.. مثل: هذا بيتكمْ؛ فكم ضمير متصل ساكن مضاف إليه، ولا نقول الكاف ضمير والميم للجمع.

6- يثبت لفظ الضمير هم على السكون "في الإعراب" وتترك لعلم القراءة حركة الضمة على الميم: همْ، همُ.. فالميم الساكنة يمكن تحريكها لفظاً في النطق للوصل. وضمير الهاء بعد الكسرة أو الياء الساكنة يكسر لسلاسة اللفظ: عليهِ.. وتلغى لهجة الضم بعد الياء الساكنة: عليْهُ..

7- تدخل نون الوقاية بين الفعل وضمير ياء المتكلم: أهداني أبي كتاباً.

8- الضمائر معرفة وإن عادت على نكرة (26).

9- في النحو التقليدي قصروا استخدام الضميرين واو الجماعة وهم على الذكور العقلاء. أما لجماعة غير العقلاء فيستخدمون ضمير المؤنث المفرد أو الجمع: الكتب

قرأتها أو قرأتهن.. ولكن في التحديث الواو للجماعة سواء أكانت عاقلة أم غير عاقلة، وألغي ضمير جمع الإناث، لذلك يمكن القول: الكتب قرأتها أو قرأتهم، الكمبيوتر والإنترنت والمحطات الفضائية صاروا/ صارت سمة الحضارة.

***

4- اسم الإشارة:

اسم الإشارة مبهم لا يتضح معناه إلا من المشار إليه لذلك صار معرفة. وهو بكل أشكاله لا يجزأ (27).

أسماء الإشارة هي:

للمفرد المذكر: هذا، ذا.

للمفردة المؤنثة: هذهِ، هذي، ذهِ وذي (28).

للمثنى المذكر: هذان وذان (29).

للمثنى المؤنث: هاتان وتان.

لجمع الذكور والإناث: هؤلاءِ وأولاءِ للقريب وحركتهما الكسرة، وأولئكَ للبعيد.

الظرف الإشاري: هنا للقريب، وهناك وهنالك للبعيد ويلغى البعد المتوسط. وثمَّة بمعنى هناك، وقد ألغي ثَمّ كما مر.

التحليل:

في المثال: هذهِ صحيفة رياضية، نحدد نوع الاسم ثم علاقته بغيره في الجملة، ويمكن ذكر الحركة لمن يرغب علماً بأنه لا داعي لها في المبنيات لثبوت حركتها: هذهِ اسم إشارة "حركته الكسرة" مبتدأ..

ملاحظات:

1- في النحو التقليدي يمكن أن تفصل الضمائر المنفصلة بين هاء التنبيه واسم الإشارة: ها أنا ذا، ها أنتم أولاء، ها أنت ذا.. كما ذكر الأشموني في شرحه للألفية: (يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو ها أنا ذا، وها نحن ذان، وها نحن أولاء، وها أنا ذي، وها نحن تان. وها أنت ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنت ذه، وها أنتما تان، وها أنتن أولاء. وها هو ذا، وها هما ذان، وها هم أولاء، وها هي تا، وها هما تان، وها هن أولاء).

وفي التحديث كما ذكر هناك صيغتان للإشارة: هذا وذا، هؤلاء وأولاء ولا نقول الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة. ولكن إذا جاءت ها "بالألف" نقول أداة للتنبيه (30)، ولا نعدها مقتطعة من اسم الإشارة، وأن الضمير فصلها عنه. فالجمل السابقة ها أنا ذا، وها أنت ذا.. ها "الهاء والألف معاً" للتنبيه وهي غير الهاء الداخلة على هذا، فالجملة بنيتها أنا ذا، أنت ذا.. وهو أسلوب تام ومستقل، والأسلوب الآخر: ها أنا ذا وها أنت ذا..

وقد وردت الآية القرآنية: (ها أنتم هؤلاء) "آل عمران 66"، ووردت: (ها أنتم أولاء) "آل عمران 119"، فلا يعقل أن يكون التنبيه مكرراً مرتين في الآية الأولى!

2- إذا جاء اسم معرف بأل بعد اسم الإشارة فهو بدل من اسم الإشارة: هذه الحديقة جميلة. فالحديقة توضيح لاسم الإشارة المبهم.

3- لا تجتمع الهاء وكاف الخطاب: هذاك ← إما هذا أو ذاك.

***

5- المضاف إلى معرفة:

تكتسب النكرة التعريف إذا أضيفت إلى معرفة: علم ← علم الوطن.. فعلم نكرة ولكن بإضافتها إلى الوطن المعرفة، اكتسبت التعريف منه.

والمضاف إلى الضمير قد لا يقصد به التعريف إنما الربط كما مر في بحث الجملة الاسمية: الوطن أرضه مقدسة.

***

6- الاسم الموصول:

اسم مبهم يتضح من خلال جملة بعده تسمى الصلة/ صلة الموصول، وفيها رابط يعود على الاسم الموصول يسمى العائد/ الرابط.

1- الأسماء الموصولة:

للمفرد المذكر: الذي.

للمفردة المؤنثة: التي.

للمثنى المذكر: اللذان (31).

للمثنى المؤنث: اللتان.

لجمع الذكور: الذين (32).

لجمع الإناث: اللواتي (33).

أيّ: تصلح لكل ما ذكر.

2- الأداتان الموصولتان:

مَنْ وما: للمفرد والمثنى والجمع، وهما للعاقل وغيره (34).

الأسماء الموصولة فيها تخصيص للإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، أما الأداتان فهما عامتان تصلحان لكل ما ذكر.

وفي النحو التقليدي هما اسمان موصولان وقد صارتا في التحديث أداتين ولا يمنع أن تحلا مكان الاسم الموصول فقد استخدمهما العرب، ولكن التسمية اخترعها النحاة.

وقد قبل النحاة أن تكون عدا وخلا أداتين وفعلين في موقع واحد.. وقد رفضنا تلك الازدواجية، والرفض هو لتحليل النحاة وليس للاستخدام العربي!

التحليل:

الاسـم الموصـول يعـرب كـأي اسـم آخـر فقـد يكـون فـاعلاً أو مفعـولاً بـه أو مبتـدأ.. وفـي الإعراب نحدد تسمية الاسم الموصول ثم علاقته بجزئيات بنية الجملة.

في المثال: الذي يحب وطنه يضحي من أجله، الذي اسم موصول مبتدأ. وجملة يحب من الفعل والفاعل صلة الموصول، وفاعل يحب هو الرابط لأنه يعود على الذي.

وليـس ضـرورياً فـي التحليـل ذكـر العـائد، فقـد قـال مجمـع اللغـة العربيـة فـي مصـر: (يستغنى عن النص على العائد في نحو "الذي اجتهد يكافأ" فيقال في إعرابه "الذي": اسـم موصول مسـند إليه، و"اجتهد" ماضي الغائب صلة، و"يكافأ" صيغة مضارع مبني للمجهول للغائب مسند).

وقد يربط الاسـم الموصول بين جملتين، ففي الجملتين: جاء الرجل، قرأ الرجل الخبر في الصحيفة؛ نسـتطيع الربط بينهما والاسـتغناء عـن ذكـر الفاعـل فـي الجملـة الثانيـة فنقول: جاء الرجل الذي قرأ الخبر في الصحيفة.

فالـذي اسـم موصـول صـفة للرجـل.. وجملـة قـرأ مـن الفعـل والفاعـل صـلة الموصـول، والعائد/ الرابط فاعل قرأ وهو يعود على الرجل.

ملاحظات:

1- ألغي الموصول الحرفي والمصدر المؤول كما ذكر في المنهج. كما ألغيت الأدوات/ الحروف الوصلية التي ذكرها التراث النحوي: أي وأل وذو وذا..

2- أل في الاسم الموصول من بنية الكلمة، وليست أل التعريف.

3- في تحديد نوع الجملة نقول جملة الصلة، ولكن لا نلتفت إلى موقعها من الإعراب لأنه ألغي كما ذكر في المنهج.

***

ت- المذكر والمؤنث

المذكر: يقسم إلى حقيقي ومجازي/ حيادي.

فالحقيقي: ما يدل على مذكر من إنسان أو حيوان: رجل، حصان..

والمجازي/ الحيادي: الجماد الذي يعامل معاملة المذكر، لكنه ليس مذكراً حقيقياً لأنه لا يتصف بصفات الذكر: مقعد، قمر..

المؤنث: يقسم إلى حقيقي ومجازي/ حيادي.

فالحقيقي: ما يدل على أنثى من إنسان أو حيوان (يتصف بخصوصية الأنثى من حمل وولادة وإرضاع أو بيض..): امرأة، دجاجة..

والمجازي/ الحيادي (35): الجماد الذي يعامل معاملة المؤنث، لكنه ليس مؤنثاً حقيقياً: طاولة، شمس..

إن تحديد جنس الجماد لا يخضع لقاعدة أو منطق، وهناك أسماء كثيرة جاز فيها التذكير والتأنيث مثل: الطريق، السوق، السكين، السبيل، العنق، الذراع.. لذلك يمكن التساهل في معاملة الجماد كمذكر أو مؤنث.

والمؤنث يقسم إلى لفظي ومعنوي سواء أكان حقيقياً أم مجازياً؛ فاللفظي يحمل علامة التأنيث في آخره: فاطمة، جامعة، ليلى، صحراء.. والمعنوي لا يحمل علامة التأنيث: سعاد، شمس..

علامات التأنيث:

التاء المربوطة، الألف المقصورة والممدودة:

التاء المربوطة: تلحق معظم الأسماء لتميز المذكر من الأنثى، كما تلحق الصفات الخاصة بالأنثى كمرضعة (36)، أو لتمييزها من الرجل كزوج وزوجة، وتدخل على المشتق والجامد كرجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وغلام وغلامة.. (37).

الألف المقصورة: ومعظمها يكون على وزن فعلى "كيفما كانت حركة بنيتها" كحبلى ومرضى ونجوى..

الألف الممدودة: كل اسم يتألف من خمسة أحرف فما فوق وينتهي بهمزة قبلها ألف مثل فعلاء "كيفما كانت حركة بنيتها"، وأفعلاء.. : كحمراء وصحراء، وأربعاء..

ملاحظات:

1- ذكر النحاة أنه يجوز تأنيث الفعل أو تذكيره مع المؤنث المجازي: طلع الشمس، طلعت الشمس.. بينما لم يجوزوا ذلك في المذكر المجازي فلا يقولون: طلعت القمر!

في التحديث نعمم فنقول المؤنث المجازي هو حيادي كالمذكر الحيادي تماماً لذلك لا قيد على قضية تذكير الحيادي أو تأنيثه، لكن إن حمل الحيادي علامة التأنيث يؤنث لاجتماع سببين التأنيث المجازي وعلامة التأنيث اللفظية؛ فالشجرة تعامل كمؤنثة

لوجود سببين، أما الشمس فهي مؤنثة مجازية ولكنها لا تحمل علامة التأنيث لذا يجوز فيها التذكير والتأنيث.. (38).

2- أجاز النحاة التذكير أو التأنيث في أسماء الجمع واسم الجمع الجنسي كقوم ونساء وعرب.. قال السيوطي: (كل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة كقوله: "أعجاز نخل خاوية"، "أعجاز نخل منقعر"، "إن البقر تشابه علينا"، وقرئ "تشابهت"..) (39).

3- رفض مجمع اللغة العربية في مصر وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال الإدارية: **(**لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال - اسماً كان أو وصفة- أن يوصف المؤنث بالتذكير، فلا يقال فلانة أستاذ، أو عضو، أو رئيس، أو مدير).

***

ث- تثنية الاسم

المثنى ما يدل على اثنين، وعلامة التثنية هي الألف والنون مطلقاً أو الألف فقط كما جاء في المنهج، وهو مبني لأن الفتحة ثابتة لمجانسة ألف الاثنين: جاء مواطنان، رأيت مواطنان، مررت بمواطنان.

ونون المثنى إن بقيت مطلقاً دون حذف لا تؤثر على اللفظ: جاء فلاحانِ القرية..

الملحق بالمثنى:

الملحق هو المثنى الذي لا مفرد له من لفظه. وتطبق عليه قاعدة المثنى فيلزم حالة واحدة بالألف: اثنان واثنتان (40).

طرق التثنية:

1- الصحيح: مكتب ← مكتبان. والاسم المنتهي بتاء مربوطة كطاولة تقلب التاء المربوطة تاء مفتوحة ثم نضيف علامة التثنية: طاولة ← طاولتان.

2- المقصور (41): تقلب الألف ياء دون النظر إلى أصلها ثم نضيف علامة التثنية، وهذه لهجة وردت وأجازها بعض النحاة مطلقاً (42): عصا، فتى ← عصيان، فتيان. مصطفى ← مصطفيان، مشفى ← مشفيان.

3- المنقوص: قاضي (43) ← قاضيان.

4- الممدود: تبقى الهمزة على حالها ونضيف علامة التثنية، ولا ننظر إلى أصلها سواء أكانت أصلية أم منقلبة أم للتأنيث (44): قرّاء ← قرّاءان، رداء ← رداءان، صحراء ← صحراءان، حمراء حمراءان، سناء ← سناءان.. (45).

5- تثنية المحذوف منه حرف: من النحاة من قال في تثنية أب وأخ: أبان وأخان بناء على لهجة، بينما معظم النحاة يعيد المحذوف: أبوان وأخوان!

وفي التحديث كلاهما مقبول.

6- تثنية العلم:

العلم خاص وفردي وتثنيته صنعة صرفية غير واقعية، ولكن إن كان مشتقاً كما في كلمة مصطفى ومحمد.. فهو يخضع للقواعد العامة: مصطفى ← مصطفيان، محمد ← محمدان.

- العلم المركب في القواعد التقليدية: 1- الإضافي يثنى جزؤه الأول: عبد الله ← عبدا الله. 2- المركب المزجي والإسنادي تستخدم قبلهما ذوا للمذكر وذاتا للمؤنث ذوا نصرَ اللهُ وذاتا بعلبك. لكن أجاز الكوفيون تثنية المزجي مباشرة: بعلبك ← بعلبكان.

وهذه الطريقة غير المباشرة يثنى بها العلم المفرد إن كان لفظه مثنى كحسنين وبدران..

في التحديث العلم بنوعيه المفرد والمركب لا يثنى، ولكن إن كانت هناك ضرورة ما فهو يثنـى بطريقـة غيـر مباشـرة باسـتخدام ذوا للمثنـى المـذكر وذاتـا للمثنـى المـؤنث أو باستخدام تعبير آخر: ذوا عبد الله، أو المسـميان عبد الله، المسـميان يوسـف..

***

ج- الجموع

الجمع يدل على ثلاثة فما فوق، وقد قسم النحاة الجمع إلى: جمع سالم وجمع تكسير.

وقسموا الجمع السالم إلى جمع مذكر وجمع مؤنث.

في التحديث تغيرت التسميات كما ذكر في المنهج: فجمع المذكر السالم صارت تسميته: الجمع بالواو والنون، لأنه يشمل العاقل وغيره. وجمع المؤنث السالم صارت تسميته: الجمع بالألف والتاء. لأن التسمية التقليدية غير صحيحة فهي تشمل علم المذكر المنتهي بتاء مربوطة كمعاوية وطلحة. وتشمل ما يعقل وما لا يعقل، وفي تعليل النحاة لذلك إنقاص لمكانة المرأة، مقابل رفض جمع ما لا يعقل جمعاً مذكراً وإبقائه ملحقاً!

***

1- الجمع بالواو والنون:

ذكر في المنهج أنه بالواو مطلقاً في كل حالاته الإعرابية، وقد تم دمج الملحق في الأصيل. والجمع هذا يغنينا عن جموع التكسير، لأنه يشمل المذكر العاقل وغير العاقل (46)، سواء أكان حقيقياً أم مجازياً.

والنون إما أن تبقى دائماً ودون حذف عند الإضافة لأنها سهلة اللفظ: هؤلاء فدائيون، رأيت الفدائيون، مررت بالفدائيون، فدائيونَ فلسطين أبطال.. أو تحذف مطلقاً: جاء الفدائيو، رأيت الفدائيو، مررت بالفدائيو، فدائيو فلسطين أبطال..

طرق الجمع:

- الصحيح: مقاوم ← مقاومون.
- المقصور والمنقوص: تحذف الألف والياء ثم تضاف علامة الجمع ويضم ما قبل الواو مطلقاً للمجانسة: مصطفى ← مصطفُون.. قاضي ← قاضُون..

وفتح ما قبل الاسم المقصور المجموع سالماً هو رأي البصريين، أما الكوفيون فأجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً كالاسم المنقوص "قاضُون وقاضِين" ومنه القراءة: (وأنتم الأعلُون) "آل عمران 139"، و(وإنهم عندنا لَمِنَ المصطفِينَ) "محمد 35"، وقال محمد بن ولّاد هو لهجة عن بعض العرب (47).

- الممدود: تضاف علامة الجمع دون النظر إلى أصل الهمزة: عدّاء ← عداؤون.

ملاحظات:

1- الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم دمجت في الأصيل وهي (48): أهلون، عالمون، بنون، أرضون، سنون، أولو "ملازمة للإضافة"، ذَوو "ملازمة للإضافة" ومفردها ذُو، والعقود من عشرين إلى التسعين..

2- ألحق النحاة بجمع المذكر السالم العلم المشابه لصيغة الجمع: زيدون، فلسطين، قنسرين، نصيبين.. وأسماء غير علم تنتهي بواو ونون أو ياء ونون: زيتون، ياسمين..

في التحديث يبقى ما يشبه صيغة هذا الجمع سواء أكان علماً أم غير علم، على وضعه دون أي تغيير وتجري الحركات على آخره، وهي لهجة وردت وترفض بقية اللهجات: فلسطينُ كلها من النهر إلى البحر وطننا، هذه شجرة زيتونٍ، اشترينا زيتوناً..

3- جمع أفعل وفعلان: جمع ابن كيسان أحمر ← أحمرون، سكران ← سكرانون.

4- جمع الأعلام:

إن جمع العلم غير المشتق لا يفيد لأنه خاص، وهو صنعة صرفية كما في التثنية. وقد جمع في القواعد التقليدية على النحو التالي:

- العلم المنتهي بتاء مربوطة: وردت أسماء تنتهي بتاء مربوطة كطلحة ومعاوية جمعت في النحو التقليدي بالألف والتاء، لكن المدرسة الكوفية جمعتها بالواو والنون: طلحون ومعاويون (49).

- علم المذكر الذي أصله مؤنث جمعه أبو حيان بالواو والنون، فقد قال إن سمي مذكر بزينب فتجمع جمع مذكر سالم: زينبون. وقد أجاز الكوفيون جمع حمراء كعلم لمذكر على "حمراؤون".

- العلم المركب:

1- المركب المزجي: أجاز بعض النحاة أن يعامل ككلمة واحدة فتدخل علامة الجمع على آخره، قال الخضري في حاشيته: ("وَأَجَازَهُ بَعْضُهُم أي سيبويهون بجمع الجزأين، وبعضهم يقول: سيبون بجمع الأول فقط، وبعضهم يجمع المزجي وإن لم يختم بويه).

2- المركب الإضافي: يجمع جزؤه الأول: عبد الناصر ← عبدو الناصر.

قال سيبويه: (باب جمع الأسماء المضافة: إذا جمعت عبد الله ـونحوه من الأسماء وكسَّرت قلت: عباد الله وعبيد الله كتكسيرك إيَّاه لو كان مفرداً. وإن شئت قلت: عبدو الله ـكما قلت: عبدون لو كان مفرداً وصار هذا فيه حيث صار علماً كما كان في حجر حجرون حيث صار علماً. وإذا جمعت أبا زيدٍ قلت: آباء زيدٍ ولا تقول: أبو زيدين لأنَّ هذا بمنزلة ابن كراع إنّما يكون معرفة بما بعده. والوجه أن تقول: آباء زيدٍ وهو قول يونس) (50).

3- المركب الإسنادي: يجمع بطريقة غير مباشرة بإضافة ذوي قبله: نصرَ اللهُ ← ذوو نصر الله.

في التحديث العلم بنوعيه المفرد والمركب لا يجمع كما قلنا في تثنيته، فإن كانت هناك ضرورة ما فإنه يجمع بطريقة غير مباشرة باستخدام "ذوو" أو باستخدام تعبير آخر: ذوو عبد الله ـأو المسمون عبد الله،ـ ذوو سيبويه أو المسمون سيبويه، المسمون يوسف..

***

2- الجمع بالألف والتاء:

جمع المؤنث الحقيقي أو المجازي بالألف والتاء، يغنينا عن جموع التكسير.

وقد ألغي نصب هذا الجمع بالكسرة، وصار بالفتحة لتعميم حركة الفتحة على كل المنصوبات.

الأسماء التي تجمع بالألف والتاء:

1- كل اسم مؤنث سواء أكان التأنيث حقيقياً أم مجازياً، لفظياً أم معنوياً، ويستثنى من ذلك علم المذكر اللفظي التأنيث كطلحة..

2- المصدر فوق الثلاثي والمصدر الميمي والزمان والمكان: إكرام ← إكرامات. مقام ← مقامات، مسار ← مسارات..

3- المصغر: كُتيب ← كُتيبات..

4- الأسماء غير العربية: تلفزيون ← تلفزيونات، كمبيوتر ← كمبيوترات..

5- في النحو التقليدي ما صدر بكلمة ابن من أسماء الحيوانات يجمع على بنات، ولكن في التحديث تجمع ابن على أبناء لذكور الحيوان، وللأنثى نقول بنت وتجمع على بنات: أبناء آوى وبنات آوى..

طرق الجمع:

1- الاسم المنتهي بتاء مربوطة تحذف التاء (51) ثم تضاف علامة الجمع: مدرسة ← مدرسات، مطبعة ← مطبعات..

2- المقصور تقلب ألفه ياء ثم تضاف علامة الجمع: ذكرى ← ذكريات..

3- الممدود يبقى كما هو وتضاف علامة الجمع: حمراء ← حمراءات (52).

ملاحظات:

1- يعامل الملحق بذاك الجمع كالأصيل: أولات وأذرعات.. (53).

2- حروف المعجم تجمع بالألف والتاء.

3- المبنيات كأسماء الشرط والاستفهام لا تثنى ولا تجمع.

4- كلمة سراويل عند اللغويين مفردة وجمعها سراويلات. وقد جعلوها مبنية لشبهها بصيغة منتهى الجموع واستناداً إلى الفقه النحوي: (الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه). ولكن المنطقي أن تكون سراويل جمعاً لسروال (54).

5- جمع الجمع: يمكن جمع "جمع التكسير" بالألف والتاء، وهو قياسي إن كانت من ورائه فائدة في أداء المعنى كالتكثير والمبالغة: بيت ← بيوت ← بيوتات، رجل ← رجال ← رجالات.. (55).

6- جمع الأعلام: ما قلناه في تثنية العلم وجمعه بالواو والنون ينطبق هنا، فالجمع غير واقعي وهو صنعة صرفية، ولكن للضرورة يمكن أن يجمع بطريقة غير مباشرة باستخدام

ذوات أو باستخدام تعبير آخر: ذوات شهرزاد، المسميات شهرزاد، ذوات ليلى أو المسميات ليلى..

***

3- جمع التكسير (56):

الجمع السالم بديل عن جمع التكسير، وذكر في المنهج أنه يمكن بقاء جمع التكسير كتنويع إن ضبط، واقتصر على بضعة أوزان قياسية وكل ما ورد على وزن آخر يصاغ على القياسي. وتبقى بقية الأوزان ضمن فقه اللغة والمعاجم.

ولضبط جموع التكسير وتسهيلها لا بد من تطبيق ما يلي:

1- المشتقات كلها تجمع جمعاً سالماً بما في ذلك الصفة المشبهة التي على وزن أفعل ومؤنثه فعلاء، وفعلان ومؤنثه فعلى (57)، قياساً على بعض ما ورد. وقد جاء في قرار مجمع اللغة العربية في مصر تحت عنوان: صيغة فعلان تأنيثها بالتاء وجمعها جمع مذكر سالم: (من حيث أن تأنيث "فَعْلان" بالتاء "لغة في بني أسد" كما في الصحاح، و"لغة بني أسد" كما في المخصص، وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة كما في شرح المفصل، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه كما في قول "ابن جني" - ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما، ومن ثم يصرف "فعلان" وصفاً ويجمع "فعلان" ومؤنثه "فعلانة" جَمْعَيّ تصحيح).

2- دمج جموع القلة في جموع الكثرة ولا مسوغ لجمع قلة اختلف في تحديد عدده، فالجمع هو للثلاثة فما فوق، والسياق يحدد الكثرة أو القلة كالجمع السالم فهو للثلاثة فما فوق دونما تحديد لقلة أو كثرة.

3- يجوز جمع المصدر الثلاثي وتلغى سماعيته لكثرة ما ورد، وقد جمع ابن جني المصدر فصل وقصد على فصول وقصود..

آ- جمع الثلاثي:

1- الاسم الثلاثي يجمع على فعول وأفعال (58) إن كان صحيحاً، أو معتل الوسط بالياء: قفل ← قفول وأقفال، سطح ← سطوح وأسطاح.. عين ← عيون وأعيان..

2- الثلاثي المعتل الوسط بالألف أو الواو يجمع على فعلان: تاج ← تيجان، حوت ← حيتان، عود ← عيدان..

ب- جمع فوق الثلاثي:

القاعدة العامة لما فوق الثلاثي "الرباعي والخماسي والسداسي (59)" أن نضيف ألفاً بعد الحرف الثاني: مقعد ← مقاعد، قنديل ← قناديل، تصنيف ← تصانيف، جوهر ← جواهر، فتوى ← فتاوى..

ولكن هناك بعض الملاحظات لا بد من مراعاتها:

1- إذا كان الحرف الثاني ألفاً يقلب واواً ونضيف بعده ألفاً: خاتم ← خواتم.

2- إذا كان الحرف الثالث حرف علة فهو يجمع على فُعل وأفعلة: شتاء أشتية، طعام أطعمة، رغيف أرغفة، عمود أعمدة.. نشاط أنشطة (60).

3- الخماسي المعتل ما قبل الآخر يقلب حرف العلة ياء، وتضاف الألف بعد حرفه الثاني: مصباح ← مصابيح، أسلوب أساليب (61).

***

الملحق بجمع التكسير:

في التحديث دمجت ثلاثة جموع: اسم الجمع واسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي، تحت عنوان اسم الجمع، وهو ملحق بجمع التكسير.

اسم الجمع:

1- الجمع الذي ليس له مفرد من لفظه مثل جيش، قبيلة.. وهو يثنى ويجمع.

2- ما تدل صيغته على القليل والكثير معاً: ماء، لبن، شاي.. يمكن جمعه إن كان مفيداً كماءات وألبان..

3- الجمع الذي يكون مفرده بالتاء المربوطة أو بياء النسب: تفاح ← تفاحة، عرب ← عربيّ.

***

هوامش الفصل السادس

(1) معنى المقصور كما يقول أبو البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية" - ص 57: (وسمي مقصوراً لأن حركات الإعراب قصرت عنه أي حبست والقصر الحبس).

(2) يقول ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" - ص 16: (أما المقصور فكل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو عصا ورحى. والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب لأن في آخره ألفاً والألف لا تكون إلا ساكنة، تقول في الرفع هذه عصا يا فتى وفي النصب رأيت عصا يا فتى وفي الجر مررت بعصا يا فتى كله بلفظ واحد وسقطت الألف من اللفظ لسكونها وسكون التنوين بعدها وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة).

(3) معنى التسمية كما يقول أبو البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية" - ص 55: (فإن قيل فلم سمي منقوصاً قلنا لأنه نقص الرفع والجر تقول هذا قاض يا فتى ومررت بقاض يا فتى..).

(4) قال ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" - ص 17: (وإذا سكن ما قبل الياء جرت مجرى الصحيح تقول هذا ظبْيٌ ونحْيٌ ورأيت ظبياً ونحياً ومررت بظبيٍ ونحيٍ وكذلك الياء المشددة تقول هذا كرسيٌّ وصبيٌّ ورأيت كرسياً وصبياً ومررت بكرسيٍّ وصبيٍّ).

في التحديث ألغيت تسمية شبه الصحيح وضم إلى الصحيح.

(5) قال ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" - ص 10: (فالمنقوص كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضي والداعي وهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة. وإن لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقاء الساكنين، تقول في الرفع هذا قاض يا فتى وفي الجر مررت بقاض يا فتى، وكان الأصل فيه هذا قاضي ومررت بقاضي فأسكنت الياء استثقالاً للضمة والكسرة عليها وكان التنوين بعدها ساكناً فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها. فإن نصبت المنقوص جرى مجرى الصحيح لخفة الفتحة تقول في النصب رأيت قاضياً يا فتى ففتحة الياء علامة النصب. فإن وقفت على المجرور والمرفوع من هذا الباب حذفت الياء ووقفت على ما قبلها ساكناً، تقول في الوقف هذا قاض ومررت بقاض. ويجوز أن تقف بالياء فتقول هذا قاضي ومررت بقاضي، وتقول في النصب رأيت قاضياً تقف بالألف كما تقول رأيت زيداً. فإن زال التنوين عن هذه الأسماء بالألف واللام أو الإضافة كانت الياء ساكنة في الرفع والجر مفتوحة في النصب. وتقول في الرفع هذا القاضي وهذا قاضيك وفي الجر مررت بالقاضي ومررت بقاضيك).

(6) قال ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" - ص 17: (وأما الممدود فكل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف نحو كساء ورداء والإعراب جار عليه تقول هذا كساءٌ ورداء ورأيت كساءً ورداء ومررت بكساءٍ ورداء)..

وجعل ابن جني المنتهي بهمزة أصلية قسماً مستقلاً: (والمهموز كله يجري عليه الإعراب كما يجري على الصحيح تقول هذا قارئ ومنشئ ومبتدئ ورأيت قارئاً ومنشئاً ومبتدئاً، ومررت بقارئ ومنشئ ومبتدئ).

والهمزة هنا حرف صحيح، وستبقى ضمن تعريف الاسم الصحيح.

(7) بعض النحاة عدّ الجمل والأفعال بحكم النكرات، وهذا الكلام غير صحيح لأن المعرفة والنكرة تتعلقان بالأسماء فقط.

(8) علل ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" - ص 98، 99، درجات النكرة فقال: (واعلم أن بعض النكرات أعم وأشيع من بعض فأعم الأسماء وأبهمها شيء وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً، قال الله سبحانه: "إن زلزلة الساعة شيء عظيم"، فسماها شيئاً وإن كانت معدومة فموجود إذن أخص من شيء؛ لأنك تقول كل موجود شيء وليس كل شيء موجوداً. ومحدث أخص من موجود لأنك تقول كل محدث موجود وليس كل موجود محدثاً. وجسم أخص من محدث لأنك تقول كل جسم محدث وليس كل محدث جسماً، فعلى هذا مراتب النكرة في إيغالها في الإبهام ومقاربتها الاختصاص).

(9) حذفت أنواع المنادى كلها كما ذكر في المنهج.

(10) قال الأشموني في شرحه للألفية: (فأعرفها المضمر على الأصح، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم المحلى. وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول. وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً عند الناظم وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام).

(11) المركب المزجي: حشر النحاة أنفسهم في تحليل الأعلام المركبة سواء أكانت من لهجة عربية آرامية كبعلبك، أو أعجمية معاصرة لهم كسيبويه وخالويه.. وهم قد عرفوا بعضها من الفارسية، فماذا عن بقية الأعلام في اللغات الأخرى، وكيف يميزون أنها في لغتها مركبة إضافياً أو مزجياً أو إسنادياً، وهل التخمينات تكفي؟!

ونحن الآن وإن عرفنا بعض الأعلام المركبة في اللغات الأوروبية أو الآسيوية كنيويورك ونيودلهي وسمرقند وطبرستان.. فماذا عن بقية الأعلام في اللغات الأخرى في شرقي الأرض وغربها؟!

أليس مضيعة للوقت أن ندرس العلم في لغته الأجنبية ونحلله لنعرف تركيبه حتى نتعامل معه في قواعدنا، بهدف أسره بالتصنيف وبالحركة الإعرابية؟!

لذلك في التحديث أخرجنا العلم الأجنبي من دائرة الهيمنة القواعدية عليه، فكل الأعلام الأجنبية تبقى كما هي، ونتعامل معها ككلمة واحدة مبنية على السكون، ولا علاقة لنا بأصلها وتركيبها!

أما الأعلام العربية المركبة فتبقى خاضعة للتحليل في علم اللغة وفقهها كبور سعيد وبور فؤاد ودير العشائر وبنيغازي وطولكرم ومجد الكروم ومجدل شمس.. ولا يهم القواعد أن تكون مركبة تركيباً إضافياً أو مزجياً. والأفضل أن تعامل كأسماء مبنية ملازمة للسكون للمحافظة على لفظها كما هي على أرض الواقع، ولا تثنى ولا تجمع إلا للضرورة القصوى وبأسلوب غير مباشر.

(12) عباس حسن: النحو الوافي - ج 1 – ص 105.

(13) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب - ص 26.

(14) أوصل النحاة أل التعريف إلى ستة أنواع: ذكري وعلمي وحضوري.. ومنها الزائدة كما في العلم الوليد أو الأسماء الموصولة.

وقد ذكر بعض الكوفيين أل الموصولة كما في اسم الفاعل "الضارب"، ولكن أل لا تأتي موصولة كما ذكر الأخفش، فقد جاء في كتاب "همع الهوامع" للسيوطي - ج 1- ص 275: (رفض الأخفش عدّ أل موصولة وقال هي حرف تعريف).

وراجع كتاب "عدد اللامات في كلام العرب" لأبي القاسم الزجاجي - ص 41 وما بعد.

(15) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية - ج 1 – ص 154.

وقال ابن عقيل في شرحه - ج 1 – ص 184: (تكون للمح الصفة والمراد بها الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول أل عليه كقولك في حسن الحسن. وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث الحارث، وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل الفضل، وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان وهو في الأصل من أسماء الدم، فيجوز دخول أل في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل وحذفها نظراً إلى الحال. وأشار بقوله "ابن مالك" للمح ما قد كان عنه نقلاً، إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها..).

(16) ألغي الضمير المستتر بنوعيه، ففي النحو التقليدي قسم النحاة الضمير إلى: المنفصل البارز/ الظاهر أي له وجود في اللفظ، ومستتر لا يمكن النطق به أصلاً أي غير موجود وهو مقدر بالعقل. وفي التحديث استغني عن المستتر بنوعيه "الوجوب والجواز" بالإشارة مباشرة إلى صاحب العلاقة دون ذكر الضمير المستتر ففي قولنا: الطالب يقرأ.. يقرأ فعل حاضر وفاعله الطالب أو يعود على الطالب.

وقد ذكر مجمع اللغة العربية في مصر في دورته الحادية عشرة في تيسيره لقواعد النحو والصرف: (ضمائر الرفع المتصلة بارزة أو مستترة مثل: قمت وأخواتها، وأقوم ويقوم

وقم ولا تقم وقاموا ويقومان ويقومون وتقومين ويقمن: كلها لا محل لاعتبارها ضمائر عند الإعراب، وإنما هي في الضمائر البارزة حروف دالة على نوع المسند إليه أو عدده. أما الضمائر المستترة وجوباً أو جوازاً فمصروف عنها النظر. يقال في إعراب: "قمت" صيغة لماضي المتكلم. وفي إعراب "قم" صيغة أمر للمخاطب. وفي إعراب "لا تقم" صيغة نهي للمخاطب. وفي إعراب "أقوم" مضارع للمتكلم. وفي إعراب "قاموا" ماضي للغائبين. وفي إعراب "يقومان" مضارع الغائِبَيْنِ وفي إعراب "يقومون" مضارع الغائِبين وفي إعراب "تقومين" مضارع المخاطبة. وفي إعراب "يقمن" مضارع الغائبات يقال في إعراب "أنا قمت": أنا مسند إليه قمت صيغة للماضي المتكلم مسند. وفي إعراب "المحمدون قاموا": المحمدون مسند إليه مرفوع بالواو، وقاموا صيغة ماضي الغائبين مسند. وهكذا).

(17) في التحديث ألغي الضمير أنتنّ كما ذكر في المنهج، وصار الضمير أنتم مشتركاً لجمع الذكور والإناث.

(18) ألغي الضمير هنّ، وصار الضمير هم مشتركاً لجمع الذكور والإناث.

(19) ألغي الضميران إياكنّ، إياهنّ، أي يلغى الجمع الخاص بالإناث، ويصير جمع الذكور والإناث بصيغة واحدة: إياكم، إياهم..

(20) الضمير المتصل للمثنى المؤنث الغائب (تا): قرأتا. ففي المفرد قرأتْ التاء تاء التأنيث الساكنة وهي حرف لا محل له من الإعراب. ولكنها تتحرك مع ضمير المثنى "الألف" بالفتح لمجانسة الألف. وفي التحديث نقول (تا) كلها كلمة واحدة، ضمير الغائب للمثنى المؤنث.

(21) راجع بحث تصريف الأفعال مع الضمائر.

(22) جاء في حاشية الخضري: (سماه البصريون بذلك لما في الشارح، وقد يسمى فصلاً فقط كما في المتن، وسماه الكوفيون عماداً للاعتماد عليه في تأدية المعنى، وإنما سمي ضميراً مع أنه حرف لا محل له عند الأكثر لأنه بصورته، وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل).

(23) الشأن تسمية بصرية، أما الكوفيون فيسمونه المجهول.

(24) سيبويه: الكتاب – ج 2 - ص 250.

(25) في النحو التقليدي أجاز النحاة الانفصال والاتصال على الرغم من ثقل اللفظ في الاتصال، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ، وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ. وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الاتصالُ والانفصالُ على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها وَاجِبٌ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر).

(26) يتساءل الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية عن الضمير في قوله: جاءني رجل فأكرمته هل الضمير الهاء معرفة مع أنها عائدة على نكرة، ويجيب: (فالجمهور على أنه معرفة مطلقاً... وقيل ليس معرفة بالكلية).

يعرض النحاة أحياناً مسائل ويستعرضون آراء الآخرين ثم يتركون الموضوع معلقاً! فالعربي أمام رأيين متناقضين معرفة أو نكرة، ولا يدري أيهما الصواب!

(27) تبقى الصيغتان: هذا، ذا، هذه، ذهِ.. ولا نقول الهاء للتنبيه، فلدينا للمفرد المذكر صيغتان هذا وذا وهكذا يقال في البقية.. وتستخدم ذاك دون تجزيء ومثلها ذلك وكلاهما للبعيد ويلغى البعد المتوسط.

(28) في النحو التقليدي هناك عدة صيغ للمؤنث: ذي وذهِ وذهْ وتي وتهِ وتهْ وذات.. وهي من لهجات متعددة، وفي التحديث تلغى من النحو وتبقى في القواميس، ونستخدم الشائع وهو: هذه وهذي، ذه وذي.

(29) يخضع مثنى اسم الإشارة إلى القاعدة العامة وهي حالة واحدة بالألف: هذان طالبان، رأيت هذان الطالبان مررت بهذان الطالبان..

وقد عد ابن مالك مثنى الموصول والإشارة مثنى حقيقياً ومعرباً، ولكن في التحديث رُبط المعرب والمبني بقضية ثبوت حركة الحرف الأخير أو تغيرها، وأسقطنا تحول الحركة إلى الحرف، لأن تتبع الحركة ليس هو الجوهر إنما اللفظ السليم للحركة في نهاية الكلمة، وهي هنا الفتحة مع ألف المثنى للمجانسة!

(30) ذكر الزمخشري في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" - ص 409، حروف التنبيه فقال: (وهي: ها وألا وأما. تقول ها إن زيداً منطلق، وها أفعل كذا، وألا إن عمراً بالباب، وأما أنك خارج، وألا لا تفعل كذا، وأما والله لأفعلن..).

(31) يخضع مثنى الاسم الموصول إلى قاعدة المثنى.

(32) وردت صيغة اللذون/ الذون للرفع مقابل الذين للنصب والجر وهي لهجة هذيل أو عقيل، وقد قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (الذون: لغة بنو هُذَيْل). ومنه:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحْوا الصَّبَاحَا..

واستخدام الذين هو الشائع لذلك تهمل الصيغة الثانية.

(33) في النحو التقليدي الاسم الموصول لجمع الإناث له عدة صيغ تعود للهجات عربية: اللاتي واللائي واللواتي.. وقد قال بعض النحاة بأن اللواتي هي جمع للجمع اللاتي واللائي. وفي التحديث يكتفى بواحدة شائعة وهي اللواتي. وكان يمكن تعميم الذين لجمع المذكر والمؤنث كما هو الحال بالنسبة إلى هؤلاء، لكن الصيغة سلسة ومقبولة. كما يمكن الاستغناء عن صيغة الألى وهي لجمع المذكر والمؤنث، قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: (يقال في جمع المذكر الأُلى مطلقاً عاقلاً كان أو غيره نحو جاءني الألى فعلوا.. وقد يستعمل في جمع المؤنث).

(34) قال النحاة مَنْ للعاقل وما لغير العاقل ولكن هذا التخصيص لا قيمة له فقد وردت الآية القرآنية: (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض) "الحج 18" و (سبح لله ما في السموات وما في الأرض) "الحشر 1". وقال قطرب مَنْ اسم موصول للعاقل وغيره واستشهد بالآية: (ومنهم من يمشي على أربع) "النور 45". وقال العكبري في إعراب الآية: (قوله تعالى: "فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ" و"مَنْ يَمْشِي عَلَى أرْبَع": "مَنْ" فيهما لِما لا يَعْقِل؛ لأنها صحبت مَنْ لمن يعقل؛ فكان الأحسنُ اتفاق لفظهما. وقيل: لَمَّا وصف هذين بالمَشْي والاختيار حملهُ على مَنْ يعقل).

لذلك من وما للعاقل وغيره دونما تحديد.

(35) قال أبو حيان التأنيث المجازي التذكير فيه هو الأصل، والتأنيث مقصور على السماع.

(36) في التحديث تدخل علامة التأنيث حتى على الصفات الخاصة بالإناث لتوحيد القاعدة دون استثناء، وقد وردت كلمة مرضعة في الآية القرآنية: (يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت) "الحج 2"، وجاء في الكامل للمبرد أن الصفات الدالة على التأنيث من غير علاماته لا تخضع للمنطق.

ومجمع اللغة العربية في مصر أقر إلحاق تاء التأنيث بمفعيل ومفعال ومفعل: (يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة مِفْعيل ومِفْعال ومِفْعل، سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر مثل: مسكين، ومسكينة، ومعطار، ومعطارة).

كما يلغى استخدام فعيل بمعنى مفعول، وفعول بمعنى فاعل، كصيغة مشتركة للمذكر والمؤنث: فنقول قتيل للمذكر وقتيلة للمؤنث، وصبور للمذكر وصبورة للمؤنث. وقد أقر مجمع اللغة العربية في مصر لحوق تاء التأنيث لفعول صفة بمعنى فاعل وجمعها جمع تصحيح: (يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل لما ذكره "سيبويه" من أن ذلك جاء في شيء منه، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب، وما ذكره السيوطي في "الهمع" من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه، وما ذكره "الرضي" من قوله: "ومما لا يلحق تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث: فعول". ويمكن الاستئناس في إجازة دخول التاء على فعول بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة، وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصلي لها وهو المبالغة، فتدخل عليها التاء، جرياً على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة للتأنيث. وعلى هذا يجرى على تلك الصيغة - بعد جواز تأنيثها بالتاء- ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث).

(37) قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (الأصل في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات نحو مسلم ومسلمة، وظريف وظريفة، وهو في الأسماء قليل نحو رجل ورجلة، وامرئ وامرأة، وإنسان وإنسانة، وغلام وغلامة، وفتى وفتاة. وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات: نحو تمر وتمرة، ونخل ونخلة، وشجر وشجرة. وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد نحو جبأة وجبء، وكمأة وكمء، ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات نحو: جر وجرة، ولبن ولبنة، وقلنسو وقلنسوة، وسفين وسفينة. وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية، ولتأكيد المبالغة كعلاَّمة ونسَّابة. وقد تجيء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة، وجحاجحة. فإذا جيء بالياء لم يجأ بها، بل يقال زناديق، وجحاجيح: فالياء والهاء متعاقبان. وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم: أشعني وأشاعنة، وأزرقي وأزارقة، ومهلبي ومهالبة. وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة نحو كَيْلجة وكيالجة. ومَوْزَج وموازجة. والكيلجة مقدار من الكيل معروف، والموزج: الخف. وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية، وتجيء عوضاً من فاء نحو عدة، أو من عين نحو إقامة، أو من لام نحو سنة. وقد عوضت من مَدة تفعيل في نحو تزكية وتنمية وتنزية..).

(38) وردت في الآية القرآنية: (فمن جاءه موعظة من ربه) "البقرة 275"، وكذلك: (قد جاءتكم موعظة من ربكم) "يونس 57". و: (قد جاءكم بينة من ربكم) "الأنعام 157"..

وقال السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" - ج 1 - ص 551: (قاعدة في التذكير والتأنيث: التأنيث ضربان حقيقي وغيره، فالحقيقي لا تحذف تاء التأنيث من فعله غالباً إلا إن وقع فصل وكلما كثر الفصل حسن الحذف، والإثبات مع الحقيقي أولى ما لم يكن جمعاً. وأما غير الحقيقي فالحذف فيه مع الفصل أحسن نحو: "فمن جاءه موعظة من ربه"، "قد كان لكم آية". فإن كثر الفصل ازداد حسناً نحو: "وأخذ الذين ظلموا الصيحة". والإثبات أيضاً حسن نحو: "وأخذت الذين ظلموا الصيحة"، فجمع بينهما في سورة هود).

والتسهيل يقتضي الاقتصار على حالة واحدة لوجود سببين.

(39) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن - ج 1 - ص 555.

(40) في التحديث ألغي إلحاق كلا وكلتا بالمثنى وصارتا كأي اسم مقصور في كل الحالات "راجع بحث التوكيد". كما ألغي لفظ "ثنتان" دون همزة الوصل.

(41) في النحو التقليدي يقسمون الاسم المقصور إلى ثلاثي وفوق الثلاثي فالثلاثي يقلبون ألفه إلى أصلها: عصا، فتى ← عصوان، فتيان. وفوق الثلاثي ينتهي بألف مقصورة مطلقاً، فيقلب ياء.

(42) أجاز نحاة آخرون التثنية بالواو مطلقاً كما ذكر السيوطي في كتابه "همع الهوامع" - ج 1 – ص 147.

وذكر مجمع اللغة العربية في مصر أن: (ما آخره ألف تقلب ياء دائماً إلا في كلمات لا تتجاوز العشرين المشهور منها: الجدا - الحجا - الحفا - الخنا - الرضا - العصا - الصبا - الفرا – القفا..).

(43) في المنهج تثبت ياء المنقوص ولا تحذف مطلقاً.

(44) في النحو التقليدي تقلب همزة التأنيث واواً، أما المبدلة فيجوز فيها الثبوت أو القلب.

(45) ذكر السيوطي في كتابه: "همع الهوامع" - ج 1 – ص 148، أن أبا حاتم ثنى حمراء حمراءان دون قلب. كما ذكر قلبها واواً أو ياء: حمراوان وحمرايان.

(46) تم في المنهج نقد مفهوم المذكر العاقل المتعلق بعلم المذكر أو صفته.

(47) السيوطي: همع الهوامع - ج 1 – ص 153.

(48) قال ابن هشام عن الملحق في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" - ج 1 – ص 52، 53: (وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع أحدها: أسماء جموع وهي أولو وعالَمون وعشرون وبابه.

والثاني: جموع تكسير وهي بنون وحرون وأرضون وسنون وبابه، فإن هذا الجمع مطرد في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر نحو: عضة وعضين وعزة وعزين وثبة وثبين. قال الله تعالى: "كم لبثتم في الأرض عدد سنين"، "الذين جعلوا القرآن عضين"، "عن اليمين وعن الشمال عزين". ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء. ولا في نحو يد ودم وشذ أبون وأخون، ولا في اسم وأخت وبنت لأن العوض غير التاء وشذ بنون، ولا في نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه.

والثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط كأهلون ووابلون لأن أهلاً ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين ولأن وابلاً لغير عاقل.

والرابع: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به كعليون وزيدون مسمى به ويجوز في هذا النوع أن يجرى مجرى غسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة. ودون هذا أن يجرى مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة، كقوله:

واعترتني الهموم بالماطرونِ..).

(49) قال أبو البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" - ج 1 – ص 40: (مسألة هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو:

طلحة وطلحون. وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان إلا أنه يفتح اللام فيقول الطلحون بالفتح كما قالوا أرضون حملاً على أرضات وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز)..

ويقول في الصفحة 41: (وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في الطلحات فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون).

(50) سيبويه: الكتاب - ج 3 - ص 148.

(51) علل النحاة حذف التاء المربوطة حتى لا تجتمع علامتا تأنيث!

(52) القاعدة العامة في التحديث تبقى همزة الممدود كما هي في التثنية والجمع. وقد جمع أبو الحسن ابن كيسان وهو من المدرسة البغدادية، حمراء على حمراءات دون قلب همزة التأنيث واواً.

ومجمع اللغة العربية في مصر حدد نوعين للهمزة ولكنه لم يحل مشكلة همزة التأنيث: 1- الأصلية والمنقلبة: تبقيان كما هما في التثنية والجمع، 2- همزة التأنيث: تقلب واواً في التثنية والجمع (وما آخره همزة قبلها ألف كبناء تبقى همزته إلا إذا كانت للتأنيث فتقلب واواً).

(53) ليست هناك أية إشكالية إن لم يكن لصيغة الجمع مفرد، أو مسمى صيغته تشبه هذا الجمع.

(54) كان الأجدر باللغويين عدها جمعاً، ومفردها سروال على وزن مفعال وجمعها مفاعيل كمصباح ومصابيح. وهناك من قال سروالة في المفرد ولكن رُفض قوله. قال الأشموني: (ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي وأنه في التقدير جمع سروالة سمي به المفرد، وردّ بأن سروالة لم يسمع. وأما قوله: "عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ..."، فمصنوع لا حجة فيه. وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة. ويرد هذا القول أمران: أحدهما أن سروالة لغة في سراويل لأنها بمعناه فليس جمعاً لها كما ذكره في شرح الكافية، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام..).

وقال سيبويه في "الكتاب" – ج 3 – ص 76: (وأمّا سراويل فشيءٌ واحد وهو أعجميّ أعرب كما أعرب الآجرُّ إّلا أنَّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بقَّم الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء).

وقد جاء في القاموس المحيط سِرويل واحدة السراويل وليس في الكلام فِعْويل غيرها.

لو كان التعريب سليماً لكانت جمعاً لسروال وهو الصحيح لتوافق آلية الصنعة الصرفية. واللهجة المحكية في ريف الشام تلفظها شروال وجمعها شراويل.

(55) ذكر السيوطي في كتابه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" - ج 2 - ص 89، أن جمالات هي الجمع الوحيد الذي قالته العرب وهو نتيجة جمع تلو جمع ست مرات! وكلامه غير صحيح فالجمالات جمع جمع لجمل: جمل ← جمال ← جمالات.

(56) قال أبو البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية" - ص 76، 77 في باب جمع التكسير: (إن قال قائل لم سمي جمع التكسير، قيل إنما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها فلما أزيل نظم الواحد وفك نضده في هذا الجمع سمي جمع التكسير. وهو على أربعة أضرب، أحدها: أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد، والثاني: أن يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع، والثالث: أن يكون مثله في الحروف دون الحركات، والرابع: أن يكون مثله في الحروف والحركات).

(57) جمعهما في النحو التقليدي: أفعل فعلاء ← فُعْل، وفعلان فعلى ← فُعالى.

(58) أقر مجمع اللغة العربية في مصر جمع فعل على أفعال: (قرر المجمع من قبل أن قياس جمع فَعْل - الاسم الصحيح العين- أن يكون على أفْعُل جمع قلة، وعلى فِعال أو فُعول جَمْع كثرة، واستناداً إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فَعْل على أفعال مطلقاً، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت أفعال مطلقاً مجموعة على هذا الوزن، ترى اللجنة جواز جمع فَعْل اسماً صحيح العين مثل بحث على أفعال، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعُف).

(59) في النحو التقليدي تحذف سماعياً من الخماسي والسداسي حروف للتخفيف مثل: سفرجل ← سفارج، عندليب ← عنادل.

المفترض أن يتم الحذف من حروف العلة، وألا تمس الحروف الصحيحة، وإن كان أصل الكلمات غير عربي..

(60) أقر مجمع اللغة العربية في مصر جمع المصدر نشاط على أنشطة: (يشيع في اللغة المعاصرة استعمال "الأنشطة" مراداً بها الدلالة على جملة الأعمال المتنوعة التي يمارسها المرء أو الجماعة في الحياة العامة من رياضية واجتماعية وثقافية. وقد يؤخذ على الاستعمال أن الأنشطة جمع نشاط، وهو مصدر، والأصل في المصدر ألا يُثنى ولا يجمع، لأنه يدل على القليل والكثير ثم أن جمعه في حالة جوازه على صيغة "أفعلة" غير مسموع. والمجمع يرى إجازة التعبير على أساسين: الأول: أن جمهرة علماء اللغة يجيزون جمع المصدر إذا تعددت أنواعه، والنشاط متعدد الأنواع. والآخر، أن جمهرة علماء التصريف يجيزون جمع "فَعال" على "أفعِلة" جمعَ قلة. هذا وقد سبق للمجمع أن أصدر قراراً يجوز جمع "فعال" على "أفعلة" جمعَ قلة).

(61) كلمة طاحون: الحرف الثاني ألف فتقلب واواً ونضيف بعدها الألف، وقبل آخره حرف علة يقلب ياء فيصير الجمع: طواحين.

الفصل السابع:

أساليب البيان التقليدية

هناك أساليب متعددة استخدمها العرب قديماً وما زال معظمها حياً حتى الآن، وبعضها أميت أو ندر استخدامه. وهي تخضع لبنية نحوية محددة، ولكن يمكن التعبير عن معظم تلك الدلالات بأساليب متعددة..

وقد توزعت موضوعات تلك الأساليب في النحو التقليدي على أبواب النحو والصرف. ولكن في التحديث جمعت في هذا البحث لأنها لا تتعلق بالكلمة المفردة كالفاعل والمفعول به أو النعت.. بل تتعلق ببنية الجملة كلها.

وتلك الأساليب هي:

1- أسلوب التعجب، 2– أسلوب المدح والذم، 3– أسلوب النداء، 4- أسلوب الاستثناء، 5– أسلوب الشرط، 6– أسلوب الاستفهام والجواب، 7– أسلوب الموازنة، 8– أسلوب الحصر/ القصر، 9- أسلوب المغايرة، 10- أسلوب القسم، 11- أساليب أخرى.

***

1- أسلوب التعجب (1):

جاء في حاشية الخضري: (التعجب هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه).

فالتعجب حالة نفسية نتيجة مؤثر ما، وله أساليب متعددة، فيمكن التعجب بالنداء وما بعده جار ومجرور: يا لَلْسماء، يا لَلْعجب، يا لك من ليل! وهناك تراكيب مثل: سبحان الله، لله دره، حسبك بحسن رجلاً! وكقولنا استنكاراً أو دهشة لفعل ما: كيف فعلت هذا!

واستخدام فعل التعجب هو مجرد أسلوب من جملة تلك الأساليب، وقد صيغ على وزن ما أفعله (2): ما أجملَه، ما أجملَ السماءَ!

فما أداة تعجب (3)، أجمل: فعل ماض جامد للتعجب "حركته الفتحة" والفاعل محذوف، السماء مفعول به "حركته الفتحة"..

وقد ألغي عمل ما استناداً إلى الكسائي الذي قال ما التعجبية لا موضع لها من الإعراب، فتبقى أداة للتعجب فقط. وفي التحديث يحذف فاعل فعل التعجب بلاغياً، ولو دققنا في صياغة ما أجمل السماء نجد الفاعل المقدر: أجملَ/ جمَّلَ اللهُ السماءَ، فلا يمكن أن تكون ما مقابل الله فهي للتعجب من فعل الله وهو الجمال.

صوغه:

هناك طريقتان لصوغ التعجب: مباشرة وغير مباشرة.

الطريقة المباشرة: يصاغ من الفعل أو الاسم على وزن ما أفعله، وتلغى شروط الصوغ التقليدية لورود ما ينقضها (4): ما أجمل الطبيعة. وما يصح صوغه مباشرة يمكن صوغه أيضاً بطريقة غير مباشرة: ما أروع جمال الطبيعة!

الطريقة غير المباشرة: إن لم يستقم أسلوب التعجب بالطريقة المباشرة كما في الفعل انتصر، نأتي بصيغة تصلح للتعجب مباشرة مثل ما أكثر ما أعظم ما أروع.. ونأتي بمصدر الفعل وهو انتصار: ما أعظم انتصار المقاومة اللبنانية على الصهاينة!

***

2- **أسلوب المدح والذم** (5):

هناك أساليب متعددة للمدح والذم إلا أن هناك أسلوباً نحوياً له بنية خاصة:

للمدح: نعم، حبذا: نعم الانتفاضة الفلسطينية.

للذم: بئس، لا حبذا: بئس الخائن لوطنه.

والفعل جامد لا يتصرف فهو بصيغة واحدة مع كل الضمائر (6).

الفاعل:

لقد اشترط النحاة في فاعل نعم وبئس أن يكون معرفاً بأل الجنسية التي تفيد الشمولية، أو مضافاً إلى مقترن بها.. أو اسماً موصولاً مثل نعما/ نعم ما، فما عند سيبويه والفارسي وابن السراج فاعل. أو اسم إشارة: نعم هذا الإنسان..

أو ضميراً مستتراً يفسره اسم منصوب، وقد اختلف النحاة في إعراب المنصوب بين التمييز أو الحال، قال الأشموني في شرحه للألفية: (ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلاً. وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً)...

وقال أبو البركات الأنباري: (وذهب بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق نحو حبذا زيد رجلاً كان منصوباً على التمييز. وإن كان مشتقاً نحو حبذا عمرو راكباً كان منصوباً على الحال) (7).

كما اختلف النحاة في الجمع بين الفاعل الظاهر والاسم المنصوب في نعم وأخواتها، فسيبويه منع ذلك، فلا يجوز عنده القول: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، وأجازه آخرون إن أفاد فائدة زائدة على الفاعل مثل: نعم الرجلُ فارساً زيدٌ..

في التحديث لا توجد أية شروط، فالمهم وضوح الفاعل في السياق. والاسم المفسر يعرب حالاً لا غير.

المخصوص بالمدح أو الذم:

المقصود بالمدح أو الذم مباشرة يسمى المخصوص بالمدح أو الذم ويكون بدلاً من الفاعل (8): نعم الزعيم حسن، الزعيم كلمة عامة أما حسن فهو المخصوص بالمدح مباشرة، وقد قال الأشموني في شرحه للألفية: (وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل)..

وقال الصبان في حاشيته: (المخصوص: قال البعض أي بدل اشتمال لأنه خاص والرجل عام كما في الهمع اهـ. وهو إنما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية وإلا كان بدل كل من كل).

التحليل:

نعم أو بئس الرجل سعيد:

نعمَ: فعل ماض جامد للمدح حركته الفتحة. وبئسَ فعل ماض للذم حركته الفتحة.

الرجل: فاعل حركته الضمة.

سعيد: بدل من الرجل، حركته الضمة.

حبذا ولا حبذا:

قال المبرد وكثيرون غيره ذا مع حب تركيب واحد وهي مبتدأ خبرها المخصوص، بينما قال أبو علي الفارسي العكس. وللمبرد رأي آخر حبذا تركيب واحد فعل ماض والمخصوص فاعله وإلى هذا ذهب كثيرون كابن درستويه (9). وعلى الرغم من تضعيف النحاة لهذا الرأي إلا أنه أنسب للتحديث من الإعراب التقليدي السائد الذي يجزئ فيعرب حب فعلاً ماضياً وذا اسم إشارة فاعلاً، ودخول اسم الإشارة على الفعل غير مقنع. لذلك يجب إلغاء تجزيء حبذا، فحبذا كلها كلمة واحدة فعل ماض جامد.

التحليل:

حبذا البطل حسن: حبذا فعل ماض جامد للمدح، البطل فاعل، وحسن بدل (10). ولا حبذا: لا نافية.

ملاحظة:

في النحو التقليدي تجوز صياغة فعل المدح والذم من الفعل الثلاثي التام على وزن فَعُل قياسياً (11) مثل: عَدُل الخليفةُ عمرُ.

لكن صيغة فَعُل إن لم تشكل عين الفعل ستوقع في التباس، علماً بأن القول: عدَل الخليفة عمر يفيد المدح أيضاً لذلك الأفضل إهمال ذلك. ولنترك للكتبة أساليبهم فهم قادرون على الإبداع وليسوا بحاجة إلى تقليد صيغ قديمة توقع في إشكال وتزيد كم القواعد.

***

3- أسلوب النداء:

المنادى ملحق بالمفعول به، لأنه كما يقول النحاة مفعول به لفعل محذوف تقديره أنادي أو أدعو وأداة النداء حلت مكانه.

والمنادى اسم تخاطبه حقيقة أو مجازاً بأداة النداء: يا (12). وحركته الفتحة كيفما كانت بنية الجملة.

نداء المعرف بأل:

إذا كان الاسم فيه أل التعريف نستطيع استخدام النداء مباشرة: يا الرجل، فقد أجاز الكوفيون ذلك (13). ويمكن أن نستخدم أيُّها قبله: يا أيها الرجل. وأجاز النحاة نداء العلم المبدوء بأل، قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (وفي الحفيد أن النحويين مختلفون في نداء العلم الذي فيه أل كالحرث، وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لأنهم إنما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا، لأن أل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو يا المنطلق زيد..).

وأيها تستخدم للمذكر المفرد والمثنى والجمع: أيها الفتى، أيها الفَتَيان، أيها الفِتْيان. وقد ورد استخدامها للمؤنث في الشعر دون النثر عند بعض النحاة بينما أجازه البغداديون في النثر أيضاً، لكن تبقى خاصة بالمذكر.

وتستخدم أيتها للمؤنث: أيتها الفتاة، أيتها الفتاتان، أيتها الفتيات..

في التحديث أيها وأيتها أداتان لنداء المعرف بأل دونما تجزيء (14) كما في: يا أيها الرجلَ، فيا أيها معاً أداة نداء، والرجل هو المعني بالنداء وليس أيها، فالرجل منادى حركته الفتحة، وقد أجاز المازني نصب الرجل.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

ياء المتكلم تجلب الكسرة قبلها لتجانسها وبالتالي حركة الفتحة لا وجود لها، والنحاة يقدرون الحركة عدا الجر على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسرة الطارئة. وما دامت الحركة لا تظهر فليس ضرورياً جلبها التقديري. وقد عددنا في المنهج المضاف إلى ياء المتكلم من المبنيات لثبوت حركته (15).

وقد أجاز النحاة خمسة أوجه إعرابية في المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم، لكن ستثبت الياء، حتى في ابن وأم وابن عم.. على الرغم من حذفها في الثلاثة لكثرة الاستخدام. فاللهجات المتعددة تلغى في التحديث مثل: يا أبتِ يا أمت.. (16)، وتبقى لهجة واحدة واضحة تماماً: يا أبي، يا أمي..

ملاحظات:

1- تعميم حركة النصب أدى إلى إلغاء فقرة أنواع المنادى (17)، فلم تبق أية أهمية لها، لأن تلك الأنواع موجودة في الأسماء كلها (18).

2- "اللهمَّ" كلمة واحدة من أصول عربية قديمة، وهي منادى حركته الفتحة الظاهرة (19).

3- المنادى المرخم له أوضاعه الخاصة ولا سيما في الشعر. والنحو تعنيه حركة الحرف الأخير التي يجب أن تكون فتحة، ولا يهمه ما الذي حذف من الكلمة: يا فاطمةَ ← يا فاطمَ، والفتحة هنا أصالة.

4- مناداة الضمير والإشارة والموصول: قال سيبويه: (وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع بعض العرب يقول: يا أنت) (20). وأجاز ابن عصفور نداء الضمير المخاطب في الشعر فقط.

وقد ورد: يا إياك قد كفيتك.. وقول الشاعر: يَا أَبْجَرَ ابْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا..

في التحديث تجوز مناداة الضمائر كلها في الشعر والنثر: يا أنا، يا أنت، يا أنتم.. ما دام الأمر مستساغاً وقد استعمله بعض العرب. ويمكن أن ينوب ضمير الرفع عن النصب كما في توكيد الضمير المتصل المنصوب: أعطيتك أنت الكتابَ، كما ناب ضمير النصب عن الرفع في لولاك.

ويجوز أن يكون المنادى اسم إشارة: يا هذا الرجل ويا هؤلاء، أو اسم موصول: يا الذي، يا التي، ويا هذا الذي.. وكله ورد عن العرب.

5- أداة النداء خاصة بالأسماء، فإن دخلت على الفعل أو على أداة أخرى فهي للتنبيه، ولا داعي لتقدير اسم المنادى المحذوف لإبقاء تسميتها. جاء في حاشية الخضري: (وأما دخول يا على الحرف في نحو: "يَا لَيْتَ قَوْمِيَ يَعْلَمُونَ" "يس 26"، "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"، وعلى الفعل في قراءة الكسائي "ألا يا اسجدوا" بتخفيف ألا فلمجرد التنبيه، ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفي ملاحظته عقلاً. وقيل: المنادى محذوف تقديره يا هؤلاء مثلاً).

ففي يا ليت.. يا أداة تنبيه، وليست أداة نداء حتى لا نضطر لتقدير المنادى المحذوف.

6- يلغى استخدام أيها في أسلوب الاختصاص، وتبقى خاصة بأسلوب نداء ما فيه أل التعريف.

7- تلغى الأسماء الملازمة للنداء مثل: يا لؤمان، يا خَبَاث، ويا فَسَاقِ، ويا لكاع.. لأنها لا تستخدم في عصرنا (21).

***

4- أسلوب الاستثناء:

الاستثناء ملحق بالمفعول به (22)، وهو إخراج ما بعد إلا أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها، فهو أسلوب شبيه بعملية الطرح الرياضية.

أركانه:

المستثنى والمستثنى منه والأداة، ولا يتحقق أسلوب الاستثناء إلا بهذه العناصر الثلاثة: عاد المقاومون سالمين إلا مقاوماً.

أنواعه:

1- تام مثبت: عاد المقاومون سالمين إلا مقاوماً.

2- تام منفي: ما عاد المقاومون سالمين إلا مقاوماً.

التحليل (23):

المستثنى منه يعرب بحسب موقعه في الجملة وهنا فاعل، إلا أداة استثناء، مقاوماً مستثنى حركته الفتحة.

وحركة الفتح هي المتبناة ويلغى تقدير الضمة، قال أبو البركات الأنباري: (أنا نقول لماذا قدرتم أستثني زيداً وهلا قدرتم امتنع زيد، كما حكي عن أبي علي الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا ينتصب، فقال له أبو علي: ينتصب لأن التقدير أستثني زيداً، فقال له عضد الدولة وهلا قدرت امتنع زيد فرفعته) (24).

واختيار الفتحة وتعميمها على حالتي الاستثناء للحد من تنويعاتها في الاستثناء التام المنفي، فقد وردت الآية القرآنية: (فشربوا منه إلا قليلاً منهم) "البقرة 249" في قراءة برفع قليل بناء على لهجة عربية وردت (25)، وعلى هذا يكون ما بعد إلا بدل جزء من كل، والبدلية تعني ثلاثة احتمالات للحركة لذلك تلغى هذه الحالة، ويبقى ما بعد إلا في الحالتين التام الموجب والتام المنفي منصوباً.

الاستثناء بغير وسوى وعدا وخلا وحاشا وبيد:

غير وسوى:

في النحو التقليدي تأخذ غير وسوى إعراب الاسم بعد إلا والاسم بعدهما مضاف إليه دائماً: جاء العمال غيرَ (سوى) عاملٍ؛ فغير مستثنى حركته الفتحة، عامل مضاف إليه حركته الكسرة.

ونلاحظ أن غير تتضمن معنى إلا فقولنا جاء العمال غير عامل تساوي جاء العمال إلا عاملاً، فغير هي المعادل لـ إلا، فلماذا أخذت إعراب ما بعد إلا ولم تأخذ إعراب إلا نفسه؟!

يدعي النحاة أن إلا أداة بينما غير اسم وما بعدها مجرور دائماً، فلا يبقى مجال لتنوع الحركة إلا على غير!

لم هذه الحتميات وكثير غيرها وارتباطها بالحركة وليس بالمعنى، فالنسق مدلوله واحد في كلتا الحالتين لكن الحركة تختلف، والتحديث مبني على النسق وليس على الحركة. إن الخصوصية تفرض تبدلاً فغير اسم استثناء بدلاً من أداة الاستثناء إلا، وحركته الفتحة دائماً في التام المثبت والمنفي. وما بعده مستثنى مضاف إليه.

وليس إعراب غير وسوى مستثنى منصوباً لا خلاف فيه؛ فهناك آراء أخرى فقد ذكر ابن عقيل في شرحه عن سوى: (ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً. فإذا قلت: "قامَ القومُ سوى زيدٍ" فسوى عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر)!

لذلك يمكن القول المستثنى مع غير وسوى مضاف إليه، مثل التمييز مع الأعداد المفردة فهو مضاف إليه أيضاً!

عدا وخلا وحاشا:

في النحو التقليدي أجاز النحاة إعرابها حروف جر، كما أجازوا إعرابها أفعالاً باستثناء حاشا فقد اختلفوا فيها (26)!

وقد قال النحاة إن "ما" بعد عدا مصدرية، إلا أن الكسائيُّ أجاز الجرِّ بهما بعد "ما" فـ "ما" زائدَةً، و"خلا وعدا" أداتا جر، فيمكن القول: قام القومُ ما خلا زيداً، وما عدا زيدٍ، وقد ورد ذلك عن بعض العرب. إلا أن كلمة "أجاز" هنا لا تسهل القواعد بل تؤدي إلى متاهات. فهل يعقل أن تكون حروف جر أو أفعالاً وشتان ما بينهما؟!

إن دخول ما على عدا وخلا لن يغير من الأمر شيئاً فقد عد ابن جني ما زائدة، وقد ألغيت مصدريتها في التحديث.

فما والفعل بعدها كلمة واحدة دون تجزيء: عدا أو ما عدا، وخلا أو ما خلا. والصيغ الأربع أدوات استثناء مثل إلا وغير وسوى وما بعدها مستثنى منصوب.

التحليل:

جاء العمال عدا/ ما عدا عاملاً:

عدا/ ما عدا: أداة استثناء.

عاملاً: مستثنى منصوب.

وبهذا الوضع تتوحد الأدوات جميعاً فهي أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، إلا غير وسوى فما بعدهما مضاف إليه.

بيد:

تفيد الاستثناء. وفي التحديث تلغى دلالتها التعليلية، وتبقى أداة استثناء فقط بمعنى إلا، ولا تخضع لقواعد الأدوات السابقة.

ففي المثال: إن هشاماً غني بيد أنه بخيل، أي إلا أنه..

***

5- **أسلوب الشرط** (27):

يتطلب فعلين الأول سبب والثاني نتيجة، قال ابن هشام: (إن للشرط في العربية وظيفتين أولاهما معنوية وهي إضافة معنى الشرط إلى الجملة الخبرية، وثانيتهما

وظيفة أسلوبية أو تركيبية وهي جعل الجملة الثانية معلقة بالجملة الأولى تعليق المسبب بالسبب أو المعلول بالعلة أو الملزوم باللازم) (28).

يمكن أن يكون الشرط والجزاء فعلين مضارعين: من يقرأ ويفكر يتوسع عقله. أو فعلين ماضيين: إن قرأت استفدت، أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً: إن عادت السنونو يستبشر الناس بالربيع.

وأدوات الشرط لا تعمل فهي مجرد أدوات لها معناها فقط وإن تضمن بعضها الظرفية فلا تعرب ظرفاً. وإن جاء بعد الأدوات اسم فهو مبتدأ وما بعده خبر.

أدوات الشرط:

إن (29) وإذ ما (30): أداتا شرط.

من وما ومهما: أدوات شرط، وهي في النحو التقليدي أسماء شرط من للعاقل وما ومهما لغير العاقل إلا أن هناك نحاة عدّوا مهما حرفاً وليست اسماً.. وقد ذكر في بحث الاسم الموصول عدم التقيد بقضية العاقل وغير العاقل.

كما أعرب النحاة من وما ومهما مبتدأ إن استوفى الفعل متطلباته، والجملة الشرطية خبر. ولكن إن لم يستوف فعل الشرط متطلباته كحاجته إلى المفعول به.. فهم يسدون الثغرات بإسقاط الإعراب على تلك الأدوات مثل: ما تقرأ يفدك فما اسم شرط مفعول به مقدم لأن الفعل تقرأ يحتاج إلى مفعول به ولا وجود له في الجملة فاسم الشرط في محل نصب مفعول به. ولكن لو قلنا ما تقرأه يفدك، تعرب ما مبتدأ لأن تقرأ أخذ مفعوله وهو ضمير الهاء!

لسنا مضطرين إلى إسقاط نواقص الإعراب على الأدوات تلبية للصنعة النحوية، فالنقص حذف بلاغي للاختصار لأنه مفهوم من السياق، وتبقى تلك أدوات لا أسماء.

وهناك أدوات شرط تدل على ظرفية مبهمة ومطلقة وغير محددة، وليس المقصود منها الظرفية الحقيقية لذلك هي ليست بظروف:

متى، أنّى (31)، أيَّان: أدوات شرط للزمان.

أين َ، حيثما: أداتا شرط للمكان.

كيفما (32): للحال. في التحديث ليس ضرورياً أن يكون فعل الشرط وجوابه معها من لفظ واحد كما قال النحاة: كيفما تجلس أجلس، إذ يمكن القول: كيفما تجلس تسترح.

أيّ: واسعة الدلالة تصلح لكل ما مر ومعناها بحسب ما تضاف إليه؛ أي الاسم الذي تضاف إليه يوضح دلالتها: أي طالب يدرس ينجح فهي هنا بمعنى من. أي وقت تقرأ فيه تجد الفائدة، بمعنى متى..

تتمة الأدوات الشرطية الأخرى: إذا، لما، كلما، لو، لولا ولوما، أمّا:

إذا: أداة شرطية للمستقبل: إذا أردت أن تُحترم فاحترم الآخرين.

لما: أداة شرطية للزمن الماضي بمعنى حين: لما غربت الشمس عادت الطيور إلى أعشاشها. وهي تدل على وجود شيء لوجود غيره "أداة وجود لوجود"، والشرط وجوابه فعلان ماضيان (33).

كلما: أداة شرطية للزمن الماضي. والشرط وجوابه فعلان ماضيان: (كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد..) "آل عمران 37"..

لو: أداة شرط لما مر من الزمان (34): لو درست نجحت. ويمكن أن يقترن الجواب باللام لنجحت. وقد تأتي أداة شرط للمستقبل، فما بعدها هو مستقبل في المعنى كما في الآية القرآنية: (وليخش الَّذِينَ لو تَرَكُوا مِنْ خلفهم ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خافُوا عليهم) "النساء 9".

لولا، لوما: أداتا امتناع لوجود: لولا العلم لساد الجهل. ويمكن لجوابها أن يقترن باللام أو لا. والعلم مبتدأ خبره جملة الجواب لساد. ولا داعي للقول الخبر محذوف تقديره كائن أو موجود، فقد ذكر ابن هشام أن ابن الطراوة قال الخبر في "لولا زيد لأكرمتك" هو الجواب (إن لأكرمتك هو الخبر) (35).

إذا دخل ضمير النصب المتصل على لولا "لولاك ولولاه ولولاي"، فإنه ينوب عن ضمير الرفع، بناء على رأي الكوفيين (36). فضمير النصب الكاف والياء والهاء مبتدأ وهو الشرط، أما الجواب فهو الخبر نفسه.

أمّا: أداة شرط وتفصيل: أما الاستشهادي فهو إنسان عظيم..

إمّا: أداة شرط وتفصيل (37): (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا) "الإسراء 22".

التحليل:

مَنْ يقاتلُ ينتصرُ:

من: أداة شرط، يقاتل: فعل حاضر "حركته الضمة" وهو فعل الشرط، ينتصر: فعل حاضر "حركته الضمة" وهو جواب الشرط.

متى تغترب عن الوطن يقتلك الشوق إليه:

متى: أداة شرط للزمن. تغترب فعل حاضر وهو الشرط، يقتلك فعل حاضر جواب الشرط.

اقتران جواب الشرط بالفاء:

في القواعد التقليدية إن جاء جواب الشرط جملة اسمية أو كان فعلاً طلبياً أو جامداً أو مبدوءاً بما أو لن أو قد أو السين وسوف، يجب اقترانه بالفاء الرابطة للجواب: من يحترم نفسه فسوف يحترمه الناس.

وتلك الفاء هدفها إعادة الجواب إن لم يكن مجزوماً إلى الجزم المحلي، والنحاة لم يدخلوها على الجواب إن كان فعلاً ماضياً لأنهم يعربون الماضي في محل جزم مباشرة.. والزمخشري لم يذكر تلك المواضع كلها فقد ذكر الطلب والفعل الماضي والجملة

الاسمية: (وإن كان الجزاء أمراً أو نهياً أو ماضياً صريحاً أو مبتدأ وخبراً فلا بد من الفاء) (38). وقد وردت قراءة لم يقترن الجواب فيها بالفاء مع أنه جملة اسمية: (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) "الأنعام 121"، والآية: (إن ترك خيراً الوصية للوالدين) "البقرة 180". ومنه إحدى روايات الحديث: (من غشنا ليس منا)، كما ورد ذلك في الشعر: من يفعل الحسنات الله يشكرها..

ولا تهمنا تأويلات بعض النحاة وأوهامهم حول حذف الفاء! وبما أن الجزم ألغي فلا مبرر لبقاء شروط اقتران جواب الشرط بها، ويصير الاقتران أو عدمه مرتبطاً باستساغة الأسلوب.

كما يلغى القول بأن إذا تحل مكانها؛ فقد ادعى سيبويه أن إذا تحل مكان الفاء: (وسألت الخليل عن قوله جلّ وعزّ: "وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون"، فقال: هذا كلام معلّق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا ها هنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل) (39).

وقال أيضاً: (وزعم الخليل أنّ إدخال الفاء على إذا قبيح. ولو كان إدخال الفاء على إذا حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها فصارت إذا هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً) (40).

إن إذا الفجائية لم تنب عن الفاء وإنما الفاء حذفت والأصل فإذا هم يقنطون، قال الأخفش بأن إذا في الآية: (إن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) "الروم 36"، ليست هنا بمنزلة الفاء، فالفاء محذوفة: فإذا هم يقنطون..

جواب الطلب:

في النحو التقليدي إن حذفت فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب يجزم المضارع بعدها في جواب الطلب: لا تدخن فتمرض ← لا تدخن تمرض.

في التحديث ضم هذا الأسلوب إلى الشرط، والفاء ستسمى رابطة للجواب. وأسلوب الشرط متحقق سواء أبقيت الفاء أم حذفت: فالفعل الأول شرطي والثاني نتيجته؛ فهو بمعنى الشرط المقترن بالأدوات، إلا أنه يقترن بطلب (41).

***

6- أسلوب الاستفهام والجواب:

يرتبط الاستفهام والجواب بالجمل الفعلية والاسمية.

أدوات الاستفهام:

مَنْ وما: للاستفهام عن الذات أو الصفة.. ودون تحديد للعاقل أو غيره (42).

ماذا: كلمة واحدة دون تجزيء كما ذكر بعض النحاة.

متى وأنى: للاستفهام عن الزمان.

أنى وأين: للاستفهام عن المكان (43).

كيف: للسؤال عن الحال.

أي: للاستفهام العام ويتضح مدلولها من خلال إضافتها: أي نوع من الكتب وجدتها ممتعة أكثر؟ بمعنى ما. أي ساعة ستسافر؟ بمعنى متى ستسافر.

كم: للاستفهام عن العدد أو الكميات.

هل والهمزة: للاستفهام العام (44).. وقد تتضمنان معاني أخرى إضافة إلى الاستفهام كالتوبيخ أو التقرير أو الاستنكار: ألا تعرف بأن التدخين مضر؟!

وهما تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية دون أية شروط، قال الزمخشري: (الهمزة وهل في نحو قولك: أزيد قائم وأقام زيد، وهل عمرو خارج وهل خرج عمرو. والهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها تقول أزيد عندك أم عمرو، وأزيداً ضربت وأتضرب زيداً..) (45).

تحليل جمل الاستفهام:

في النحو التقليدي: من أنت؟ من اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، أو خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر. ولمعرفة إعراب الجواب نوازنه بكلمات السؤال: من أنت ← أنا عربي؛ فأنا في الجواب تقابل أنت في السؤال فتأخذ إعرابها.. ولكن هل السؤال من أنت تام المعنى؟ النحاة من جهة الصنعة النحوية يعدونه تاماً، ولكن يجب أن نفرق بين وضوح السؤال وبين تمام معنى الجملة، فالسؤال واضح ولكن الجملة غير تامة، وتمامها لا يكون إلا بالجواب.

إن إلغاء عمل الأدوات، يتطلب تعديلاً في التحليل، دون مس الصياغة:

- من أنت؟ من: أداة استفهام "عن الذات"، أنت ضمير منفصل مبتدأ خبره محذوف لعدم معرفته، وما أكثر حالات تصيد الخبر المحذوف!

- من حرر بيت المقدس؟ من: أداة استفهام "عن الذات"، حرر فعل ماض، والفاعل مجهول بالنسبة للسائل. والجواب الصحيح سيسمي الشخص الفاعل: صلاح الدين الأيوبي، وهي إجابة تامة. وإن كرر المجيب الفعل إنما يكرر معطى في صيغة السؤال وليس جزءاً من الجواب.

- متى الموعد؟ متى: أداة استفهام "عن الزمن"، الموعد: مبتدأ خبره محذوف لعدم معرفته (46).

- كيف حالك؟ كيف: أداة استفهام، وحالك مبتدأ، والخبر محذوف لعدم معرفته..

- كم: في النحو التقليدي لها ثلاث حالات: 1- خبرية إن جاء الاسم بعدها مجروراً: كم طالبٍ. 2- للاستفهام إن جاء الاسم بعدها منصوباً: كم طالباً، فكم للاستفهام وطالباً تمييز. ولهجة تميم تجعل ما بعد كم منصوباً دائماً، بينما الحجازيون ينوعون. 3- رفع ما بعد كم، قال العكبري: (وقد ترفع النكرة بعد كم في الاستفهام ويكون المميز محذوفاً، ويقدر ما يحتمله الكلام كقولك: كم رجل جاءك أي كم مرة أو يوماً، ورجل مبتدأ وما بعده الخبر) (47).

فـي التحـديث تلغـى كـم الخبريـة لأنهـا لا تسـتخدم فـي عصـرنا، وتبقـى كـم أداة للاستفهام فقط، وما بعدها مبتدأ خبره محذوف.

أدوات الجواب:

الإثبات:

- نعم وأجل وبلى (**48**)، وهي في التحديث بمعنى واحد، وليس ضرورياً التقيد برأي النحاة الذين يميزون بين نعم وبلى، قال الأزهري: (بلى: وهو حرف موضوع لإيجاب الكلام المنفي أي لإثباته فتختص بالنفي وتفيد إبطاله مجرداً كان النفي عن الاستفهام نحو: "زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن"، فبلى هنا أثبتت البعث المنفي وأبطلت النفي. أو كان النفي مقروناً بالاستفهام الحقيقي نحو: أليس زيد بقائم، فيقال بلى أي بلى هو قائم. أو التوبيخي نحو: "أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى"، أي بلى نسمع. أو التقريري نحو: "ألست بربكم قالوا بلى"، أي بلى أنت ربنا. أجروا النفي مع التقريري مجرى النفي المجرد) (49).

في المثال أليس لؤي بقائم؟ نستطيع أن نقول نعم أو بلى.

- إذاً: حرف جواب وجزاء واستقبال يدخل على الأفعال والأسماء.

إذا قـال أحـدنا لمحـدثه سـأزورك عنـدما أنتهـي مـن عملـي، فسـيكون الـرد متعـدد الأساليب: إذاً سأنتظرك.. أو إذاً أنا بانتظارك.. (50).

النفي:

- لا: تدخل على الجملة الفعلية والاسمية.

الجملة الفعلية: لا يفهم العدو إلا بلغة القوة.. لا كتب عادل وظيفته ولا قرأ درسه.. قال أبـو القاسـم الزجـاجي: (لا نفـي للمسـتقبل والحـال وقبيـح دخولهـا علـى الماضـي لئلا تشبه الدعاء ألا ترى أنك لو قلت لا قام زيد جرت كأنك دعوت عليه. وتزاد مع اليمين وتطرح كقوله تعالى: "لا أقسم بيوم القيامة". وقد تدخل على الماضي بمعنى لم كقوله تعالى: "فلا صدق ولا صلى" معناه لم يصدق ولم يصل) (51).

الجملـة الاسـمية: إن كـان الاسـم نكـرة فقـد تكـون لا للنفـي المطلـق: لا رجـل فـي الشـارع، وهـي المسـماة لا النافيـة للجنـس في النحـو التقليـدي (52)، والسـياق يحـدد مدلولها حول الوحدة أو الكثرة أو النفي المطلق وليس الحركة لأن ما بعدها مبتدأ.

وإذا كـان المبتـدأ معرفـة فهـي تنفـي وجـوده، مـع احتمـال وجـود غيـره: لا الرجـل فـي الشارع..

- لات: قـال النحـاة هـي مؤلفـة مـن لا النافيـة وتـاء التـأنيث مثـل ثمـة وثمـت وربـت. وللأخفش رأي أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف. وزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة مثل مذ ومنذ، وقد وردت قراءة بخفض حين: (فنادوا ولات حينِ مناص) "ص 3".

في التحديث مع أنها لا تستخدم في عصرنا هي أداة نفي فقط كما يقول الأخفش ودون تجزيء.

- ما: أداة نفي تدخل على الاسم والفعل: ما سالم في البيت، ما قرأ..

- لم ولما: لنفي الفعل المضارع مطلقاً وقلب معناه إلى الماضي: لم يرجع سعد، لما يرجع سعد..

والفرق بينهما أن الفعل مع لم يحتمل اتصال زمن النفي من الماضي حتى الحاضر أو الانقطاع. أما لما فنفي الفعل معها مستمر حتى الحاضر ويمكن تحققه. كما أن لم يمكن اقترانها بالشرط: إن لم، أما لما فلا تقترن.

- لن: تدخل على الفعل الحاضر لنفي المستقبل مطلقاً: لن يتحرر وطننا إلا بالسلاح وبالتضحية والفداء.

- ليس: السياق يحدد مدلول نفيها الزمني أو المطلق: ليست فلسطين للصهاينة المستعمرين.

وقد ورد في التراث نفي الفعل بليس: ليس يقوم زيد!

- كلا: أداة نفي. وفي التحديث تستخدم كلا في النفي المطلق دونما تحديد للزجر أو غيره فالسياق هو الذي يحدد مدلول ذلك (53).

***

7- أسلوب الموازنة:

في النحو التقليدي يستخدم اسم التفضيل للموازنة بين طرفين أحدهما زاد أو نقص عن الآخر في أمر ما (54). قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (اسم التفضيل: وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ولكن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً في كمال أو نقص).

صوغ الموازنة:

1- الصياغة المباشرة: تصاغ من الفعل الثلاثي على وزن أفعل ومؤنثه فُعْلى (55): أكبر، كبرى. ومقياس الاشتقاق المباشر هو الاستساغة والسلاسة والوضوح وصلاحية الفعل للموازنة: باسل أكبر من أخته.

2- الصياغة غير المباشرة: إن لم تصح الصياغة المباشرة تصاغ الموازنة بطريقة غير مباشرة باستخدام اسم تفضيل يصلح للموازنة كأكثر أو أفضل.. ثم نأتي بمصدر الفعل المراد الموازنة منه: خالد أكثر اجتهاداً من سعيد..

استخدام الموازنة:

اسم التفضيل قد يكون مجرداً من أل والإضافة، أو محلى بأل، أو مضافاً إلى نكرة أو معرفة:

1- اسم التفضيل نكرة: في هذه الحالة يبقى اسم التفضيل بصيغة المذكر وتذكر بعده أداة الجر من ثم المفضل عليه: خالد أكبر من عصام، سناء أصغر من أمل.

2- اسم التفضيل معرف بأل: في هذه الحالة يحذف المفضل عليه لوضوحه ويكون المفضل مطلقاً ويطابق صاحبه في التذكير والتأنيث: سعيد هو الأكبر، وسناء هي الكبرى. واسم التفضيل هنا يبقى بصيغة المفرد ولا يطابق صاحبه في التثنية والجمع كما ذكر النحاة: فلا نقول سعيد وخالد هما الأسرعان، وإنما نقول: سعيد وخالد هما الأسرع..

3- اسم التفضيل مضاف لما بعده: أ- إضافته إلى النكرة: تحذف أداة الجر ويبقى بصيغة واحدة هي أفعل ولا يطابق ما بعده: خالد أسرع متسابقٍ، هما أفضل متسابقين..

ب- إضافته إلى المعرفة: كذلك هنا تحذف أداة الجر ويبقى بصيغة واحدة هي أفعل ولا يطابق ما بعده خلافاً لجواز المطابقة التي وردت في النحو التقليدي، قال ابن عقيل في شرحه للألفية: (ولا يتعين الاستعمالُ الأول، خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمن استعماله غير مطابقٍ قولهُ تعالى: "ولتجدنَّهُمْ أحْرَصَ النَّاس على حَياةٍ" "البقرة 96"، ومن استعماله مطابقاً قولُه تعالى: "وكذلك جَعَلْنَا في كلِّ قريةٍ أكابر مُجْرِمِيها" "الأنعام 123". وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبركُمْ بأحبِّكُمْ إليَّ، وأقْرَبكُمْ مِنِّي منَازل يوم القيامة: أحاسِنُكُمْ أخلاقاً، المُوطّئون أكنافاً، الَّذِين يألفُون ويُؤْلفُون") (56).

فالاكتفاء بصيغة واحدة معممة تسهل الأمر: هؤلاء أفضل المتسابقين.

ملاحظات:

1- وردت الأسماء خير وشر وحبّ وقال النحاة أصلها أخير وأشر وأحب، ولكن لكثرة الاستخدام أسقطت العرب الهمزة. وهذا التعليل كغيره من التعليلات الواهية. فتلك الكلمات صيغ أخرى تستخدم في الموازنة.

2- يلغى عمل اسم التفضيل (57).

3- يمكن أن ترد صيغة التفضيل ولا يقصد بها الموازنة كما يقول الأشموني في شرحه للألفية: (يرد أفعل التفضيل عارياً عن معنى التفضيل نحو: "ربكم أعلم بكم" "الإسراء 54"، "وهو أهون عليه" "الروم 27". وقوله:

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا   بَيْتَاً دَعَائِمُهُ أعَزُّ وَأطْوَلُ.

وقاسه المبرد).

***

8- **أسلوب الحصر/ القصر:**

وله أربعة أشكال:

1- الاستثناء المفرغ:

وهو أسلوب من أساليب الحصر وليس استثناء حقيقياً، قال مجمع اللغة العربية في مصر: (وأما الاستثناء المفرغ فهو في الحقيقة قصر لا استثناء). في المثال ما قرأت إلا كتاباً: إلا أداة استثناء مفرغ/ ملغاة أو أداة حصر، وما بعد إلا يعرب بحسب ما قبلها.. ولتسهيل إعراب ما بعد إلا نتخيل أن أداة النفي وإلا غير موجودتين: ما قرأت إلا كتاباً ← قرأت كتاباً: مفعول به.

2- لا سيما (58)**:**

لا سيما كلها أداة تدل على التخصيص بمعنى خاصة أو خصوصاً (59)، وفي الجملة: أحب العلم لا سيما الفيزياء، أو أحب العلم ولا سيما الفيزياء، تساوي أحب العلم خاصة أو "وبخاصة، أو خصوصاً" الفيزياءَ. وما بعدها مفعول به حركته الفتحة. وإن سبقتها الواو: ولا سيما، ستبقى كلها صيغة واحدة للحصر.

3- إنّما:

تفيد الحصر كما في الآيات: (إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ) "فاطر 28"، (أنّما إلهكم إله واحد) "الأنبياء 108"..

4**- الاختصاص:**

الاختصاص يكون بعد ضمير المتكلم (60)، والمخصوص يجب أن يكون معرفة لأنه سيوضح غموض الضمير المبهم، جاء في حاشية الخضري: (قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لأخصُّ محذوفاً وجوباً).

نحن – العربُ– نعتز بلغتنا العربية: العرب في النحو التقليدي منصوب على الاختصاص أي مفعول به لفعل محذوف تقديره أخص، أعني.. ولكن في التحديث كلمة العرب مرفوعة ونعربها بدلاً من الضمير، وهذا الإعراب معقول أكثر؛ لأن الضمير مبهم فيأتي الاسم الظاهر ليوضح غموضه وهذه هي مهمة البدل، ولا يختل مدلول الاختصاص!

***

9**- أسلوب المغايرة:**

في النحو التقليدي ثلاث أدوات بوبها النحاة في عطف النسق وهي: لا ولكن وبل. وهي تقع بين نقيضين، لذلك تم تصنيفها ضمن أسلوب المغايرة. فالعطف عندما يكون متناقضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ليس عطفاً في الحقيقة، إنما هو أسلوب في المغايرة بين طرفين ما بين إثبات لأحدهما ونفي للآخر.

لا:

أداة نفي، وهي تثبت ما قبلها وتنفي ما بعدها: جاء سعيد لا خالد. فهنا لا يمكن أن نعطف خالداً على سعيد لأن الفعل غير مشترك بينهما فالمجيء خاص بسعيد ولا يشاركه خالد فيه. وهو له فعله المنفي ضمن جملة حذفت بلاغياً لفهم السياق،

والأصل يمكن أن تكون له صيغ متعددة منها: جاء سعيد ولم يجئ خالد، أو خالد لم يجئ.. لذلك خالد مسند وهو جزء من بنية جملة دلالتها المحذوفة واضحة!

لكن:

أداة استدراك. وفي النحو التقليدي اشترط النحاة للعطف بلكن أن يسبقها نفي أو نهي وأن يكون المعطوف مفرداً. إلا أن العطف بها قليل، وقد استنكر الكوفيون العطف بها، لذلك ألغيت من قسم العطف لما تحمله من مغايرة، ومدلولها عكس مدلول لا: ما جاء سعيد لكن خالد، "جاء".. فما قبل لكن لم يتحقق، وما بعدها تحقق.

بل (61)**:**

رفض الخوارزمي أن تكون من حروف العطف. وهي أداة تفيد الإضراب عما قبلها وهو العدول عن الأمر إلى آخر، فهي تنفي ما قبلها وتثبت الحكم لما بعدها مثل لكن: ما جاء سعيد بل خالد، "جاء"..

فإن لم تسبق بنفي: خذ الكتاب بل الدفتر، فلا تفيد المغايرة وتشبه بدل الغلط الشفوي، الذي يصحح في الكتابة مباشرة..

وقد تسبق بلا النافية كقول الشاعر: وجهك البدر لا بل الشمس..

***

10**- أسلوب القسم:**

أدوات القسم: الواو والباء، والتاء وهي أقل استخداماً.

وهذه الأدوات تجر الاسم بعدها. وفي النحو التقليدي يعلق الجار والمجرور بفعل قسم محذوف، وفي التحديث ألغي التعليق ولكن بقي الحذف البلاغي ففي أسلوب القسم نقول بأن فعل القسم محذوف بلاغياً لدلالة أداة القسم عليه، قال الزمخشري: (تخفيف القسم: ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروباً من التخفيف ومن ذلك حذف الفعل في بالله والخبر في لعمرك وأخواته والمعنى لعمرك ما أقسم به..) (62).

ويدخل القسم على الجملة بنوعيها (63): والله ـكرامة الوطن هي كرامة الإنسان.. والله ـلنقاتل (64) الأعداء الصهاينة حتى تحرير فلسطين كلها. وتلك اللام واقعة في جواب القسم، وجملة لنقاتل جواب القسم.

قال ابن جني: (والحروف التي يجاب بها القسم أربعة وهي إن واللام وكلاهما للإيجاب، وما ولا وكلاهما للنفي. تقول والله إنك قائم ووالله لتقومن ووالله لقد قام ووالله لزيد أفضل من عمرو. وتقول والله ما قام ووالله لا يقوم. وربما حذفت لا وهي مرادة، قال امرؤ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو   قطعوا رأسي لديك وأوصالي.

أي لا أبرح قاعداً. وقد عقدت العرب جملة القسم من المبتدأ والخبر كما عقدتهما من الفعل والفاعل فقالت: لعمرك لأقومن ولأيمن الله لأذهبن، فعمرك مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير لعمرك ما أحلف به. وقولك لأقومن جواب القسم وليس بخبر المبتدأ ولكن صار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من خبر المبتدأ..) (65).

***

11- أساليب أخرى:

1- أسلوب الاستفتاح:

هناك أدوات عديدة تكون لها الصدارة في الجملة كأدوات الشرط والاستفهام.. لكن هناك أدوات لاستفتاح الكلام والتنبيه مثل: أما، ألا.. وقد تكون للحض برفق وهو ما يسمى في النحو التقليدي بالعرض، وتضاف إليها لو بهذا المعنى: لو تقرأ لنا شيئاً من شعر المعريّ.

2- أسلوب الحض:

هلا، ألاّ وألا، لوما، لولا: إن دخلت على الفعل الحاضر فهي للحض، وإن دخلت على الفعل الماضي فهي للتوبيخ.

3- أسلوب الكناية:

كذا: اسم مبهم كناية عن عدد أو غير ذلك. وتعامل ككلمة واحدة وليست مركبة من كلمتين كما يقول بعض النحاة. وتعرب بحسب موقعها من الكلام، وتمييزها مجرور بالإضافة بناء على رأي الكوفيين: رأيت كذا عصفور في الحديقة (66).

كأين وكائن: تشبهان كذا في دلالتها ويأتي بعدها جار ومجرور: (وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ) "آل عمران 145".

ملاحظة: يكنى عن الحديث أيضاً بكَيت وكِيت وذَيت وذِيت، ولم تبق تلك الكنايات شائعة في عصرنا.

4- أسلوب التحذير والإغراء:

هناك أساليب كثيرة تعبر عنهما، لكن في التراث يوجد أسلوبان قديمان قلما نستخدمهما في عصرنا، ويمكن تحديث الأسلوبين بشيء من التعديل.

التحذير:

تنبيه المخاطب لأمر مكروه بإحدى الطريقتين التاليتين:

1- باستخدام ضمائر النصب المنفصلة: إياك والكذبَ. 2- باستخدام التكرير اللفظي: العدوَ العدوَ.

قال النحاة إن إياك ضمير في محل نصب على التحذير والواو للعطف أو المعية.. وهناك رأي ذكره الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل للألفية، وهو أن تكون إياك منصوبة على التشبيه بالمفعول به!

في التحديث إياك فعل جامد بمعنى احذر كما ذكر في المنهج، والكذب مفعول به، وتحذف الواو: إياك الكذبَ..

وبالنسبة للتكرير النارَ النارَ: في النحو التقليدي النار الأولى منصوبة على التحذير بفعل تقديره احذر، اجتنب.. والنار الثانية توكيد للأولى.

وفي لهجتنا المحكية والفصحى نذكر الفعل حتى لا نضطر للتقدير: احذر النارَ.. ويمكن تكرار الكلمة للتوكيد: احذر النارَ النارَ.

ومن لم يرد ذكر الفعل يعرب النار مفعولاً به لفعل محذوف تقديره احذر، ولا يقول اسم منصوب على التحذير.

أما القول: نفسَك والشرَ؛ فهو أسلوب غير مستساغ والواو لا معنى لها كما في إياك والكذب. والأفضل القول: احذر الشر، تجنب الشر، احذر من الشر..

الإغراء:

تنبيه المخاطب لأمر محمود: النضالَ النضالَ.. في النحو التقليدي الكلمة الأولى مفعول به لفعل الإغراء المحذوف والثانية للتوكيد.

وهنا أيضاً إن ذكر الفعل يريحنا من خصوصية هذه القاعدة. أو نقول: النضال مفعول به لفعل محذوف تقديره الزم.. ولا نقول اسم منصوب على الإغراء.

***

هوامش الفصل السابع

(1) اختلف النحاة في فعلية أو اسمية أفعل التعجب، قال الأشموني في شرحه للألفية: (واختلفوا في أفعل: فقال البصريون والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحته بناء كالفتحة في زيد ضرب عمراً وما بعده مفعول به. وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغراً في قوله: يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا..). والقضية ليست جوهرية فلا مانع من عده فعلاً جامداً.

(2) حذفت صيغة "أفعلْ بهِ": "أجمل بالسماء"، لأنها تعتمد على التقدير غير المقنع: فهي عند بعض النحاة فعل ماض جاء على صورة الأمر للتعجب..

ولنقرأ التحليل المتكلف الذي يقوله الصبان في حاشيته: (فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيداً حسناً أي صفه بالحسن كيف شئت)!

وعند نحاة آخرين هي فعل أمر حقيقي، قال الأشموني في شرحه للألفية: (وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدية). وقال أبو البقاء العكبري في كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب" - ج 1 - ص 203: (وحكي عن الزجاج أنه أمر حقيقة).

فأجملْ بالسماءِ: أجمل فعل أمر حقيقي، بالسماء جار ومجرور. وهذا الإعراب المنطقي والسهل لا يخرج عن الإعراب العام. ونحن لا ندري التعجب من غيره إلا من خلال السياق فهو الذي يحدد التعجب إضافة إلى إشارة التعجب، لذلك ألغيت هذه الصيغة وبقيت صيغة ما أفعله.

(3) اختلف النحاة حول ما التعجبية، قال الأشموني في شرحه للألفية: (فقال سيبويه هي نكرة تامة بمعنى شيء. وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع. وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين. وقال الأخفش هي معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع. وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً أي شيء عظيم).

(4) الشروط التي وضعتها المدرسة البصرية لصوغ التعجب ورد ما ينقضها في اللهجات العربية، وما تبنته المدرسة الكوفية:

شروط البصرية أن يصاغ التعجب من فعل ثلاثي، ليست الصفة المشبهة منه على وزن أفعل فعلاء، تام، مبني للمعلوم، متصرف، قابل للتفاوت (المفاضلة)، مثبت غير منفي..

وما جاء خلاف تلك الشروط:

1- اشتقاق التعجب من الاسم الجامد مثل: ما أحجر قلبه، ما أنمره، ما أرجله..

2- اشتقاق التعجب من الفعل فوق الثلاثي: ما أعطاه للفقير، ما أتقاه، ما أصوبه. وقد ذكر الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه أن صيغة التعجب ممكنة من المزيد: ما أخطأه، ما أتقنه.. وقال الأشموني في شرحه للألفية حول صوغه من فوق الثلاثي: (من فوق الثلاثي: فقيل يجوز مطلقاً، وقيل يمتنع مطلقاً: وما أخصره لأنه من اختصر).

3- اشتقاق التعجب من فعل، الصفة المشبهة منه على وزن أفعل فعلاء، وهو يدل على لون أو عيب أو حلية، يقول أبو البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" - ج 1 - ص 148: (مسألة القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل ما أفعله في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان نحو أن تقول هذا الثوب ما أبيضه وهذا الشعر ما أسوده. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان).

فالمدرسة الكوفية وعلى رأسها الكسائي والفراء تجيز: ما أحمره، ما أعوره، ما أحمقه، ما أرعنه..

4- اشتقاق التعجب من الفعل الناقص: ما أكون عبد الله قائماً.

5- اشتقاق التعجب من الفعل المجهول: ما أزهاه، من زُهي في المجهول.

6- اشتقاق التعجب من الفعل الجامد: ما أعساه، من عسى.

7- اشتقاق التعجب من فعل غير قابل للتفاوت: ما أعظم الله وما أقدره، فصفات الله لا تقبل الكثرة، ما أموت قلبه..

(5) اختلف النحاة في فعلية أو اسمية المدح والذم، فقد قال الفراء نعم وبئس اسمان لدخول حرف الجر عليهما: "والله ما هي بنعم الولد"، والإضافة: "بنعم طيرٍ.."، والنداء: "يا نعم المولى"..

قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (وفي الفارضي من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان في شرح هذا الكتاب).

وهناك من قال باسمية حبذا: (وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللَّخْميُّ - واختاره ابن عصفور- إلى أن حبَّذا اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خَبَرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت حَبَّ مع ذا وجعلتا اسماً واحداً).

إن الكوفيين عدّوا نعم وبئس اسمين بينما البصريون عدوهما فعلين. وقد تم تبني رأي البصريين.

(6) نعم صيغة واحدة ويلغى تأنيثها، وقد قال سيبويه في "الكتاب" – ج 2 - ص 199: (واعلم أن نعمَ تؤنّث وتذكّر وذلك قولك: نعمتِ المرأةُ، وإن شئت قلت: نعمَ المرأةُ كما قالوا ذهبَ المرأة. والحذفُ في نعمت أكثر).

(7) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية - ص 114.

(8) المخصوص بالمدح أو الذم له عند النحاة إعرابات أخرى كمبتدأ وما قبله خبر أو خبر لمبتدأ محذوف، لكن البدل هو الأصح لأن المخصوص تكرار للفاعل ليزيده وضوحاً وتخصيصاً، فهو انتقال من التعميم إلى التخصيص.

(9) السيوطي: همع الهوامع - ج 3 – ص 31.

(10) يعرب المخصوص بدلاً كما في أسلوب نعم، وهو الأسلم والأسهل وإن رفضه بعض النحاة.

(11) وهناك شروط أخرى وهي نفسها شروط التعجب عند فريق من النحاة.

(12) هناك عدة أدوات نداء: "أ، أي، آ، أيا، هيا.."، ومن النحاة من أوصلها إلى ثمانية. وقد قسموها لنداء القريب والمتوسط والبعيد، وقد ذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد، وأيْ والهمزة للقريب، ويا للقريب والبعيد.. وهذا التقسيم يمكن الاستغناء عنه فتلك أمور نسبية ولا تحد. كما أن تلك الأدوات لا نستخدمها في حياتنا المعاصرة. لذا الاكتفاء بيا هو المناسب، والتي يمكن حذفها إن لم يقع التباس.

(13) نستطيع القول يا الله، لأنها كلمة واحدة، قال سيبويه في "الكتاب" – ج 2 – ص 206: (واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفِر لنا وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف).

(14) أي يلغى الإعراب التقليدي: أيها منادى مبني على الضم في محل نصب والهاء للتنبيه. إن النحاة على الرغم من أنهم قالوا بأن أيها وسيلة لنداء المعرف بأل وإذ بهم يحولونها من وسيلة إلى جعلها هي المنادى الحقيقي، والاسم المعرف بأل وهو المنادى الحقيقي غيب من النداء المباشر وصار بدلاً أو صفة بحسب الجمود والاشتقاق!

(15) اختلف النحاة في أصل حركة ياء المتكلم أهي السكون أو الفتح.. وهذه ليست بمشكلة فالسكون هو الأصل والحركة للوصل.

(16) قال بعض النحاة التاء عوض عن ياء الإضافة في: يا أبت ويا أمت، وهذا تعليل غير صحيح فتلك لهجة.

(17) راجع بحث المنهج.

(18) ألغيت أنواع المنادى كما ذكر في المنهج؛ فالنكرة المقصودة وغير المقصودة لا معنى لهما لأن المنادى مقصود دائماً عند المنادي وإن كان نكرة. كما ألغي الشبيه بالمضاف وهو معمول المشتق، لأن المشتقات تضاف إلى معمولها في التحديث.

(19) من النحاة من قال عن جهل هي معربة عن العبرية، لأنه لا يعرف بأن العبرية مسروقة من الآرامية/ السريانية، وهي مثل آمين.

لقد ادعى النحاة بأن الأصل يا الله ـولكثرة الاستخدام حلت الميم بدلاً من ياء النداء المحذوفة، وهم يكررون بذلك ادعاء سيبويه المستند إلى أستاذه الخليل المُقوّل: (وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من يا، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله ـآخرَ الكلمة بمنزلة يا في أولها إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها) (الكتاب: ج 1 – ص 206). وقال أيضاً في (ج 1 – ص 8): (وقولهم اللهم حذفوا "يا" وألحقوا الميم عوضاً)!

فهل هذا صحيح، ومن الذي كان حاضراً خلال عملية الإبدال؟! فكلمة اللهم من صلب العربية، وليست الميم بدلاً من أداة النداء.

(20) سيبويه: الكتاب – ج 1 - ص 93.

(21) هناك أساليب أخرى حذفت مثل أسلوب الاستغاثة والندبة: يا للأقوياء للضعفاء.. فهذا الأسلوب لم نعد نستخدمه والأقرب للمنطق أن يكون الإعراب جاراً ومجروراً ولا يهمنا التعليق ولا العامل، فما معنى أن نقول منادى مجرور لفظاً في محل نصب.. وأيضاً في التعجب مثل: يا للمصيبة، فهما جار ومجرور.

كما أن أسلوب الندبة مثل وامعتصماه لا يستخدم في عصرنا إلا في مجال السخرية!

(22) يقول النحاة المستثنى مفعول به لفعل محذوف تقديره أستثني أو ما يشبهه!

(23) قسم النحاة الاستثناء إلى:

1- تام مثبت: عاد المقاومون سالمين إلا مقاوماً.

2- تام منفي: ما عاد المقاومون إلا مقاوماً أو مقاوم.

3- ناقص منفي: ما عاد إلا مقاوم: وهذا ليس من الاستثناء إنما أسلوب الحصر، وقد سماه النحاة الاستثناء المفرغ، لذلك يضم إلى أسلوب الحصر.

في الحالة الأولى قالوا ما بعد إلا منصوب على الاستثناء، وفي الحالة الثانية أجازوا حالتين النصب أو الرفع على البدلية. وهناك رأي لمجمع اللغة العربية في مصر بإلغاء البدلية وإبقاء النصب فقط. وهذا الرأي يجعل حركة الاستثناء واحدة وهي النصب في الحالتين. وقد قال ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" – ج 2 - ص 258: (والنصب عربي جيد).

(24) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية - ص 187.

(25) قال ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" - ج 1 - ص 98: (أن تكون "إلا" للاستثناء نحو: "فشربوا منه إلا قليلاً"، وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح، ونحو: "ما فعلوه إلا قليل منهم"، وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلا زيد كما في نحو أكلت الرغيف ثلثه، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه وإلا حرف عطف عند الكوفيين

وهي بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفي بعد إيجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام إلا زيد، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد).

(26) المشهور عند النحاة أن حاشا حرف جرّ، وقد قال سيبويه حاشا حرف بمنزلة لا (الكتاب – ج 2 – ص 349). ولكن ذهب الأخفش والجرميّ والمازنيّ والمبرّد.. إلى أنها مثل خلا تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها، فتقول: "قام القوْمُ حَاشَا زَيْداً، وَحَاشَا زَيْدٍ".

كما ذكر السيوطي في كتابه "همع الهوامع" - ج 2 – ص 206، أن الفارسي قال: هي منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء!

(27) قسم النحاة أدوات الشرط إلى جازمة وغير جازمة وبما أن عمل الأدوات ألغي فقد تم دمجهما معاً. كما أن هناك أدوات تتضمن الشرط مثل حين وعندما: حين تمطر السماء يعم الخير، عندما تزورني أكرمك.. ولكن النحاة استبعدوهما لأنهم ربطوا الشرط بأدوات محددة.

(28) ابن هشام: رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية - ص 66.

(29) تدخل لا النافية على إن فتدغم وتصير إلاّ، ونسميها أداة شرطية للنفي، دون تجزيء.

وفي التحديث لا تأتي إن زائدة ولا توجد أدوات زائدة، ويبقى للنص القديم وقواعده مكانتهما إلا ما يمكن أن تكون فيه آراء أخرى. فإن عند النحاة زائدة بعد ما النافية كما في قول الشاعر: ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه..

ولكن في التحديث تبقى تسميتها أداة شرط، سواء أتحقق الشرط ظاهراً أم ضمنياً. وقد عدّ د. شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو - ص 211"، أن "إنْ ولو" في تركيب مثل: "افعل الخير وإن لم يقدّر لك"، و"أحب الناس ولو آذوك"، أداتي وصل لا تحتاجان إلى جواب؛ لأنهما خرجتا عن شرطيتهما. وهو رأي غير صحيح فالشرط موجود ضمنياً.

(**30**) بعض النحاة عدها ظرفاً كالمبرد وابن السراج والفارسي وجعلوا جزمها قليلاً للضرورة.

(31) أنّى تكون للمكان أو الزمان.

(32) نحاة البصرة لا يجزمون بها، ويجعلونها مثل إذا في أنها لا تجزم إلا في الضرورة الشعرية، وقال سيبويه فيها شرط ولكن لا تجزم "الكتاب - ج 3 – ص 60".

(33) ذكر النحاة أن الجواب يمكن أن يأتي جملة اسمية مقترنة بالفاء كما في الآية القرآنية: (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد..) "لقمان 32"، أو جملة اسمية مقترنة بإذا الفجائية: (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) "العنكبوت 64"، أو فعلاً حاضراً: (فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى، يجادلنا..) "هود 74".

والأصح عد الجواب محذوفاً بلاغياً؛ ففي الآيتين الأولى والثانية فلما نجاهم.. هدأوا أو اطمأنوا.. والجملة بعدها استئنافية.

وفي الآية الثالثة الجواب المحذوف اطمأن.. ومن النحاة من عد الجواب جاءته والواو زائدة، والزيادة مرفوضة فالجواب محذوف بلاغياً.

(34) قال سيبويه إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. وفي النحو التقليدي يسميها بعض النحاة أداة امتناع لامتناع، ولكن ليس ضرورياً امتناع الشرط أن يؤدي إلى امتناع الجواب ففي قولنا: لو قرأت كتاب سيبويه لفهمت النحو، لا يعني أن الفهم محصور بكتاب سيبويه إذ يمكن فهم النحو بأي كتاب آخر في النحو، فالسياق يحدد الشرط أو غيره. فتسمية بعض النحاة لها بأداة امتناع لامتناع ليس صحيحاً. قال ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" - ص 339: (وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى: "ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا"، "ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله"، وقول عمر رضي الله عنه: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"، وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه فإذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد).

(35) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ص 653.

(36) إذا جاء بعد الأداة ما يستوجب الرفع يستخدم ضمير الرفع المنفصل: لولا أنا ولولا أنت ولولا هو.. وفي الآية القرآنية: (لولا أنتم لكنا مؤمنين) "سبأ 31".. أو تستخدم الضمائر المتصلة التي للنصب والجر، فهي تصلح للرفع والنصب كما في: لولاك ولولاه ولولاي، وعساك وعساه وعساي..

وسيبويه يرى أن لولا حرف جر لكنها لا تجر إلا المضمر، والضمير في محل جر. والأخفش يرى أن الياء في لولاي مبتدأ ناب عنه ضمير نصب. أما المبرد فقد زعم أنه لم يرد على لسان العرب فكان يرفض استخدام الضمير المتصل مع لولا مستنداً إلى الآية القرآنية: (لولا أنتم لكنا مؤمنين) "سبأ 31".

(37) لإما معان أخرى، قال ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" - ص 95: (ومعنى إمّا كمعنى أو في الخبر والإباحة والتخيير، تقول قام إما زيد وإما عمرو وكل إما تمراً وإما سمكاً، إلا أنها أقعد في لفظ الشك من أو، ألا تراك تبتدئها شاكاً فتقول: قام إما زيد وإما

عمرو، أو يمضي صدر كلامك على لفظ اليقين ثم تأتي فيما بعد فيعود الشك سارياً من آخر الكلام إلى أوله).

وراجع كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام – ص 84 وما بعد.

(38) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب - ص 440.

(39) سيبويه: الكتاب – ج 3 - ص 20.

(40) المصدر السابق: ج 3 - ص 20.

(41) الطلب يشمل الأمر والنهي، والعرض: ألا تزورنا نكرمك، والحض هلّا، والتمني والترجي، والاستفهام: هل تتكلم ببطء أفهمك؟

(42) ما الاستفهامية إن جرت حذفت ألفها، قال ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" - ج 1 - ص 393: (ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو فيمَ وإلامَ وعلامَ وبمَ، قال:

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم   فحتام حتام العناء المطول.

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف وهو مخصوص بالشعر كقوله:

يا أبا الأسود لم خلقتني   لهموم طارقات وذكر.

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو: "فيم أنت من ذكراها"، "فناظرة بم يرجع المرسلون"، "لم تقولون ما لا تفعلون". وثبتت في: "لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم"، "يؤمنون بما أنزل إليك").

(43) في النحو التقليدي هي ظروف ولكن السؤال عن الزمان أو المكان شيء والدلالة على الظرف شيء آخر!

(44) ذكر أبو القاسم الزجاجي في كتابه "حروف المعاني" – ص 2: (بعض اختصاص هل تكون استفهاماً كقولك هل خرج زيد، وتكون بمعنى قد كقول الله تعالى: "هل أتى على الإنسان حين من الدهر"، قالوا معناه قد أتى. ويدخلها من معنى التقرير والتوبيخ ما يدخل الألف التي يستفهم بها كقوله تعالى: "هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء"، وكقوله تعالى: "هل من شركائكم من يبدأ الخلق ثم يعيده"، فهذا استفهام فيه تقرير وتوبيخ. ويجعلونها أيضاً بمعنى ما في قوله تعالى: "هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة"، و"هل ينظرون إلا تأويله"، و"هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله"ـ، و"فهل على الرسل إلا البلاغ"، كل هذا بمعنى ما).

(45) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب - ص 415.

(46) أداتا الجر في وعلى تتضمنان معنى الظرفية ولكنهما أداتان وليستا ظرفين.. وكذلك الأمر سيكون مع الاستفهام المتضمن الظرفية فهو أداة وإن حمل معنى الزمن أو المكان. فأدوات الاستفهام ليس لها محل من الإعراب.

(47) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب - ج 1 - ص 218.

(48) قال الزمخشري في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" - ص 415: (حروف التصديق والإيجاب عددها: نعم وبلى وأجل وجير وإي...).

الأداة جيرَ لا تستخدم في عصرنا، أما إي فتستخدم في اللهجة المحكية كما في الفصحى: إي والله سأفعل كذا وكذا..

(49) الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب - ص 94.

(50) ألغي ما قاله بعض النحاة بأنها بالنون "إذن" إن كانت ناصبة، لأن عمل الأدوات ألغي لذا تم تثبيتها بالألف.

(51) أبو القاسم الزجاجي: كتاب حروف المعاني - ص 8.

(52) بما أن الأدوات لا تعمل توحد مفهوم لا النافية للجنس ولا العاملة عمل ليس. فلا إن كان الاسم بعدها مفرداً نكرة لها احتمالان نفي الوحدة "النفي المطلق" والاحتمال الآخر وجود أكثر من واحد كما في المثال: لا رجل في الشارع، والسياق يوضح الدلالة.

وفي النحو التقليدي تعمل لا عمل إنّ إذا أريد بها النفي المطلق: لا رجلَ في الشارع، فهنا النفي يستغرق الجنس كله. ولا النافية للجنس هذه تعمل عمل إن بسبعة شروط أهمها شرط النكرة في اسمها وخبرها، ولكن ورد ما ينقضه مثل: قضية ولا أبا حسن لها..

لقد تتبع النحاة أماكن عملها وحصروه في تلك الأماكن السبعة فألزموا الناس بما لا يلزم، وعدوا ما يخالف تلك الشروط في العمل أو الإلغاء شاذاً!

وقد اختلف النحاة في إعراب "لا حول ولا قوة إلا بالله"، فالأشموني ذكر أن لها خمسة أوجه: فتحهما، وفتح الأول مع نصب الثاني، وفتح الأول مع رفع الثاني، ورفعهما، ورفع الأول مع فتح الثاني. والصبان في حاشيته ذكر أنها خمسة أوجه إجمالاً وثلاثة عشر تفصيلاً!

كما أن هناك خلافات حول إعراب "لا إله إلا الله"، فقد ذكر ابن هشام في المغني أنه لا يدخل في الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتمال نفي الوحدة.

فهل للحركة الإعرابية علاقة بالإيمان؟ إن المعنى واضح مهما كانت الحركة، لذلك نقول: معنى السياق وحده يحدد إذا كانت لا لنفي الوحدة أو لنفي الجنس.

(**53**) يرفض ما ورد في النحو التقليدي بأنه قد تأتي كلا بمعنى أداة الاستفتاح ألا كما في آيات كثيرة منها: (كلا إن كتاب الفجار) "المطففين 7"، (كلا إن كتاب الأبرار) "المطففين 18"، (كلا والقمر) "المدثر 32".. فهي للنفي المطلق.

(54) عدل التعريف التقليدي فالموازنة أسلم من قولنا: شيئان اشتركا في شيء وزاد أحدهما على الآخر أو نقص.

(55) في النحو التقليدي هناك شروط لصوغ اسم التفضيل وهي نفسها شروط صوغ التعجب، ولها نقيضها: فالكوفيون أجازوا صوغه مما يدل على اللون والعيب والحلية: خالد أسمر من سعيد. وأجاز سيبويه الاشتقاق من الرباعي..

(56) قال ابن هشام في كتابه "شرح قطر الندى" - ص 281، عدم المطابقة أفصح في الوقت الذي يذكر فيه الآية وقد طابقت "أكابر مجرميها": (وحالة يكون فيها جائز الوجهين المطابقة وعدمها وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم، وإن شئت قلت أفضلا القوم وكذلك في الباقي، وعدم المطابقة أفصح قال الله تعالى "ولتجدنهم أحرص الناس" ولم يقل أحرصي بالياء. وقال الله ـتعالى "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها" فطابق ولم يقل أكبر مجرميها وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ورد عليه بهذه الآية)!

(57) في النحو التقليدي يرفع اسم التفضيل فاعلاً ظاهراً إن وافق "مسألة الكحل المشهورة" وهو بيت من الشعر أورده سيبويه كمقياس في "الكتاب" - ج 2 – ص 31، 32:

ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد.

وقد أعربوا الكحل فاعلاً لأحسن بتقدير فعل مكانه يحسن الكحل..

لكن في التحديث المشتقات لا تعمل، واسم التفضيل يضاف إلى فاعله الظاهر. وليس الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمانع فقد ورد في التراث.

(58) في النحو التقليدي: لا نافية للجنس وسي اسمها وما وصلية أو زائدة، والاسم بعدها تجوز فيه الحركات الثلاث. وقد اختلف النحاة في إعراب ما والاسم بعدها. راجع كتاب "النحو الوافي" لعباس حسن – ج 1 – ص 363 وما بعد .

(59) عدّ الكوفيون سيما أداة استثناء وكذلك من البصريين الأخفش والفارسي والنحاس وابن مضاء.. راجع كتاب "همع الهوامع" للسيوطي - ج 2 – ص 216.

(60) يلغى استخدام أيها في الاختصاص وتبقى خاصة بأسلوب النداء.

(61) قال النحاة إن بل لا تعطف إلا المفردات فإن جاءت بعدها جملة فهي حرف ابتداء، فإن أبطلت ما قبلها فهي للإبطال الإضرابي.. وضرب النحاة مثلاً الآية القرآنية: (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء..) "آل عمران 169".

والآية تناسب التحديث لأن هناك مغايرة، فـ "بل" أداة إضراب، وما بعدها جملة جديدة فيها حذف للإيجاز.

وهناك قراءة وردت فيها أحياء بالنصب عطفاً على "أمواتاً" وهي لا تناسب التحديث لأن عدها عاطفة فيه تناقض بين المعطوف والمعطوف عليه، فالمعطوف عليه منفي، بينما المعطوف مثبت.

لكن النصب ممكن كمفعول به لفعل محذوف إيجازاً، قال أبو البقاء العكبري في كتابه "التبيان في إعراب القرآن" - ج 1 - ص 157: (قوله تعالى: "بل أحياء" أي بل هم أحياء. ويقرأ بالنصب عطفاً على أمواتاً كما تقول ظننت زيداً قائماً بل قاعداً. وقيل أضمر الفعل تقديره بل احسبوهم أحياء، وحذف ذلك لتقدم ما يدل عليه وعند ربهم صفة لأحياء. ويجوز أن يكون ظرفاً لأحياء لأن المعنى يحيون عند الله ـ ويجوز أن يكون ظرفاً ليرزقون، ويرزقون صفة لأحياء. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في أحياء أي يحيون مرزوقين. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الظرف إذا جعلته صفة).

(62) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب - ص 482.

(63) قال الزمخشري في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" - ص 482: (القسم حده يشترك فيه الاسم والفعل وهو جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك بالله وأقسمت وآليت وعلم الله ـ ويعلم الله، ـ ولعمرك ولعمر أبيك ولعمر الله، ـ ويمين الله وأيمن الله وايم الله، وأمانة الله وعلي عهد الله لأفعلن أو لا أفعل. ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء).

(64) في التحديث ألغيت نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة كما ذكر في المنهج. وفي القواعد التقليدية يجب دخول نون التوكيد: والله لنقاتلَنّ..

(65) ابن جني: اللمع في العربية - ص 186، 187.

(66) راجع بحث التمييز فقد تم إلغاء النصب، وتوحدت الحالات كلها ضمن الإضافة أو الجر بالأداة من.

***

الفصل الثامن:

الأدوات المتعددة الدلالات

وردت في القواعد أدوات وأسماء لها دلالات متعددة نذكر منها:

- **الهمزة**: للاستفهام، وتأتي مع الفعل الحاضر لتدل على المتكلم المفرد مذكراً ومؤنثاً: أقرأت الكتاب؟ أكتب مقالة عن شعراء المهجر..

- **إذ**: ظرفية، فجائية، للتعليل (1). وهي ظرفية زمانية بمعنى حين في الآيات القرآنية التالية: (واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم) "الأعراف 86"، (واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت) "مريم 16"، (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم) "آل عمران 103"، (وإذ قال ربك للملائكة) "البقرة 30"، (وإذ قلنا للملائكة) "البقرة 34"..

ويرفض إعراب النحاة لبعضها بأنها مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر.. وكان الأفضل لهم تقدير المفعول المحذوف مع الفعل المحذوف.

وقد رفض بعض النحاة ظرفيتها في بعض تلك الآيات لأنها تدل على الماضي بينما الأمر يتعلق بالمستقبل، ناسين الأسلوب البلاغي في الانتقال بين الماضي والحاضر والمستقبل!

وتأتي إذ فجائية بعد بينما مثل: بينما كان باسل يقرأ إذ قرع الباب.. ويمكن حذفها: بينما كان باسل يقرأ قرع الباب..

- **ألاّ**: "بتشديد اللام" (2) أداة وصلية للنفي، وتأتي للتحضيض "الطلب بعنف" إن دخلت على الفعل الحاضر المتضمن الاستقبال، وللتوبيخ إن دخلت على الماضي (3).

- **ألا:** "دون تشديد اللام" أداة للتنبيه والاستفتاح، والتحضيض والعرض "الطلب برفق ولين" إن دخلت على الفعل الحاضر المتضمن الاستقبال، أو التوبيخ: ألا تقاتلون الأعداء.

- **أي**: تأتي استفهامية، وشرطية، وتفسيرية، وموصولة..

الاستفهامية: (فأي الفريقين أحق بالأمن) "الأنعام 81".

الشرطية: (أيًّا مّا تدعو فله الأسماء الحسنى) "الإسراء 110".

التفسيرية: هذا عسجد أي ذهب.

الوصلية: اختلف النحاة في مجيء أي وصلية (4). وهي عند سيبويه وصلية في الآية: (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) "مريم 69"، والتقدير لننزعن الذي هو أشد (5).

وتقع صلة لنداء ما فيه أل: يا أيها الرجل..

- **الباء:** أداة جر، وتأتي للقسم.

ولا تكون زائدة خلافاً لما جاء في النحو التقليدي إذ ذكر أنه تكثر زيادتها في الخبر بعد ليس وما بكثرة: ليس البحر بهائج (6)..

إن مبدأ الزيادة مرفوض في التحديث ويبقى تحليل الإعراب على ظاهر الكلام.

- **الفاء**: أداة عطف، ورابطة لجواب الشرط (7).

- **كيف**: أداة استفهام، وشرطية إذا اقترنت بما: كيفما.

- **اللام**: ذكر أبو الحسن الرماني اثني عشر نوعاً للام (8). وألف أبو القاسم الزجاجي كتاباً خاصاً باللامات وجعلها إحدى وثلاثين لاماً، إلا أنه أرجعها إلى أصول عشر: (اعلم أن هذه اللامات كلها على اختلاف مواقعها وتباين تصرفها متشعبة من عشر لامات وهي الأصول لها كلها وهي: الأصلية ولام الإضافة ولام التوكيد ولام الأمر ولام الجحود ولام البدل ولام الجواب واللام المزيدة ولام الفصل ولام العاقبة) (9).

اللام أداة جر مع الأسماء. وللتعليل مع الفعل المضارع. وللأمر مع الفعل المضارع المخاطب والغائب.

لام الابتداء: جاء في كتب النحو أنها تدخل باتفاق في موضعين أحدهما المبتدأ نحو: (لأنتم أشد رهبة) "الحشر 13". والثاني بعد إنّ وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: 1- الاسم نحو: (إنّ ربي لسميع الدعاء) "إبراهيم 39"، 2- المضارع نحو: (وإنّ ربك ليحكم بينهم) "النحل 124"، 3- شبه الجملة نحو: (وإنّك لعلى خلق عظيم) "القلم 4".

وتدخل اللام على إن الشرطية للتوكيد: (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم) "الحشر 12"، وتبقى تسميتها لام الابتداء وتلغى تسمية اللام الموطئة للقسم (10).

كما تدخل على بئس وسوف: (لبئس ما كانوا يعملون) "المائدة 62"، (ولسوف يعطيك ربك) "الضحى 5".

لام النفي: (وما كان الله ليظلمهم) "العنكبوت 40"، (لم يكن الله ليغفر لهم) "النساء 137"، وتسمى هذه اللام في النحو التقليدي لام الجحود، وسماها النحاس لام النفي وهو ما تم تبنيه في التحديث.

لام جواب لو ولولا: تدخل على جواب لو ولولا وتسمى لام الجواب أو اللام الواقعة في جواب لو أو لولا: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) "الأنبياء 22"، (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع..) "الحج 40".

لام جواب القسم: (وتالله لأكيدن أصنامكم) "الأنبياء 57".

- **لا:** أداة نفي، ونهي، ومغايرة.

قال النحاة إن لا زائدة لتقوية المعنى في الآية القرآنية: (ما منعك ألا تسجد) "الأعراف 12"، وهم حكموا بزيادتها استناداً إلى آية أخرى مشابهة دون لا: (ما منعك أن تسجد) "ص 75"، والخطأ هو الموازنة مع الآية الأخرى فلكل آية مدلولها، فلا للنفي وليست بزائدة (11).

- **لمّا:** أداة نفي تدخل على الفعل الحاضر، وظرف بمعنى حين.

- لو: شرطية، وللتمني، وللعرض والتحضيض: لو تحارب الأعداء بصدق وإخلاص تنتصر.. (12).

- لولا، لوما: أداتا شرط، وللعرض والتحضيض والتوبيخ..

قال ابن هشام: (الثاني أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو: "لولا تستغفرون الله"ـ ونحو: "لولا أخرتني إلى أجل قريب". والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج والعرض طلب بلين وتأدب. والثالث أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو: "لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء"، "فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة"..) (13).

- ما: أداة للنفي، وللاستفهام، وللتعجب، والشرط، ووصلية.. (14).

وفي التحديث تلغى زيادتها أو كفها عن العمل (15).

- متى وأخواتها: أدوات شرطية، وأدوات للاستفهام عن الظروف.

- **مَنْ**: أداة شرطية، واستفهامية، ووصلية..

- الواو: الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر (16) نذكر أهمها: العطف، والقسم.. (17).

***

هوامش الفصل الثامن

(1) ألغي مجيئها مفعولاً به أو بدلاً.

(2) تتألف من أن المصدرية ولا النافية أنْ + لا، لكن في التحديث تعدّ كلمة واحدة لا تتجزأ.

(3) راجع كتاب "النحو الوافي" لعباس حسن – ج 4 – ص 477 وما بعد.

(4) قال الأشموني في شرحه للألفية: ("أيٌّ" تستعمل موصولة خلافاً لأحمد بن يحيى في قوله أنها لا تستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً، وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما. كَمَا وقال أبو موسى إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء).

وقال أيضاً: (وَبَعْضُهُمْ أي بعض النحاة وهو الخليل ويونس ومن وافقهما أَعْرَبَ أياً مُطْلَقاً أي وإن أضيفت وحذف صدر صلتها، وتأولا الآية. أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير: "ثم لننزعن من كل شيعة" "مريم 69"، الذي يقال فيه أيهم أشد. وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب).

(5) بعض النحاة عدّها في الآية استفهامية. وقال الكسائي والأخفش من زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة.. وتقدير سيبويه هو الأسهل!

(6) ذكر النحاة مواضع أخرى لزيادتها بدرجة أقل مما ذكر بعد كان وظن ولكن وهل.. وفي التحديث يلغى كل ذلك.

(7) ضمت الاستئنافية إلى العطف.

(8) راجع كتاب "رسالتان في اللغة" للرماني – ص 21 وما بعد.

(9) أبو القاسم الزجاجي: كتاب اللامات – ص 148.

(10) تسمى في القواعد التقليدية اللام الموطئة للقسم. ويقول النحاة عن الآية (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم) بأن اللام تشير إلى قسم محذوف، لكن في التحديث تلغى تسمية اللام الموطئة للقسم، وتبقى تسميتها لام الابتداء ولا داعي لتقدير القسم في الجملة، ففي الآية "لئن" مؤلفة من لام الابتداء وإن الشرطية، وأخرجوا فعل الشرط ولا يخرجون جوابه.

(11) كما اختلف النحاة في الآية القرآنية: (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً) "الأنعام 151"، فقد ذكر ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" - ص 329، 330: (قيل إن لا نافية وقيل ناهية وقيل زائدة والجميع محتمل)، والصحيح أنها نافية.

(12) يلغى عدها أداة مصدرية وإن كانت بعد الفعل ودّ وأكثر النحاة لم يقبل مجيء لو مصدرية، وفي الآية القرآنية: (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) "البقرة 96"، لا داعي لتصيد مصدر مصطنع فلو للتمني.

(13) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ص 361.

(14) اختلف النحاة في المثل المشهور: لأمر ما جدع قصير أنفه، فقد سماها بعضهم بالإبهامية، وآخرون أعربوها صفة..

ما يهمنا هو فهم معنى الأداة وليس شرطاً أن نجد لها المحل الإعرابي فيكفي القول هنا: ما أداة بمعنى مجهول أو خفي. أما الدخول في نفق التقدير والتأويل فلا حدود له إذ يمكن عدها ضمن أسلوب التعجب وقد حذفت جملته إيجازاً؟ لأمر ما أمكره/ ما أخفاه.. جدع قصير أنفه، فالأمر هو من أمور متعددة مجهولة الدوافع السيئة!

في التحديث يكفي فهم آلية معنى الكلمة إن أشكل محلها الإعرابي، وليس مجدياً اللهاث وراء الإعراب والتحزب لرأي أحدهم ولا سيما وقد اختلف فيها جهابذة النحاة وخطأوا بعضهم بعضاً!

(15) تذكر كتب النحو التقليدية أن زيادتها لتقوية المعنى وتدخل بين شيئين متلازمين وحذفها لا يؤثر على المعنى، وأماكن زيادتها بعد: إذا، ونعم وبئس ومتى، وبعد أداة الجر الكاف والباء كما في الآية: (فبما رحمة من الله)ـ "آل عمران 159".. كما ذكر النحاة الزائدة الكافة مع إنما وربما وقلما وطالما وبعدما وبينما..

في التحديث ستعد الكلمة مع "ما" صيغة أخرى دون تجزيء: نعم ونعما؛ فنعما كلمة واحدة دون تجزيء. ومثلها: إذا وإذا ما، وقل وقلما وبعد وبعدما..

(16) قال ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب": (الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر).

وذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية: (واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكماً).

وراجع كتاب "الفصول المفيدة في الواو المزيدة" لصلاح الدين أبو سعيد خليل العلائي الدمشقي.

(17) في التحديث ضمت واو الحال والمعية إلى واو العطف، وكذلك واو الاستئناف لأن العطف يتضمن الاستئناف.

كما ضمت واو رب إلى واو العطف من منطلق متابعة حديث سابق قبلها، ويرفع ما بعدها على الابتداء وإن كان نكرة.

***

الباب الثاني: الصرف

الفصل الأول: 1- المجرد والمزيد، 2- الميزان الصرفي، 3– الجامد والمشتق.

الفصل الثاني: المشتقات من الفعل.

1- المصادر الثلاثية وفوق الثلاثية، 2- اسم الهيئة، 3- اسم الفاعل ومبالغته، 4- اسم المفعول، 5- الاسم الميمي "الزمان، المكان، المجرد".

الفصل الثالث: المشتقات من الاسم.

1- النسب، 2- النسب الاصطلاحي، 3- التصغير.

***

الفصل الأول:

1- المجرد والمزيد

في التحديث المجرد والمزيد خاصان بالأفعال.

المجرد: هو الذي حروفه أصلية لا يمكن الاستغناء عن أي منها. والفعل المجرد قد يكون ثلاثياً (يتألف من ثلاثة حروف أصلية) مثل: وعد، سار، درس، أو رباعياً (يتألف من أربعة حروف أصلية) مثل: بعثر، زلزل..

المزيد: ما كانت فيه حروف زائدة عن حروفه الأصلية. والفعل المزيد قد يصل إلى ستة حروف.

والزيادة إما أن تكون من حروف كلمة سألتمونيها (1)، أو التضعيف: عظُم ← عظّم.

وللتمييز بين المجرد والمزيد نعيد الفعل إلى الزمن الماضي في صيغة المفرد المذكر الغائب، ثم نحذف ما زاد على ألا يختل معنى الفعل وألا يقل عن ثلاثة حروف (2).

***

2- الميزان الصرفي

الميزان هو كلمة "فعل" توزن بها الكلمة الثلاثية؛ فالحرف الأول من الكلمة الموزونة يقابل الحرف الأول من الميزان وهو الفاء وتسمى فاء الكلمة والحرف الثاني عينها والحرف الثالث لامها، وتشكل بنية الميزان بحسب شكل بنية الموزون. قال أبو عمرو الدويني: (الميزان الصرفي ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة. ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت) (3).

والكوفيون يزنون الكلمة الثلاثية بكلمة فعل، وما زاد على الثلاثي: منهم من لا يزنه ويقول لا ندري، ومنهم من يزن ثلاثة أحرف على فعل وما زاد يذكرونه كما هو في الميزان (4).

وزن الفعل الثلاثي المجرد:

مر في المنهج أن أوزان الفعل الثلاثي في التحديث هي:

1- فَعَل يَفْعل: للأفعال اللازمة والمتعدية ولا قيد على حركة عين المضارع إلا في حالتين:

آ- فعَل يفعُل: للأجوف والناقص الواويين: قال يقول، دنا يدنو.

ب- فعَل يفعِل: للمثال كله، والأجوف والناقص اليائيين: وعد يعِد، باع يبيع، ورمى يرمِي.

2- فعُل يفعُل: للأفعال اللازمة المتعلقة بالأوصاف الخلقية: كرُم يكرُم.

وقلنا الأفضل توحيد أصل ألف الأجوف والناقص، فلا يبقى إلا وزنان.

أوزان المزيد على الثلاثي:

والمزيد على الثلاثي خمسة وعشرون وزناً كما يقول أبو عمرو الدويني: (وللمزيد فيه خمسة وعشرون) (5)، ولكن في التحديث نأخذ الشائع منها وهو لا يتجاوز الاثني عشر وزناً.

المزيد على الثلاثي بحرف (رباعي): أفعل يُفْعِل ← أرسل يرسل، فعّل يُفَعِّل ← كرَّم يُكَرِّم، فاعَل يُفاعِل ← سافر يُسافِر.

المزيد على الثلاثي بحرفين (خماسي): انْفعَل يَنْفعِل ← انطلق ينطَلق، افتعل: اجتمع، افعلّ: احمرّ، تفعّل: تعلّم، تفاعل: تقاتل (6).

المزيد على الثلاثي بثلاثة أحرف (سداسي): استفعل يستفعل: استخرج يستخرج (7).

فالثلاثي يمكن زيادته بحرف واثنين وثلاثة. والزيادة تمنح الفعل معنى لم يكن فيه، وتلك المعاني من اختصاص المعاجم وليس الصرف (8).

وزن الرباعي المجرد:

للرباعي المجرد وزن واحد: (9) فَعْلل يُفَعْلِل ← بعثَر يُبعْثِر، زلزل يزلزل.

وتضاف إلى هذا الوزن الأفعال المنحوتة، والفعل المنحوت اختصار من كلمات تؤخذ من كل منها بعض الحروف بحسب تسلسلها في الكلمات: بسمل "قال بسم الله"، حوقل "قال لا حول ولا قوة إلا بالله"، حمدل "قال الحمد لله"، حسبل "قال سبحان الله"..

كما تضاف إلى وزن فعلل أفعال اشتقت إما من أسماء أدوات ومخترعات غير عربية مثل: تلفن من التلفون (10)، وتلفز من التلفزيون.. وإما من أسماء أعيان: عصفر من العصفر، برعمت الأغصان من البرعم، فلفل الطعام "وضع الفلفل في الطعام".. (11).

أوزان المزيد على الرباعي المجرد:

- المزيد على الرباعي بحرف (خماسي): تفعلل يتفعلل ← تدحرج، تزلزل..
- المزيد على الرباعي بحرفين (سداسي): افعللّ يفعللّ: اطمأنّ، اقشعرّ.. (12).

تلحق بالخماسي على وزن تفعلل وغيره، أفعال اشتقت من الأسماء: فمن مسكين اشتق الفعل تمسكن، ومن الشيطان تَشَيْطَن، ومن المنديل تمندل، ومن المذهب تمذهب..

ملاحظات:

1- النحت واشتقاق أفعال من الأسماء على وزن فعلل أو تفعلل أو تمفعل.. من اختصاص المجامع والمؤسسات.

2- أوزان الأفعال الرباعية تفيد في معرفة المصادر لأن مصادرها قياسية تبنى على أوزان أفعالها، أما مصادر الخماسي والسداسي فلها طريقة خاصة لا ترتبط بالأوزان.

3- المشـتقات منهـا مـا يشـتق مـن الأفعـال التامـة التصـرف - لأـن الأفعـال الجامـدة لا يشتق منها- ومنها ما يشتق من الأسـماء.

***

3- الجامد والمشتق

تقسم الكلمة إلى جامد ومشتق، فالجامد لم يؤخذ من غيره بينما المشتق يؤخذ من غيره.

الأدوات كلها جامدة لأنها لم تؤخذ من غيرها. والأسماء منها الجامد كالحجر ومنها المشتق كاسم الفاعل..

أما الأفعال فالفعل الماضي المجرد هو الأصل ومنه اشتق الفعل الحاضر، ومن الحاضر اشتق الأمر. وكذلك اشتقت من الماضي بعض الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول..

وقد اختلف النحاة في أصل المشتقات أهي من الفعل أو المصدر، وهذا يطرح فكرة أيهما هو الأسبق؟

يذكر البصريون وعلى رأسهم سيبويه أن المصدر هو أصل المشتقات ولهم حججهم، ومنها أمران: أحدهما أن المصدر يدل على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث والزمان، وما يدل على معنى واحد كالمفرد قبل ما يدل على معنيين كالمركب. والآخر أن المصدر جنس يقع على القليل والكثير والماضي والمستقبل فهو كالعموم والفعل يختص بزمان معين والعام قبل الخاص.

والكوفيون يرون أن الفعل هو الأصل ولهم منطقهم وحججهم أيضاً؛ ومنها أن المصدر يؤكد الفعل والتوكيد تابع للمؤكد، فكيف يكون أصلاً له. وقالوا هناك أفعال لا مصدر لها كنعم وبئس وليس..

وقد أطلق بعض النحاة على المصدر والمشتقات تسمية شبه الفعل من الأسماء "الأسماء المشبهة بالأفعال" (13)، لأنها تشبه الفعل في الدلالة على الحدث.

ويضعنا ابن عقيل في شرحه للألفية أمام الآراء كلها فيقول: (ومذهبُ البصريين أن المصدر أصْلٌ، والفعلَ والوصفَ مشتقان منه، وهذا معنى قوله: "وكونُهُ أصْلاً لهذين انْتُخِب"، أي: المختارُ أن المصدر أصلٌ لهذين، أي الفعل، والوصف. ومذهبُ الكوفيين أن الفعل أصل، والمصدر مشتقٌّ منه. وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل، والفعلَ مشتقٌّ منه، والوصفَ مشتقٌّ من الفعل. وذهب ابن طلحة إلى أن كُلاً من المصدر والفعل أصْلٌ برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر).

إذاً هناك ثلاثة آراء أساسية:

1- مذهب البصريين: المصدر أصل، والفعل والمشتقات أخذت منه.

2- مذهب الكوفيين: الفعل أصل، والمصدر مشتقّ منه.

3- رأي بعض النحاة وهو محاولة تلفيقية للتوفيق بين الرأيين: المصدر أصل، والفعل مشتقّ منه، والمشتقات أخذت من الفعل.

لقد تبنى الغلاييني الرأي الثالث فقال: (الاسم الجامد ما لا يكون مأخوذاً من الفعل: كحجر وسقف ودرهم. ومنه مصادر الأفعال الثلاثية المجردة، غير الميمية: كعلم وقراءة.

"أما مصادر الثلاثي المزيد فيه، والرباعي مجرداً ومزيداً فيه، فليست من الجوامد، لأنها مبنية على الفعل الماضي منها، فهي مشتقة منه. وكذلك المصدر الميمي فهو مشتق بزيادة ميم في أوله") (14).

أما مجمع اللغة العربية في مصر فقد تبنى رأي البصريين لأن المصدر برأيه يدل على المعنى المجرد بينما الفعل يدل على المعنى والزمن، والمفرد الدال على أمر واحد قبل المركب الدال على أمرين، وهذا ما ذهب إليه عباس حسن (15).

في التحديث تم تبني رأي الكوفيين لعدة أسباب، علماً بأن مصطلح المصدر سيبقى لتمييزه من الأسماء العادية:

1- مصادر الأفعال فوق الثلاثية قياسية تتحقق بالنظر في الفعل؛ فمصدر الفعل أكرم إكرام، لأن الفعل إذا كان على وزن أفعل فمصدره إفعال، ولا نقول: ما الفعل من المصدر إكرام؟

2- نصوغ مصادر المرة والهيئة والميمي من الفعل، وهناك صياغات لم ترد عن العرب قديماً.

3- في المشتقات نربط المشتق بالفعل فمثلاً لاشتقاق اسم الفاعل نقول: إذا كان الفعل ثلاثياً فاسم الفاعل منه على وزن فاعل، وفوق الثلاثي يكون على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره، ولا نأتي على ذكر المصدر. ولو قلنا ما اسم الفاعل من المصادر وعْد، عدة، موعد، موعدة.. نسأل عن الفعل لأن تلك الكثرة لا تفيد في الاشتقاق المبني على الفعل، فالمشتقات تؤخذ من الفعل عملياً.

4- هناك مصادر قليلة اشتقت من الأسماء كما ذكر الزجاج كالعبودية والأمومة والرجولة، فقد اشتقت من عبد وأم ورجل. فكيف يُقبل اشتقاق المصدر من اسم ولا يقبل اشتقاقه من فعل؟!

5- هناك أفعال جامدة مثل ليس وعسى ونعم.. ولا مصادر لها، فإذا كان الفعل مشتقاً من المصدر فمن أين جاءت تلك الأفعال؟

6- لو كان المصدر هو الأصل فكيف نفسر وجود مصدرين للفعل كصاغ صوغاً وصياغة، أو ثلاثة مصادر ككان كوناً وكينونة وكياناً، أو أكثر فقد ذكر السيوطي أن الفعل مكث له تسعة مصادر والفعل لقي له عشرة مصادر، وقال ليس للعرب غيرهما (16)! فكيف تكون الكثرة أصلاً للواحد منطقياً؟

7- قال النحاة إن الجامد يقسم إلى ذات أي له كيان محسوس يدرك بالحواس، ومعنى يدرك بالعقل ولا وجود له وهو المصدر (17)!

فهل المصادر كلها تدرك بالعقل لنأخذ المصدر "بناء" ألا يدل على ما يبنى وهو محسوس؟ والصراخ أليس صوتاً مدركاً بالأذن؟

ومصـادر المـرة والهيئة والصـناعي لهـا دلالات جديـدة إضـافة لمعناهـا الأصـلي المجـرد، فهي مركبة من أمرين!

فالفعل الماضي المجرد هو الأصل في الاشـتقاق.

***

هوامش الفصل الأول

(1) هناك تراكيب أخرى لحروف الزيادة مثل "أمان وتسهيل"، ولأبي عثمان المازني "اليوم تنساه".

(2) الكوفيون يحكمون على الكلمة بالزيادة إن تجاوزت ثلاثة أحرف. ولا يمكن الاعتماد على رأيهم لإشكالية الفعل الرباعي المجرد مثل: بعثر.

(3) أبو عمرو الدويني: الشافية - ص 6.

(4) السيوطي: همع الهوامع - ج 3 - ص 409، 410.

وقد قالوا في وزن: جعفر ← فعلر، وسفرجل ← فعلجل..

(5) أبو عمرو الدويني: الشافية - ص 17.

(6) بالنسبة للصيغتين افتعل وتفاعل الدالتين على الاشتراك، ذكر مجمع اللغة العربية في مصر: (يجوز - فيما يدل على الاشتراك من الأفعال التي على صيغة "افتعل" - أن يجاء بـ "مع" أو بالباء بدل واو العطف. كما يجوز في الأفعال التي على صيغة "تفاعل" - مما يدل على الاشتراك- أن يؤتى بـ "مع" بدل العطف بالواو، بناءً على أن مع والباء تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم، مما يدل عليه بالحرف العاطف).

(7) في التحديث ألغيت بقية الأوزان إما لعدم استخدامها في عصرنا أو لأن لفظها ثقيل مثل: افعوعل كاخضوضر.. فالأسلس: اخضرّ!

وقد أقر مجمع اللغة في مصر الزيادة بالسين والتاء للاتخاذ أو الجعل أو الطلب أو الصيرورة: استعبد عبداً، واستأجر أجيراً.. وقال هذه الصيغة القياسية: (تيسير للاصطلاح العلمي، والاستعمال الكتابي).

(8) لا بأس من ذكر بعض معاني الزيادة، لكن معناها في النسق يكون أوضح:

أَفْعَلَ للتعدية: ذهبَ ← أذهَبَ.

فَعَّل التكثير والتعدية: كسَّر.

فاعل المشاركة في الفعل والتكثير: كاتَبَ.

انْفَعَل يدل على مطاوعة المفعول للفاعل: كسرت الشيء فانكسر.

افْتَعَل يدل على المطاوعة أو المشاركة: اجتمع.

افْعَلَّ يختص بالألوان والعيوب: اسودّ، اعورّ.

تفعَّلَ يدل على المطاوعة أو التكلف أو الادعاء: تعلَّم، تشجَّع، تكبَّر.

تفاعل يدل على المشاركة أو الادعاء والتظاهر أو المطاوعة: تسابق، تمارض، تباعد.

استفعل يدل على الطلب والسؤال أو التحول: استكتب، استحجر.

(9) ألغي تقسيم الرباعي المجرد إلى مضعف كزلزل، وغير مضعف كبعثر.

(10) أقرها مجمع اللغة العربية في مصر.

(11) لا يهم القواعد المحدثة الخوض في جدال عقيم حول بعض تلك الأوزان أهي للإلحاق بفعلل أو غيره أم هي أصالة على الوزن دون إلحاق، فالجوهر هو أنها على الوزن. ودراسة المزيد للإلحاق يرتبط بفقه اللغة كما ذكر في المنهج.

(12) ألغيت بقية الأوزان لعدم استخدامها كافعنلل: احرنجم وافرنقع..

(13) راجع كتاب "جامع الدروس العربية" للغلاييني – ج 1 – ص 163. والزمخشري يسميها الأسماء المتصلة بالأفعال، فقد قال في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" - ص 274: (الأسماء المتصلة بالأفعال: هي ثمانية أسماء؛ المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، اسم الآلة).

(14) الغلاييني: جامع الدروس العربية – ج 2 – ص 3.

(15) عباس حسن: النحو الوافي – ج 3 – ص 154.

(16) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها - ج 2 – ص 83.

(17) في القواعد لا تهمنا تلك الإسقاطات الفلسفية التي تختص بمواضيع محددة كالله أهو ذات أو معنى؟

لو عدنا إلى تاريخ اختراع الإنسان للغة ووصوله إلى مرحلة الكلمات التامة المعبرة عن حاجاته للتفاهم مع الآخر، نجد أن الإنسان القديم بدأ بالمحسوس، ثم تطورت لغته في مرحلة لاحقة فاستعاد المحسوس الغائب عبر صورته عنه دون وجوده، ومن ثم تطور حضارياً فوصل إلى المعاني المجردة مطلقاً.

لذلك سيلغى تقسيم الاسم الجامد إلى ذات ومعنى؛ فالأسماء الجامدة والمشتقة والأفعال معاً ودون تصنيف، تندرج كلها تحت مفهوم المحسوس وغير المحسوس.

***

الفصل الثاني:

المشتقات من الفعل

المصادر:

المصدر يدل على معنى مجرد. وهو الاسم من الفعل وحروفه تتضمن حروف فعله. والمقصود بالمصادر في التحديث مصادر الأفعال فقط. أما مصادر المرة والهيئة والصناعي فهي تدل على معنيين الأول المعنى المجرد، إضافة إلى عدد المرات مع المرة وتبيان الهيئة مع اسم الهيئة وتبيان الانتماء مع الصناعي.. لذلك تلغى تسميتها بالمصادر؛ فأسما المرة والهيئة دمجا معاً وسميا اسم الهيئة، والصناعي صار اسمه النسب الاصطلاحي.

والمصدر الميمي يدل على معنى مجرد كالمصدر العادي إلا أنه يبدأ بميم زائدة، وقد رفض بعض النحاة مصدريته وقال بأنه جاء بمعنى المصدر وليس مصدراً.. وفي التحديث ضم إلى اسمي الزمان والمكان لتقارب صيغهما في الاشتقاق وصارت تسمية الثلاثة الاسم الميمي. وتم دمج اسم المصدر في المصدر.

والمصادر والمشتقات لا تعمل بناء على ما ورد في المنهج. فالقاعدة العامة أنها تضاف إلى "معمولها" كما يسميه النحويون.

***

1- المصادر الثلاثية وما فوقها:

مصادر الأفعال الثلاثية:

الأفعال الثلاثية كما ورد في المنهج مصدرها فعْل، وفعول ودون النظر إلى الفعل إن كان متعدياً أو لازماً.

***

مصادر الأفعال فوق الثلاثية:

قياسية كلها (1) وهي على النحو التالي:

مصادر الرباعي:

أفعل (صحيح اللام) ← إفعال: أكرم ← إكرام.

أفعل (معتل اللام) تقلب لامه همزة: أعطى ← إعطاء. ولكن الأسهل في التحديث أن نقول: تقلب ألفه المقصورة ألفاً ممدودة وتضاف همزة بعدها.

أفعل (معتل العين) تضاف تاء مربوطة إلى مصدره: أعان ← إعانة.

فاعل ← فعال، مفاعلة: جاهد ← جهاد، مجاهدة.

فعّل (صحيح الآخر) ← تفعيل، تفعال: كسّر ← تكسير، تكسار (2).

فعّل (معتل الآخر) ← تفعلة: ربّى ← تربية.

فعّل (مهموز اللام) ← تفعلة، تفعيل: خطّأ ← تخطئة، تخطيء.

فعلل ← فعللة، فعلال: زلزل ← زلزلة، زلزال. دحرج ← دحرجة، دحراج (3).

مصادر الأفعال الخماسية والسداسية:

1- إذا بدأ الفعل بهمزة فمصدره يكون بكسر حرفه الثالث وإضافة ألف قبل آخره: انفتَح ← انفِتاح، استَخرج ← استِخراج.

إذا كان الخماسي معتل الوسط "قبل آخره ألف" تقلب ألفه ياء ونضيف ألفاً بعدها: انقاد ← انقياد. وفي التحديث يمكن القول: نضيف ياء قبل الألف.

إن كان السداسي معتل الوسط "قبل آخره ألف" فإننا نضيف تاء مربوطة على آخره: استعاد ← استعادة.

إذا كان السداسي معتل الآخر، تقلب لامه همزة ونضيف ألفاً قبلها: استدعى ← استدعاء (4)، ولكن الأسهل في التحديث أن نقول: تقلب ألفه المقصورة ألفاً ممدودة وتضاف همزة بعدها.

إن كان الفعل مضعف الآخر نفك التضعيف ونضيف ألفاً قبل آخره: اقشعرّ اقشعرار.

2- إذا بدأ الفعل الخماسي بتاء وكان صحيح الآخر فإننا نضم ما قبل آخره: تعلّم ← تعلُم، تدحرج ← تدحرُج.

وإذا انتهى بألف تقلب ياء في المصدر: تداعى ← تداعِي (تداعٍ).

***

2- اسم الهيئة:

يدل على هيئة الفعل أو نوعه/ صفته (5) أو عدد مرات وقوعه. وهو يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن فَعلة "بفتح أو كسر الفاء": ضرب ← ضَربة وضربتين وضربات..

ومن فوق الثلاثي (6) يصاغ على مصدر الفعل بإضافة تاء مربوطة: استخرج ← استخراج ← استخراجة.

فإن كان مصدر الثلاثي أو فوقه ينتهي بتاء مربوطة في الأصل مثل: رحمة، هفوة، إقامة.. تذكر بعده صفة تناسبه ليدل على العدد أو النوع: رحمة واحدة، هفوة الكبير، إقامة مريحة..

في التحديث السياق يوضح الدلالة وليست الحركات، ففي المثالين: مشى الطفل مَشية الغزال، مشى الطفل مَشية واحدة ثم وقع؛ الجملة الأولى تتحدث عن الهيئة والثانية عن عدد المرات سواء أكانت فاء فعلة مفتوحة أم مكسورة في الحالتين!

***

3- اسم الفاعل:

اسم مشتق من الفعل ليدل على المعنى وصاحبه الذي قام به.

صوغه:

1- من الفعل الثلاثي: على وزن فاعل: كتب ← كاتب. وصياغته مطلقة وإن لم تسمع كضاخم وشاهم وجامل.

2- من فوق الثلاثي: على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر: أكرم ← مُكرم (7).

ملاحظات:

1- ما جاء كنسبة على وزن فاعل وفعّال كتامر "صاحب تمر"، ولابن "صاحب لبن"، وحائك ونجّار وحدّاد.. ليس سماعياً بل هو قياسي بناء على رأي المبرد..

2- اشتقاق اسم الفاعل من الأفعال المعتلة: نسي: ناسي "ناسٍ"، دنا: داني "دانٍ"، رمى: رامي "رامٍ"، قال: قائل، باع: بائع..

واسم الفاعل من الفعل الصحيح المهموز الأول: أمن ← آمن.

3- ذكر في المنهج أنه تم دمج صيغ مبالغة اسم الفاعل وصيغ الصفة المشبهة، وتسمية الجميع باسم مبالغة اسم الفاعل.

4- عندما نقول مضطرد أو قياسي فمعنى ذلك تعميم الصيغ مما يؤدي إلى وجود صيغ لم ترد عن العرب قديماً ولا حديثاً، وهذه الصيغ منها مستساغ ومنها غير مستساغ.. والناس يختارون ما يناسبهم، وليست القضية شيوع الصيغة أو عدم شيوعها، فالقياس هو القياس.

5- ذكر النحاة ستاً وثلاثين حالة للصفة المشبهة ما بين مجردة ومقرونة بأل، ومضافة إلى نكرة أو معرفة، ولكل حالة ثلاث حركات.. ولم تبق حاجة إليها في علم الصرف.

مبالغة اسم الفاعل:

المبالغة تدل على التكثير والتضخيم، أو ثبوت الدلالة، أو بقائها فترة طويلة وليست عرضاً تزول بسرعة.

صوغها:

تشتق من الفعل اللازم والمتعدي الثلاثي وغيره (8)، على الأوزان التالية:

1- مِفعال وفعّال وفعِّيل.. وقد أقر مجمع اللغة في القاهرة قياسية وزن فِعِّيل من الثلاثي اللازم والمتعدي لإفادة المبالغة مثل قدِّيس. والتاء المربوطة الداخلة على فعّال كعلاّمة ليست للتذكير أو التأنيث وإنما لتدل على أن الصيغة وصلت إلى أعلى درجة في المبالغة، لذلك يمكن القول رجل علاّمة وامرأة علاّمة كما يقول ابن جني.

2- أفعل ومؤنثه فعلاء (9): لما يدل على لون أو عيب ظاهر، أو زينة/ حلية: حمر ← أحمر حمراء، عرج ← أعرج عرجاء، حمق ← أحمق حمقاء..

3- فعلان ومؤنثه فعلى/ فعلانة: لما يدل على امتلاء أو خلو أو أمراض وأوجاع، أو انفعال، حالات نفسية.. : غضِب ← غضبان ومؤنثه غضبى وغضبانة. عطش ← عطشان ومؤنثه عطشى وعطشانة. جاع ← جوعان ومؤنثه جوعى وجوعانة. شبع ← شبعان

ومؤنثه شبعى وشبعانة. تعب ← تعبان ومؤنثه تعبى وتعبانة. فرح ← فرحان ومؤنثه فرحى وفرحانة.. (10).

قال سيبويه: (وقالوا: ثكل يثكل ثكلاً وهو ثكلان وثكلى جعلوه كالعطش لأنه حرارةٌ في الجوف. ومثله لهفان ولهفى ولهف يلهف لهفاً. وقالوا: حزنان وحزنى لأنه غمٌّ في جوفه وهو كالثكل لأن الثكل من الحزن. والندمان مثله وندمى) (11).

وقس على ذلك ضجر وشرس وقلق ولبق.

4- مجموعة أوزان مؤنثها بالتاء المربوطة: وهي لما يدل على طبائع وسجايا أو شكل/ هيئة أو مظهر كالنظافة أو الوساخة..

فعيل، فَعِل وفَعْل وفُعْل وفُعُل، فعول، فعال "دون قيد على حركة الفاء": حسُن ← حسين، حَسِن، حَسْن، حُسْن، حُسُن، حسون، حُسان..

***

4- اسم المفعول:

اسم مشتق يدل على معنى وعلى الذي وقع عليه ذاك المعنى.

صوغه:

1- من الفعل الثلاثي على وزن مفعول: كتب ← مكتوب.

2- من فوق الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر: أكرم ← مُكرَم.

ملاحظات:

1- نثبت لهجة تميم للفعل الأجوف لموافقتها القاعدة العامة: باع مبيوع، كال مكيول. وهما في لهجة الحجاز مبيع ومكيل. وذكر المبرد مقوول ومصوون دون حذف إحدى الواوين كما هو شائع: مقول ومصون (12).

2- صيغة اسم الفاعل والمفعول واحدة من الخماسي المهموز الأول والمعتل الوسط: اختار ← مختار، احتاج ← محتاج.. وكذلك الخماسي المضعف: احتلّ ← محتلّ.. وسياق الجملة يوضح المدلول.

3- تنقل صيغة فعيل بمعنى مفعول مثل جريح، وصيغة فِعْل بمعنى مفعول مثل طحن، إلى مبالغة اسم الفاعل لتدلا على المبالغة.

4- اشتقاق اسم المفعول من الأفعال المعتلة: نسي: منسيّ، دنا: مدنوّ، رمى: مرميّ، قال: مقوول ومقول، باع: مبيوع ومبيع.

***

5- الاسم الميمي/ الزمان، المكان، المجرد**:**

الاسم الميمي: قد يدل على زمان الفعل، أو مكانه، فإن تجرد معناه من الزمان أو المكان أو من أية دلالة أخرى، فهو اسم ميمي مجرد، وفي هذه الحالة يشبه المصدر

العادي.. والسياق دائماً هو الفيصل: افتتاح المعرض الساعة السادسة مساء "الزمان"، المعرض في الحديقة العامة "المكان"، المعارض لها أنظمتها الخاصة بها "المجرد"..

صوغه:

1- من الفعل الثلاثي: يصاغ على وزن مفعِلـ "دون النظر إلى حركة العين": عرض ← معرَض.. إلا في حال وقوع التباس كمقال ومقيل (إن بقي الواوي منفصلاً عن اليائي ولم يدمجا معاً).

في النحو التقليدي لاسم الزمان والمكان والميمي وزنان مفعَل ومفعِل.. وفي التحديث وزن واحد يجوز فيه فتح العين أو كسرها. وتوحيد الصيغة سيحل إشكالية ما ورد من شواذ كالمشرق والمغرب والمسجد والمسقط والموضع.. قال سيبويه: (وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل قالوا: أتيتك عند مطلع الشمس أي عند طلوع الشمس. وهذه لغة بني تميم وأما أهل الحجاز فيفتحون. وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح. وذلك: المنبت والمطلع لمكان الطلوع. وقالوا: البصرة مسقط رأسي للموضع. والسقوط المسقط. وأما المسجد فإنه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك لو أردت ذلك لقلت مسجدٌ) (13).

2- من فوق الثلاثي: يصاغ كما يصاغ اسم المفعول لما فوق الثلاثي. والسياق يحدد المعنى إن كان اسم مفعول أو كان للمكان أو للزمان أو مجرداً:

الماء مستخرج بمضخات حديثة (اسم مفعول)، مستخرج الماء يبدأ صباحاً وحتى المغيب (اسم زمان)، الماء مستخرج من آبار في الصحراء (اسم مكان)، مستخرج الماء عمل سهل (اسم ميمي مجرد بمعنى استخراج).

ملاحظات:

1- تدخل على صيغة مفعل التاء المربوطة للدلالة على الكثرة، فإن كانت دلالة الاسم الميمي للمكان فهي تدل على الكثرة المكانية: مدرَس ← مدرسَة، مكتب ← مكتبة، مقبر ← مقبرة..

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في مصر لحوق التاء باسم المكان: **(**بناء على ما رجعت إليه اللجنة من كتاب سيبويه، وما ورد من الأمثلة التي بلغت ستة وعشرين ومائة، وما أقره المجمع من قياسية صيغة مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء. تجيز اللجنة قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم من لحوق التاء لاسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي).

فإن لم تدل صيغة مفعلة على مكان فهي المجردة، وقد عدّ مجمع اللغة العربية في مصر دخول التاء المربوطة على الاسم الميمي قياسياً: (سمع من المصدر الميمي من

الثلاثي ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل: مَحْمَدَة، مَذَمَّة، ومبخلة، ومجبنة، ومحزنة، ومودة، وغيرها كثير.. ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها) (14).

2- اسم المكان من طار مطير استناداً إلى القواعد التقليدية، لكن نتيجة شيوع كلمة مطار أقرها مجمع اللغة العربية في مصر، وعمم القاعدة على الأجوف اليائي بجواز الحالتين: (يجوز أن يجيء اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على "المَفْعَل" بالفتح، فيقال مثلاً: "المسار" لمعنى السير أو مكانه أو زمانه، وكذلك يقال: طار مطاراً والآن مطاره، وهنالك المطار).

3- يصاغ من الأسماء الثلاثية الذوات "المحسوسة/ لها جسم"، على وزن مَفعلة لتدل على كثرة الموجود فيها، وهو قياسي: مأسدة، مبقرة، مقمحة، معنبة..

أما الاشتقاق من الأسماء فوق الثلاثية فيلغى لأنه يحتاج إلى حذف الزائد عن الثلاثة (15) لتبقى الكلمة على وزن مفعلة: بطيخ ← مبطخة "مكان كثير البطيخ"، غزال ← مغزلة "مكان تكثر فيه الغزلان"..

4- صوغ الاسم الميمي من الأفعال المعتلة: نسي: منسَى، قال: مقال، باع: مبيع ومباع، سار مسير ومسار..

***

هوامش الفصل الثاني

(1) في النحو التقليدي مصادر الأفعال الرباعية قياسية وسماعية، لكن في التحديث السماعية تصير قياسية كلها.

(2) وردت مصادر لفعّل على وزن تَفْعال: كرّر ← تكرار، ذكّر ← تذكار، طوّف ← تطواف.. وبعض النحاة جعله سماعياً لكن آخرين جعلوه قياسياً وهو المتبنى في التحديث.

(3) فعلل مصدره القياسي فعللة مثل دحرج دحرجة، وله مصدر سماعي فِعْلال، وبجعله قياسياً في الصيغتين يجوز أن نقول دحراج، وقد ورد في التراث بأن مَصدر "فَعْلَلَ يأتي على فِعْلال: كَدَحْرَجَ دِحرَاجاً".

(4) الفعل استولى مصدره استيلاء، والأصل: استِولاء قلبت الواو ياء فصار استيلاء. ودراسة ذاك التحول من اختصاص فقه اللغة.

(5) المفعول البياني/ المطلق يدل على العدد أو الهيئة.

(6) قال بعض النحاة لا يصاغ اسم الهيئة من فوق الثلاثي، ولكن آخرين قالوا يجوز ذلك لأنه مع صفة له يدل على النوع.

(7) ما ورد شاذاً يرد إلى القاعدة مثل: أفعم مفعِم، أسهب مسهِب، أعشب معشِب وأبقل مبقِل. أما عاشب التي وردت فنعدها من الثلاثي عشُب، وباقل نعدها من بقل الثلاثي.

(8) قال النحاة الصفة المشبهة تشتق من اللازم، ولكنها وردت من الثلاثي المتعدي مثل رحيم وعليم..

(9) عند النحاة تشتق الصفة المشبهة من البابين (فعُل يفعُل، فعِل يفعَل)، ولكن في التحديث ألغي وزن فعِل يفعَل.

(10) إن جعل الأوزان قياسية يمكننا من القول: بردان، حردان، فهمان، قلقان، مرضان، نحفان، نسيان، ورمان..

ويلاحظ أن الكوفيين استناداً إلى قبيلة بني أسد كانوا يؤنثون فعلان على فعلانة. ومن هنا أقر مجمع اللغة في مصر جواز تأنيث كل وصف/ مشتق على وزن فعلان بفعلانة: عطشان ← عطشانة، غضبان ← غضبانة.. جاء تحت عنوان: صيغة فعلان تأنيثها بالتاء وجمعها جمع مذكر سالم: (من حيث أن تأنيث "فَعْلان" بالتاء "لغة في بني أسد" كما في الصحاح، و"لغة بني أسد" كما في المخصص، وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة كما في شرح المفصل، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه كما في قول "ابن جني" - ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما...).

(11) سيبويه: الكتاب - ج 4 - ص 263.

(12) مقوول ومبيُوع على وزن مفعول: في علم فقه اللغة تخضع الكلمتان للإعلال بالنقل "نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله"، ثم تحذف واو مفعول، وتقلب الضمة كسرة في مبيوع للمجانسة.. فتصيران: مقول ومبيع.

(13) سيبويه: الكتاب - ج 4 - ص 293.

(14) مجموعة من الأسماء الميمية على وزن مفعلة مستخرجة من معاجم اللغة، وقد ذكرها تقرير مجمع اللغة العربية في مصر: (مهلكة، موعظة، مخافة، مشقة، مغفرة، محبة، معرفة، مسألة، مغضبة، مهانة، مهابة، موجدة، معتبة، مخبثة، مبعثة، مقالة، منصبة، متعبة، مفخرة، مخلفة، مسعدة، مكرمة، مهمّة، مزلة، مرغمة، مقدرة، معرفة، مفسدة، موعدة، معصية، ميسرة).

(15) الحذف يرتبط بحروف العلة كما في بطيخ وغزال، ولكن هناك إشكالية إن بقي الاسم متجاوزاً الثلاثة حروف بعد حذف حروف العلة، فعلى أي أساس سيتم الحذف من الحروف الصحيحة كما في عصفور وتمساح؟!

***

الفصل الثالث:

المشتقات من الاسم

1- النسب:

يفيد في انتماء أو ارتباط أو تبعية اسم "المنسوب"، إلى اسم آخر "المنسوب إليه". وقد سماه سيبويه الإضافة، وقال ابن عقيل في شرحه للألفية (إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسوراً ما قبلها).

ولا نستخدم النسبة إلا إن كانت مفيدة، فليست الأسماء كلها صالحة للنسبة؛ فلا فائدة من النسبة إلى كرسي والأدوات كهل وكي ولو.. كما فعل النحاة!

النسبة لها أربعة أشكال:

1- إلحاق ياء مشددة آخر الاسم مكسور ما قبلها، وهي الأكثر شيوعاً: عرب ← عربيّ، وللمؤنث عربيّة. وصيغة المؤنث مشتركة مع النسب الاصطلاحي/ المصدر الصناعي، والسياق يوضح أيهما المقصود.

2- في التحديث إضافة اللاحقة "انيّ" قياسياً لتعني النسبة المبالغ فيها: أنا ← أنانيّ، نور ← نورانيّ، نفس ← نفسانيّ، جسم ← جسمانيّ، شهوة ← شهوانيّ، شكل ← شكلانيّ.. (1).

3- وزن فاعل للدلالة على صاحب شيء كالحرفة مثل (2): تامر بمعنى بائع تمر، وطاعم بمعنى صاحب طعام "مطعم"، وصائغ مهنته الصياغة، وحائك مهنته الحياكة..

4- وزن فعّال للدلالة على صاحب حرفة: نجّار وحدّاد وخيّاط وعطّار.. وهي غالبة في الحِرف كما يقول أبو عمرو الدويني (3)، وقد أقر مجمع اللغة العربية في مصر قياسيتها.

طرق النسبة بالياء المشددة:

1- الاسم المختوم بتاء التأنيث تحذف تاؤُه حين النسب: حمزة ← حمزيّ، فاطمة ← فاطميّ، سُنة ← سنيّ، شيعة ← شيعيّ..

2- المقصور الثلاثي تقلب ألفه واواً: فتى ← فتويّ، عصا ← عصويّ.

وفوق الثلاثي تحذف ألفه: بخارى ← بخاريّ، بردى ← بردِيّ..

وقد أجاز بعض النحاة في الرباعي مثل: طنطا قلب الألف المقصورة واواً ← طنطويّ، أو زيادة ألف قبل الواو ← طنطاويّ!

في التحديث تقبل النسبة بإضافة الواو قبل ياء النسبة لشيوعها، على أن تُحمّل دلالات جديدة تعني التكلف والادعاء: نهضوي، سلطوي، نُخبوي، قوموي..

3- المنقوص الثلاثي تقلب ياؤه واواً: الشجي← الشجويّ..

وفوق الثلاثي تحذف الياء، أو تقلب الياء واواً ثم تضاف الياء المشددة، وهو المأخوذ به لشيوعه: ترْبية ← تربيّ وتربويّ..

4- الممدود: في التحديث تثبت الهمزة في جميع الحالات: صحراء ← صحرائيّ (4).
5- الاسم المختوم بياء مشددة تضاف واو قبلها: حيّ ← حيويّ، عليّ ← علَويّ.. (5).

6- يلغى جواز حذف الياء عند النسب إلى وزني **فُعيل أو فَعيل ومؤنثهما** للتسهيل (6)، علماً بأن الحالتين وردتا في التراث، وقد أقر مجمع اللغة العربية في مصر جوازهما: (الأصل في النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة، ومراعاة هذا الأصل تقتضي أن يكون النسب إلى فَعيل - بفتح الفاء وضمها، مذكرة ومؤنثة- بغير حذف شيء إلا تاء التأنيث في المؤنث، ولكن العرب لم يجروا على هذا الأصل في المشهور من أعلام القبائل والبلدان، ومن طالب بحذف الياء من النحاة استنبط القاعدة مما ورد من الأعلام المشهورة. يضاف إلى ذلك أنه لم يتبين من الأمثلة المسموعة أنهم احتاجوا في هذه الصيغة إلى النسب إلى غير الأعلام من النكرات وأسماء المعاني إلا في الندرة، على أن من هذا النادر ما ورد بالإبقاء على الياء، فقيل "سليقيّ" في النسب إلى "سليقة"، وتستظهر اللجنة مما سبق بيانه ما يأتي: ورد السماع بحذف الياء وإثباتها في النسب إلى فَعِيل - بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومؤنثة، في الأعلام وفي غير الأعلام، ولهذا يجاز الحذف والإثبات).

7- الثلاثي المحذوف اللام مثل: أب وأُم وابن وأخ وعم ولغة ومئة ويد ودم وسنة وشفة.. ترد إليه لامه (الواو) عند النسب ويفتح ثانيه: أبَويّ وأُمويّ وبَنَويّ وأخويّ وعمَويّ ولُغَويّ ومئويّ ويدويّ ودمويّ وسنويّ وشفهيّ أو شفويّ.. (7).

فإن لم يكن محذوفاً منه شيء مثل كم، تدخل ياء النسبة مباشرة: كم ← كميّ وكميّة.

والمحذوف اللام والمبدوء بهمزة وصل كابن واسم، تضاف ياء النسبة مباشرة: ابنيّ واسميّ.. (8).

أما أخت وبنت فالنسبة إليهما مباشرة لئلا يقع التباس: أختيّ وبنتيّ، وهو رأي يونس، قال الزمخشري: (وتقول في بنت وأخت بنوي وأخوي عند الخليل وسيبويه وعند يونس بنتي وأختي) (9).

8- النسبة إلى جمع التكسير نبقيه كما هو ونضيف ياء النسبة، وهو الصحيح حتى لا يقع التباس بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى الجمع، وهذا رأي الكوفيين وقد تبناه مجمع اللغة العربية في مصر: أخلاق ← أخلاقيّ، صُحف ← صُحفيّ، أسرة ← أسريّ..

والنسبة إلى الجمع تشمل أسماء الجموع كأبابيل وقوم وعرب: أبابيليّ وقوميّ وعربيّ.

وعليه يقاس المثنى والجمع السالم، حتى لا تلتبس نسبة المفرد مع نسبة المثنى أو الجمع.. وقد أقر مجمع اللغة العربية في مصر جواز النسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الألف والتاء: (يقبل من الكلمات ما شاع منسوباً إليه على لفظه من الأعلام المجموعة جمع مؤنث سالماً دون حذف الألف والتاء، مثل الساداتي في النسبة إلى من اسمه السادات. وعطياتي في النسبة إلى من اسمها عطيات. وكذلك ما يجري مجرى الأعلام من أسماء الأجناس والحِرَف والمصطلحات. مما يدل على معين، مثل الساعاتي، والآلاتي، وذلك فراراً من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسب، واستئناساً بما في "الهمع" من قوله: إن حروف العلم صارت بالعلمية لازمة للكلمة، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه وينقص).

وبناء على ذلك يصح القول: معلوماتي، عملياتيّ، مؤسساتيّ..

ملاحظات:

1- العلم المفرد الذي صيغته جمع يبقى على صيغته: خلدون ← خلدونيّ.

2- النسبة إلى العلم المركب:

لا إشكال في النسبة إلى المركب المزجيّ لأنه يعامل ككلمة واحدة، ولكن هناك إشكالية في النسبة إلى المركب الإسناديّ والمركب الإضافيّ:

- **المركب المزجيّ:** بعلبك ← بعلبكيّ.

- **المركب الإسناديّ: في الصرف التقليدي ينسب** صدره **مثل** جادَ الحقُ، فتحَ اللهُ: جاديّ، فتحيّ. وهنا إشكال بينه وبين النسبة إلى المفرد: كفتْح فتحيّ، والشكل لن يحل المشكلة!

- المركب الإضافيّ: في الصرف التقليدي ينسب صدره أو عجزه أو المشهور منهما مثل امرئ القيس: قيسيّ، مجدل عنجر: عنجريّ، مجدل شمس: شمسيّ..

وإن كان كنية كأبي عمر وأم عصام وابن زيدون.. فالنسبة إلى العجز: عمريّ، عصاميّ، زيدونيّ.

قال أبو البقاء العكبري: (فإن نسبت إلى مضاف ومضاف إليه مثل ابن الزبير وعبد القيس نسبت إلى ما حصل به الشهرة فتقول زبيري وقيسي، وقالوا في عبد الدار عبدي وعبدري، وفي عبد الشمس عبشمي. وقالوا أيضاً في عبد القيس عبقسي فنحتوه من أصلين وذلك يسمع ولا يقاس عليه) (10).

وقال ابن عقيل في شرحه للألفية: (فإن لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب إلى صدره فتقول في امرئ القيس امرئي، وإن خيف لبس حذف صدره ونسب إلى عجزه فتقول في عبد الأشهل وعبد القيس أشهلى وقيسي).

وهنا نلاحظ إشكالية عدم وجود ضابط، وبقاء الالتباس بين نسبة الكنية ونسبة المفرد: فالنسبة إلى أبي عصام عصاميّ، والنسبة إلى عصام وحده عصاميّ!

لذلك في التحديث تكون النسبة إلى أحد طرفي التركيب دون حذف الطرف الآخر:

النسبة في المركب الإسنادي تكون للصدر، ويبقى العجز كما هو: جاديّ الحق، فتحيّ الله..

النسبة في المضاف - غير الكنية- تكون للصدر أو العجز مع بقاء الجزء الآخر: امرئ القيسيّ، امرئيّ القيس.

النسبة في الكنية تكون للعجز مع بقاء الصدر: أبو عصام ← أبو عصاميّ.

3- في الصرف التقليدي الاسم الثلاثي المكسور العين تفتح عينه تخفيفاً عند النسب: نَمِر، ملِك ← نَمَريّ، ومَلَكيّ، قال ابن جني: (فإن كان الاسم ثلاثياً مكسور الأوسط أبدلت من كسرته فتحة هرباً من توالي الكسرتين والياءين. تقول في الإضافة إلى النمِر نَمَرِيّ) (11).

وفي التحديث هناك تساهل في لفظ بنية الكلمة ما دام اللفظ لا يلتبس بمعنى كلمة أخرى.

4- في الصرف التقليدي إذا جاءت ياء مشددة في وسط الكلمة مثل طيِّب، تحذف ياؤُه الثانية عند النسب: طيْبِيّ، قال ابن هشام: (الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى فيقال في طيّب وهيّن طيْبيّ وهيْنيّ بحذف الياء الثانية) (12). لكن في التحديث لا يحذف شيء وتضاف ياء النسبة مباشرة: طيّب ← طيّبيّ.

والنسبة إلى: ظبْي: ظبيِيّ، قال أبو البقاء العكبري: (فإن سكن ما قبل الياء نحو ظبْي أقررت الياء فقلت ظبيِيّ لا خلاف في هذا) (13).

5- يلغى عمل النسبة عمل اسم المفعول في رفعها نائب فاعل ظاهراً أو مضمراً.

6- يمكن استخدام جمع العقود للتعبير عن النسبة دون استخدام ياء النسبة: التسعينات بدلاً من الفصيح التسعينيات.

7- على الرغم من المقاييس وتفصيلاتها وردت نسب سماعية، وهذا وضع طبيعي نلاحظه في كثير من المدن والقرى والعائلات.. فالعفوية لا تلتفت إلى قواعد الصرف. والنسب الشاذة عند أجدادنا القدماء تدل على أن الحياة أوسع من قيود القاعدة!

ومن تلك النسب: أموي نسبة إلى أُمية، بَدَويّ نسبة إلى البادية أو البدْو، رازي نسبة إلى الريّ، قُرَشي نسبة إلى قريش، قروي نسبة إلى قرية، طائي نسبة إلى طيِّئ، غائيّ نسبة إلى غاية..

***

2- النسب الاصطلاحي/ المصدر الصناعي (14):

النسب الاصطلاحي اسم تلحقه ياء النسبة والتاء المربوطة "يّة" ليدل على الصفات الخاصة بالاسم كالمذهبية أو المدرسية.. وأحكامه هي نفسها أحكام النسب العام. وهو يشتق من الأسماء الجامدة والمشتقة: إنسان ← إنسانيّة، فاعل ← فاعليّة، كم ← كميّة، كيف ← كيفيّة..

وعلى الرغم من أن صيغته هي نفسها صيغة النسب المؤنث إلا أن الفرق بينهما يتضح من السياق مثل: المدرسة الكلاسيكيّة، والمنتمي إليها إذا كان مذكراً: رجل كلاسيكيّ، وإذا كان مؤنثاً: امرأة كلاسيكيّة (15).

وللنسب الاصطلاحي أهمية كبرى في حياتنا في كافة أنواع العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية.. والاتجاهات الفكرية والمذهبية والمدرسية كالاشتراكية والرأسمالية والكلاسيكية والرومانسية والسريالية والتكعيبية والرمزية والبنيوية..

ونظراً لأهميته تلك أقر مجمع اللغة العربية في مصر قياسيته..

***

3- التصغير:

الاسم المصغر يعبر بذاته عن التحبب أو التدليل أو الاحتقار أو قلة العدد أو ضآلة الحجم أو التقريب.. وتلك الغاية يمكن التعبير عنها بأساليب جميلة وقوية دون اللجوء إلى صيغ التصغير الصرفية. وفي حياتنا المعاصرة قلما نستخدم التصغير.

يجب أن يرتبط التصغير بالبلاغة والجمال، فهناك تصغير سلس كما في تصغير كتاب على كُتيّب. ولكن عندما نصغر العصفور بعصيفير نجد أن لفظ التصغير ثقيل، بينما استخدام الصفة سلس ولطيف: عصفور صغير.

والتصغير لا معنى له إن لم يؤد إلى فائدة، فقد تفنن النحاة بتصغير أسماء لا تعني شيئاً سوى إظهار مهارة الصنعة الصرفية في التطبيق العملي كتصغير أسماء الإشارة والموصول والحروف والأدوات. وعلى الرغم من قولهم بأن المبنيات لا تصغر، لكنهم تلاعبوا على القضية فتخيلوا أعلاماً سمي بها إنسان مثل: لو، بعْ، ما..!

في التحديث التصغير يتعلق بالأسماء المتصرفة الدالة على الذوات/ الأعيان المحسوسة، لهدف مفيد في المعنى وهو إظهار قلة عدد المصغر أو ضآلة حجمه، فتصغير العلم لا يفيدنا ولا الصفات؛ فما أهمية تصغير أحمد على أُحيمد، وزينب على زيينب، وبطل على بُطيل؟! وكذلك الأمر لا يفيدنا تصغير كل ذات، فما أهمية تصغير العملة لنعبر عن القلة وهي متداولة عند النحاة جميعاً كما في تصغير درهم على دريهم والجمع دريهمات، ثم يلحقونها بالصفة: دريهمات قليلة، مع أن تعبير "دراهم قليلة" أجمل!

ولكـي يكـون التصـغير سـلسـاً وللضـرورة البلاغيـة والجماليـة (16)، يحـذف وزن فُعيعيـل للخماسـي وما فوقه لثقل اللفظ وخضوعه للحذف. وقد عدل النحاة في مواضع كثيرة طلباً للتخفيف والسلاسة والبعد عن الالتباس، وهذا أمر جيد إن عممناه (17).

الوزنان المتبقيان هما:

1- فُعَيْل للثلاثي: كلب ← كليب، نهر ← نهير.

2- فُعَيْعِل للرباعي: كتاب ← كتيّب (18)، جوهرة ← جويهرة.

طرق التصغير:

1- تاء التأنيث المربوطة لا تحسب حرفاً، فالشجرة ثلاثية وتصغر على شُجيرة.

2- الألف في الثلاثي تقلب واواً في التصغير دون النظر إلى أصلها: باب ← بويب، فقد ورد أنه يجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واواً عند التصغير كما يقول الكوفيون، وأجازه ابن مالك لورود السماع به: عين وشيخ ← عوينة، شويخ.. بيضة ← بييضة، وبويضة.

وفي التحديث لا ننظر إلى أصل الألف في التصغير كما هو الوضع في النحو التقليدي. فبييضة ثقيلة اللفظ لتوالي الياءين، بينما بويضة سلسة. وتصغير شيخ على شـييخ ثقيلة، ولكن شويخ سلسة.. فالسلاسة أهم من الصنعة الصرفية!

والرباعي المعتل ما قبل الآخر مثل عمود يستغنى عنه لثقل لفظه في التصغير إذ يصير: عُميّد (19).

وتصغير عيد عويد لكن النحاة جعلوه عييداً بحجة ألا يقع التباس، قال أبو البقاء العكبري: (فأما عيد فتقول فيه عييد كما تقول في جمعه أعياد وأصلها واو ولكنها أبدلت بدلاً لازماً، ليفرق به بين جمعه وتصغيره في الموضعين، وبين جمع عود وتصغيره فتقول في عود أعواد وعويد، وفي عيد أعياد وعييد) (20). وذاك الكلام غير سليم لأن الفهم يعتمد على السياق!

3- الاسم المعتل الآخر تقلب ألفه ياء وإن كان أصلها واواً، وتدغم في ياء التصغير: عصا عصيّة.

4- الاسم الثلاثي المؤنث تأنيثاً معنوياً كشمس ودار.. لا تزاد في آخره تاء مربوطة حين التصغير كما في النحو التقليدي، لأنه ورد أيضاً عدم زيادتها، قال ابن جني: (وقد قالوا مع ذاك في قوس ونعل وفرس قويس ونعيل وفريس، والجيد قويسة ونعيلة وفريسة) (21).

5- الاسم المحذوف منه حرف يرد إليه عند التصغير مثل: ابن ← بُنيّ ، ابنة وبنت ← بُنيّة، أب ← أُبيّ، أخ ← أُخيّ، أخت ← أُخيّة..

وحفظ تصغير تلك الكلمات دونما معرفة آلية الصياغة، أفضل من معرفة تعليل النحاة لها!

ملاحظات:

1- وردت شـذوذاً صيغة التعجـب مـا أفعلـه مصـغرة: مـا أحيلـى..! ورغـم جماليـة الصـيغة ولكن الأفعال لا تصغر، ولعلها نتيجة المماحكات حول اسمية التعجب أو فعليته!

2- هناك كلمات صغرت خلافاً للقاعدة، فتعاد صياغتها بناء على القاعدة، ويبقى الشاذ للقواميس؛ فمثلاً صغر العرب رجلاً على رويجل وهذه الصيغة للرباعي بينما رجل ثلاثية لذلك تصير: رجيل (22).

3- وردت كلمات مصغرة مثل: سُمّية تصغير سماء، وقد تاه النحاة في تعليل ما حدث فـي بنيـة الكلمـة مـن إدغـام وإعلال بـالقلب والحـذف.. ولكـن الأسـلم أن نضـعها ضـمن الكلمات الشـاذة بـدلاً مـن الغوص فـي التعليـل الموهـوم؛ فما كـان العربـي القـديم يفكـر بالإعلال والإبدال وتعديلات بنية الكلمة!

***

هوامش الفصل الثالث

(1) قد تحذف الألف كما في أنانيّ.. والنسبة بإضافة "انيّ" شائعة في التراث القديم فقد قال سيبويه في "الكتاب" – ج 3 - ص 117: (وزعم أبو الخطَّاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً روحانيّ وللجميع: رأيت روحانيِّين).

وورد براني نسبة إلى برّ، تحتاني نسبة إلى تحت، فوقاني نسبة إلى فوق، جواني نسبة إلى جو، شعراني نسبة إلى الشعر، بَحراني نسبة إلى البحرين..

وكثرة ورود هذه النسبة يعطيها الحق في القياس فليست شاذة.

(2) راجع الملاحظة الأولى في بحث اسم الفاعل.

(3) قال أبو عمرو الدويني في كتابه **"الشافية"** – ص 42: (وكثر مجيء فعّال في الحِرف كبتات وعواج وثواب وجمال. وجاء فاعل أيضاً بمعنى ذي كذا كتامر ولابن ودارع ونابل).

(4) في النحو التقليدي تعامل همزة الممدود في النسبة كما في قاعدة التثنية والجمع، وفي التحديث تثبت الهمزة ولا ننظر إلى أصلها.

وقد ذكر مجمع اللغة العربية في مصر أن النسبة إلى كيمياء كيميائي وكيمياوي، وكيماوي: (يجوز إثبات الهمزة في النسب إلى كيمياء، على اعتبار أن الهمزة للإلحاق أو على اعتبار أن الهمزة للتأنيث، استناداً إلى ما نقله "الصبان" من قوله: "من العرب من يقرر هذه الهمزة". ولكن قلب همزة "كيمياء" واواً عند النسب أولى).

(5) في النحو التقليدي تعليل لما حدث، ولكن النتيجة هي نفسها لو قلنا نضيف واواً قبل الحرف المشدد ويصير الحرف المشدد هو نفسه ياء النسبة!

فالنحاة يقولون عن كلمة حيّ: إذا انتهى الاسم بحرف مشدد قبله حرف واحد، ترد الياء الأُولى إلى أصلها الواو أو الياء: حيي، وتقلب الثانية واواً: حيو، ثم تضاف ياء النسبة: حيويّ.

وإذا كان قبل الياء المشددة حرفان مثل عليّ تحذف الياء الأُولى ويفتح ما قبلها: علييـ ← علَيـ، وتقلب الياء "الثانية أصلاً" ألفاً ثم واواً: علَو، ثم تضاف ياء النسبة: علَويّ..

يقول ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" - ص 206: (النسب إلى ما آخره ياء مشددة: فإن كان في آخر الاسم ياء مشددة نحو صبيّ وعليّ وعديّ، حذفت الأولى الزائدة وأبدلت من الكسرة فتحة فانقلبت الياء الثانية ألفاً لحركة ما قبلها ثم أبدلت الألف واواً لوقوع ياء النسب بعدها، فقلت في صبيّ صبويّ، وفي عليّ علويّ، وفي عديّ عدويّ).

(6) يلغى استثناء ما اشترطه بعض النحاة وهو ألا يكون الاسم مضعَّفا مثل قُلَيْلة أو واوي العين مثل طويلة!

(7) يجوز في المنسوب إلى المحذوف من غير عوض كيد ودم وسنة وشفة.. النسبة على اللفظ أيضاً دون إرجاع المحذوف وهو الأسهل: يديّ ودميّ وشفيّ. ولكن الشائع والأسلس ما ذكر.

(8) يجوز رد اللام وحذف همزة الوصل: بنويّ، سمويّ.. لكن الأفضل ما ذكر.

(9) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب - ص 263.

وراجع كتاب "النحو الوافي" لعباس حسن – ج 4 – ص 678.

(10) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب – ج 2 – ص 156.

(11) ابن جني: اللمع في العربية - ص 203.

وقال الأنباري في كتابه "أسرار العربية" - ص 321، 322: (كما قالوا في النسب إلى شقر شقري. وإلى نمِر نمَري بالفتح، وإن كان الأصل هو الكسر طلباً للتخفيف. ألا ترى أنهم لو قالوا شقري ونمري بالكسر لأدى ذلك إلى توالي كسرتين بعدهما ياء مشددة، وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة فقالوا شقَري ونمَري).

(12) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ج 4 – ص 334.

(13) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب – ج 2 – ص 151.

(14) ذكر في المنهج أن تسمية النسب الاصطلاحي أصح من تسمية المصدر الصناعي.

(15) الأفضل إبداع صيغ أخرى تختلف عن لفظ النسب لتختص بالمذهبية والمدرسية.

(16) تقول حكاية شعبية منسوبة لمحي الدين بن العربي بأنه كان في سفينة مع ركاب آخرين فهاج البحر وخشي الناس من الغرق والموت فلجأوا إليه مستنجدين. فوقف ابن العربي وخاطب البحر الهائج قائلاً: اهدأ يا بُحير فإنما فوقك بحر!

فالتصغير هنا لعب دوره الجمالي ليعبر عن التعالي والاستهزاء بهيجان البحر وصبيانيته..

(17) في الصرف التقليدي يصغرون سفرجل على سفيريج بحذف اللام لأن مبدأ الحذف هنا كما هو في جمع التكسير إذ تجمع على سفارج بحذف اللام، ولكن ما فائدة التصغير بلفظ ثقيل؟

إن النحاة وإن كرهوا تصغير فوق الرباعي لكنهم نظّروا له وطبقوه كصنعة صرفية فقد قال أبو عمرو الدويني في كتابه "الشافية" – ص 32: (وإذا صغر الخماسي على ضعفه فالأولى حذف الخامس، وقيل ما أشبه الزائد، وسمع الأخفش سفيرجل). والزمخشري في الوقت الذي قال فيه في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" – ص 253: (ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي، وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه)، نجده يصغر!

إن النحاة يهربون في مواضع كثيرة من الثقل ويعللون ذلك طويلاً، ثم في مواضع أخرى ينسون الثقل كله. ويبتعدون عن حذف الحرف الصحيح في مواضع ويعللون ذلك طويلاً، ولكنهم يعودون إليه في مواضع أخرى!

(18) الرباعي إن كان قبل آخره حرف مد، يقلب المد ياء وتدغم الياء في ياء التصغير، وهذا التعديل في بنية الكلمة مجاله فقه اللغة..

(19) الواو تقلب ياء ثم تدغم الياءان.

(20) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب - ج 2 – ص 166.

(21) ابن جني: اللمع في العربية – ص 217.

(22) رويجل تصغير راجل ولكن اختلط الأمر على النحاة. كما أن العرب صغروا كلمة إنسان على أنيسيان!

في التحديث كلمة إنسان لا تصغر لأنها خماسية، ولأنه لا معنى لتصغيرها فالإنسان هو الإنسان!

***

الباب الثالث: الإملاء

1- الهمزة تبحث عن هوية: الهمزة المتوسطة والمتطرفة، الهمزة في أول الكلمة.
2- الألف اللينة.
3- نقصان الحروف وزيادتها.

***

1- الهمزة تبحث عن هوية (1)

إن المعاناة من قواعد الإملاء ولا سيما الهمزة يعترف بها الجميع (2)، والبحث التالي يطرح حلاً عملياً يجمع بين الأصالة والتحديث.

هناك سؤال يطرح نفسه: لم الهمزة بالذات من بين حروف الهجاء تعاني من التبعية، أو ليست حرفاً صحيحاً؟ وهل يعقل حفظ أكثر من عشر قاعدات لتعلم طريقة كتابتها وأحوالها المتعددة؟ لم لا تكون الهمزة حرفاً طبيعياً ومستقلاً كبقية الحروف ونريح العربي من كل تلك القاعدات ومن هدر الوقت!؟

الخليل بن أحمد اقتبس رسم الهمزة من رأس حرف العين (ع ← ء)، إلا أنها لم تأخذ وضعاً ثابتاً، فهي تجلس على كرسي مؤقت من حروف العلة، وذلك لتسهيل لفظه مداً إن لم تلفظ هي: فأس ← فاس، بئر ← بير.

ولفظ الهمزة (تحقيقها، النطق بها) هو لهجة تميمية، بينما التسهيل لهجة حجازية.. والقرآن الكريم نبر الهمزة على طريقة تميم، ولم يسهل لفظها. وبقي التسهيل قراءة من القراءات (3). والناس حتى الآن في اللهجة المحكية يسهلون الهمزة على الطريقة الحجازية لتخفيف ثقل نبر الهمزة، ويظنونها غير فصحى!

فإشكالية الهمزة ولدت نتيجة ربطها بحروف العلة، وهذا فرض عليها الجمع بين النبر والتسهيل بينما هي حرف صحيح، فضاعت ملامحها وألغيت كينونتها؛ فلا هي صحيحة تماماً، ولا معتلة تماماً!

وتصحيح الخطأ يبدأ بفك ارتباط الهمزة بحرف العلة ما دام الأفصح نبرها وليس تسهيلها، وبفصل رسمها عن لفظها. فالرسم ثابت واللفظ متغير مثل أي حرف صحيح آخر. وهذا يعطيها هوية خاصة بها كحرف صحيح ومستقل، له كيانه وشخصيته كبقية أعضاء أسرة الأبجدية (4).

إذاً الحل هو:

1- تثبيت كتابة/ رسم الهمزة.
2- فصل رسمها عن لفظها.

فعلم الكتابة/ الرسم يرتبط بهندسة الحرف، وعلم اللفظ يرتبط بعلم القراءة القائم على الحركات الثلاث وحروف العلة الثلاثة، وأصول أخرى خارجة عن إطار هذا البحث.

والشكل الجديد للهمزة يمكن أن يكون مبنياً على حرف مناسب من الأبجدية بعد تعديله، أو يمكن أن يكون من خارجها ولكنه منسجم مع بقية الحروف الهجائية.

وقبل البدء لا بد من ذكر النقاط الخمس التالية:

1- إن إملاء القرآن الكريم له خصوصيته المتفرد بها. ويهمنا هنا رسم الهمزة فيه، فهو مختلف عن إملاء الهمزة المتداولة في كثير من الحالات مثل: (أرءيتم) أرأيتم، (قرءان) قرآن، (أسئلكم) أسألكم. وهناك كلمة خلائف التي وردت دون ألف والهمزة كتبت تحت النبرة (5).

وهذا يعني أن الحل المقترح لن يسبب إشكالاً، لأن إملاء القرآن له قواعده الخاصة.

2- بعض قواعد الإملاء وضعت منسجمة مع عصر له ظروفه. فمنها ما كان نتيجة الخوف من الالتباس بين الكلمات، كإضافة ألف بعد الميم في (مائة ← مئة) منعاً للالتباس بين مِئة ومنه وغيرها.

فالكلمتان كانتا تكتبان (منه) دون نقاط أو شكل فصارتا(ماـه، مـه) (6).

وهذا يعني أن ما وضع لظرف ثم تجاوزه الزمن فنياً/ تقنياً، يجب أن يصحح (7).

3- الشكل المقترح ليس بالضرورة أن يكون ناجحاً ومقبولاً، ولكنه مدخل للوصول إلى الشكل الأفضل والأجمل.

4- سيتناول البحث الهمزة المتوسطة فالمتطرفة لأنهما الأكثر إشكالاً، ثم الهمزة الأولية.

5- تسلسل البحث متبع في المسائل الأساسية فقط: عرض القاعدة، مناقشتها، البديل.

***

آ- الهمزة المتوسطة والمتطرفة:

الهمزة المتوسطة:

تبين مما تقدم أن الأجداد لم يجدوا مقعداً مريحاً وثابتاً ليجلسوا الهمزة عليه، فبقيت بلا مقعد ثابت، تتأرجح بين الألف والواو والياء غير المنقوطة والنبرة، أو تجلس على الأرض - السطر- إن لم تجد كرسياً، تندب حظها غير المرتبط بالتسهيل!

والقاعدة المتبعة في كتابة الهمزة المتوسطة، تقوم على الموازنة بين حركتها وحركة الحرف الذي قبلها، ثم تكتب على ما يناسب أقوى الحركتين.

وتسلسل الحركات وما يناسبها هو:

الكسرة ← ئـ ، الضمة ← ؤ، الفتحة ← أ، وأخيراً السكون وهو ليس بحركة، لذا يأتي أخيراً لأن الحركة مهما ضعفت تبقى أقوى منه.

وللقاعدة العامة استثناءات ثلاثة شاذة :

1- الهمزة المفتوحة بعد ألف ساكنة، تكتب على السطر: قرآءَة.

2- الهمزة المضمومة أو المفتوحة بعد واو ساكنة، تكتب على السطر: مروْءَة. **إلا أن** بعض النحاة المعاصرين يكتبها على ألف "مروأة، سموأل" (8).

3- الهمزة بعد ياء ساكنة، تكتب على النبرة: بيئة.

ملاحظة: هناك قاعدة ملحقة تتعلق بالهمزة المضمومة مثل: كؤوس ومسؤول ورؤوس.. تجيز كتابتها بشكل آخر: كئوس، مسئول، رءوس!

الهمزة المتطرفة:

لم يلتفت النحاة إليها، وتجاهلوا شخصيتها الكريمة، ونظروا إلى حركة الحرف المحترم قبلها. وعلى أساس حركته تفضلوا عليها بالكرسي المناسب للتسهيل والوقف!

وعلى هذا تكون أشكال كتابة الهمزة المتطرفة:

الكسرة ← ئ، الضمة ← ؤ، الفتحة ← أ، وأخيراً السكون (انتفاء الحركة/ قطع الحركة) وتكتب على السطر ← ء.

وهناك استثناء لهذه القاعدة السهلة، وهو الواو المشددة والمضموم ما قبلها، فتكتب على السطر على رأي بعض النحاة: تبوُّء.

ملاحظة: توجد قاعدات أخرى ملحقة تتعلق بالهمزة المتطرفة: 1- همزة "امرئ" تكتب على الياء غير المنقوطة إن كانت مجرورة، وتكتب على الواو "امرؤ" إن كانت مرفوعة، وتكتب على الألف "امرأ" إن كانت منصوبة. 2- قاعدة تنوين الهمزة المتطرفة. 3- قاعدة الهمزة المتطرفة إن لحقت بها الضمائر، أو ألف التثنية!

يتبين مما تقدم أن خمسة أشكال للهمزة المتوسطة والمتطرفة (ئـ، ؤ، أ، ئ، ء). وهي أشكال تُقرر بناء على الموازنة، المحاكمة العقلية بين طرفين للمتوسطة، وطرف للمتطرفة. وهذا يقتضي وجود الحرف المشكول، لإجراء الموازنة. فإن لم يكن الشكل مضبوطاً فسيقع خطأ في كتابة الهمزة.

فإذا أراد أحد ما أن يكتب كلمة مهموزة ولا يعرف لفظها، أو ظن نفسه يعرف لفظها وكان ظنه إثماً، وقعت الكارثة لأن مرجعيته في الضبط السليم/ اللفظ السليم، قد تكون ضعيفة!

إن حفظ القاعدة شيء، وحفظ شكل الكلمة شيء آخر. والكتابة لا تصح إلا بإتقان القاعدة والشكل معاً. والشكل من العقد المستعصية!

وللخروج من المأزق صار العربي يطبع صورة الهمزة مع كلمتها - أو في كلمتها- في ذهنه.. وقد تسعفه الذاكرة في الهمزة المتطرفة، ولكنها ستخذله في الهمزة المتوسطة!

إذاً هناك مشكلتان: 1- النص غير المشكول 2- القاعدة المبنية على الموازنة. والحل هو تثبيت رسم الهمزة/ كتابتها، وفصله عن لفظها/ حركتها.

وما سنطرحه هو حل مؤقت لأن الأفضل إبداع شكل جديد للهمزة:

يمكن الاستفادة من جسم أي حرف مناسب ليكون الكرسي الثابت لها والدائم كجسم الباء أو الدال..

ولو اخترنا جسم الباء دون النقطة (وهو نفسه جسم التاء والثاء دون نقاط)، ليكون كرسيها الدائم، تعترضنا مشكلة ترتبط بأزرار لوحة المفاتيح في الكمبيوترات، فليس فيها جسم باء بلا نقطة والهمزة فوقه. وصعوبة صناعة هذا الشكل والتعديل أمر بعيد المنال علماً بأن هذا الوضع يوفر عدد أزرار الهمزات في لوحة المفاتيح.

وهناك شكل آخر يشبه جسم الدال وعليه همزة (ئ)، ويمكنه الاتصال بما بعده ولكن ليست له ميزة الاتصال بما قبله: مرفئنا، ملجئ، سمائ، سمائنا.. (9). فإذا حلت تقنية الاتصال بما قبله لا بما بعده تحل المشكلة؛ فيكون للهمزة شكل واحد ويخضع لحكم الدال والذال في الاتصال بما قبلهما.

لذلك تم اقتراح ما هو عملي ومتوفر:

الهمزة المتصلة أو ضمن الكلام تكتب على نبرة وهي موافقة لحالات متبعة حالياً، أما المستقلة أو التي تأتي آخر الكلمة فتكتب على ألف مقصورة وهي أيضاً موافقة لحالات متبعة حالياً. وهذا الشكل متوفر في لوحة المفاتيح، فهناك زر واحد يعطي الشكلين: (ئِـ، ئُـ، ئَـ، ئْـ.. ئِ، ئُ، ئَ، ئْ).

فتحديث القاعدة يكون بتثبيت هذين الرسمين (المستقلة والمتصلة) بمعزل عن الحركة، وتكون الهمزة معهما مع كرسيها حرفاً واحداً.

وبهذا الوضع تحصل الهمزة على هوية فتعامل كينونتها معاملة تليق بها، لأنها ثابتة الشكل والصورة كثبات الباء أو الياء.. وتلفظ كبقية الحروف وتستطيع أن تنضم إلى بقية الحروف، المطالبة منذ عصر النهضة بحل إشكالية اللفظ، والتي لم تحل حتى الآن!

ولا نحتاج من بعد الآن إلى النظر في حركتها أو حركة ما قبلها، فلا موازنة ولا محاكمة عقلية، وهل كتابة الباء أو التاء أو الثاء أو الياء، تحتاج إلى موازنة؟

وهذه أمثلة توضح الوضع الجديد؛ أولاً الكلمة برسمها التقليدي المتداول، ثم سهم فالرسم الثابت/ الهوية/ بين قوسين:

1- الهمزة المتوسطة:

بئر ← (بئْر)، فأس ← (فَئْس)، بيئة ← (بيئَة)، لؤلؤ ← (لئُلئ)، مؤمن ← (مُئْمن).

سأل ← (سئَل)، يسألان ← (يسئلان)، يسألون ← (يسئلون).

عباءة ← (عبائَة)، مروءة ← (مروئَة).

2- الهمزة المتطرفة:

شاطئ ← (شاطئ)، (شاطئاً).
شيء ← (شيئ)، (شيئاً).
مرفأ ← (مرفئ)، (مرفئاً).
سماء ← (سمائ)، (سمائاً).

3- الهمزة المتطرفة أصالة، المتوسطة عرضاً:

سماء ← (سمائُنا، سمائَنا، سمائِنا).
قرأ ← (قرئ)، (قَرئْنا، قرئُوا، قَرئَا، قرئْتُ، قَرئَتْ)..
يقرأ ← (يقرئ)، (يقرئون)، (يقرئان)، (تقرئين)..
مرفأ ← (مرفئان) (مرفئِنا)..

ملاحظة: في الإملاء التقليدي يجوز في همزة الفعل المتطرفة أصالة، المتوسطة عرضاً ثلاثة أشكال إن اتصلت بواو الجماعة: قرأوا، قرؤوا، قرءوا.

ومن هذه الأمثلة نلاحظ ما يلي:

1- شكل الهمزة المتوسطة هو النبرة، وشكل الهمزة المتطرفة والمستقلة هو ياء غير منقوطة.

2- الهمزة بوضعها الجديد لا تختلف عن أي حرف آخر:

(بيتٌ، بيتٍ، بيتاً) ← (شيئٌ، شيئٍ، شيئاً).

3- ألغي المد في المثنى مع الهمزة المتطرفة (مرفآن ← مرفئان). فهنا نضيف علامة المثنى مباشرة، ودون حاجة لخلق قاعدة جديدة تميز الأسماء عن الأفعال فالقاعدة موحدة: (ملجئان، يقرئان، قرئا..).

4- تنوين الهمزة المتطرفة لم تبق له قاعدة خاصة؛ فالهمزة تنون كأي حرف آخر في حالة النصب.

5- امرؤ القيس سيرتاح في قبره فاسمه سيحظى بالثبات: امرُئ.

6- لعل أحدنا يسأل: وكيف سنميز بين كلمتين متشابهتين في الرسم/ الكتابة، مثل:

(بِئْس، بَأْس) ← (بِئس، بَئس).

(سَأل، سُئِل) ← (سَئل، سُئل).

والجواب هنا يتعلق باللفظ/ الشكل، ولا علاقة له برسم الهمزة المستقر.

فنحن إن لم نشكل الكلمات، نميزها من خلال السياق/ النسق، من خلال المعنى كما في: مستعمِر اسم فاعل ومستعمَر: اسم مفعول. وشتان ما بينهما فيما لو قلنا دون شكل: هؤلاء مستعمرون، فما المعنى المقصود؟

والمطبوعات (الكتب، المجلات، الصحف..) لا تشكل الكلمات إلا للضرورة القصوى.. كما في الكتب التعليمية. فالالتباس هنا ليس بسبب هوية الهمزة الجديدة، إنما بسبب المشكلة العامة، مشكلة الشكل/ الحركات في اللغة، والتي تتطلب حلاً.

***

ب- الهمزة في أول الكلمة:

الهمزة في أول الكلمة (الأولية) حظيت بمكانة أفضل من مكانة أختيها المتوسطة والمتطرفة. فلها كرسيها الثابت وهو الألف (أ، إ)، لكن مصيبتها في الجلوس نفسه؛ أهو فوق الكرسي أو تحته!

لقد قسم النحاة الألف إلى نوعين:

1- الألف اليابسة: وهي المتحركة وتسمى الهمزة (أ، إ) ولا تكون إلا ابتداء (أول الكلمة).

2- الألف اللينة: وهي حرف مد ساكن، ولا تكون إلا في حشو الكلمة أو آخرها (قاْل ، سماْ).

والهمزة (الألف اليابسة) نوعان: همزة قطع وهمزة وصل.

1- همزة القطع:

تأتي في أول الكلمة وتكتب وتلفظ أينما وردت، إلا أن كتابتها فوق الألف أو تحتها يرتبط باللفظ/ الحركة. فمع الفتح والضم تكتب فوق الألف، ومع الكسر تحتها(أ، أُ، إِ) (أعطى، أُسامة، إبراهيم).

وكتابة الهمزة هنا تتعلق باللفظ السليم، مما يؤدي إلى الوقوع في الخطأ. لذلك يجب تثبيت هويتها، وهنا اقتراحان:

1- أن يبقى جسم الهمزة السابق هو نفسه هنا، فيكون للهمزة شكل واحد أينما وردت سواء أكانت في أول الكلام أم في وسطه أم في آخره وهو الأفضل: أحمد ← (ئَحمد)، أعطى ← (ئَعطى)، إبراهيم ← (ئِبراهيم)..

2- بقاء الهمزة في أول الكلمة ألفاً كما هو السائد في الوضع التقليدي، على أن تثبت الهمزة وسيان أكان التثبيت فوق الألف أم تحتها، فالمهم هو الإجماع على مكان واحد، بمعزل عن اللفظ/ الحركة. وهنا تحل مشكلة همزة إن "فتح همزة إن وكسرها" التي لها قاعدة خاصة تتعلق بكتابتها فوق الألف ولها ثمانية مواضع، أو تحت الألف ولها سبعة مواضع، وجواز الوضعين في أربعة مواضع!!

والمقترح هنا أن تكون فوق الألف (أ) وهذه هي هويتها الثابتة. أما اللفظ/ الحركة، فهو قضية لغوية. فالهمزة ثابتة كأي حرف هجائي له هويته المستقرة. أما الحركة/ اللفظ/ فهي المتغيرة.

وهذه أمثلة عليها:

أحمد، أُسامة، إبراهيم ← (أحمد، أُسامة، أِبراهيم) (10).

والاعتراض على الالتباس في اللفظ وارد، ولكن الإجابة أضحت معروفة؛ فالأمر لا يتعلق بالكتابة، إنما بمشكلة اللفظ/ الشكل/ الحركة.

ولنأخذ أية كلمة غير مشكولة ولتكن (بنية) فكم عدد احتمالات لفظها مع أن حروفها ثابتة الرسم؟!

2- همزة الوصل:

وهي همزة تكتب بشكل ألف فقط (ا)، سواء ألفظت همزة ابتداء أم لم تلفظ إن سبقت بمتحرك قبلها.

وأماكن هذه الهمزة:

1- ابن، ابنة (ومثناهما رفعاً ونصباً وجراً)، اسم (ومثناه رفعاً ونصباً وجراً)، امرؤ، امرأة (ومثناهما..)، اثنان، اثنين (ومؤنثهما..) (11)، ايمن (12)، أل التعريف.

2- أمر الثلاثي المبدوء بهمزة (اكتب) .

3- ماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما (اضطهدَ، استخرجَ ـ اضطهدْ، استخرجْ ـ اضطهاد، استخراج).

والنحاة يعللون همزة الوصل بأن العرب لا تبدأ بساكن، ولتسهيل النطق بالساكن ابتداء جيء بهمزة الوصل. إذاً همزة الوصل بلا كيان، وما هي إلا وسيلة لتسهيل النطق. وكلامهم يعني أن أصل الكلمات التي تبدأ بهمزة وصل مثل (اسم، ابن، استقالة، اكتب..) إنما هو: (سْم، بْن، سْتقالة، كْتب)، ثم وجد العربي صعوبة البدء بساكن، فجاء بهمزة الوصل!

فهل هذا معقول، أن يضع العربي/ يلفظ/ الكلمة، فيجد صعوبة، فيقحم همزة، ثم يسقطها مع الوصل المتحرك قبلها!

وهل ما يصدق على اللفظ يُسقط على الكتابة!

يجب عدّ همزة الوصل من أصل الكلمة، وتعطى هوية كهمزة القطع (أ) سواء ألفظت أم لم تلفظ، أي يثبت رسمها ويفصل عن اللفظ: (أسْم).

وتصير مشكلة همزة الوصل ليست من اختصاص علم الكتابة/ الرسم، إنما من اختصاص علم القراءة/ الصوت الذي يحدد متى تلفظ ومتى لا تلفظ.

مشاكل حذف همزة الوصل كتابة:

سيتم هنا استعراض الحالات التي تخلق صعوبات فقط:

1- همزة ابن وابنة:

تحذف همزة ابن وابنة إن كانتا مفردتين، وواقعتين بين علمين الثاني أب حقيقي للعلم الأول، وهما صفتان للعلم الأول، وغير مفصولتين عنه، ولم تقعا في أول السطر و.. كما في خالد بن الوليد.

على العربي أن يحفظ كل هذه الشروط وغيرها من أجل حذف همزة ابن وابنة! ولو كان الأمر متوقفاً على هذه القضية، لهان الأمر!!

فلتكن (خالد بن الوليد ← خالد ابن الوليد) أو خالد أبن الوليد بتثبيت الهمزة فوق الألف دائماً سواء أكانت للقطع أم الوصل.

وبالتالي تحذف القاعدة من علم الإملاء، وتبقى في علم القراءة، تُلتقط بالسماع، ولن يحزن خالد ولن يغضب!

إن علم القراءة له أصوله الفنية الجميلة. وحذف همزة ابن بين العلمين له جمال إيقاعي، ولكن، لا علاقة له بجمال الكتابة!

ومن المنطلق هذا تبقى همزة الوصل (ابن- ابنة) مع همزة الاستفهام والنداء(أ ابنك خالد؟) (يا ابني) (13).

2- همزة "اسم":

وهنا أيضاً نجد شروطاً متعددة لحذف الهمزة من كلمة (اسم) إن دخلت عليها الباء (باسم...). ولن نخوض في التفاصيل ويكفي القول:

تثبت همزة اسم إن دخلت الباء عليها (باسم) أينما وردت إلا في بسملة القرآن الكريم لأن له إملاءه الخاص به كما قلنا سابقاً، أما في غير القرآن فتبقى.

وكذلك تبقى همزة (اسم) مع همزة الاستفهام لأنها توقع في الالتباس: أسمك خالد؟ ← أأسمك خالد؟

ولعل العدول عن همزة الاستفهام مع المبدوء بهمزة، إلى (هل)، لا يوقع أي التباس: هل اسمك خالد؟

3- أل التعريف:

إن كانت مستقلة تكتب هكذا (أل) أما مع الكلمة فتكتب (الـ) لأن مدلولها التعريفي وكثرة استخدامها يصرف الأذهان عن كونها همزة ملازمة لـ (ل) فهما أي الهمزة واللام شكلا عضواً واحداً، أداة واحدة.

ولفظها يبقى في علم القراءة، وضمن بحث اللام القمرية واللام الشمسية (14).

أما حذف همزة الوصل من أل إذا دخل حرف الجر اللام عليها مثل: القمر ← للقمر. أو حذف همزة الوصل واللام معاً "أل التعريف" إذا دخل حرف الجر اللام عليها مثل: اللعب ← للعب.. فيمكن تقبله كضرورة شاذة إذا حلت بقية الإشكاليات الممكن حلها!

***

المد والإعلال:

أخضع النحاة الهمزة للإعلال لأنهم جعلوها مشابهة لحروف العلة الثلاثة. وكل ما يتعلق بهذه القضية هو أمر صرفي محض. والمد كذلك، لكن من الناحية الإملائية لا لبس فيه (15).

فالمد شكله ثابت ومستقر، أي له هويته (آ)، (آمن)..

***

إذاً من خلال هذا البحث يتبين أن الفكرة العامة هي تثبيت شكل الهمزة فالأولية: ئـ أو أ، آ. والمتوسطة: ئـ والمتطرفة والمستقلة: ئ.

وهي همزات ثابتة كيفما كان اللفظ. وبهذا تصير الهمزة حرفاً مستقلاً لا فرق بينه وبين أي حرف آخر.

وأخيراً لا بد من القول بأن العين قد تنفر من الأوضاع المستجدة للهمزة، وهذا أمر طبيعي، لأن العين اعتادت وألفت أشكالاً أخرى، وهي تحتاج إلى فترة من الزمن حتى تعتاد على الأوضاع الجديدة، فهذه ليست مشكلة، إنما المشكلة أن تتحول الحالة النفسية للرؤية، إلى حكم مسبق قاسٍ على الفكرة الأساسية. فمن حق الهمزة الحصول على هوية، لنخرج من متاهات نحن بغنى عنها. كما أنه من حق الهمزة أن تعطى الفرصة الكافية قبل الحكم عليها.

وإنه لأمر رائع أن يتفق الجميع على إعطاء هوية خاصة لهمزتنا العزيزة، لتستطيع اجتياز الحدود، والتنقل بحرية من الخليج إلى المحيط.

كم سنريح أجيالنا، وكم سنوفر على الطباعة جهوداً ضائعة، بل وسنتمكن من اختصار أزرار لوحة المفاتيح نفسها!

***

2- الألف اللينة

مر معنا أن الألف المتوسطة والمتطرفة تعاني من إشكالية أصلها الواوي أو اليائي. إلا أن المتطرفة أقل درجة بالنظر إلى شكلها فالألف الممدودة أصلها واو، والألف المقصورة أصلها ياء، والإشكالية هي الوقوع في خطأ كتابتها.

لذلك الحل يكمن في تثبيت كتابة المتطرفة بالألف الممدودة دائماً، سواء أكانت اسماً أم فعلاً: رما، يُرما، دنا، أعطا، مصطفا.. وقد قال سعيد الأفغاني: (كان القياس يقضي أن ترسم الألف المتطرفة ألفاً طويلة أينما وقعت، لأن الكتابة تصوير للنطق، واشتهر بهذا المذهب أبو علي الفارسي "توفي 377 هـ" أحد أعلام المئة الرابعة للهجرة، فقد كان يكتب مثلاً: "رمى مصطفى ثم ارتمى على الأرض" هكذا: "رما مصطفا ثم ارتما على الأرض" غير ملتفت إلى كون الألف ثالثة أو رابعة أو خامسة ولا إلى أصلها واواً كان أم ياءً) (16).

أما الألف المتوسطة فهي ثابتة ممدودة والإشكال في أصلها، لذلك الحل يكمن في توحيد أصل الألف المتوسطة والمتطرفة واوياً كلها أو يائياً كلها.

***

3- نقصان الحروف وزيادتها

في الإملاء توجد مشكلة زيادة الحروف أو نقصانها في بعض الكلمات.. ولا حل لهذه المشكلة إلا بأن تكتب الكلمة كما تلفظ دون زيادة أو نقصان مثل: هاذا، لاكن، السماوات، الرحمان، اللذي، طاووس..

وتحذف الحروف التي تكتب ولا تلفظ مثل: ألف واو الجماعة "كتبو، اكتبو".. وواو عمرو ← عَمر، ولكيلا يقع التباس بينها وبين عُمر يشكل الحرف الأول..

***

هوامش الباب الثالث

(1) بحث حل مشكلة الهمزة قدم إلى مجمع اللغة العربية في سورية قبل بضع سنوات بعنوان "الهمزة تبحث عن هوية"، وقد رُفض لأن شعار المجمع تيسير طرق عرض النحو التقليدي وليس التطوير أو التحديث!

وكانت للبحث مقدمة عامة عن إشكالية القواعد، ولكن عندما ضم البحث إلى هذا الكتاب، نقلت إلى مواضع أخرى مع التعديل والإضافات الضرورية لتناسب المنهج العام. وعدل شكل الهمزة المقترح ليراعي أمور الطباعة ولوحة أزرار الكمبيوتر.

(2) وضع مجمع اللغة العربية في مصر في دورته السادسة والأربعين، ضوابط لرسم الهمزة، وهي تيسر ولكنها لا تحل الإشكالية:

(أولاً: تقوم هذه الضوابط على الدعائم التالية: 1- تتجنب الكتابة العربية توالي الأمثال، فيكتب الحرف المضعف حرفاً واحداً في مثل "قدَّم" وكتب الحجازيون قديماً (داوود) و(رؤوس) و(شؤون) بواو واحدة هكذا (داود) و(رؤس) و(شؤن). 2- تعد من الكلمة اللواصق التي تتصل بآخرها مثل: الضمائر وعلامات التثنية والجمع، وألف المنصوب، ولا يعد منها ما دخل عليها من حروف الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم. 3- الحركات والسكون في الكلمة ترتب من ناحية الأولوية ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: الكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون.

ثانياً: تتلخص قواعد كتابة الهمزة بعد ذلك في القاعدة التالية: تكتب الهمزة في أول الكلمة بألف مطلقاً، أما في الوسط فإنه ينظر فيها إلى حركتها وحركة ما قبلها، وتكتب على ما يوافق أولى الحركتين من الحروف. فتكتب الهمزة على ياء في مثل: المستهزئين، والمنشئين، وتطمئن، وأفئدة، وفئة، وجئتنا، لأن الكسرة أولى من كل الحركات والسكون. وتكتب على واو في مثل: يؤذي، ويؤدي، وسؤال، وأولياؤهم، لأن الضمة أولى من الفتحة والسكون، وتكتب على ألف في مثل: سأل ويسأل وكأس، لأن الفتحة الأولى من السكون. أما في الآخر فتكتب بحسب ما قبلها فإن كان ما قبلها مكسوراً كتبت على ياء مثل: برئ وقارئ، وإن كان مضموماً كتبت على واو مثل جرؤ وتكافؤ، وإن كان مفتوحاً كتبت على ألف مثل: بدأ وملجأ. وإن كان ما قبلها ساكناً تكتب منفردة مثل: بطء وشيء وجزاء وضوء وبطيء ومضيء.

ملحوظة: إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالي الأمثال في الخط، كتبت الهمزة على السطر، مثل: يتساءلون ورءوس إلا إذا كان ما قبلها من الحروف مما يوصل بما بعده فإنها تكتب على نبرة، مثل: بطئها، وشئون، ومسئول.

استثناءان من القاعدة: 1- إذا اجتمعت الهمزة وألف المد في أول الكلمة أو في وسطها اكتفي بعلامة المدة فوق الألف مثل: آدم، وآكل، وآخر، والآن، ومثل مرآة، وقرآن.

2- تعد الفتحة بعد الواو الساكنة في وسط الكلمة بمنزلة السكون، ولذلك تكتب الهمزة منفردة في مثل، مروءة وشنوءة، ولن يسوءك، وإن ضوءها. كما تعد ياء المد قبل الهمزة المتوسطة بمنزلة الكسرة، ولذلك تكتب الهمزة على نبرة في مثل: خطيئة، ومشيئة، وبريئة).

(3) يقول سيبويه في "الكتاب" - ج 3 – ص 200، 201:

(هذا باب الهمز: اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق والتخفيف والبدل. فالتحقيق قولك: قرأت ورأس وسأل ولؤم وبئس وأشباه ذلك. وأمّا التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين، وتبدل وتحذف وسأبيّن ذلك إن شاء الله.

اعلم أن كلّ همزةٍ مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنَّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققَّةً غير أنَّك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي لأنّك تقرّبها من هذه الألف. وذلك قولك: سأل في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقَّق كما يحقِّق بنو تميم وقد قرأ قبل بين بين. وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة..). (وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمّة أو كسرة فإنَّك تصيَّرها بين بين وذلك قولك: هذا درهم أختك ومن عند أمّك وهو قول العرب وقول الخليل. واعلم أنَّ كلّ همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنّك تبدل مكانها ياء التخفيف وذلك قولك في المئر: مير وفي يريد أن يقرئك يقريك..).. (وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفِّف أبدلت مكانها ألفاً وذلك قولك في رأسٍ وبأسٍ وقرأت: راس وباس وقرات. وإن كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفِّف أبدلت مكانها واواً وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن الجونة والبوس والمومن. وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً وذلك الذِّئب والمئرة: ذيب وميرة، فإنّما تبدل مكان كلِّ همزة ساكنةٍ الحرف الذي منه الحركة التي قبلها لأنَّه ليس شيء أقرب ولا أولى به منها).

(4) دعا كثيرون قديماً وحديثاً إلى إيجاد شكل واحد للهمزة فمن القدماء الفرَّاء الذي دعا إلى كتابتها على ألف مطلقاً أينما وقعت، وفي عصرنا سعيد الأفغاني فهو يقول في كتابه "الموجز في قواعد اللغة العربية – بحث الهمزة" بعد أن يتحدث عن مقترحات مجمع اللغة العربية في مصر حول الهمزة: (وسيبقى هذا الاقتراح أهلاً للعمل به إلى أن يبتكر مبتكر صورة واحدة للهمزة لا تتغير أينما وقعت، شأنها شأن بقية الحروف وقد

تصلح صورتها هذه "ء" على أن يعالجها خطاط موهوب بما يجعلها تنسجم هي وصورة بقية الأحرف متصلة ومنفصلة).

(5) وردت في المصاحف الورقية في السور: الأنعام 165، يونس 14 و73، وفاطر 39. أما في المصاحف المطبوعة على الكمبيوتر فقد كتبت همزة الخلائف فوق النبرة لأنه لا يوجد في لوحة المفاتيح حرف الهمزة تحت النبرة.

إن القرآن الكريم له إملاؤه الخاص به/ الرسم العثماني والذي يختلف عن إملائنا المعاصر، وقد قال ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" - ص 335: (فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس). وقال السيوطي في كتابه "همع الهوامع" - ج 3 - ص 486: (وهذا كله مما ينقاد إليه في كتابة المصحف، لا يقاس عليه خارجه). ونقل عن ابن درستويه قوله: (خطان لا يقاسان: خط المصحف والعروض).

وقد ذكر الخضري في حاشيته أن: (المصحف العثماني سنة متبعة)..

وما دام الأمر كما ذكر، فلا شيء يمنع من كتابة القرآن بالإملاء المعاصر تحت إشراف هيئة مختصة ومجازة رسمياً، ليتمكن جميع العرب والمسلمين من قراءته بشكل سليم.

(6) لا يوجد في لوحة المفاتيح جسم للباء وأخواتها دون تنقيط.

(7) أقر مجمع اللغة العربية في مصر كتابة مائة دون ألف ← مئة. وما زال بعضنا يكتبها بالألف مما يؤدي إلى الخطأ في لفظها إذ تلفظ الميم مفتوحة ومشبعة!

(8) راجع كتاب "جامع الدروس العربية" لمصطفى الغلاييني – ج 2 – ص 145.

(9) هذا الحرف موجود في قسم الرموز ضمن الحروف العربية مثل "سيمبلي فيلد أربيك" وهو شبيه بالدال وعليه همزة.

(10) لا يوجد زر في لوحة المفاتيح تكون فيه الهمزة فوق الألف وتحتها مباشرة الكسرة!

(11) يجوز في النحو التقليدي القول اثنتا وثنتا، فقد قال سيبويه في "الكتاب" - ج 3 – ص 207: (وإذا زاد المؤَّنث واحداً على إحدى عشرة قلت: له ثنتا عشرة واثنتا عشرة، وإن له ثنتي عشرة واثنتي عشرة).

لكن في التحديث تلغى ثنتا وتثبت همزة الوصل: اثنتا.

(12) أيمن: فيها عشرون لهجة. ويعد الكوفيون همزتها همزة قطع وهي جمع ليمين، بينما البصريون يعدونها همزة وصل. ومن النحويين من عدها حرف جر، وقال آخرون هي اسم.. في التحديث ألغيت لأنها لا تستخدم.

(13) أأبنك خالد؟ يا أبني. قال ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" - ص 223، 224: (حذف همزة الوصل: ومتى استغنيت عن همزة الوصل بغيرها حذفتها تقول في الاستفهام أبن زيد عندك حذفت همزة الوصل استغناء عنها بهمزة الاستفهام..)، (..

فإن كانت الهمزة التي مع لام التعريف لم تحذفها مع همزة الاستفهام لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام تقول آلرجل قال ذاك آلغلام ذهب بك..).

(14) عدّ النحاة اللام من الأصوات "القمرية" مع الجيم، وهذا صحيح إن كانت الجيم تلفظ باللهجة المصرية/ القاهرية فهي سلسة معه. بينما لفظها مع الجيم في لهجة بلاد الشام ثقيلة اللفظ والصحيح أن تكون شمسية، لذلك يقبل لفظ اللام شمسياً أو قمرياً مع الجيم بحسب لفظ البلد لها.

(15) قال ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" – ج 4 – ص 383، 384: (باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة والذي يبدل منهما أبداً هو الثانية لا الأولى لأن إفراط الثقل بالثانية حصل فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس أو يكونا متحركتين. فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى فتبدل ألفاً بعد الفتحة نحو آمنت..)، (.. وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو سأل ولآل ورآس. وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً فتقول في مثال قمطر من قرأ قرأي..)، (وإن كانت متحركتين فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً. وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واوا مطلقاً. وإن كانت مفتوحة فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً وإن انكسر أبدلت ياء..).

(16) الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية - بحث كتابة الألف المتطرفة.

***

الخاتمة

ليس سهلاً أن تطرح الأمور بجذرية أمام إنسان مستسلم لمسلمات عاشها مرتاح البال والضمير دون تفكير في إشكالاتها وصعوباتها.. فهو سيدعي بأنها زعزعة لوجوده وكينونته ولماضيه المتغلغل في حاضره.. وبقاء الوضع على ما هو عليه يعني عملياً الراحة والاطمئنان والهدوء!

ليس الهدف زعزعة الآمن المطمئن، بل الهدف أن يمارس ملايين العرب القواعد بيسر وسهولة. والتحديث سيكون لكتاباتنا المعاصرة وخطاباتنا، ولأجيالنا القادمة.. وهو لن يلغي القواعد التقليدية، فسيأتي يوم يقتني فيه العربي المتعلم كتاباً في القواعد الحديثة إلى جانب اقتنائه كتاب القواعد القديمة، كما سيقتني المعجم الحديث لمعرفة لغة عصره إلى جانب قاموس تراثي لمعرفة ما صعب عليه من لغة التراث.

***

إن التحديث ليس مشروعاً فردياً بل هو عمل جماعي يحتاج إلى خبرة الجميع، وهو ليس حكراً على مجامع اللغة فهي ليست وحدها الوصية على اللغة وقواعدها، فكل من يحترف القراءة أو الكتابة مسؤوليته لا تقل عن أي إنسان آخر، فالعربية لغتنا جميعاً وهي الجامعة لقوميتنا.

ولن يكون التحديث ناجحاً إلا بذاك الجهد العربي الجماعي الجاد والصادق والمخلص في العمل. فليته يتم عبر المؤسسات ليكون العمل جماعياً، وليس فردياً ذاتياً كما حدث في محاولات كثيرة!

والحوار العقلاني القائم على الإيمان بضرورة تطوير القواعد وربط العربي بها، يفتح الآفاق لكثير من الحلول الأسلم والأفضل مما طرحناه، وقد تكون أكثر منطقية وجذرية. فنحن لا ندعي أن ما طرحناه هو الأفضل، ولكنه مجرد اقتراحات متكاملة، قد تكون صائبة أو خاطئة، إلا أنها محاولة جادة وصادقة لتحديث القواعد، ولن يكتب لها النجاح إن لم تتفاعل مع جهود الآخرين دراسة وحواراً ومناقشة لتصل في النهاية إلى ما هو معقول ومقبول.

***

ولو تساءلنا: هل يمكن أن تبدأ ممارسة التحديث من الأفراد؟

نعم! هناك كثيرون تجاوزوا القواعد التقليدية دون بديل آخر سوى عدم الالتزام بها. لذلك بوجود منهج متفق عليه في دوائر محدودة، يمكن تطبيق القواعد الحديثة فردياً أو جماعياً، مع الإشارة إلى أن ما يكتب بأنه كتب وفق القواعد المعاصرة، وتذكر بعض نقاط المنهج بأن الكاتب مثلاً لا يُعمل الأدوات، وبأنه يستخدم المثنى وجمع المذكر السالم

بصيغة واحدة، وبأنه يعمم الضمير هم وأنتم على جمع الذكور والإناث، وبأنه يكتب الهمزة بشكل ثابت..

والبدء بالتطبيق ستتسع دائرته رويداً رويداً حتى يفرض التحديث نفسه في النهاية. وهذا ما كان يحدث عبر العصور خلال الصراع بين المجددين والمحافظين.

وليبق من يرفض التحديث متمسكاً بالقواعد التقليدية التي يرتاح إليها، فالساحة تتسع للجميع، ولنا في أجدادنا النحويين عبرة فقد كانوا يعبرون عن آرائهم بحرية نفتقر إليها كما قلنا؛ فواحدهم كان يلتزم برأيه الذي يؤمن به دون أن ينفي الآخرين أو يغيبهم. ولم يدع أحد أنه يمتلك وحده الغيرة والحق وشرعية التقويم والوصاية على الآخرين!

***

المصادر والمراجع

الكتب الورقية:

1- الأشباه والنظائر في النحو: أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي - راجعه وقدم له: د. فايز ترحيني - الناشر دار الكتاب العربي - الطبعة الثالثة 1996 – بيروت.

2- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – تحقيق: أحمد شمس الدين – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – ط 1 – 1998.

3- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – تدقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.

4- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني – تدقيق: الإمام محمد عبده ومحمد محمود الشنقيطي - مراجعة: محمد رشيد رضا – مكتبة القاهرة – 1961.

5- شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي – شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي – ط 16 – 1965.

6- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني – المكتبة العصرية – صيدا/ لبنان – ط 11 – 1971.

7- مقدمة لدرس لغة العرب: عبد الله العلايلي – تقديم وتحقيق: د. أسعد علي – منشورات دار النعمان – لبنان – 1968. والطبعة بعنوان: "تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي".

8- النحو الوافي: عباس حسن - دار المعارف بمصر – الطبعة الثالثة 1966.

***

كتب ألكترونية من شبكة الإنترنت:

1- الكتاب: سيبويه – موقع المشكاة الإسلامية.

2- الأزمنة في اللغة العربية: فريد الدين آيدن - دار العبر للطباعة والنشر - إسطنبول - 1997 .

3- الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد الأفغاني – دار الفكر – سورية.

4- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي – تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة 1988 – بيروت.

5- موقع مجمع اللغة العربية في مصر.

***

كتب إلكترونية (CD):

آ- جامع المعاجم - اللغة العربية - شركة العريس للكمبيوتر، ومنه:

1- البحر المحيط: أبو حيان.

2- المقاييس في اللغة: ابن فارس.

ملاحظة: ترقيم الصفحات ليس متسلسلاً للكتاب كله.

ب- مكتبة المعاجم واللغة العربية - شركة العريس للكمبيوتر، ومنه:

1- شرح أبي الحسن نور الدين الأشموني على ألفية ابن مالك "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك".

2- حاشية أبي العرفان محمد الصبان على شرح الأشموني.

3- شرح بهاء الدين ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

4- حاشية محمّد الخضري على شرح ابن عقيل.

ملاحظة: ترقيم الصفحات في الكتب الأربعة السابقة ليس متسلسلاً للكتاب كله، وإنما الترقيم للبحث الواحد.

ج- مكتبة النحو والصرف – التراث – عمان، ومنه:

1- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود الزمخشري – تحقيق: د. علي بو ملحم - دار الهلال - الطبعة الأولى 1993 - بيروت.

2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري – دار الجيل – الطبعة الخامسة 1979 – بيروت.

3- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري – تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - الطبعة السادسة 1985 - بيروت.

4- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري – تحقيق: عبد الغني الدقر - الشركة المتحدة للتوزيع – الطبعة الأولى 1984 – دمشق.

5- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري - تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة الحادية عشرة 1383 هـ - القاهرة.

6- رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ "مَنْ" الشرطية: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري – تحقيق: د. مازن المبارك - دار ابن كثير - الطبعة الأولى 1987 – دمشق.

7- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق: د. حسن هنداوي - دار القلم – الطبعة الأولى 1985 – دمشق.

8- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق: محمد علي النجار - عالم الكتب – بيروت.

9- كتاب اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق: فائز فارس - دار الكتب الثقافية – 1972 – الكويت.
10- علل التثنية: أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق: د. صبح التميمي - مكتبة الثقافة الدينية – الطبعة الأولى 1992 – القاهرة.
11- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري - دار الفكر – دمشق.
12- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري.
13- سبب وضع علم العربية: أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – تحقيق: مروان العطية - دار الهجرة – الطبعة الأولى 1988 – دمشق.
14- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء محب الدين العكبري – تحقيق: غازي مختار طليمات - دار الفكر – الطبعة الأولى 1995 – دمشق.
15- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء محب الدين العكبري – تحقيق: محمد خير الحلواني - دار الشرق العربي – الطبعة الأولى 1992 – بيروت.
16- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء محب الدين العكبري - تحقيق: علي محمد البجاوى - إحياء الكتب العربية.
17- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر – الطبعة الثانية 1985 – دمشق.
ملاحظة: نقلت منه بعض الشواهد وهو مرقم الصفحات.
18- الشافية في علم التصريف: أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني جمال الدين – تحقيق: حسن أحمد العثمان - المكتبة المكية - الطبعة الأولى 1995 - مكة المكرمة.
19- كتاب حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي – تحقيق: د. علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى 1984 – بيروت.
20- كتاب اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي – تحقيق د. مازن المبارك - دار الفكر – الطبعة الثانية 1985 – دمشق.
21- رسالتان في اللغة: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني – تحقيق: د. إبراهيم السامرائي - دار الفكر للنشر والتوزيع – 1984 – عمان.
22- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي – تحقيق: د. حسن موسى الشاعر - دار البشير – الطبعة الأولى 1990 – عمان.
23- تهذيب كتاب الأفعال: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي - عالم الكتب – الطبعة الأولى 1983 – بيروت.

24- الجمل في النحو: لم ترد في المكتبة بطاقة تعريف بصاحب الكتاب. وهناك شك بنسبة الكتاب للخليل. ومع أن مقدمة الكتاب تبدأ بقال الخليل بن أحمد إلا أن هناك عبارة تشير إلى أنه من عصر متأخر: (فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره فيما صنفناه من مختصر النحو قبل هذا استغنى عن كثير من كتب النحو).

ولأبي القاسم الزجاجي كتاب اسمه "الجمل في النحو" وكانت له شهرة واسعة، كما أن لابن خالويه كتاباً بالعنوان نفسه.

وما يهمنا هو الكتاب لأنه تراثي قديم، سواء أكان للخليل أم لغيره. وقد استشهدنا به ولكن لم نذكر اسم المؤلف.

25- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله الأزهري – تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1996 – بيروت.

26- نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان: أبو الفضائل الحسن بن حيدر بن علي القرشي – تحقيق: د. علي حسين البواب - مكتبة المعارف - الطبعة الأولى 1982 – الرياض.

د- مكتبة علوم القرآن والتفاسير - شركة العريس للكمبيوتر، ومنه:

1- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة الدينوري.

ملاحظة: ترقيم الصفحات ليس للكتاب كله.

هـ- مكتبة التفسير وعلوم القرآن – التراث – عمان، ومنه:

1- مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني – تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر– الطبعة الأولى 1996 – بيروت.

2- الإتقان في علوم القرآن: أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي.

وقد ورد في البطاقة التعريفية بالكتاب تعريف آخر لا علاقة له بكتاب السيوطي:

إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن: محمد بن محمد الغزي – تحقيق: خليل محمد العربي.

3- كتاب السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي – تحقيق: د. شوقي ضيف - دار المعارف – الطبعة الثانية 1400 هـ - القاهرة.

4- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة – بيروت – 1391.

5- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد – تحقيق: د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية 1405 هـ - بيروت.

6- الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه - تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - الطبعة الرابعة 1401 هـ - بيروت.

7- حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة – تحقيق: سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية 1402، 1982 - بيروت.

8- الأحرف السبعة للقرآن: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني – تحقيق: د. عبد المهيمن طحان - مكتبة المنارة - الطبعة الأولى 1408 هـ - مكة المكرمة.

9- المحكم في نقط المصاحف: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني – تحقيق: د. عزة حسن - دار الفكر - الطبعة الثانية 1407 – دمشق.

و- مكتبة الأدب العربي – التراث – عمان، ومنه:

1- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ – تحقيق: المحامي فوزي عطوي - دار صعب - الطبعة الأولى 1968 – بيروت.

2- إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحق السكيت – تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون - دار المعارف - الطبعة الرابعة 1949 – القاهرة.

ز- سلسلة 2000 للبرامج التعليمية – الجزء 23، ومنه:

1- تاريخ ابن خلدون – الجزء الأول "مقدمة ابن خلدون".

ح- **مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية – التراث – عمان، ومنه:**

1- وفيات الأعيان وأنباء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلكان – تحقيق د. إحسان عباس - دار الثقافة - 1968 – بيروت.

2- أخبار النحويين: أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم المقرئ – تحقيق: مجدي فتحي السيد - دار الصحابة للتراث - الطبعة الأولى 1410 – طنطا.

***

بعض الكتب الورقية التي ذكرت في الكتاب:

1- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي - تحقيق د. شوقي ضيف - دار المعارف بمصر - 1982.

2- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف – دار المعارف بمصر - 1968.

3- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن - دار المعارف بمصر – الطبعة الثانية 1971.

4- اللغة العربية: تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب – منشورات وزارة الثقافة في سورية/ دمشق 2004. وهو يتألف من أربعة أقسام: (القسم الأول: آراء ومناقشات - ق 2: الفصحى والعامية - ق 3: إصلاح اللغة والتعليم - ق 4: اللغة العربية واللغات الأخرى).

5- حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام: د. نشأة ظبيان - دمشق – 1976.

6- اللغة والحضارة: د. إبراهيم السامرائي – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت - الطبعة الأولى 1977.

النهاية

***